حكومة اقليم كوردستان
وزارة التخطيط

خطة التنمية الاستراتيجية
لاقليم كوردستان
2016-2012

آذار/ 2011

حكومة اقليم كوردستان
وزارة التخطيط

خطة التنمية الاستراتيجية
لاقليم كوردستان
للسنوات 2012- 2016

اربيل
آذار/ 2011

كلمة وزير التخطيط

شهد أقليم كوردستان خلال السنوات القليلة الماضية تطوراً ملحوظاً في مختلف المجالات، وقد تحقق ذلك بجهود الحكومة من ناحية، وزوال الظروف الاستثنائية التي مرت على الاقليم عبر سنوات عديدة، عانى فيها شعب كوردستان في ظل النظام السياسي البائد من عمليات التهجير والتهميش، وتدمير البنى التحتية، والتي استكملت حلقاتها بالحملات العسكرية والابادة الجماعية على يد النظام العرقي السابق على سبيل المثال دمر النظام 4000 قرية في كوردستان وهكذا, فقد كانت حكومة اقليم كوردستان التي تواجه تحديات عديدة في محاولاتها لاعادة بناء الاقليم وبدء عملية التنمية المستدامة.

وقد برز هذا التطور التنموي بوضوح في زيادة التنوع في الانتاج المحلي لصالح القطاعات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال حقق الدخل القومي خلال السنوات الست الماضية طفرة نوعية باتجاه الزيادة من حوالي (4373) مليار دينار الى (35665) مليار دينار بالاسعار الجارية، وبنسبة نمو (46.6%)، وارتفع اجمالي الناتج المحلي من حوالي (2419) مليار دينار الى حوالي (24725) مليار دينار خلال الفترة نفسها، وبنسبة نمو (68.9%)، وزاد متوسط نصيب الفرد منه من (0.524) مليون دينار الى (4.754) مليون دينار وبمعدل زيادة (64.3%).

وفي ضوء معطيات التطور التنموي المتصاعد ارتأت وزارة التخطيط بحكم مسؤولياتها، أن تتبنى منهج التخطيط الاستراتيجي لتأطير جهود التنمية، حيث قامت الوزارة بأعداد أول خطة استراتيجية شاملة متعددة السنوات (خمسية) تستند على رؤية مستقبلية واضحة وتحليل شامل للواقع، وفق منهجية علمية، والتي من المؤمل بعد اقرارها ان تعتمد في التنفيذ للسنوات الخمس القادمة، ولتكون مرجعية واضحة في دراسة واقتراح المشاريع الاستثمارية والتنموية، وفي اعداد واقرار الميزانية الاستثمارية السنوية، متجاوزين بذلك التاخير والاجراءات المطولة المعتمدة في ظل الاساليب التقليدية السائدة، والتي تكون مرتبطة بالحاجات الآنية من ناحية، وبالميزانية العامة السنوية للحكومة من ناحية أخرى، وبالتالي يعتمد اقرار تلك المشاريع على اقرار الميزانية سنوياً.

ان هذه الخطة الاستراتيجية للتنمية تختلف شكلاً ومضموناً عن الخطط السنوية، فقد استند في اعدادها على التجارب الناجحة لبعض الدول، وعلى مجموعة من الوثائق والتقارير الدولية والاقليمية والوطنية والتي ترد في مقدمتها الاهداف الانمائية للالفية، والعهد الدولي، وخطة التنمية الوطنية للحكومة الاتحادية، واستراتيجية تخفيف الفقر، وتقرير حال التنمية البشرية في العراق، وغيرها، اضافة الى المسوحات الوطنية العديدة التي من اهمها المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة العنقودي والمتعدد الابعاد.

كما أن هذه الخطة من ناحية اخرى ذات أبعاد ومضامين استراتيجية مترابطة، تشمل كل القطاعات المجتمعية (الاقتصادية والاجتماعية) وبأفق زمني يمتد الى خمسة سنوات قادمة، تهدف بشكل اساسي الى تسريع عمليات التنمية في الاقليم، والارتقاء بمستويات رفاهية الانسان فيه هدف التنمية النهائي ووسيلتها الرئيسة، كما تمثل في الوقت ذاته، مدخلاً واقعياً وحقيقياً نحو تحقيق التنمية المستدامة للاقليم.

الدكتور علي عثمان سندي
وزير التخطيط

شكر وتقدير

تود اللجنة المختصة بعد الانتهاء من اعداد الخطة ان تتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الوافر لمعالي السيد وزير التخطيط الدكتور علي سندي لتوجيهاته القيّمة ومتابعته المستمرة وتقديمه الدعم الكلي وتذليل المعوقات وتوفير المستلزمات كافة لفريق العمل في كل مراحل وخطوات انجاز الخطة.

كما تتقدم بشكرها وتقديرها لممثلي الوزارات والمحافظات والجهات الاخرى كافة، من روؤساء اللجان واعضائها لما قدموه من تعاون ومشاركة فعالة منذ اليوم الاول للمباشرة في اعداد الخطة، وشكرها الجزيل لاساتذة الجامعات وخاصة اساتذة كليات الادارة والاقتصاد في جامعات صلاح الدين، والسليمانية، و دهوك وكويه، ولا تنسى ان تشكر وتقدر جهود كل من الدكتور صباح توما المالح والدكتور محمد بابان المستشارين في مجلس الوزراء والمهندس ميران المكرجي لجهودهم في وضع اللبنات الاولى للخطة.

والشكر والتقدير الخاص لكل من الدكتور محمد آل ياسين المستشار في وزارة التخطيط والسيد يوسف انور مراد مدير ضمان النوعية في الوزارة (عضوا لجنة اعداد الخطة) لجهودهما المتميزة، اللذين عملا بكل جد وحرص واندفاع في مواكبة انجاز مراحل وخطوات اعداد هذه الخطة كافة وساهما في ابرازها الى الوجود.

كما تسجل المديرية العامة للتخطيط الاستراتيجي اعتزازها وشكرها للجهود المذولة من قبل كافة مدراء رؤساء لجان الفرعية للخطة واعضائها و منتسبيها في المديرية العامة الذين شاركوا بشكل فعال في مختلف مراحل اعداد الخطة وحولوا المديرية العامة الى خلية عمل خلال عامي 2010-2011 لاعداد الخطة.

وتامل ان تكون هذه الخطة برنامجا تنمويا شاملا في تطوير الاقليم وأن تكون الخطوة الاولى لتحقيق التنمية المستدامة للسنوات المقبلة.

والله ولي التوفيق.....

المهندس الاستشاري
نوزاد توفيق سرهنك
المدير العام للتخطيط الاستراتيجي
رئيس لجنة اعداد الخطة

المحتويات

الخلاصة التنفيذية 12
الفصل الاول: محور الاقتصاد الكلي 18
اولا- عرض وتحليل واقع الحال 20
1/1 الدخل القومي 20
1/2 الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه 21
1/ 3 الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الإقتصادية بالأسعار الجارية 21
1/4 تكوين رأس المال الثابت 22
1/5 الاستثمار 23
1/6 الإنفاق الاستهلاكي 25
ثانيا - تشخيص التحديات الاستراتيجية 26
ثالثا - تحديد التوجه المستقبلي 26
3/1 الرؤية 26
3/2 الرسالة 26
3/3 الاهداف الاستراتيجية 26
رابعا -التقييم والمتابعة الاستراتيجية 27
4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية 27
4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية 27
الفصل الثاني: محور القطاع المالي 28
اولا- عرض وتحليل واقع الحال 29
1/1 النفقات العامة 29
1/2 الايرادات العامة 31
1/3 القطاع المصرفي 31
ثانيا- تشخيص التحديات الاستراتيجية 32
ثالثا- تحديد التوجه المستقبلي 33
3/1 الرؤية 33
3/2 الرسالة 33
3/3 الاهداف الاستراتيجية 33
رابعا- التقييم والمتابعة الاستراتيجية 33
2/1مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية 33
4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية 34
الفصل الثالث: محورالسكان والقوى العاملة 35
اولا- عرض وتحليل واقع الحال 37
1/1 الحجم السكاني ونموه للاقليم 37
1/2 تركيبة السكان 37
1/2/1 حسب العمر 37
1/2/2 حسب الجنس 38
1/2/3 حسب البيئة 39
1/3 السكان النشطون اقتصادياً 40
1/4 التشغيل والعمل / البطالة 41
ثانيا- تشخيص التحديات الاستراتيجية 43
ثالثا- تحديد التوجه المستقبلي 43
3/1 الرؤية 43
3/2 الرسالة 43
3/3 الاهداف الاستراتيجية 44
رابعا- التقييم والمتابعة الاستراتيجية 44
4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية 44
4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية 44
الفصل الرابع: محورالقطاع الزراعي والموارد المائية 47
اولا- عرض وتحليل واقع الحال 49

1/ الانتاج النباتي..... 49
1/1 الاراضي الزراعية..... 49
1/2 الانتاج والغلة..... 50
2 / الانتاج الحيواني..... 53
2/1الثروة الحيوانية..... 53
2/1/1 الماشية..... 53
2/1/2 الاسماك..... 53
2/1/3 الانتاج الحيواني..... 54
3 / الكفاءة والقدرة التنافسية للانتاج النباتي والحيواني المحلي..... 54
3/1 كفاءة الانتاج..... 54
3/2 القدرة التنافسية..... 55
3/3 الطاقة الخزنية..... 55
4 / الموارد المائية..... 55
5/ الحيازات الزراعية والتشريعات المنظمة للقطاع..... 57
5/1 الحيازات الزراعية..... 57
5/2 التشريعات المنظمة للقطاع..... 57
6 / دور القطاع الخاص..... 58
7 / الابعاد الاجتماعية للتنمية الزراعية والريفية..... 58
8 / أمكانيات القطاع الزراعي..... 58
ثانيا- تشخيص التحديات الاستراتيجية 59
ثالثا - تحديد التوجه المستقبلي..... 59
3/1الرؤية..... 59
3/2 الرسالة..... 60
3/3 الاهداف الاستراتيجية..... 60
رابعا - التقييم والمتابعة الاستراتيجية..... 60
4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية..... 60
4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية..... 60
الفصل الخامس: محور القطاع الصناعي 62
اولا- عرض وتحليل واقع الحال 64
1/النشاط الصناعي..... 64
1/1 مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي 64
1/2 المشاريع الصناعية 64
1/3 المدن الصناعية 66
1/4 مصادر الثروة المعدنية 66
2/ الصناعات التحويلية (عدا النفط)..... 66
3/ نشاطات البحث والتطوير..... 67
ثانيا -تشخيص التحديات الاستراتيجية 67
ا ثالثا - تحديد التوجه المستقبلي..... 67
3/1 الرؤية..... 67
3/2 الرسالة..... 67
3/3 الاهداف الاستراتيجية..... 68
رابعا - التقييم والمتابعة الاستراتيجية..... 68
4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية..... 68
4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية..... 68
الفصل السادس : محور قطاع الطاقة. 69
أولاً - عرض وتحليل واقع الحال..... 71
1/ الطاقة الكهربائية..... 71
1/1 الطاقة الكهربائية المتحققة..... 71
1/2 مصادر الطاقة الكهربائية..... 71
1/3 حجم الطلب على الطاقة الكهربائية 72

1/4 توزيع الطاقة الكهربائية 72
1/5حصة الفرد من الطاقة الكهربائية 73
ثانيا -تشخيص التحديات الاستراتيجية 73
ثالثا - تحديد التوجه المستقبلي..... 73
3/1 الرؤية..... 73
3/2 الرسالة..... 74
3/3 الاهداف الاستراتيجية..... 74
رابعا - التقييم والمتابعة الاستراتيجية..... 74
4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية..... 74
4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية..... 74
الفصل السابع: محور البنى التحتية 75
القسم الاول: قطاع النقل 77
أولاً - عرض وتحليل واقع الحال 78
1/ الطرق والجسور..... 78
2/نقل الركاب والبضائع..... 79
3/السكك الحديد..... 80
4/الطيران المدني..... 81
ثانيا -تشخيص التحديات الاستراتيجية 82
ثالثا - تحديد التوجه المستقبلي..... 82
3/1 الرؤية..... 82
3/2 الرسالة..... 82
3/3 الاهداف الاستراتيجية..... 82
رابعا - التقييم والمتابعة الاستراتيجية..... 82
4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية..... 82
4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية..... 83
القسم الثاني: قطاع الاتصالات..... 84
أولاً - عرض وتحليل واقع الحال 84
1/ خدمات الهاتف الارضي..... 84
2/خدمات الشبكة الدولية..... 84
3/خدمات الهاتف النقال..... 85
4/خدمات البريد 85
ثانيا -تشخيص التحديات الاستراتيجية 85
ثالثا - تحديد التوجه المستقبلي..... 86
3/1 الرؤية..... 86
3/2 الرسالة..... 86
3/3 الاهداف الاستراتيجية..... 86
رابعا - التقييم والمتابعة الاستراتيجية..... 86
4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية..... 86
4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية..... 87
القسم الثالث : قطاع السكن..... 87
اولا – عرض وتحليل واقع الحال..... 87
1/1 المتاح حاليا..... 87
1/2 الطلب المستقبلي..... 88
ثانيا -تشخيص التحديات الاستراتيجية 89
ثالثا - تحديد التوجه المستقبلي..... 90
3/1 الرؤية..... 90
3/2 الرسالة..... 90
3/3 الاهداف الاستراتيجية..... 90
رابعا - التقييم والمتابعة الاستراتيجية..... 90
4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية..... 90

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية..... 90
القسم الرابع: قطاع الماء والصرف الصحي..... 91
أولاً - عرض وتحليل واقع الحال 91
1/1 خدمات الماء..... 91
1/ 2 خدمات الصرف الصحي..... 91
ثانيا -تشخيص التحديات الاستراتيجية 92
ثالثا - تحديد التوجه المستقبلي..... 92
3/1 الرؤية..... 92
3/2 الرسالة..... 92
3/3 الاهداف الاستراتيجية..... 92
رابعا - التقييم والمتابعة الاستراتيجية..... 92
4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية..... 92
4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية..... 93
الفصل الثامن : محورقطاع التربية والتعليم 94
اولا- عرض وتحليل واقع الحال..... 96
1/1 المراحل التعليمية..... 96
1/1/1 رياض الاطفال..... 96
1/1/2 التعليم الاساسي..... 96
1/1/3 التعليم الاعدادي..... 97
1/1/4 التعليم المهني..... 99
1/1/5 المعاهد..... 100
1/1/6 التعليم العالي..... 101
1/2 الابنية..... 101
1/3 الانفاق على التربية والتعليم العالي..... 102
1/4 مستويات الالتحاق والتسرب من التعليم..... 102
1/5 المناهج..... 102
1/6 ضعف المواءمة والتنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل..... 102
1/7 الامية 103
1/8 التعليم والمتغيرات المجتمعية..... 103
1/8/1 العنف..... 103
1/8/2 فجوة النوع 103
1/8/3 ضمان النوعية للمخرجات..... 103
1/8/4 الإنصاف والعدالة في الفرص..... 104
ثانيا -تشخيص التحديات الاستراتيجية 104
ثالثا - تحديد التوجه المستقبلي..... 104
3/1 الرؤية..... 104
3/2 الرسالة..... 104
3/3 الاهداف الاستراتيجية..... 105
رابعا - التقييم والمتابعة الاستراتيجية..... 105
4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية..... 105
4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية..... 106
الفصل التاسع: محورالقطاع الصحي 107
اولا- عرض وتحليل واقع الحال..... 109
2/1 الصحة العامة 109
2/2 الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة 110
2/3 وفيات الاطفال الرضع والاطفال دون الخامسة..... 111
2/4 وفيات الامهات الحوامل..... 112
2/5 توقع العمر عند الولادة..... 112
ثانيا -تشخيص التحديات الاستراتيجية 112
ثالثا - تحديد التوجه المستقبلي..... 112

3/1 الرؤية..... 112
3/2 الرسالة..... 112
3/3 الاهداف الاستراتيجية..... 112
رابعا - التقييم والمتابعة الاستراتيجية..... 113
4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية..... 113
4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية..... 114
الفصل العاشر: محورالقطاع السياحي والثقافي والتراثي 115
اولا – عرض وتحليل واقع الحال..... 117
1/1 الإمكانات السياحية والتراثية 117
1/2 الثقافة بمختلف حقولها 117
ثانيا -تشخيص التحديات الاستراتيجية 118
ثالثا - تحديد التوجه المستقبلي..... 119
3/1 الرؤية..... 119
3/2 الرسالة..... 119
3/3 الاهداف الاستراتيجية..... 119
رابعا - التقييم والمتابعة الاستراتيجية..... 119
4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية..... 119
4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية..... 120
الفصل الحادي عشر: محورالابعاد الاجتماعية 121
القسم الاول : النوع الاجتماعي..... 122
اولا – عرض وتحليل واقع الحال..... 122
1/1 المرأة والنشاط الاقتصادي..... 123
2/1 المرأة ومراكز صنع القرار 124
3/1 المساواة في الحصول على الموارد 124
ثانيا -تشخيص التحديات الاستراتيجية 125
ثالثا - تحديد التوجه المستقبلي..... 125
3/1 الرؤية..... 125
3/2 الرسالة..... 125
3/3 الاهداف الاستراتيجية..... 125
رابعا - التقييم والمتابعة الاستراتيجية..... 127
4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية..... 127
4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية..... 127
القسم الثاني: الشباب 128
ثانيا -تشخيص التحديات الاستراتيجية 128
ثالثا - تحديد التوجه المستقبلي..... 129
3/1 الرؤية..... 129
3/2 الرسالة..... 129
3/3 الاهداف الاستراتيجية..... 129
رابعا - التقييم والمتابعة الاستراتيجية..... 129
4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية..... 129
4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية..... 130
القسم الثالث: الفئات الهشة 130
3/1 ذوي الاحتياجات الخاصة..... 130
3/2 الارامل والايتام..... 131
3/3 الاطفال..... 131
ثانيا -تشخيص التحديات الاستراتيجية 131
ثالثا - تحديد التوجه المستقبلي..... 132
3/1 الرؤية..... 132
3/2 الرسالة..... 132
3/3 الاهداف الاستراتيجية..... 132

رابعا - التقييم والمتابعة الاستراتيجية..... 132
4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية..... 132
4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية..... 133
القسم الرابع: الفقر 133
4/1 خصائص الفقر 133
4/2 خط الفقر الوطني..... 134
4/3 معدل الفقر بين المحافظات..... 134
4/4 معدل الفقر بين الحضر والريف 135
4/5 معدل الفقر والبطالة..... 135
ثانيا -تشخيص التحديات الاستراتيجية 135
ثالثا - تحديد التوجه المستقبلي..... 135
3/1 الرؤية..... 135
3/2 الرسالة..... 135
3/3 الاهداف الاستراتيجية..... 136
رابعا - التقييم والمتابعة الاستراتيجية..... 136
4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية..... 136
4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية..... 137
القسم الخامس: ذوي الشهداء والمؤنفلين والسجناء السياسين 137
ثانيا -تشخيص التحديات الاستراتيجية 138
ثالثا - تحديد التوجه المستقبلي..... 138
3/1 الرؤية..... 138
3/2 الرسالة..... 138
3/3 الاهداف الاستراتيجية..... 138
رابعا - التقييم والمتابعة الاستراتيجية..... 139
4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية..... 139
4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية..... 139
الفصل الثاني عشر / محور التنمية المكانية والإستدامة البيئية 140
القسم الاول: التنمية المكانية 142
اولا – عرض وتحليل واقع الحال..... 142
1/سياسات التنمية المكانية..... 142
1/1 سياسة الموقع الصناعي 142
1/2 سياسة المدن الجديدة 143
1/3 سياسة مراكز النمو (أقطاب النمو) 144
1/4 سياسة الاستيطان والتطوير الريفي 144
1/5 سياسة نشر الاستثمارات مكانيا..... 144
2 / سمات التنمية المكانية في الاقليم..... 147
2/1 التركز المكاني للنشاط الاقتصادي والسكان..... 147
2/2 ثنائية الاقتصاد المكاني..... 148
3/ الميزة المكانية النسبية والإمكانيات التنموية..... 148
3/1 مؤشرات الميزة النسبية والتوطن الصناعي 148
3/2 مؤشرات الميزة النسبية للتنمية الزراعية 148
3/3 مؤشرات الميزة النسبية للسياحة..... 149
3/4 البعد المكاني والميزة النسبية لشبكة الطرق 149
4/ التفاوت المكاني ومؤشرات الحرمان ومستوى المعيشة..... 150
5/ الإمكانيات التنموية المكانية..... 151
ثانيا -تشخيص التحديات الاستراتيجية 151
ثالثا - تحديد التوجه المستقبلي..... 152
3/1 الرؤية..... 152
3/2 الرسالة..... 152
3/3 الاهداف الاستراتيجية..... 152

رابعا - التقييم والمتابعة الاستراتيجية 152
4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية..... 152
4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية..... 153
القسم الثاني: الاستدامة البيئية 153
أولاً - عرض وتحليل واقع الحال..... 154
1/1تلوث الهواء..... 154
1/2تلوث المياه 154
1/3 تلوث التربة..... 154
1/4 التصحر..... 154
1/5 المخلفات الصلبة والنفايات..... 155
1/6الالغام والمتفجرات..... 155
ثانيا -تشخيص التحديات الاستراتيجية 156
ثالثا - تحديد التوجه المستقبلي..... 157
3/1 الرؤية..... 157
3/2 الرسالة..... 157
3/3 الاهداف الاستراتيجية..... 157
رابعا - التقييم والمتابعة الاستراتيجية 157
4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية..... 157
4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية..... 158
الفصل الثالث عشر: محور الادارة الرشيدة 165
اولا-. الاطار العام للادارة الرشيدة وابعادها الاساسية..... 160
ثانيا- عرض وتحليل واقع الحال..... 161
2/1 المباديء الاساسية..... 161
2/2 الغايات المستهدفة..... 161
ثالثا -تشخيص التحديات الاستراتيجية 161
رابعا - تحديد التوجه المستقبلي..... 162
4/1 الرؤية..... 162
4/2 الرسالة 162
4/3 الاهداف الاستراتيجية..... 162
خامسا - التقييم والمتابعة الاستراتيجية 163
5/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية..... 163
5/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية..... 164
الفصل الرابع عشر: محور القطاع الخاص 171
اولا - عرض وتحليل واقع الحال..... 166
ثانيا - تشخيص التحديات الاستراتيجية 167
ثالثا - تحديد التوجه المستقبلي..... 167
3/1 الرؤية..... 167
3/2 الرسالة..... 167
3/3 الاهداف الاستراتيجية..... 168
رابعا - التقييم والمتابعة الاستراتيجية 168
4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية..... 168
المصطلحات 175

الخلاصة التنفيذية

أستخدم منهج التخطيط الاستراتيجي على نطاق واسع في الدول والمنظمات، واثبتت التجارب التطبيقية فاعليته في التعامل مع العوامل والمتغيرات البيئية المحلية والدولية التي تتسم في الغالب بالتغير الدائم والتعقيد العالي، وذلك ناتج عن تطور اقتصاديات الدول من ناحية، وتطور الاقتصاد العالمي من ناحية اخرى، وما فرضته نتائج العولمة وانفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي.

وبناءً على ذلك فقد بادرت وزارة التخطيط باعداد (خطة التنمية الاستراتيجية للاعوام 2012-2016) لتكون الاساس والموجه للجهود المبذولة من مختلف الجهات (الحكومية وغير الحكومية) نحو أستثمار معطيات الانجازات العديدة التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية في مختلف الاصعدة الهادفة الى تحقيق التطور والتجدد وصولاً الى ترسيخ اسس التنمية المستدامة.

وقد اعتمد في اعداد الخطة الاستراتيجية الكثير من المصادر والوثائق الرسمية وغير الرسمية (المحلية والاقليمية والدولية) والتي ترد في مقدمتها: وثيقة العهد الدولي، الأهداف الأنمائية للالفية، المؤشرات الدولية الصادرة عن منظمات الامم المتحدة، أضافة الى الوثائق المحلية التي من أهمها: الدستور الاتحادي لجمهورية العراق، مسودة دستور اقليم كوردستان، خطة التنمية الوطنية (وزارة التخطيط في الحكومة الاتحادية)، الاستراتيجية الوطنية لتخفيف الفقر، والعديد من المسوحات الوطنية.

أولاً- أهم التحديات التنموية الآنية والمستقبلية

أستناداً لمعطيات التحليل الاستراتيجي للواقع الاقتصادي بقطاعاته المختلفة، والاجتماعي بابعادة المتعددة، تم تشخيص جملة من التحديات الانية والمستقبلية، تسعى هذه الخطة الاستراتيجية للتعامل معها، فيما يأتي اهم تلك التحديات الرئيسة وبشكل موجز ومختصر:

1. الخلل النسبي في تركيبة القطاعات الاقتصادية التي تدل عليها نسب مساهمات هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي، مما يؤدي الى انكشاف إقتصاد الاقليم للعالم الخارجي وبدرجة عالية كنتيجة طبيعية لتدني بعض تلك المساهمات وبالاخص مساهمات القطاعات السلعية في توليد الناتج المحلي الاجمالي والتي تشكل نسبتها 11% فقط ، في حين بلغت نسبة الانشطة التوزيعية 65% والانشطة الخدمية 24% وذلك وفقاً لمعطيات عام 2008.
2. الاتجاه العام في بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية وعلى حساب النفقات الاستثمارية مما ولد زيادة في مستويات الطلب الكلي الفعال، وقد يكون سبب ذلك هو ضعف الادارة المالية والحاجة الملحة الى ادخال تغييرات في النظام المالي الحكومي.
3. ضعف قدرة الاقتصاد في الاقليم على توليد فرص العمل كنتيجة لانخفاض نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإنفاق العام مما ادى الى بروز ظاهرة البطالة لفئة السكان في سن العمل.
4. يمثل معدل النمو السكاني المرتفع في الاقليم تحدياً اساسياً كنتيجة طبيعية لارتفاع معدل الخصوبة الكلي، مما يتطلب الزيادة المستمرة في معدلات الإنفاق الاستهلاكي اللازم لسد متطلبات الفئة المستهلكة في الإقتصاد.
5. ضعف القدرة التنافسية للانتاج النباتي والحيواني في الاقليم على النطاقين الخارجي والداخلي مما ولد ضعفاً في تامين الامن الغذائي من الانتاج المحلي وخاصة في المحاصيل والمنتجات الرئيسية.
6. قلة الاستثمارات (المحلية والاجنبية) الموجهة نحو دعم القدرات التوليدية المحلية للطاقة الكهربائية، نتج عنه نقصاً في تلبية الطلب الكلي المتنامي وبالتالي ارتفاع حجم الطاقة المجهزة من مصادر خارج الاقليم.
7. ضعف الاهتمام بتطوير المناهج الدراسية للتعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي والعالي وضعف مواكبة هذه المناهج للتطورات العلمية ومحدودية المستلزمات.
8. ضيق القدرة الاستيعابية للأبنية (لمختلف المستويات التعليمية) الذي انعكس في تدني القدرة على توفير فرص التعليم بالكامل والاستمرار فيه وهو يمثل واحداً من التحديات الرئيسة للنهوض بواقع التعليم في الاقليم.
9. تشكل التغيرات الديمغرافية بين المناطق نتيجة تزايد الهجرة من الريف والقرى نحو المدن تحديا أمام تطبيق السياسات الصحية، وقد يعود السبب بشكل مباشر الى عدم وجود سياسة سكانية في الاقليم واضحة ومعتمدة، فالزيادة السكانية المضطردة تؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية.
10. استمرار ظاهرة ثنائية التنمية المكانية في الاقليم المتمثلة بوجود مناطق متطورة محدودة العدد هي المدن الكبرى والمدن المركزية للمحافظات التي تستحوذ على معظم النشاط الاقتصادي والخدمات والبنى الارتكازية مقابل وجود مناطق اقل تطورا وخاصة في الاقضية والنواحي والمناطق الريفية.

11. غياب رؤية تاشيرية محددة المعالم لدور القطاع الخاص في اعادة هيكلة الاقتصاد وبناء قاعدته الانتاجية، صاحب ذلك قصور نسبي في مجموعة القوانين والتشريعات الخاصة بتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما حد من امكانية تعظيم هذا الدور والانتقاص من قدراته التنافسية.
12. ان أهداف خطة التنمية الاستراتيجية لا يمكن أن تتحقق دون تطوير قدرات الحكومة بكافة مفاصلها، وعلى كل المستويات وبكل مواقعها الجغرافية.

ثانياً- الاهداف الاستراتيجية الرئيسة للخطة:

تبنت هذه الخطة مجموعة واسعة من الاهداف الاستراتيجية لتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم، مستندة في ذلك الى معطيات التحليل الاستراتيجي للواقع الاقتصادي والاجتماعي للاقليم، وما أفرزته عملية تشخيص التحديات الانية والمستقبلية التي من المتوقع ان تواجهها جهود التنمية خلال الاعوام الخمسة القادمة، وعموماً تتركز أولويات وأهداف الخطة الاستراتيجية بما ياتي:

- تعزيز النمو الاقتصادي.
- تحقيق الامن الغذائي.
- بناء القدرة التنافسية على المستويين القطاعي والاجمالي.
- توفير المستلزمات الاقتصادية وتحقيق الاصلاحات اللازمة لتعزيز القدرة على ايجاد وتوليد الوظائف وفرص العمل.
- تحديث وتطوير الخدمات المالية.
- تعزيز الحماية الاجتماعية والارتقاء بمستويات الصحة والتعليم.
- تطوير البنية التحتية وبناء القدرات البشرية.
- تطوير امكانيات التصدير من الصناعات والخدمات الرئيسية والقطاعية.
- تمكين وتطوير القطاع الخاص.

وقد توزعت الاهداف السابقة على (14) محوراً رئيسياً، واشتقت من هذه الاهداف العديد من المؤشرات الكمية والنوعية التي يستند عليها في تحقيق تلك الاهداف، ويمكن عرض أهم تلك المؤشرات الرئيسة وبايجاز شديد بالنقاط الآتية:

1. في مجال تنمية الاقتصاد الكلي :
   - زيادة نمو الدخل القومي بنسبة 7% كمعدل نمو سنوي خلال مدة الخطة.
   - زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 8% كمعدل نمو سنوي ، بما يتوافق مع زيادة نسبة نمو القطاع الزراعي بنسبة لاتقل عن 15%، وقطاع الصناعة التحويلية بنسبة 5%، والقطاع السياحي بنسبة 7% سنوياً لكل منها خلال سنوات الخطة.
   - زيادة النسبة المئوية للأستثمار (المحلي والخارجي) مقارنة بالأقتصاد (أجمالي الناتج المحلي السنوي) لتبلغ 20% خلال خمسة سنوات.
   - تهيئة المستلزمات الاساسية للبدء بعمليات التصدير (الانتاج والخدمات المحلية أو أعادة التصدير) بنسب تصاعدية ابتداءً من 2% في العام الاول لتنفيذ الخطة لتصل الى 10% في نهاية عام 2016.

2. في مجال القطاع المالي :
   - زيادة النفقات الاستثمارية من اجمالي النفقات العامة بنسب تصاعدية لتصل الى 50% من ميزانية عام 2016 من خلال الترشيد في الانفاق التشغيلي غير الاساسي .
   - ربط اعداد الميزانية الاستثمارية الحكومية باولويات التنمية، واعتماد الاسس الاقتصادية في اقرار مشاريع الميزانية الاستثمارية (اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ، ومعايير الكلفة / المنفعة،... وغيرها) ابتداءً من عام 2012 .

3. في مجال السكان والقوى العاملة والتشغيل :
   - خفض معدلات البطالة من 14% إلى 4% في نهاية سنة الهدف 2016.
   - الحد من معدل الهجرة الى المدن، واعادة توطين 5% سنوياً من القوى العاملة المهاجرة من الريف.
   - مطابقة مخرجات نظام التعليم والتدريب لـ 15% سنوياً من احتياجات سوق العمل (الحكومي والخاص) من القوى العاملة بالمستويات التعليمية المطلوبة والاختصاصات والمهارات.

4. في مجال القطاع الزراعي والموارد المائية :
- تحقيق نسبة زيادة 10% في أستخدام الأراضي الزراعية سنويا وتأمين الحماية لـ 80% من الأراضي المحصولية من التصحر والتلف خلال 5 سنوات، وزيادة حجم الخزين المائي بنسبة نمو اجمالية 5% من كمية المياه المتاحة في الانهر المارة في الاقليم خلال 5 اعوام.
- زيادة الانتاج النباتي بنسبة 8% سنوياً، وزيادة الانتاج الحيواني بنسبة 5% سنوياً، وزيادة انتاج وانتاجية المنتوجات الحيوانية (اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب وبيض المائدة) بنسبة 10% سنوياً.

5. في مجال القطاع الصناعي :
- اعادة تأهيل الشركات العامة الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية والعمل على خصخصة الشركات الباقية خلال 5 سنوات.
- زيادة القدرة التنافسية لشركات القطاع الصناعي بنسب تصاعدية ابتداءً من 10% خلال السنة الاولى لتنفيذ الخطة عن طريق تحسين مستويات الانتاج والانتاجية والتركيز على تحقيق الجودة في الانتاج.

6. في مجال قطاع الطاقة :
- ضمان أنتاج حاجة الأقليم من المشتقات النفطية والغاز الطبيعي بالكامل خلال 5 سنوات.
- زيادة حصة الفرد السنوية من الطاقة الكهربائية لتصل الى 3000 كيلو واط / ساعة خلال 5 سنوات.
- تأمين احتياطي من الطاقة الكهربائية لمواجهة الطلب المتزايد مستقبلاً والذي يقدر نموه بحدود (12.5%) سنويا.

7. في مجال قطاع التربية والتعليم :
- تمكين كافة الأطفال بعمر 6 سنوات المشمولين بالتعليم الالزامي من الالتحاق بالدراسة، وأتمام 99% منهم المرحلة الاساسية خلال 5 سنوات.
- تحقيق نسبة 60% من الطلاب الذين يحققون الشهادة الأعدادية الأقليمية خلال 5 سنوات.
- تخفيض نسبة الأمية بما لايقل عن 10% سنويا لغاية تحقيق محو الأمية بنسبة 80% خلال 5 سنوات.
- رفع نسبة التغطية لطلاب التعليم العالي إلى ما يفوق 25% خلال 5 سنوات.

8. في مجال القطاع الصحي :
- زيادة عدد الأطباء بنسبة 15% او اكثر، وعدد الأسرة بنسبة 15% او اكثر سنويا لكل مئة الف شخص، وكذلك زيادة عدد مراكز طب الاسرة بنسبة 30% خلال 5 سنوات وتقليل نسبة المراضة 40% وتقليل نسبة الامراض السرطانية 50% خلال الفترة نفسها.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار 75%، والوفيات النفاسية بمقدار 75%، وزيادة معدل الولادات الحية لكل 10000 ولادة بنسبة 75% ، وتوفير الخدمات الصحية الأنجابية بمقدار 90%، كل ذلك خلال 5 سنوات.

9. في مجال تمكين المرأة :
- تحقيق مستوى متساوي لفرص التعليم بين الأناث والذكور في جميع المراحل التعليمية ما قبل الجامعي خلال 5 سنوات.
- زيادة مساهمة المرأة بالنشاط الاقتصادي بنسبة 5% سنوياً.
- إصلاح أنظمة ومناهج التعليم خلال السنتين الاولى من الخطة التي تمنح الفرصة لتغيير نظرة المجتمع إلى العنف ضد المرأة والشعور بالمسؤولية تجاهها. وتضمين برامج حقوق الإنسان مفاهيم تعزز قيم المساواة وتكافؤ الفرص والترويج لها كثقافة مضادة للتمييز السائد، وذلك بالتنسيق بين الجهات المعنية وخلال 5 سنوات.

10. في مجال الشباب :
- استهداف فئة الشباب بشكل خاص في تخفيض معدل البطالة وبنسبة 10% سنوياً مع التركيز على المناطق الريفية ولكلا الجنسين.
- زيادة عدد مراكز الشباب ومراكز الترويح بنسبة (25%) خلال (5) اعوام وفي المحافظات كافة.

11. في مجال الفئات المجتمعية الهشة :
- معالجة الآثار والأعباء الناجمة عن ضعف السياسات الحكومية وتدني الاهتمام المجتمعي بشريحة الفئات الهشة من الأرامل والأيتام والمعوقين وغيرهم والعمل على تعديل تلك السياسات خلال سنة واحدة.
- أصدار نظام او تشريع قانوني فعال أو تعديل الحالي للإعانات الاجتماعية خلال السنتين الاولى من الخطة.

- الالتزام بتنفيذ أستراتيجية تخفيف الفقر التي تم اقرارها، وتحقيق الاهداف الواردة فيها خلال 5 سنوات.

12. في مجال رعاية ذوي الشهداء والمؤنفلين :
- تعزيز حزمة الخدمات المتنوعة المقدمة لذوي الشهداء وضحايا الابادة الجماعية بنسبة 10% سنوياً للرعاية الطبية والعلاج خارج الاقليم، وتغطية الاحتياجات الطبية والصحية داخل الاقليم بالكامل (100%) خلال 5 سنوات.
- زيادة منح قطع الاراضي والوحدات السكنية للمشمولين بها بنسبة 20% سنوياً.
- زيادة عدد المشمولين بالخدمات التعليمية والدورات التدريبية والتاهيلية بنسبة 10% سنوياً.

13. في مجال التنمية المكانية :
- تخصيص ما لايقل عن 50% من الميزانية الاستثمارية الحكومية سنوياً لتطوير الخدمات والبنى الارتكازية الاساسية في الاقضية والنواحي والارياف وبما يتناسب والحجوم السكانية لتلك المستقرات البشرية ودرجة حرمانها في الفترات السابقة وخصوصياتها.
- إعداد او تحديث المخططات الهيكلية المتكاملة في المحافظات لتنظيم استعمالات الارض فيها.
- ترشيح 10 قرى سنوياً وفق اسس علمية وبحجوم سكانية مناسبة لتأمين برامج الخدمات والبنى الارتكازية لسكان الريف.

14. في مجال الاستدامة البيئية :
- زيادة توزيع خدمات مياه الشرب الصالحة بشبكات توزيع آمنة بنسبة 10% سنوياً للمناطق والاحياء المحرومة (وخاصة في الارياف).
- تخفيض حالات الاصابة بالامراض المنتقلة بالمياه بنسبة 15% سنوياً عن طريق تحسين مصادرها.
- تخفيض تلوث المصادر المائية بالمياه العادمة الصناعية بنسبة 15% سنوياً .
- زيادة عمليات التخلص الآمن من النفايات الخطرة والمشعة (الطبية والصيدلانية على وجه الخصوص) بنسبة 15% سنوياً.
- تخفيض تلوث الهواء الى حدود المعايير الدولية خلال سنتين، والاستمرار بالالتزام بتلك المعايير.

15. في مجال الادارة الرشيدة :
- اصدار مجموعة القوانين الخاصة بالادارة المالية،والشفافية والحكومة الرشيدة للاقليم، وتعديل قانون العمل او اصدار قانون جديد والغاء القانون القديم.
- الالتزام بتطبق تعليمات قانون العقود والمناقصات النافذ بنسبة 100% وبشفافية عالية.
- اصدار التعليمات الخاصة بتاسيس مجلس الخدمة المدنية العامة في الاقليم، وتفعيل دوره في تطوير العمل الحكومي ومعالجة معوقات ومشاكل الخدمة المدنية بشكل علمي وموضوعي ينسجم مع واقع وطبيعة الجهاز الاداري الحكومي، وبالاخص ظاهرة البطالة المقنعة في المؤسسات الحكومية وتضخم اعداد العاملين فيها.
- اعداد استراتيجية وطنية للتدريب خلال السنة الاولى لتنفيذ هذه الخطة، وتوفير الدعم الفني والمالي الذي تقترحه وزارة التخطيط لزيادة قدرة معهد التدريب التابع لها على توسيع خدماته التدريبية لعموم موظفي الحكومة.

16. في مجال توسيع دور ومشاركة القطاع الخاص :
- زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي، وفي تراكم راس المال الثابت من خلال تعبئة استثماراته وبالاخص في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة.
- تعزيز اللامركزية في ادارة المرافق التنموية واشراك القطاع الخاص في وضع الخطط والبرامج على مستوى المحافظات والمجالس البلدية للاقضية والنواحي، وتشجيعه في الدخول بمشاريع تنمية المحافظات التي تمثل فرص استثمارية جيدة.
- اعتماد سياسة تشغيل وطنية خلال السنة الاولى من تنفيذ الخطة تنطلق اهدافها من رؤية أن القطاع الخاص هو القطاع المولد لفرص العمل والمعزز للنمو المستدام.

ثالثاً- الاسبقيات والاولويات التنموية للخطة:

اعتمدت الخطة من اجل تحقيق الاهداف الاستراتيجية التي تبنتها مجموعة من الاسبقيات والاولويات في توزيع الاستثمارات على القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وفقاً لما تم توضيحه في الفقرات الثلاث السابقة، وبالشكل الآتي:

1. قدر الاستثمار المطلوب تأمينه بحوالي (30) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل (25) مليار دولار خلال سنوات الخطة الخمسة، يمول (17) مليار دولار منه من الموازنة الاتحادية وعلى أساس نسبة (17%) من اجمالي تخصيصات خطة التنمية الوطنية البالغ مجموع تخصيصاتها من الموازنة الاتحادية (100) مليار دولار للسنوات الخمسة. أما المتبقي فيمول من استثمارات القطاع الخاص (المحلي والخارجي) وما تقدمه الدول الصديقة المانحة لدعم برامج التنمية في الاقليم وبالتنسيق مع الحكومة الاتحادية والتي تقدر بحوالي (8) مليار دولار للسنوات الخمسة، وقد تم تقدير هذا المبلغ الاخير على اساس ان معدل الاستثمار السنوي (غير الحكومي) في الاقليم بلغ خلال السنوات الاربع الماضية (2007- 2010) أكثر من (1.6) مليار دولار سنوياً. وبذلك فان مساهمة القطاعين الحكومي والخاص في أجمالي الاستثمارات المخصصة للتنمية في الاقليم تمثل (68%) و (32%) على التوالي.

2. تم توزيع الأولويات الاستثمارية بإعطاء أولوية متقدمة لقطاع الخدمات العامة (الخدمات البلدية) والقطاع السياحي والثقافي ، وحظي قطاع الكهرباء بأسبقية متقدمة باعتباره بنية ارتكازية أساسية لتحقيق أي تنمية وتطور في القطاعات الإنتاجية والخدمية، فضلا عن رفاهية السكان، كما تم إعطاء قطاع التشييد والمباني والاسكان أولوية باعتباره من القطاعات الاساسية في توفير وتطوير البنى الارتكازية من طرق وجسور وابنية ووحدات سكنية، وهذه البنى ذات مساهمات واسعة في تنمية وتطوير القطاعات الاخرى في الاقتصاد وتهيئة مستلزمات النهوض بالخدمات المجتمعية المختلفة.
واحتل موضوع بناء الإنسان أولوية مناسبة باعتبار ان الإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها، وان أي تنمية مادية لا يمكن تحقيقها دون تأمين الموارد البشرية الكفوءة والقادرة على تنفيذها وإدارتها من خلال التركيز على قطاع التربية والتعليم . كما حضي قطاع الزراعة والموارد المائية اسبقية متقدمة باعتباره مصدرا مهما وذو إمكانات واعدة للمساهمة في تنويع الإقتصاد وتأمين الأمن الغذائي للاقليم، فضلا عن دورهذا القطاع في توليد فرص عمل تساهم بشكل فاعل في الحد من مستويات البطالة والفقر واستقرار القوى العاملة المنتجة في الريف، وعدم الهجرة الى المناطق الحضرية ومزاحمتها للخدمات في المدن.
وتاسيساً على كل ماسبق فان الجدول (1) يوضح توزيع الاستثمارات المتوقعة للخطة وحسب ابوابها الرئيسة للسنوات 2012-2016:

3. إن تأمين الاستثمار وحده لا يكفي لتحقيق الأهداف على الرغم من كونه حجر الزاوية لأي عملية تنموية، بل لابد ان يدعم ذلك في المجال المالي بتطوير الادارة المالية الحكومية واعادة النظر باساليب اعداد الميزانية العامة ، وفي مجال التطوير المؤسسي والإصلاح الإداري والقانوني، وفي مجال أنظمة الرصد والمتابعة للخطة، حيث ركزت الخطة على هذه الجوانب واقترحت عددا من المؤشرات التي تتناغم مع السياسة الاستثمارية ومع الأهداف الإستراتيجية والقطاعية والمكانية والإجتماعية للخطة.

4. كذلك اقترحت الخطة جملة من الإصلاحات المؤسسية على مستوى القطاعات وأكدت على موضوع بناء القدرات البشرية والفنية، وبالاخص أهمية تطوير التعليم بمختلف مستوياته، إضافة الى توظيف التكنولوجيا الحديثة والتأكيد على اقتصادية المشاريع المتبناة في الخطة وموضوع الإدارة الرشيدة بما فيها من مبادئ سيادة القانون والمساءلة والشفافية والعدالة والشمولية والفاعلية والكفاءة، فضلا عن تحديث القطاع العام وفق هذه الأسس والمبادئ.
إن المسار الذي تبنته الخطة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية يدعو أيضا إلى توظيف التكنولوجيات الحديثة والجانب المعرفي والاستفادة من أبرز التجارب الإقليمية والدولية والتوسع في مجال اقتصاد المعرفة وتوظيفه لخدمة أهداف الخطة الاستراتيجية.

جدول رقم (1) توزيع الاستثمارات حسب الابواب / القطاعات للاعوام 2012-2016

جدول (1) الباب / القطاع	النشاط	نسبة المبلغ المخصص 2010-2007	النسبة الاجمالية المقترحة	تفاصيل النسبة المقترحة	الوزارة / الوزارات المعنية
قطاع الخدمات العامة	البلديات السياحة والثقافة	%22.4	%22	%15 %7	وزارة البلديات والسياحة
قطاع الكهرباء	الكهرباء	%19.2	%20	%20	وزارة الكهرباء
قطاع التشييد والمباني والاسكان	أعادة الاعمار والسكن	%16.2	%15	%15	وزارة الاعمار والاسكان
قطاع التربية والتعليم	التربية التعليم العالي	%10.45	%10	%5 %5	وزارتي التربية والتعليم العالي
القطاع الزراعي	الزراعة الموارد المائية	%3.5	%8	%4 %4	وزارة الزراعة والموارد المائية
قطاع الخدمات الاجتماعية	الشؤون الاجتماعية الرياضة والشباب الشهداء والانفال	%0.74 %1.29 %0.16	%6	%3 %2 %1	وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والثقافة والشباب والشهداء والمؤنفلين
قطاع النقل والاتصالات	النقل والاتصالات الطرق والجسور	%1.5	%6	%3 %3	وزارتي النقل والاتصالات والاعمار والاسكان
القطاع الصحي	الصحة	%4.76	%5	%5	وزارة الصحة
قطاع الخدمات التجارية والمالية	المالية التجارة	%12.3	%5	%3 %2	وزارتي المالية والتجارة
القطاع الصناعة التحويلية والاستخراجية	الصناعة الثروات الطبيعية	%1.1 %0.65	%3	%2 %1	وزارة الصناعة ووزارة الثروات الطبيعية

محور القطاع الاقتصاد الكلي

مسودة خطة التنمية الاستراتيجية 2012 - 2016

الفصل الاول: محور الاقتصاد الكلي

الاقتصاد الكلي Macroeconomics ، مصطلح اقتصادي يعني مجموعة حلول نظرية تتعامل مع الاقتصاد ككتلة واحدة، وتلامس النظرية مواضيع عدّة منها، الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، الأرقام القياسية للأسعار، وذلك بهدف فهم الاقتصاد المحلي والعالمي والعمل على تطويره، ومن الادوات التحليلية التي يستخدمها الاقتصاديون في هذا المجال مؤشرات الدخل القومي للدولة والناتج المحلي للاقتصاد ومساهمة الانشطة الاقتصادية فيه، والاستهلاك المحلي، ومعدلات البطالة، والإدخار،و الاستثمار، والتضخم. ويمثل الناتج المحلي الاجمالي مجموع القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية ، ذلك لان كل اقتصاد يقوم بإنتاج أنواع وكميات مختلفة من السلع والخدمات باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، حيث تتطلب عملية الإنتاج مزج العناصر الإنتاجية المتوفرة واستخدام المستوى التقني المتاح للحصول على أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات. وتحصل عناصر الإنتاج على مقابل مادي نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية. فعنصر العمل يحصل على الأجر، فيما يحصل عنصر الأرض (مالك الأرض) على الريع، ويحصل عنصر رأس المال على العائد، بينما يحصل المنظم على جزء من الأرباح. وبذلك، يحصل العنصر الإنتاجي على دخل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية. يتضمن هذا المحور التركيز على الموضوعات الاساسية المتمثلة بالدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه وتوزيع الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الجارية وتكوين راس المال الثابت والاستثمار والانفاق الاستهلاكي.

ومن تحليل الواقع الحالي عبر المؤشرات المعتمدة يتم استخلاص اهم التحديات التي يمكن ان تواجه التنمية الاقتصادية في الاقليم ، باعتبارها تمثل الاساس الذي يمكن الاستناد عليه في تحديد الاتجاه المستقبلي المتضمن الرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية. كما سيتم عرض اهم مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية بصيغة نسب مئوية او ارقام اوكميات يستهدف تحقيقها خلال سنوات الخطة مع تحديد اهم المؤشرات لمتابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية المحددة خلال سنوات الخطة.

عرض أهم النتائج المتوقع تحقيقها مقارنة بواقع الحال (في رسوم بيانية)

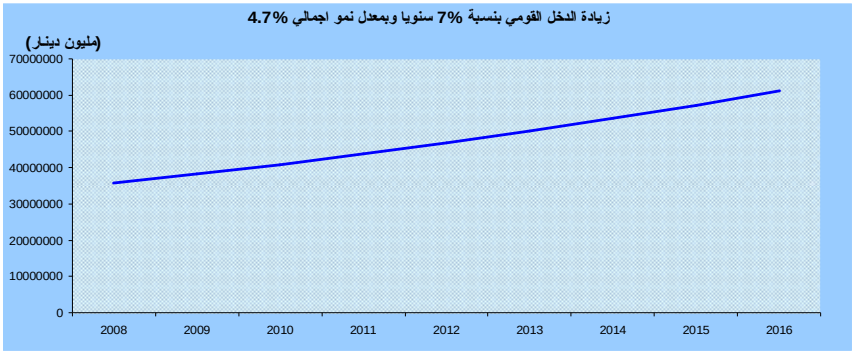

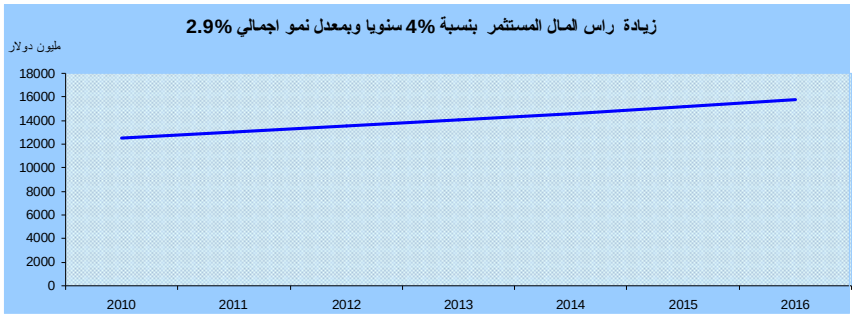

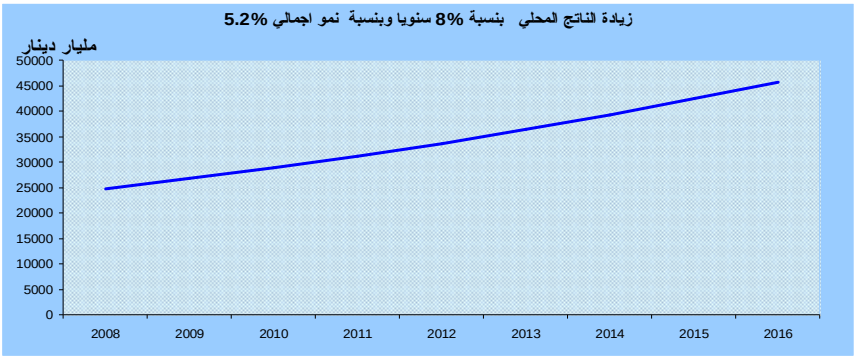

أولاً - عرض وتحليل واقع الحال

1/1 الدخل القومي

شهدت الاعوام الماضية تطوراً كبيرا في معدلات نمو الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه بحيث ازداد التنوع في الإنتاج المحلي لصالح القطاعات الاقتصادية ، وحقق الدخل القومي طفرة نوعية باتجاه الزيادة من4,373 مليار دينار عام 2003 إلى 17,017 مليار دينار عام 2007 بنسبة زيادة 289% ، ثم ارتفع الى 35,665 مليار دينار عام 2008 بالاسعار الجارية وبنسبة زيادة قدرها 109.6 % عن عام 2007 وبنسبة 715.4% عن عام 2003 ، وكما موضح بالجدول(2) :

جدول (2) تطور الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه بالاسعار الجارية 2003 – 2008

السنة	الدخل القومي (مليار دينار)	متوسط دخل الفرد (دينار)
2003	4,373	976,794
2004	7,976	1,728,935
2005	11,185	2,353,058
2006	14,523	2,926,339
2007	17,017	3,372,433
2008	35,665	6,858,750

المصدر : هيئة الاحصاء – وزارة التخطيط / حكومة اقليم كوردستان

ان زيادة اقيام الدخل القومي خلال الاعوام الماضية انعكست وبشكل واضح على متوسط نصيب الفرد منه، حيث ارتفع من 976,794 دينار عام 2003 الى 1,728,935 دينار عام 2004 بنسبة زيادة 77%، وواصل الارتفاع على اثر تزايد الموازنة الحكومية حتى وصل إلى حوالي 3,372,433 دينار عام 2007، ثم الى 6,858,750 دينار عام 2008 بنسبة زيادة 103.4% عن عام 2007 وبنسبة زيادة 602.2% عن عام 2003 ، وبمعدل نمو مركب 38.3 % للمدة 2003-2008 وبالأسعار الجارية.

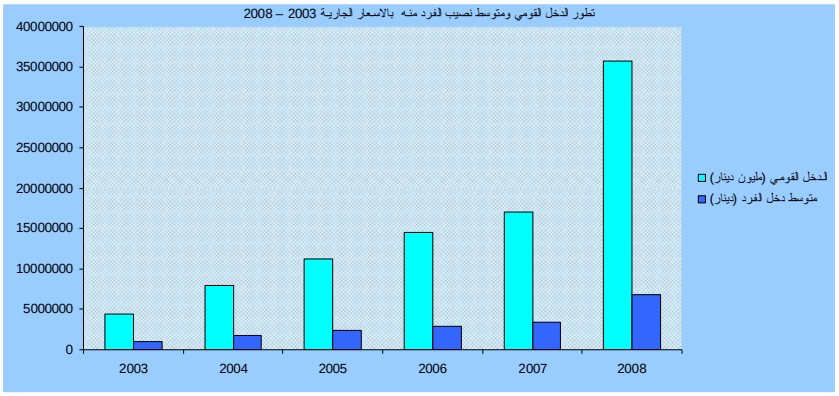

1/2 الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه

اظهرت بيانات النمو الإقتصادي للمدة 2004 - 2008 ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية جدول (3) قد ازداد من 2419.6 مليار دينار عام 2004 الى 9,947.2 مليار دينار عام 2007 ثم ازداد الى 24,725.7 مليار دينار عام 2008 بالاسعار الجارية وبنسبة زيادة إجمالية قدرها 1022 % وبمعدل نمو مركب قدره 68.9 % للمدة 2004- 2008 والذي انعكس بشكل ملحوظ على متوسط نصيب الفرد منه حيث ازداد من 524,426 دينار عام 2004 إلى 1,976,673 دينار عام 2007 ، ثم الى 4,754,942 دينار عام 2008 .

جدول (3)	تطور الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه بالاسعار الجارية 2004 – 2008	
السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية(مليار دينار)	متوسط نصيب الفرد منه بالاسعار الجارية(دينار)
2004	2,419.6	524,426
2005	4,198.3	883,162
2006	8,817.5	1,776,660
2007	9,974.2	1,976,673
2008	24,725.7	4,754,942
المصدر : هيئة الاحصاء – وزارة التخطيط / حكومة اقليم كوردستان		

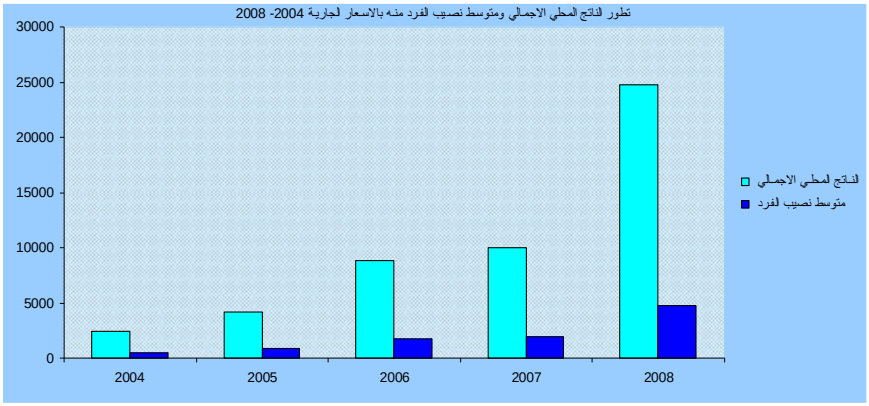

1/3 الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الإقتصادية بالأسعار الجارية

تباينت نسب مساهمة القطاعات الإقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي ، مع نمو متواصل في نسب الارتفاع ارتباطاً بالظروف السياسية والإقتصادية الداخلية والخارجية المستقرة التي مرت على الإقتصاد الكوردستاني خلال السنوات الماضية ، حيث يؤشر الجدول (4) بان في عام 2007 بلغت نسبة مساهمة قطاع النقل والاتصالات والخزن 57% ، وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية 22.7% ، وتجارة الجملة والمفرد 8% ، والسياحة والخدمات الفندقية 7% ، والزراعة والغابات والصيد 5.6% ، والبناء والتشييد 4% ، في حين تراوحت مساهمة بقية القطاعات الاخرى بين 1.5% المال والتأمين و 0.1% للتعدين والمقالع .

ولو تتبعنا التطور الحاصل في بعض القطاعات الاقتصادية نجد ان قيمة مساهمة قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية ارتفعت من 867.8 مليار دينار بالاسعار الجارية عام 2004 ، الى 1,768.9 مليار دينار عام 2006 وبنسبة زيادة قدرها 103.8 % ، ثم ارتفعت الى 2,257.8 مليار دينار عام 2007 وبالاسعار الجارية ايضاً وبنسبة زيادة قدرها 27.6% عن عام 2006 ، ونسبة زيادة قدرها 160.2 % عن عام 2004 . اما قطاع النقل والمواصلات والخزن فقد ارتفعت قيمة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من 726.1 مليار دينار بالاسعار الجارية عام 2004 الى 5,211.8 مليار دينار عام 2006 وبنسبة زيادة قدرها 617.7% ، ثم ارتفعت الى 5,672.2 مليار دينار عام 2007 وبنسبة زيادة قدرها 8.8 % عن عام 2006 وبنسبة 681.2 % عن عام 2004 . في حين شهد قطاع الزراعة والغابات والصيد ارتفاعاً في قيمة مساهمته حيث بلغت 353.9 مليار دينار عام 2004 ، ارتفعت الى 514.3 مليار دينار عام 2006 وبنسبة زيادة 45.3 % ، ثم ارتفعت الى 560.5 مليار دينار عام 2007 وبنسبة زيادة 8.98 % عن عام 2006 و 58.4 % عن عام 2004 ، وكذلك تطورت قيمة مساهمة قطاع التجارة بالجملة والمفرد من 301.8 مليار دينار عام 2004 الى 729.7 مليار دينار عام 2006 بنسبة زيادة 141.8 % ، ثم ارتفعت الى 794.7 مليار دينار عام 2007 بنسبة زيادة 8.9 % عن عام 2006 و 163.3 % عن عام 2004 ، اما قطاع الصناعات التحويلية فقد شهد ارتفاع مساهمته من 50.8 مليار دينار عام 2004 الى 97.6 مليار عام 2006 بنسبة زيادة 92.1% ، ثم ارتفعت الى 108.5 مليار دينار عام 2007 بنسبة زيادة 11.2% عن عام 2006 و 113.6% عن عام 2004 ، كذلك شهد قطاع البناء والتشييد ارتفاعاً ملحوظاً في مساهمته في النتاج المحلي الاجمالي حيث بلغت 46.8 مليار دينار عام 2004 ، زادت الى 355 مليار دينار عام 2006 ثم الى 388.6

مليار دينار عام 2007 بنسبة زيادة 9.5 % عن عام 2006 و 730.3 % عن عام 2004 . وكذلك بقية القطاعات كما هو موضح في الجدول (4) :

جدول (4)	الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الجارية 2003 - 2007 (مليار دينار)				
السنة	2004	2005	2006	2007	%
الزراعة والغابات والصيد	353.9	424.8	514.3	560.5	%5.5
التعدين والمقالع	0.8	0.8	0.9	1.2	%0.1
النفط الخام					
الانواع الاخرى من التعدين	0.8	0.8	0.9	1.2	%0.1
الصناعة التحويلية	50.8	80.5	97.6	108.5	%1.1
الكهرباء والماء	9.5	14.2	17.1	17.7	%0.2
البناء والتشيد	46.8	293.2	355	388.6	%4
النقل والاتصالات والخزن	726.1	1,847.9	5,211.8	5,672.2	%57
تجارة الجملة والمفرد والفنادق	301.8	403.6	729.7	794.7	%8
المال والتامين وخدمات الطيران	62.1	82.5	122.2	146	%1.5
خدمات التنمية الاجتماعية	867.8	1,050.8	1,768.9	2,257.8	%22.5
الناتج المحلي الاجمالي	2,419.6	4,198.3	8,817.5	9,947.2	%100
المصدر : هيئة الاحصاء – وزارة التخطيط / حكومة اقليم كوردستان					

1/4 تكوين رأس المال الثابت

يشير مصطلح رأس المال الثابت الى المكون المادي الناشئ عن عملية الاستثمار ويتجسد بصورة رئيسة بالاضافات المتحققة في الموجودات القائمة من المكائن والمعدات والابنية والانشاءات ووسائط النقل وغيرها من العناصر الثابتة المستخدمة في العملية الانتاجية. وتعد مراحل تكوين راس المال الثابت ذات صفة إستراتيجية ليس فقط على مستوى المتغيرات الإقتصادية بعيدة المدى بل ايضاً على مستوى التقلبات في الأمد القصير وتأثيراتها على مجمل النشاط الإقتصادي. وخلال المدة التي اعقبت عام 2003 شهد تكوين راس المال الثابت انتعاشاً ملموساً خلال السنوات 2004-2008، حيث ان اجمالي رأس المال الثابت يبلغ 4,780 مليار دينار بالاسعار الجارية لعام 2008 ، اما مكوناته فكما موضحة بالجدول (5) ، وتشير بعض التقديرات وفقاً لعدد من البحوث المتخصصة ان نسبة الزيادة في تكوين رأس المال الثابت بلغت للاعوام 2004 – 2008 حوالي 158% بالاسعار الجارية و 114% بالاسعار الثابتة . كما ان إن الانتعاش الذي شهدته الاعوام 2004- 2008 في حجم تكوين راس المال الثابت يعود الى تنامي الاستثمارات الحكومية وغير الحكومية بمجمل مكوناتها.

جدول (5)	تطور اجمالي تكوين راس المال الثابت بالاسعار الجارية 2008 (مليار دينار)	
القطاع	مليار دينار	%
القطاع الخاص	2,820	%59
القطاع الحكومي	1,960	%41
الاجمالي	4,780	%100
Source: Kurdistan Bayesian, KBSNA 2008 estimates: Kurdistan GDP Project, AUMMA & KRSO, 2010		

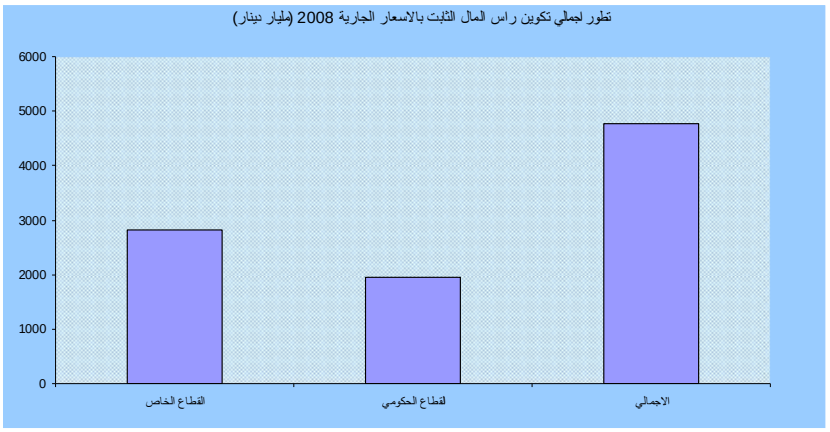

1/5 الاستثمار

شكل الاقليم وبالاخص بعد عام 2003 منطقة جاذبة للاستثمار بنوعية الخارجي (الاجنبي) والداخلي (الخاص) ، لما يتمتع به الاقليم من فرص استثمارية واعدة ومتنوعة مدعومة باستقرار امني وسياسي واضح ناتج عن جهد الحكومة المتواصل في هذا المجال الذي تبلور في صدور قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 الذي شكل طفرة حقيقية في تعزيز وجذب الاستثمارات الخارجية والداخلية واستقطاب الفرص الاستثمارية

وتشير الاحصائيات الصادرة عن هيئة الاستثمار في حكومة الاقليم ان راس المال المستثمر في الاقليم عام 2006 بلغ 438 مليون دولار اي ما يعادل 525,600 مليار دينار ، ارتفع بشكل ملحوظ الى 3866 مليون دولار اي ما يعادل 4,639,200 مليار دينار عام 2007 بنسبة زيادة 782.6% ، ثم حافظ على هذا المستوى عام 2008 رغم الازمة المالية والاقتصادية التي اجتاحت دول العالم وما صاحب عمليات الاستثمار الخارجي من انحسار بسبب الاوضاع المالية والاقتصادية للدول والشركات ، ولكن سرعان ما عاود الاقليم قدرته على استقطاب الاستثمارات ، فقد ارتفع اجمالي تلك الاستثمارات عام 2009 الى 3976 مليون دولار اي ما يعادل حوالي 4,771,200 مليار دينار بنسبة زيادة 2.8% عن سنة 2007 و 807.8% عن سنة 2006 . والجدول (6) يوضح ذلك :

جدول (6)	راس المال المستثمر 2006 – 2009
السنة	(مليار دينار)
2006	525,600
2007	4,639,200
2008	4,305,600
2009	4,771,200
المصدر : هيئة الاستثمار / حكومة اقليم كوردستان	

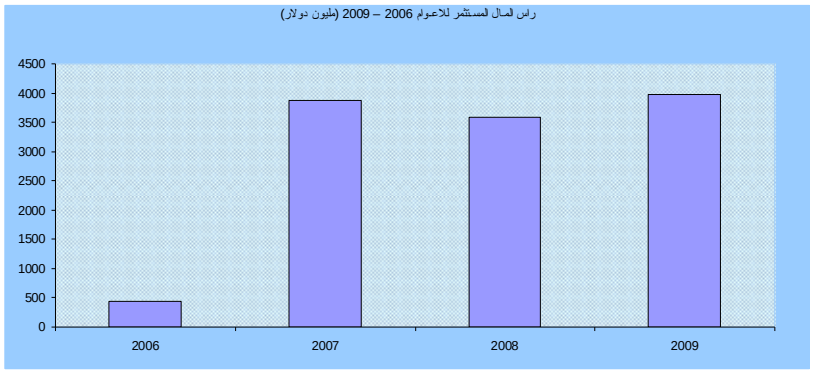

وتشير الدلائل وتوقعات المؤسسات والمعاهد الاقتصادية الاقليمية والدولية وكذلك هيئة الاستثمار في حكومة الاقليم الى النمو المضطرد في قدرة اقتصاد الاقليم بمختلف قطاعاته على استقطاب الاستثمارات وبالاخص الخارجية ، فقد اشارت احدث احصائية صادرة عن هيئة الاستثمار ان اجمالي المبالغ الاستثمارية في الاقليم للمدة من 1/8/ 2006 الى 2010/4/15 قد بلغت 12491 مليون دولار بما يعادل 14,989,200 مليار دينار، توزعت على 12 قطاعاً اقتصادياً كما يوضحها الجدول (7) :

جدول (7)	اجمالي مبالغ راس المال المستثمر موزعة حسب القطاعات للاعوام 2006-2010	
القطاع	رأس المال (مليار دينار)	%
التجارة	1,645,200	10.98
البنوك	2,754,000	18.37
الصحة	207,600	1.39
الصناعة	1,960,800	13.08
الخدمات	34,800	0.23
السياحة	1,573,200	10.5
الاتصالات	265,200	1.77
التعليم	450,000	3
الزراعة	284,400	1.89
الاسكان	5,750,400	38.37
الثقافة والفنون	2,400	0.02
الرياضة	61,200	0.41
المجموع الكلي	14,989,200	100
المصدر: هيئة الاستثمار / حكومة اقليم كوردستان		

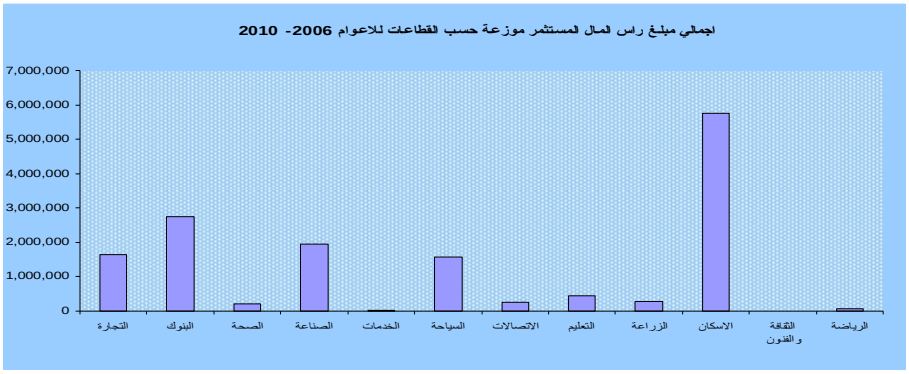

لقد شكل الاستثمار الاجنبي حوالي ربع 24.98% الاستثمارات المسجلة في بداية عام 2010 بمبلغ اجمالي 3,744 مليار دينار، في حين كانت نسبة مبالغ الاستثمارات المحلية 69.7% من اجمالي الاستثمارات في الفترة نفسها والبالغة 10,448 مليار دينار ، اما الاستثمارات المختلطة فقد مثلت نسبة 5.32% من اجمالي الاستثمارات وبمبلغ 779 مليار دينار ، كما توزعت الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية على محافظات الاقليم الثلاثة كما يوضحها الجدول (8):

جدول (8)	اجمالي مبالغ الاستثمار موزعة حسب المحافظات في نهاية عام 2009 (مليار دينار)					
نوعية الاستثمار	(*) اربيل و السليمانية	اربيل	السليمانية	دهوك	المجموع	النسبة
الاجنبي	180	1,698	1,866		3,744	24.98%
المحلي	--	6,690	3,188	570	10,448	69.70%
المختلط	--	386	411	--	797	5.32%
المجموع	180	8,774	5,465	570	14989	100%
المصدر : هيئة الاستثمار / حكومة اقليم كوردستان (*) أستثمار مشترك في المحافظتين						

ان متطلبات توسيع الاستثمار وزيادة مساهمته في عمليات التنمية تتطلب تفعيل نشاطات هيئة الاستثمار وخاصة في مجالي رسم الخارطة الاستثمارية للاقليم، وما يتبع ذلك من الاعلان عن الفرص الاستثمارية السنوية في وسائل الاعلام والمواقع الالكترونية للهيئة والموقع الرسمي للحكومة، والعمل على التعاون مع الجهات ذات الصلة في الترويج لتلك الفرص لتامين الاستقطاب المطلوب للاستثمارات الخارجية والمحلية وضمان مساهمتها الفعلية في عمليات تنمية الاقليم اقتصادياً واجتماعياً. كما ان من المهم ان يصاحب كل ذلك تبسيط وتسهيل الاجراءات وتقديم الخدمات السريعة للمستثمرين وفق اسلوب النافذة الواحدة.

1/6 الإنفاق الاستهلاكي

تؤكد المصادر التاريخية على حصول تطور في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص خلال الاعوام الماضية حيث بلغ 19,721 مليار دينار عام 2008 بالاسعار الجارية حيث شكل الانفاق الاستهلاكي الخاص (ملكية السكن) من اجمالي الانفاق الاستهلاكي النهائي 14,505 مليار دينار ، وجاءت نسبة الانفاق الاستهلاكي الخاص من الانتاج المحلي 82% ومن الاستيراد 18% ، في حين بلغ الانفاق الاستهلاكي الحكومي 5,216 مليار دينار ، ويشكل الاخير 36% من اجمالي الانفاق الاستهلاكي النهائي . ولا تتوفر بيانات كاملة عن الانفاق الاستهلاكي للاعوام التي تسبق عام 2008 لاغراض المقارنة وتتبع التطور الحاصل فيه كما يوضحها الجدول (9): .

جدول (9)	اجمالي الانفاق الاستهلاكي بالاسعار الجارية 2008			
القطاع	من الانتاج المحلي (مليار دينار)	من الاستيراد (مليار دينار)	الاجمالي (مليار دينار)	%
القطاع الخاص	11,898	2,607	14,505	%64
القطاع الحكومي	5,216	——	5,216	%36
المجموع	17,114	2,607	19,721	%100
Source: Kurdistan Bayesian, KBSNA 2008 estimates: Kurdistan GDP Project, AUM & KRSO, 2010				

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

1. الخلل النسبي في تركيبة القطاعات الاقتصادية التي تدل عليها نسب مساهمات هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي ، فلازالت مساهمة القطاع الزراعي تمثل 10%، والسياحي 4.9% والصناعي 6.6%، والتجارة 4.9% تعتبر هذه النسب متدنية نسبياً مقارنة بالقطاعات الاخرى كالخدمات الشخصية 14%، أو ملكية المساكن 14% .

2. انكشاف إقتصاد الاقليم للعالم الخارجي وبدرجة عالية كنتيجة طبيعية لتدني مساهمة القطاعات السلعية في توليد الناتج المحلي الاجمالي والتي تشكل نسبة 11% فقط للانشطة السلعية ، في حين بلغت نسبة الانشطة التوزيعية 65% والانشطة الخدمية 24% وذلك وفقاً لمعطيات عام 2008.وهذه النسب تفسر الحاجة الى زيادة الاستيرادات من العالم الخارجي لتغطية الطلب المحلي المتزايد على اثر تزايد حجم النفقات التشغيلية في الموازنة العامة والانفاق الاستهلاكي العام والخاص عموماً ، والتي تترجم حتماً على شكل طلب متزايد في السوق المحلية.
3. الدور المحدود نسبياً للقطاع الخاص في العملية التنموية بدلالة انخفاض نسب مساهمته في النشاط الإقتصادي وتوليد فرص العمل وتغطية الزيادة في الطلب المحلي ، مما جعله قطاعاً ذا مرونة محدودة نسبياً لا يمكنه الاستجابة السريعة للتغييرات المستهدفة في الخطة الحالية ما لم يتم تهيئة بيئة اعمال مناسبة وجاذبة تمّكنه من أن يكون قطاعاً تشاركياً، تنافسياً و تفاعلياً.

ثالثاً - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والرفاهية الاقتصادية للانسان في اقليم كوردستان

3/2 الرسالة

الارتقاء بجودة الحياة لمواطني الاقليم ووضع السياسات والتشريعات الاقتصادية من خلال ادارة كفؤة لتطوير بيئة الاعمال والاستثمار بدعم وتأهيل ومشاركة القطاع الخاص واستغلال الموارد البشرية والمادية بكفاءة وفاعلية والاستفادة من التكنلوجيا الحديثة.

3/3 الاهداف الاستراتيجية

1. تحسين البيئة الأقتصادية وتعزيز النمو المتوازن اقليمياً وقطاعياً .
2. تحسين بيئة العمل ودعم السلامة والامان المهني
3. تعزيز الأستثمار لدعم سياسات التنمية الشاملة للاقتصاد .
4. زيادة حجم التبادلات ودعم النشاطات التصديرية

رابعاً – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف

- زيادة نموالدخل القومي بنسبة 7% سنويا خلال 5 سنوات ، مع زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 8%.
- زيادة عدد الأعمال المرخصة في الأقليم في كافة المجالات 15% سنويا
- زيادة تنافسية الأقليم لأنشاء المشاريع الأقتصادية من خلال العمل على تقليل كلف الأنشاء وتقليل المدد الزمنية ، على أن تكون أقل من باقي العراق بنهاية 2012 والدول المجاورة بحلول سنة 2016
- زيادة النسبة المؤية للأستثمار مقارنة بالأقتصاد (أجمالي الناتج المحلي الاجمالي السنوي) لتبلغ 20% خلال خمسة سنوات

- اعداد واصدار الخارطة الاستثمارية للاقليم خلال العام الاول من تنفيذ هذه الخطة، ونشرها لتصل الى كل الراغبين بالاطلاع عليها، والترويج بالمشاريع المقترحة والواردة فيها.
- زيادة حصة الأقليم من المشاريع الأستثمارية الفدرالية بمستوى قريب من 20 % خلال خمسة سنوات ومن ثم الحفاظ على تلك النسبة .
- تهيئة الارضية والبدء بالصادرات لدعم الاقتصاد بنسب تصاعدية خلال خمسة سنوات
- زيادة نفقات الزوار السائحين في كوردستان من 320 مليون دولار في عام 2009 إلى مليار دولار بحلول عام 2016
- زيادة النشاطات الأقتصادية المعتمدة على التنقيب وأستخراج وصناعة الخامات الصناعية لتبلغ أكثر من 25% من مجمل مساهمات الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال خمسة سنوات.

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف

- نمو الناتج المحلي الاجمالي سنوياً .
- نمو الدخل القومي سنوياً .
- نمو نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي سنوياً .
- نمو نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية وسنوياً .
- النمو في اجمالي تكوين رأس المال الثابت قطاعياً وسنوياً .
- النمو في اجمالي الاستثمارات سنوياً .
- اجمالي الاستثمارات موزعة حسب المحافظات سنوياً .
- اجمالي الاستثمارات موزعة حسب القطاعات سنوياً .
- صافي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر سنوياً .
- صافي تدفق الاستثمار المحلي سنوياً .
- النمو في أجمالي الصادرات والاستيرادات التجارية .
- النمو السنوي في القيمة المضافة المتحققة موزعة قطاعياً .
- النمو في أجمالي الايرادات المباشرة وغير المباشرة سنوياً

الفصل الثاني :محور القطاع المالي

تعكس الموازنة العامة للحكومة مضمون فلسفة السياسات المالية المعتمدة وتوجهاتها الاقتصادية وخياراتها الاجتماعية ونطاق تاثيراتها في مجمل النشاطات الاقتصادية وصولاً لحالة من الاستقرار الاقتصادي المقاوم للضغوط التضخمية او الانكماشية وبما يضمن استدامة التنمية وتحقيق العدالة في التوزيع.
وقد أقرت المادة (114) من الدستور الاتحادي ان سياسات التنمية الشاملة والتخطيط العام للبلد من الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم عند رسم سياستها المالية بحيث يتم وضع اولويات الاقليم المحددة من قبل الاقليم نفسه في حدود الانفاق العام المخصص للاقليم، وبذلك تضطلع حكومة الاقاليم بمسؤوليتها التخطيطية اتجاه خيارها الستراتيجي في التنمية والاعمار ولكن بموجب حدود الانفاق العام المحدد لها ولقد جسدت الخطة الحالية هذه الحقيقة.
يتضمن هذا المحور النفقات العامة والايرادات العامة والقطاع المصرفي ومن خلال تحليل الواقع الحالي للقطاع المالي يتم استخلاص اهم التحديات التي تواجه القطاع، باعتبارها الاساس في تحديد الاتجاه المستقبلي للقطاع المتضمن الرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية. كما سيتم عرض اهم مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية بصيغة نسب مؤية او ارقام يستهدف تحقيقها خلال سنوات الخطة مع تحديد اهم المؤشرات لمتابعة تنفيذ الاهداف والمؤشرات المحددة خلال سنوات الخطة.

عرض أهم النتائج المتوقع تحقيقها مقارنة بواقع الحال (في رسوم بيانية)

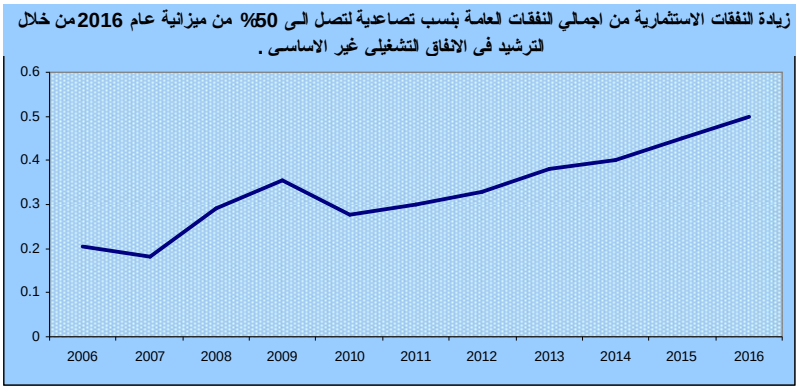

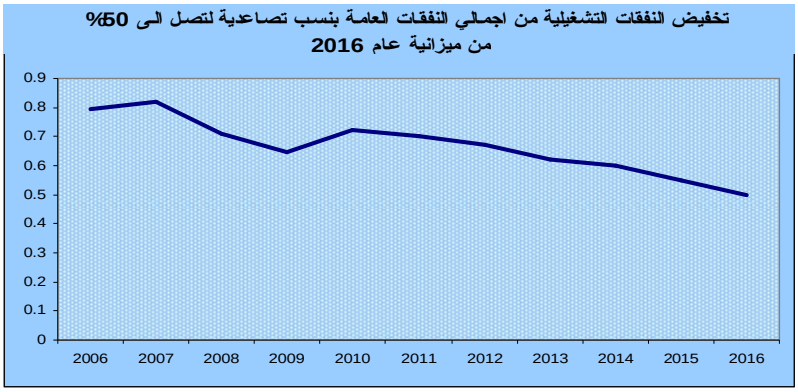

اولا - عرض وتحليل واقع الحال

1/1 النفقات العامة

استمر حجم الانفاق العام في الازدياد في الاعوام الماضية لتغطية التزامات تنفيذ مشاريع التنمية وأعادة الاعمار وتحقيق النمو المستدام على مستوى الانشطة والقطاعات كافة مما تطلب وضع السياسات التي تضمن توجيه موارد الاقليم نحو القطاعات التي تحقق التنمية فكانت سياسة توجيه الانفاق العام التي اشرت ارتفاع اجمالي النفقات العام كما يوضحها الجدول (10) من 2,037 مليار دينار عام 2005 الى 9,541 مليار دينار عام 2008 وبمعدل نمو سنوي بلغ 51.7 % شكلت النفقات التشغيلية نسبة 79.4 % عام 2005 انخفضت الى 64.5% عام 2008 لصالح النفقات الاستثمارية التي لم تشكل سوى 20.6 % من اجمالي الانفاق العام لعام 2005 ارتفعت الى 35.5% عام 2008 . كما تؤشر ميزانية عام 2009 انخفاض أجمالي النفقات العامة عن العام السابق

لها حيث بلغ مجموعها 8,283 مليار دينار بنسبة انخفاض 15.2% عن عام 2008 ، ويعزى سبب ذلك الى اضافة الميزانية التكميلية للعام السابق 2008 ، وقد شكلت النفقات التشغيلية 72.2% و 27.8% النفقات الاستثمارية من ميزانية عام 2009.

جدول(10)	اجمالي النفقات العامة للاعوام 2005 - 2009 (مليار دينار)				
السنة	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	اجمالي النفقات	نسبة النفقات التشغيلية الى الاجمالية %	نسبة النفقات الاستثمارية الى الاجمالية %
2005	1,616.767	420.000	2,036.767	79.40%	20.60%
2006	1,902.886	420.000	2,322.886	81.90%	18.10%
2007	5,562.104	2,285.556	7,847.660	70.90%	29.10%
2008	6,154.092	3,387.279	9,541.308	64.50%	35.50%
2009	5,979.834	2,303.338	8,283.172	72.20%	27.80%
معدل النمو المركب	43.60%	92.10%	51.70%		
المصدر : وزارة المالية / حكومة اقليم كوردستان					

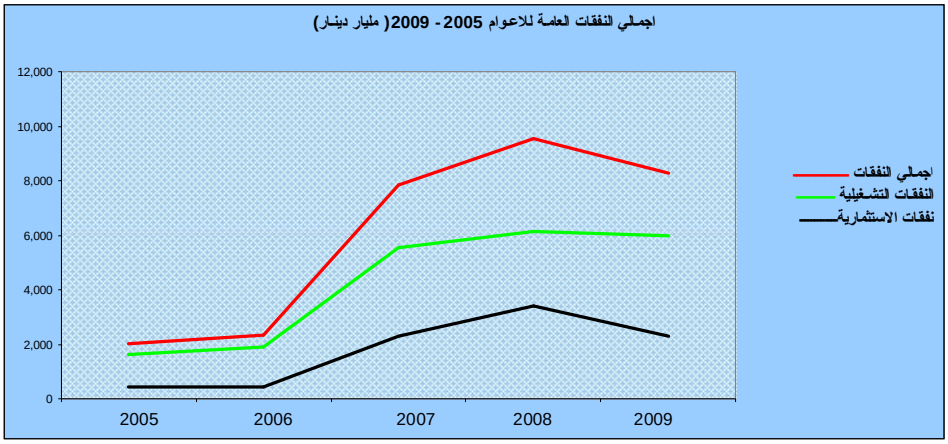

ان هذه النسب تفسر لنا اتجاهات السياسة الانفاقية خلال المدة 2005-2009 والتي تميل نحو ارتفاع ملحوظ في الارقام المطلقة لفقرات بنية النفقات التشغيلية تبعاً للزيادة المستمرة في الميزانية العامة ، وقد شكلت فقرة تعويضات الموظفين ما نسبته 61.29 % من إجمالي النفقات التشغيلية لسنة 2009 وفقرة السلع والخدمات والصيانة 18.85% اما فقرة المنافع الاجتماعية فقد استحوذت على 2.1 % من اجمالي النفقات التشغيلية وبلغت نسبة المنح 2.58% والاعانات 1.22% في حين مثلت فقرة المصروفات الاخرى نسبة 9.82% ، والموجودات غير المالية 4.14% من اجمالي النفقات التشغيلية لعام 2009.

ليس من المتوقع ان يحصل انخفاضاً واضحاً في نسب انفاق هذه الفقرات خلال السنوات القادمة ، لذا تسعى الخطة الحالية الى اقتراح اتجاهات السياسة الانفاقية خلال السنوات 2012-2016 وبالشكل الذي يدعم الزيادة في نسبة النفقات الاستثمارية من اجمالي الانفاق العام مع السعي الى ترشيد النفقات التشغيلية بما يؤمن التحكم في حجم الاستهلاك بحيث يتلاءم ويتناغم مع مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات بهدف وضع حدوداً للضغوط التضخمية التي قد يولدها مثل هذا النوع من الانفاق والحفاظ على الايرادات العامة .

1/2 الايرادات العامة

من خلال متابعة تطور الايرادات العامة، نجد ان هناك زيادة مستمرة ومتصاعدة طوال المدة 2007-2009 حيث ارتفعت من (181.178) مليار دينار عام 2007 الى (223.609) مليار دينار عام 2008 ومن ثم الى (375.129) مليار دينار عام 2009 وبمعدل نمو سنوي مركب قدر بـ 46.88% وقد شكلت الضرائب ما نسبته 45.7% عام 2007 وإزدادت الى 63.4% عام 2008 كنتيجة طبيعية لازديادها بالارقام المطلقة من (82.794) مليار دينار عام 2007 الى (141.789) مليار دينار عام 2008 ، وتابعت الزيادة الى (160.129) مليار دينار عام 2009 وبمعدل نمو مركب قدرة 49% خلال المدة، اما بقية انواع الايرادات فقد تركزت بالايرادات الاخرى غير الضرائب أو المساهمات الاجتماعية حيث بلغ اجمالي هذه الايرادات (61.405) مليار دينار عام 2007 ارتفعت الى (81.820) مليار دينار عام 2008 بنسبة زيادة 33.3% ، ثم ارتفعت الى (215.000) مليار دينار عام 2009 بنسبة زيادة 162.8% عن عام 2008 و 250.1% عن عام 2007 ، ومن الواضح ان هذه الزيادة تعزى الى النشاط الاقتصادي المتزايد عموماً في الاقليم خلال المدة المذكورة مما انعكس في قيم ونسب الارتفاع ، في حين لم تظهر البيانات المالية اية منح مقدمة خلال الاعوام السابقة .
وعموماً تمثل الايرادات من الضرائب حوالي 49.3% من اجمالي الايرادات خلال الاعوام 2007-2009 ، كما تشكل الايرادات الاخرى نسبة 45.9% للمدة نفسها ، ونسبة 4.8% للمساهمات الاجتماعية من اجمالي الايرادات خلال تلك الاعوام .والجدول (11) يوضح ذلك :

جدول (11) اجمالي الايرادات العامة للاعوام 2007 -2009 (مليار دينار)

السنة	ايرادات الضرائب	ايرادات المساهمات الاجتماعية	المنح	ايرادات اخرى	المجموع
2007	82.794	36.979	0	61.405	181.178
2008	141.789	0	0	81.820	223.609
2009	160.129	0	0	215.000	375.129
المجموع	384.712	36.979	0	358.225	779.916
النسبة	49.30%	4.80%	0.00%	45.90%	100%

المصدر : وزارة المالية / حكومة اقليم كوردستان

1/3 القطاع المصرفي

بذلت جهود حثيثة بعد عام 2003 تستهدف خلق نظام مصرفي مرن قادر على الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والمالية والمصرفية المحلية والدولية متخذة من الكفاءة والربحية واليقين المالي والنقدي مبادئ أساسية في العمل المصرفي،وعليه اعتبرت مهمة تطوير القطاع المصرفي وتطوير اسواق المال ضرورة ملحة.
حيث سجل النشاط المصرفي العائد للقطاع الخاص بعد عام 2003 توسعاً ملحوظاً من اجل تعزيز نطاق القطاع الخاص في الفعاليات الاقتصادية والدور المتزايد لقوى السوق في ادارة الاقتصاد، حيث يؤشر النمو الحاصل في عدد المصارف العائدة الى القطاع الخاص وحجم رؤوس اموالها وودائعها، الى ارتفاع عددها من (16) مصرف الى (24) مصرف للاعوام 2004 – 2009، ان هذه الزيادة في عدد المصارف الخاصة ساهم في زيادة حجم رؤوس اموالها حيث بلغت في نهاية عام 2009 حوالي (2,012.280) مليار دينار وتعود هذه الزيادة الى التحسن في الايرادات العامة وتوقعات نمو الطلب على التسهيلات المصرفية لاغراض الائتمان او الايداع ، وبالمقابل صاحب ذلك زيادة في ودائع تلك المصارف حيث بلغت حوالي (361,561) مليار دينار توزعت الى (110,455) مليار ودائع الشركات والجمعيات، و (251,106) مليار دينار ودائع الافراد.

اما المصارف الحكومية التجارية في الاقليم فتتمثل بشكل اساسي في مصرفي الرافدين والرشيد ، حيث بلغ اجمالي الودائع في المصرفين خلال عام 2009 حوالي (1,507.044) مليار دينار ، توزعت (1,107.317) مليار دينار للقطاع العام تمثل 73.5%، و (396,912) مليار دينار لقطاع الشركات والجمعيات والافراد تمثل 26.3%، و (2,815) مليار دينار للقطاع التعاوني تمثل 0.2% ، كما في الجدول (12) :

جدول (12)	حجم الودائع في فروع مصرفي الرشيد والرافدين في الاقليم لعام 2009 (مليار دينار)			
المصارف	ودائع القطاع العام	ودائع الشركات والجمعيات والافراد	ودائع القطاع التعاوني	المجموع
الرشيد	739.564	108.129	0.919	848.612
الرافدين	367.753	288.783	1.896	658.432
الاجمالي	1,107.317	396.912	2.815	1,507.044
النسبة	73.5%	26.3%	0.2%	100%
المصدر : وزارة المالية والاقتصاد / حكومة اقليم كوردستان				

وبالرغم من محدودية بعض البيانات للاعوام الماضية الا ان تقرير احدى المنظمات المتخصصة أظهر ان اجمالي الودائع في المصارف في الاقليم عام 2008 بلغ حوالي (266) مليار دينار كانت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي للاقليم حوالي 1.3% .

ثانيا – تشخيص التحديات الاستراتيجية

1. ضعف الادارة المالية مع الحاجة الى ادخال تغييرات في النظام المالي الحكومي لتكييف الايرادات والنفقات العامة وتوجيهها الوجهة الدقيقة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وبما يتسق ويتلائم مع أولويات أهداف التنمية.
2. عدم وضوح الرؤية التخطيطية الستراتيجية في اعداد الميزانية الحكومية وبالاخص عند اختيار اولويات الاهداف بسبب اعتماد المنهج التقليدي (موازنة البنود) في اعدادها الذي يقوم على ترجمة الحاجات الانية فقط.
3. الاتجاه العام في بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية وعلى حساب النفقات الاستثمارية مما ولد زيادة في مستويات الطلب الكلي الفعال، وزاد من تصلب درجة مرونة الجهاز الانتاجي وبالتالي عمق من حدة الخلل في المكون السلعي للعرض المحلي لصالح السلع المستوردة.
4. ضعف القدرة على توليد فرص العمل كنتيجة لانخفاض نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإنفاق العام مما ادى الى بروز ظاهرة البطالة لفئة السكان في سن العمل والذي يمثل واحداً من التحديات الاقوى امام الخطة الحالية.
5. الدعم الحكومي من خلال بعض مكوناته أدى في بعض الحالات الى زيادة حدة الاختلال في بنية الانفاق العام ناهيك عن الاختلال في بنية النفقات التشغيلية نفسها مما حمل الموازنة بنفقات غير انتاجية وفقاً للمعايير الاقتصادية .
6. انخفاض نسبة الإيرادات - المتحققة من غير حصة الاقليم من الميزانية الاتحادية - من اجمالي الايرادات العامة والذي عزز هذا الاتجاه الدور غير الفاعل للسياسة الضريبية والتي ابعدها نسبياً عن محتواها الاقتصادي والاجتماعي وقلل من مساهمتها في تمويل التنمية وحفز نشاط القطاع الخاص، وتقليص حدة التفاوت في توزيع الدخول.

ثالثا - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

تحقيق الاصلاح المالي المطلوب لتكون الميزانية العامة أداة فاعلة في دعم التنمية المستدامة.

3/2 الرسالة

تأسيس نظام مالي متطور وفعال وتطوير أنظمة العمل المصرفي وتقليص الروتين الاداري والمالي وترشيد الانفاق الجاري الحكومي وتطوير أداء الجهاز الضريبي والكمركي ومعالجة التضخم بشكل علمي وتنويع مصادر الانتاج .

3/3 الاهداف الاستراتيجية

1. اعادة الهيكلة المالية لجانبي الايرادات العامة والنفقات العامة ، والسيطرة على معدلات نمو الانفاق العام بشكل عام والتشغيلي بشكل خاص ، ورفع نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإنفاق العام .
2. تحسين موارد الموازنة وتنويع مصادر الايرادات ، والعمل خاصة على تأهيل البنى التحتية لقطاعات السياحة والزراعة والصناعة التحويلية لدعم الصادرات.
3. اعتماد الاسلوب العلمي في اعداد الميزانية العامة وتغيير نوع الميزانية من ميزانية بنود الى ميزانية تخطيط وبرامج.
4. تحديد اولويات الاهداف عند اعداد الموازنة وبطريقة علمية وواقعية .
5. اعتماد معيار الكلفة / المنفعة الذي يمثل الاساس الاقتصادي في اختيار مشاريع الموازنة..
6. تقوية الإدارة المالية والمتابعة والرقابة.
7. تطوير الآليات لضمان الشفافية.
8. حفز الادخار عن طريق النشاط الائتماني.
9. ارساء اسس المنافسة بين المصارف.
10. دعم رؤوس اموال المصارف.
11. تشجيع فتح فروع للمصارف الاجنبية.

رابعا – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف

- زيادة النفقات الاستثمارية من اجمالي النفقات العامة بنسب تصاعدية لتصل الى 50% من ميزانية عام 2016 من خلال الترشيد في الانفاق التشغيلي غير الاساسي .
- تطوير اسلوب اعداد الميزانية المستند الى تحديد واضح للاهداف واولوياتها في فترة لاتتجاوز العامين من خلال الاستعانة بالمكاتب الاستشارية المحلية والدولية.
- تهيئة مستلزمات اعتماد الاسس الاقتصادية في اقرار مشاريع الميزانية الاستثمارية (اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ، ومعايير الكلفة / المنفعة) ، وارتباطها باولويات التنمية ، ابتداءً من عام 2012 .
- تهيئة الارضية والبدء بالصادرات بنسب تصاعدية ابتداءً من 2% في العام الاول لتصل الى 10% في نهاية عام 2016 .
- زيادة نفقات الزوار السائحين في كوردستان 10% سنوياً لتصل إلى مليار دولار بحلول عام 2016 .
- زيادة النشاطات الأقتصادية المعتمدة على التنقيب و أستخراج و صناعة الخامات الصناعية لتبلغ أكثر من 25% من مجمل مساهمات الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال 5 سنوات .
- استحداث نظام آلي (اليكتروني) يضمن سرعة ودقة عمليات المتابعة والرقابة والتدقيق بين الوزارات من جهة ووزارة المالية وديوان الرقابة المالية من جهة اخرى ، يمكن استخدامه بكفاءة مع نهاية عام 2012 ، متوافق مع التغييرات المقترح اجراءها في اسلوب اعداد الميزانية .

- تنفيذ حملة ترويجية وتهيئة البيئة اللوجستية والتسهيلات اللازمة لزيادة عدد فروع المصارف الاجنبية الى 12-15 فرع خلال السنوات الخمس القادمة.
- استكمال متطلبات افتتاح سوق الاوراق المالية في الاقليم.
- أرساء اسس المنافسة بين المصارف عن طريق أعتماد معايير لتقييم المصارف الخاصة معتمدة دولياً يتولى المصرف المركزي للاقليم اعدادها خلال السنة الاولى من الخطة، وتخصيص جوائز تقديرية للمصارف المتميزة وفق تلك المعايير.

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف

- أجمالي الايرادات والنفقات العامة سنوياً.
- نسبة نمو الايرادات الى النفقات العامة سنوياً.
- نسبة نمو النفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات العامة سنوياً.
- نسبة ترشيد النفقات التشغيلية الى اجمالي النفقات العامة سنوياً.
- نسبة كل مصدر من مصادر الايرادات الى اجمالي الايرادات السنوية.
- نسبة نمو الودائع المصرفية سنوياً.
- نسبة نمو رؤوس اموال المصارف سنوياً.
- نسبة مساهمة الودائع المصرفية في الناتج المحلي الاجمالي.
- نسبة نمو عدد المصارف التي تعمل في الاقليم سنوياً.
- نسبة نمو فروع المصارف الاجنبية في الاقليم سنوياً.
- نسبة نمو اجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف الى القطاع العام والقطاع الخاص في الاقليم.

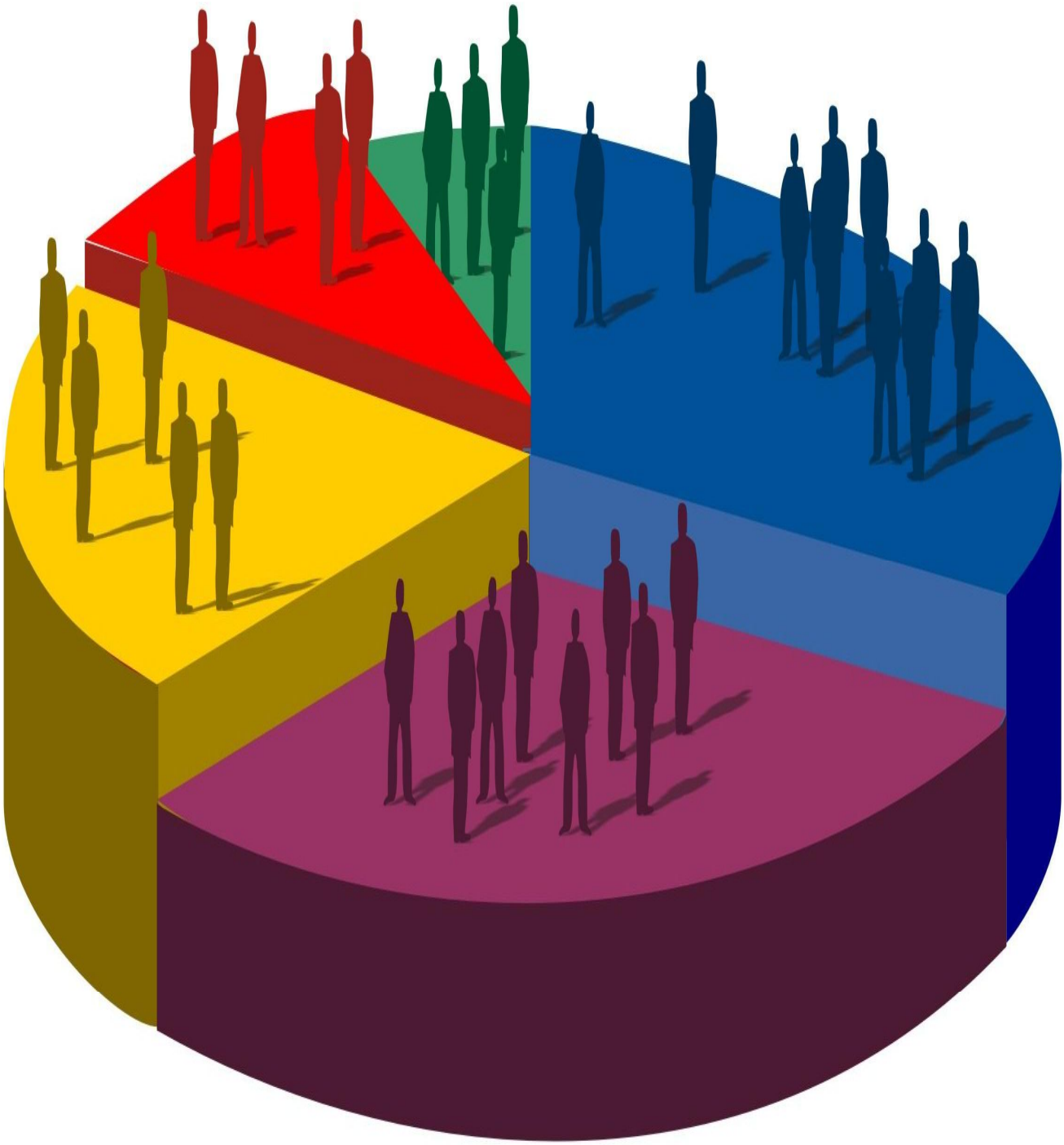

الفصل الثالث: محور السكان والقوى العاملة

تسعى الخطة الاستراتيجية الحالية الى ترجمة حقيقة العلاقات الإنمائية المشتركة ما بين السكان والتنمية وذلك من خلال تبنيها لسياسة إنمائية تعكس الفهم الجديد لهذه العلاقات وبما يعزز توسيع خيارات البشر وتضمن حقوق الإنسان انطلاقاً من كون أن التنمية " هي تنمية الناس وبواسطة الناس ومن اجل الناس "، وعليه سيكون التحدي الإنمائي الأبرز أمام هذه الخطة وبدلالة السكان هو مدى قدرتها على تلبية احتياجات الأجيال الحالية وتحسين نوعية حياتها دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، مع السعي إلى توفير فرص معززة للنمو وقادرة على التصدي للتحديات التي تواجه الفرد والمجتمع وسوق العمل.

ويتضمن هذا المحور التركيز على الموضوعات الاساسية المتمثلة بالحجم السكاني للاقليم ونموه، وتركيبة السكان حسب العمر والجنس والبيئة، والنشطون اقتصادياً من السكان، والتشغيل والعمل / البطالة.

ومن خلال تحليل الواقع الحالي عبر المؤشرات المعتمدة يتم استخلاص اهم التحديات التي يمكن ان تواجه التنمية السكانية في الاقليم ، باعتبارها تمثل الاساس الذي يمكن الاستناد عليه في تحديد الاتجاه المستقبلي المتضمن الرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية. كما سيتم عرض اهم مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية بصيغة نسب مئوية او ارقام او كميات يستهدف تحقيقها خلال سنوات الخطة مع تحديد اهم المؤشرات لمتابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية المحددة خلال سنوات الخطة.

عرض أهم النتائج المتوقع تحقيقها مقارنة بواقع الحال (في رسوم بيانية)

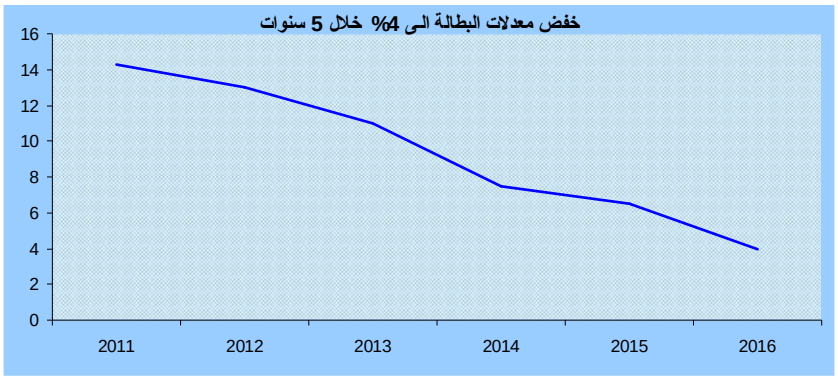

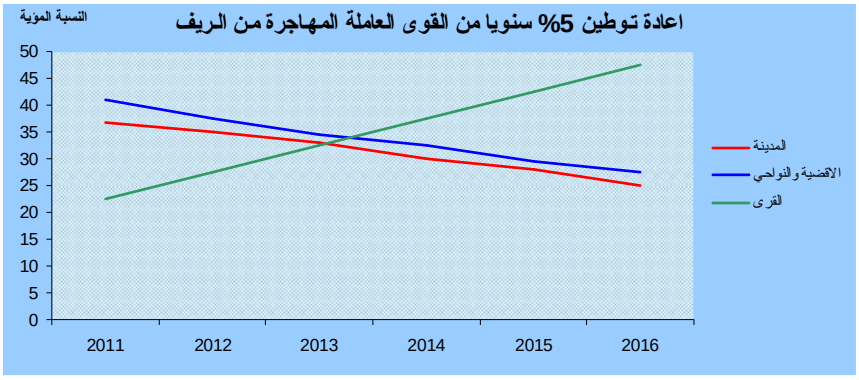

مسودة خطة التنمية الاستراتيجية 2012 - 2016

أولاً - عرض وتحليل واقع الحال

1/1 الحجم السكاني ونموه في الاقليم

شهد نمو السكان في الاقليم وبصورته المطلقة تطوراً سريعاً ومتواصلاً ومنتظماً، ولم تتأثر الأرقام المطلقة للزيادات السكانية بالمتغيرات التي شهدها الإقتصاد خلال مراحله الزمنية المتعاقبة، وهذا ما أكدته لنا نتائج المسوحات والتقديرات السكانية التي نفذتها الجهات الفنية المختصة ، حيث أشرت لنا البيانات الإحصائية ازدياد سكان الاقليم من حوالي (3,910329) مليون نسمة عام 2003 الى (4,382167) مليون نسمة عام 2008 وبنسبة زيادة 12.07% والى (4,698790) مليون نسمة عام 2009 وبنسبة زيادة 7.05% عن عام 2008 و19.96% عن سنة 2003، ومن المتوقع أن يبلغ سكان الاقليم عام 2016 حوالي (5,601227) مليون نسمة ، على أفتراض بقاء معدل نمو السكان كما هو عليه خلال الاعوام الخمسة الماضية ، من حيث معدل الولادات والوفيات والمتغيرات الاخرى ذات الصلة . هذه الزيادة السكانية المطلقة هي نتيجة طبيعية لارتفاع معدل النمو السكاني والذي حافظ على وتيرته العالية خلال العقدين الماضيين مع تبني آنذاك مجموعة من البرامج والإجراءات الهادفة إلى زيادة الإنجاب من خلال تقديم الامتيازات المادية والمعنوية كالتشجيع على الزواج المبكر، فقد بلغ معدل النمو السكاني سنوياً حسب احصائيات هيئة الاحصاء في وزارة التخطيط وبالاعتماد على نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة العنقودي المتعدد المؤشرات 2006-2007 لمحافظة اربيل 3.2% و السليمانية 3.1% ودهوك 2.6% وبمعدل نموسنوي اجمالي لسكان الاقليم 3% .

وقد مر الاقليم بمرحلة تحول بعد عام 2003 والتي باتت تتسم ببعض المتغيرات المؤثرة في ديموغرافية السكان والتي يمكن تلمس دلالتها من خلال بعض المؤشرات الديموغرافية كارتفاع معدل الخصوبة الكلي الى 4% عام 2006 لعموم الاقليم و 4.9% في محافظة اربيل و 4.1% في محافظة دهوك و 2.9% في محافظة السليمانية الذي يزيد عن المعدل العالمي البالغ 2.6% ، وارتفاع معدل الولادات العام الى 29.9 لكل ألف نسمة من السكان للمدة 2004-2009 حسب احصائيات وزارة الصحة، والثبات النسبي مع ارتفاع بسيط في معدل وفيات الأطفال الرضع 11.5 لكل ألف ولادة حية خلال المدة 2004 – 2009.

لقد حافظ معدل النمو السكاني في الاقليم على وتيرته ويتوقع له المحافظة على نسبة نمو 3% أو أكثر قليلاً على المدى المتوسط والطويل الأجل معززاً بارتفاع معدل الولادات وثبات معدل الوفيات من خلال التوسع في تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية ، لذا ستسعى الخطة الاستراتيجية الحالية الى احتواء هذه الحقائق السكانية عبر مجموعة من الإجراءات والبرامج ذات أهداف أكثر تبصراً وتحسباً وعقلانية منطلقة في محتواها من توجهات تخطيطية وتنظيمية بحيث يكون الكم والكيف السكاني أدلة استرشادية للسياسة الإنمائية في الاقليم ومن منظور التنمية المستدامة.

1/2 تركيبة السكان

1/2/1 حسب العمر

إن الواقع الطبيعي لنمو السكان افرز آثارا لم تقتصر على معدل نمو السكان بل امتدت لتضم التركيب العمري لفئات السكان وشكل الهرم السكاني وبالرجوع إلى إحصاءات السكان نجد تغيرات ملموسة في التركيب العمري لفئات السكان حيث ارتفعت نسبة السكان في الفئة العمرية (اقل من سنة – 14 سنة) من 32% عام 1970 إلى 37% عام 1987 لتنخفض عام 1997 إلى 33.2% ولعل هبوط معدل الخصوبة للإناث وارتفاع معدل الوفيات بسبب الظروف الماساوية والتهجير والابادة التي مارسها النظام البائد نحو شعب كوردستان تعد من بين أكثر الأسباب المفسره لهذا الانخفاض ، ثم عاودت هذه النسبة الارتفاع بشكل مضطرد بعد 2003 حتى وصلت إلى 38.1% عام 2006 كمعدل عام للاقليم ، وبواقع 38.4% في محافظة اربيل و 42.5% في محافظة دهوك و 33.4% في محافظة السليمانية ، بينما لاتتجاوز هذه النسبة 19.6% في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، حيث ان ارتفاعها يشكل عبئاً على الموازنة لما تتطلبه من زيادة في النفقات على التعليم والصحة وضغطاً على الموارد الإقتصادية لتغطية متطلبات هذه الفئة الاستهلاكية التي هي خارج حدود النشاط الإقتصادي. هذا الاتجاه الديموغرافي أدى الى اتساع قاعدة الهرم السكاني فأضفى عليه صفة الهرم الفتي ذي الحيوية الإقتصادية العالية.
أما فئة السكان في سن العمل (15-64سنة) فقدارتفعت نسبتهم بشكل تدريجي من 56.7% عام 2003 إلى 57.9 % عام 2006 ثم الى 58.2% عام 2008 ، في حين انخفضت نسبة السكان للفئة العمرية 65 فأكثر من4.4 % عام 3003 الى 4 % عام 2006 والى3.9 % عام 2008 نتيجة لارتفاع الأهمية النسبية للفئة العمرية الأولى. والجدول (13) يوضح ذلك :

جدول (13)	توزيع سكان الاقليم حسب الفئات العمرية والمحافظات لعام 2008		
المحافظة	الفئات العمرية %		
	اقل من سنة - 14سنة	15سنة الى 64 سنة	65 سنة فاكثر
اربيل	38.43	57.77	3.79
دهوك	42.67	54.05	3.28
السليمانية	33.41	61.72	4.87
المعدل العام	38.17	57.84	3.98
المصدر :هيئة الاحصاء / وزارة التخطيط			

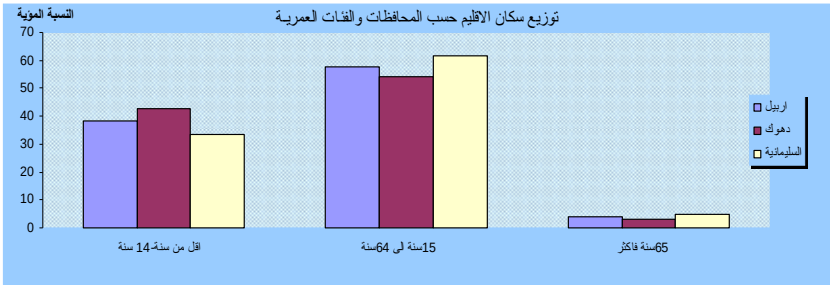

1/2/2 حسب الجنس

ظلت نسبة السكان الذكور الى نسبة السكان الاناث في الاقليم متوازنة تقريبا طيلة المدة الممتدة من عام 1970 وحتى عام 2008 مع تاثيرات بسيطة لعامل الهجرة الخارجية على نسبة الذكور، وبالرجوع الى احصاءات السكان نجد ان نسبة الذكور من اجمالي السكان 50.2% عام 2006 ونسبة الاناث 49.8% ، كما توزعت نسب الذكور الى الاناث في محافظات الاقليم فكانت نسبة الذكور في محافظة اربيل عام 2006 50.5% والاناث 49.5% ، بينما كانت نسبة الذكور في السنة نفسها في محافظة دهوك 51.% والاناث 49% ، في حين بلغت نسبة الذكور في محافظة السليمانية 49.6% والاناث 50.4% ، والجدول (14) يوضح ذلك :

جدول (14)	توزيع سكان الاقليم حسب الجنس والمحافظات	
المحافظة	الجنس%	
	ذكور	اناث
اربيل	50.5	49.5
دهوك	51	49
السليمانية	49.6	50.4
المعدل العام	50.2	49.8
المصدر : نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة 2007/2006		

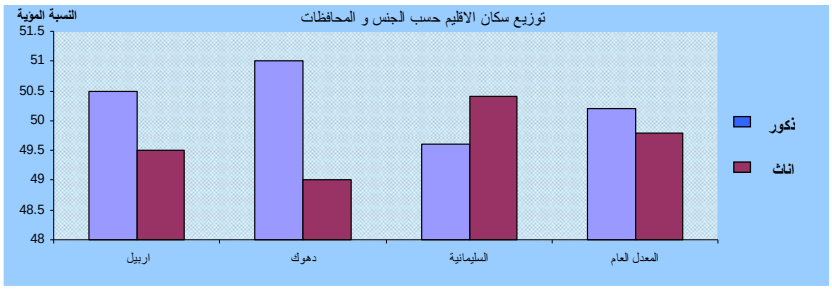

1/2/3 حسب البيئة

تشير بعض الارقام والاحصائيات المتاحة والمستندة الى المعلومات الخاصة بالبطاقة التموينية (توزيع المواد الغذائية) خلال سنة 2007 ونتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة 2007/2006 الى ان توزيع السكان في الاقليم من حيث البيئة (حضر / ريف) كان 77.6% لسكان الحضر و 22.4% لسكان الريف ، اما على مستوى المحافظات ، فقد شكل سكان الحضر في محافظة اربيل أعلى نسبة من بين المحافظات الثلاثة ، فقد بلغت تلك النسبة للحضر (مركز المحافظة والاقضية والنواحي) 81.6% من اجمالي سكان المحافظة و 18.4% لسكان الريف ، وفي محافظة السليمانية جاءت نسبة 78.8% لسكان الحضر (مركز المحافظة والاقضية والنواحي) و 21.2% لسكان الريف ، اما محافظة دهوك فقد كانت أقل المحافظات من حيث عدد سكان الحضر 72.4% وأعلاها من حيث عدد سكان الريف 27.6% ، والجدول (15) يوضح ذلك :

جدول (15)	توزيع سكان الاقليم حسب البيئة		
المحافظة	السكان %		
	مركز المحافظة	الاقضية والنواحي	الريف
اربيل	50.9	30.7	18.4
دهوك	25.9	46.5	27.6
السليمانية	33.4	45.4	21.2
المعدل العام	36.7	40.9	22.4

المصدر : نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة 2007/2006 وبيانات البطاقة الغذائية 2007

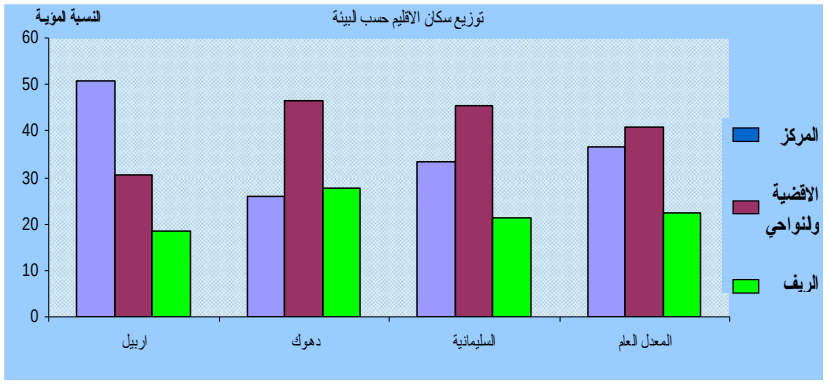

1/3 السكان النشطون اقتصادياً

يقع السكان النشطون اقتصادياً ضمن حدود الفئة العمرية (15-64) سنة والذين يمثلون قوة العمل المتاحة في الإقتصاد ويمكن تصنيفهم كعاملين او متعطلين في ضوء نشاطهم الأساسي.
أشر التعداد العام للسكان لعام 1977 ولعموم الدولة العراقية بضمنها اقليم كوردستان ان نسبة المشاركة في النشاط الإقتصادي كانت 23.5% من إجمالي السكان، ارتفعت لتصل الى 24.8% في عام 1987 ثم انخفضت لتصل إلى 23% عام 1997، وتشير احصائيات الحكومة الاتحادية / الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي الى أن هذه النسبة ارتفعت عام 2003 إلى 29% لعموم الدولة العراقية ، ولعدم توفر بيانات متكاملة عن هذا الجانب تخص الاقليم للسنوات قبل 2003 ، فقد يمكن اعتماد هذه الارقام مبدئياً لاغراض هذا المحور .
تشير نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة لعام 2006-2007 الى أن معدل المشاركة في النشاط الإقتصادي لسكان أقليم كوردستان في سن العمل يبلغ 40.3% ، كما تتوقع بعض نتائج البحوث والدراسات الاكاديمية لجامعات الاقليم ارتفاع النسبة الاخيرة ارتفاعاً طفيفاً عامي 2008 و2009 لتصل الى حوالي 41% ،وهذه النسبة هي دليل على انخفاض مشاركة السكان في سن العمل في النشاط الإقتصادي الى حوالي الربع وهذا يعد تفسيرا علنياً وتأكيدا إحصائيا على وجود ظاهرة البطالة بين صفوف قوة العمل الفعلية اما اذا نظرنا الى مجال توزيع السكان النشطين اقتصادياً حسب الجنس فسنجد ان المعدل العام للذكور 69.7% و 12.9% للاناث في عام 2007. مما يفسر تدني نسبة مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي على الرغم من أن التركيب النوعي للسكان يؤكد على تقارب نسبة الذكور من نسبة الإناث في حجم السكان وكذلك تقاربها في نسبة السكان في سن العمل ، كما يوضح ذلك الجدول (16) :

جدول (16)	مشاركة السكان في سن العمل في النشاط الاقتصادي حسب المحافظات		
المحافظة	معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي%		
	ذكور	اناث	الاجمالي
اربيل	67.2	10.4	37.5
دهوك	64.8	8.6	36.2
السليمانية	74.4	17.3	44.6
المعدل العام	69.7	12.9	40.3
المصدر : نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة 2007/2006			

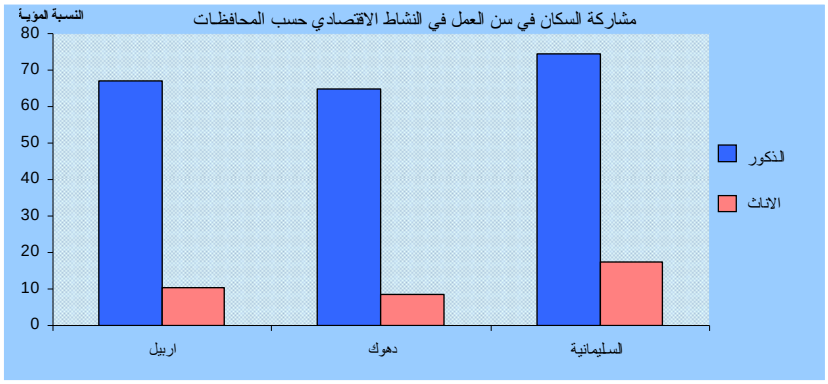

1/4 التشغيل والعمل / البطالة

يمثل السكان في سن العمل الطاقة الكامنة في المجتمع والقوى العاملة المتاحة في الإقتصاد الذي قد يتسرب عدداً منهم بسبب البطالة الاختيارية الى جانب الاجبارية فيرفع من درجة الاعالة في الإقتصاد ، علماً ان هذه الدرجة تزداد كلما ازداد معدل نمو السكان مقارنة بمعدل نمو القوى العاملة والتي أكدتها الإحصاءات تاريخياً ولمدة الثلاثين عام الماضية حيث كان المعدل العام لنمو السكان 3.0% في حين لم تتجاوز نسبة نمو قوة العمل عن 1.9%
في حين اكدت المسوح الإحصائية بعد عام 2003 إنخفاضاً ملموساً في درجة الاعالة في الإقتصاد في عام 2008 مقارنة بمعدل نمو السكان 3% متاثرة بتغير التركيب العمري للسكان لصالح فئة السكان في سن العمل التي ارتفعت نسبتها كما تشير بعض المصادر الى حوالي 58% عام 2009. علماً ان ارتفاع هذه النسبة لا يعني انخفاضاً في درجة الإعالة فقط بل يعني عرضاً اضافياً متاحاً من قوة العمل سيدخل سوق العمل والذي قدر لعام 2009 بما يقارب (300) ألف عامل مما يضع خطة التنمية الاستراتيجية الحالية امام تحدي يتمثل في مديات قدرتها على توليد فرص عمل لهذا العرض الإضافي من قوة العمل الحالي والمستقبلي في ظل بعض القيود الانتاجية والمالية والمؤسساتية وبعض الاختلالات في حجم وتوزيع قوة العمل حسب الانشطة والقطاعات الإقتصادية.
قدر المجموع الكلي لقوة العمل في الاقليم بقطاعيه العام والخاص حوالي 2,800,000 عام 2007، وكانت نسبة التشغيل للقوى العاملة في القطاع العام 38 % عام 2007 كنتيجة طبيعية لتغير واقع التشغيل في الاقليم شكلاً ومضموناً بعد عام 2003 في حين استحوذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر والتي ازدادت الى 52.3 % عام 2007 ، كما موضح في الجدول (17) :

جدول (17) تشغيل السكان في سن العمل حسب القطاعات الاقتصادية و المحافظات

المحافظة	نسبة التشغيل %			
	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	القطاع المختلط	اخرى
اربيل	37.2	49.2	1.3	12.3
دهوك	51.9	40.1	0.1	7.9
السليمانية	33.3	59.1	0	7.6
المعدل العام	38	52.3	0.5	9.2

المصدر : نتائج مسح أحوال المعيشة في العراق 2004 مع أعادة أحتساب البيانات لتمثل عام 2007

وانطلاقاً من هذا الواقع تسعى خطة التنمية الاستراتيجية الى توفير البيئة المؤسساتية اللازمة لدعم وتطوير القطاع الخاص وجعله شريكاً أساسيا وفاعلا في تنفيذ أهداف التنمية لكي يكون قادراً على توليد فرص عمل جديدة تستوعب الزيادة في عرض العمل المتراكم والمتوقع وفقاً للمعطيات الإحصائية.
ان التباين في نسب توزيع قوة العمل ما بين القطاعين الحكومي والخاص رافقه تبايناً واضحاً في توزيع المشتغلين من قوة العمل حسب الأنشطة الإقتصادية لعام 2007 حيث كانت نسب التشغيل الأكبر للقطاع التجاري 14.3% ويليه قطاع الادارة الحكومية 13.4 % ثم في القطاع الزراعي 12.8% ، في حين بلغت نسبة أنشطة قطاع التشييد والبناء 11.0% والجدول (18) يوضح توزيعات نسب قوة العمل على القطاعات المختلفة :

جدول (18)	نسبة مشاركة السكان في سن العمل حسب النشاط الاقتصادي وحسب المحافظات			
نوع النشاط	المحافظات			
	اربيل	دهوك	السليمانية	المعدل العام
الزراعة والصيد	6.6	6.9	19.4	12.8
المقالع والتعدين	0.2	0.4	0.8	0.5
الصناعة التحويلية	6.9	2.4	4.2	4.8
الكهرباء والغاز والماء	1.4	1.2	1.1	1.2
البناء والتشييد	11.1	11.4	10.8	11
الاعمال التجارية	15.9	7.3	15.8	14.3
المطاعم والفنادق	1.5	1.8	2.1	1.9
النقل والاتصالات	7.8	6.4	7	7.2
العقارية والمالية	3.4	10.5	4.2	5.1
الادارة العامة والدفاع والخدمات الاجتماعية	23.3	24	0.9	13.4
التعليم	5.4	7.8	8.1	7.1
الصحة	1.2	1.6	2.4	1.9
الاخرى	4.6	7.9	18	11.6
غير مبين	8.7	10.4	5.2	7.2
المصدر : نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة 2007/2006				

كما كان للتحضر انعكاسات على طبيعة اتجاهات التشغيل في الاقليم ، تلك الانعكاسات التي عكست الأثر السلبي لدرجة التحضر في هيكل التشغيل والتي برزت بوضوح بعد عام 2003، حيث ازدادت نسبة المشتغلين في الأنشطة غير السلعية من إجمالي المشتغلين من 54.1% عام 2006 إلى 62.5% عام 2008 مما يدل على عجز قطاعات الانشطة السلعية (الصناعة التحويلية والتعدين والزراعة ... الخ) على استيعاب الزيادة في قوة العمل والتي لم تشكل نسبة المشتغلين فيه سوى 45.9% عام 2006 وازدادت عام 2008 لتصل إلى 47.5% مما يجسد الأثر السلبي لارتفاع درجة التحضر والبالغة بحدود 77.6 % عام 2008 ويؤكد على أن انتقال قوة العمل من الريف إلى المدينة لم يكن بفعل عوامل التصنيع والجذب كما هو الحال في مسارات التطور التاريخية للدول المتقدمة وإنما بسبب عوامل الطرد من الريف ، وإذا ما نظرنا إلى هيكل المشتغلين حسب النوع الإجتماعي فنجد ان نسبة مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي منخفضة ومتأثرة بمجموعة عوامل مؤسساتية وثقافية واقتصادية وقانونية عمقت من حدة هذا الانخفاض مقارنة بالذكور.

أخذت ظاهرة البطالة بعد عام 2003 اهتماماً من الحكومة بعد ان ارتفعت نسبياً معدلاتها وتنوعت اتجاهاتها وتعددت اسبابها بحيث تجاذبت أسباب الماضي مع ظروف الحاضر في دفع معدل البطالة ليصل الى 14% لعموم الاقليم في عام 2009 ،ومما يلاحظ تباين المحافظات في معدلات البطالة حيث يرتفع المعدل في محافظة دهوك 16.91% ، بينما يمثل هذا المعدل في اربيل 13.22% وفي السليمانية 11.88%. وكذلك تتباين معدلات البطالة بين الذكور والاناث حيث تميل عموماً لتكون اعلى في الاناث 10.02%عن ما هي عليه للذكور 7.8 %، والجدول (19) يوضح ذلك :

جدول (19)	معدل البطالة للسكان في سن العمل على مستوى المحافظات			
المحافظة	معدل البطالة%			
	المركز	الاطراف	الريف	المعدل
اربيل	7.24	16.03	23.9	13.22
دهوك	14.26	18.2	17.51	16.91
السليمانية	10.45	13.36	11.26	11.88
المعدل العام	10.65	15.86	17.55	14
المصدر: هيئة الاحصاء / وزارة التخطيط / حكومة اقليم كوردستان				

كما يبدو الاختلاف وضوحاً عند المقارنة بين الحضر والريف إذ تؤكد الكثير من الشواهد الى تراجع معدل البطالة في الحضر مقارنة بمعدله في الريف كما اشر ذلك الجدول السابق. وهذه النسب تؤكد على اتخاذ ظاهرة البطالة بعداً جغرافيا اتخذ مساراً باتجاه توطن البطالة في مناطق جغرافية معينة. وقد استحوذت محافظة دهوك على أعلى المعدلات وبنسبة 16.91 %.

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

1. يمثل معدل النمو السكاني المرتفع في الاقليم تحدياً اساسياً كنتيجة طبيعية لارتفاع معدل الخصوبة الكلي، مما يتطلب الزيادة المستمرة في معدلات الإنفاق الاستهلاكي اللازم لسد متطلبات الفئة المستهلكة في الإقتصاد (فئة السكان دون سن العمل ، وفئة السكان خارج سن العمل) والذي قد يكون على حساب النفقات الاستثمارية.
2. إرتفاع معدلات الإعالة في الإقتصاد حيث افرز الواقع الديموغرافي ان حوالي نصف سكان الاقليم هم مستهلكون والبقية منتجون تقع عليهم مسؤولية إعالة أنفسهم وإعالة الفئة المستهلكة في الإقتصاد، مما يولد ضغطاً على الموارد الإقتصادية، وتحديا لسوق العمل وإمكاناته في توليد فرص العمل الجديدة .
3. انخفاض معدل المشاركة في النشاط الإقتصادي لفئة السكان في سن العمل (15-64) سنة على الرغم من ارتفاع نسبتها ضمن التوزيع النسبي لإجمالي السكان.
4. تمثل معدلات البطالة – وبالاخص بطالة خريجو المعاهد والجامعات – تحدياً إقتصادياً واجتماعياً وسكانياً لابد من التعامل معه وفق منهجية واضحة ومخططة، حيث يلاحظ ان البطالة استقرت بشكل ملحوظ بين صنوف فئة الشباب والتي كان نصيب الإناث منها أعلى من نصيب الذكور كنتيجة لضعف استجابة سياسة التشغيل.
5. سلبية اثر ارتفاع درجة التحضر على اتجاهات التشغيل حيث أثبتت المعطيات الإحصائية على تمركز قوة العمل في الأنشطة غير السلعية على حساب الأنشطة السلعية مما أدى الى تضخمها.
6. ضعف كفاءة سياسة التشغيل في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل المحلي وذلك لابتعاد الأخير عن النواظم الإقتصادية التي تتحكم بمسار مكوناته.

ثالثاً - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

نحو تحقيق نمو وتوزيع سكاني متوازن داعم لعمليات التنمية ، واستغلالاً كفوءاً للقوى العاملة يساهم في إحداث تنمية بشرية مستدامة تراعي متطلبات سوق العمل وتؤمن المستوى الامثل للتشغيل.

3/2 الرسالة

نحو تبني سياسة سكانية رشيدة هدفها في الأمد الطويل التأثير في معدل الخصوبة الكلي ومن ثم في معدل النمو السكاني ، وتبني سياسة التشغيل الفاعلة لتحقيق المواءمة والتوازن بين المعروض والمطلوب من الأيدي العاملة ، وتقدير الاحتياجات الفعلية من قوة العمل المتاحة لضمان سلامة اتجاهاتها القطاعية الكمية والنوعية في آن واحد ولتكون اداة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في توزيع قوة العمل الحالية بين القطاعات السلعية وغير السلعية ، والحد من الحركة السكانية المشوهه بفعل عامل التحضر بالتركيز على أولويات تنمية الريف وتحفيز الاستثمار فيه وخلق عوامل جذب وتوطين لقوة العمل المهاجرة.

3/3 الاهداف الاستراتيجية

1. تبني سياسة سكانية رشيدة للتاثير في معدلات الخصوبة والنمو السكاني.
2. رفع الطاقة الاستيعابية للاستثمار لزيادة مستوى الانتاجية والناتج .
3. تبني برامج للتدريب والتأهيل متجانسة مع متطلبات سوق العمل المحلي
4. تبني إستراتيجية للنهوض بواقع المرأة الإقتصادي والإجتماعي وتوسيع فرص خياراتها ومشاركتها والمساواة بين الجنسين في الحصول على فرص العمل.
5. تمكين فئة الشباب وزيادة مشاركتها الفاعلة في القضايا التي تدعم مسارات التنمية.
6. المواءمة بين المعروض والمطلوب من الأيدي العاملة وتقدير الاحتياجات الواقعية التي تتطلبها عمليات التنمية في الاقليم وضمان اتجاهاتها القطاعية الكمية والنوعية في آن واحد.
7. دعم التنمية الريفية المتكاملة للحد من الحراك السكاني المشوه بفعل عامل التحضر و تحفيز الاستثمار في الريف وتطوير الثروات الزراعية والحيوانية وفق نظام متكامل للحوافز الزراعية .
8. اختيار ودعم القطاعات التي تستوعب أعدادا كبيرة من قوة العمل (استخدام أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال كقطاع البناء والإنشاءات وقطاع الخدمات) لمعالجة الاختلالات الهيكلية في توزيع قوة العمل بين القطاعات السلعية وغير السلعية ، وظاهرة البطالة.
9. صياغة إطار اقتصادي مؤسسي قانوني يضمن تفعيل الشراكة التكاملية ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

رابعاً – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف

1. زيادة معدل أنتاجية الأيدي العاملة لتبلغ 4% سنويا
2. خفض معدلات البطالة من 14% إلى 4% خلال سنوات الخطة
3. توليد 100,000 فرصة عمل سنويا مع ضمان التوزيع المتوازن لقوة العمل .
4. رفع المشاركة الإقتصادية بشكل عام ومشاركة المرأة بشكل خاص
5. مطابقة مخرجات نظام التعليم والتدريب لـ 15% سنوياً من احتياجات سوق العمل (الحكومي والخاص) من القوى العاملة بالمستويات التعليمية المطلوبة و الاختصاصات والمهارات ، لتحقيق نسبة 80% او اكثر من التطابق بين التخصصات العلمية والمناهج التعليمية واحتياجات السوق بعد (5) سنوات .
6. اعداد استراتيجية للتدريب تضمن تدريب ما لايقل عن 5% سنوياً من القوى العاملة في القطاع الحكومي بالتركيز على مبادئ الإدارة الحديثة ومتطلبات اقتصاد المعرفة.
7. استحداث (3) معاهد للتأهيل والتدريب المهني في محافظات الاقليم خلال (5) سنوات ، وإعادة تأهيل وتطوير المعاهد الحالية وتوفير المستلزمات الاساسية لها المادية منها والبشرية.

8. الحد من الهجرة الى المدن واعادة توطين 5% سنوياً من القوى العاملة المهاجرة من الريف عن طريق اعداد سياسة تشغيل متوازنة مكانيا وزيادة تخصيصات الاستثمار في المناطق الريفية.
9. تخفيض معدل الايام المفقودة في العمل 3% سنويا خلال 5 سنوات.

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف

1. معدل النمو السكاني السنوي .
2. اجمالي عدد السكان – موزع حسب الجنس (ذكور واناث) – حسب الفئات العمرية – حسب البيئة (حضر وريف) – واية مؤشرات سكانية اخرى .
3. معدل الولادات والوفيات السنوية .
4. معدل الخصوبة السنوي .
5. معدل الاعالة العمرية لعدد العاملين من السكان (كبار السن والشباب).
6. معدل عامل الهجرة الداخلية السنوي .
7. معدل التشغيل قياساً بعدد السكان (وبالتركيز على الفئة العمرية 15 – 64 سنة).
8. نسبة السكان في سن العمل الى اجمالي عدد السكان
9. نسبة قوة العمل الفعلية الى عدد السكان (نسبة التشغيل)
10. معدل البطالة
11. النسبة الاجمالية للتشغيل في الانشطة الاقتصادية (الزراعة ، الصناعة ، السياحة ، ... الخ)
12. نسبة القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية (الحكومي ، الخاص ، المختلط ، اخرى)

الفصل الرابع: محور القطاع الزراعي والموارد المائية

تقع كوردستان العراق في جنوب غرب قارة آسيا حيث تمتد ما بين خط العرض 34 و37 و خط الطول 41 و 64 ، ويعتبر مناخ كوردستان ضمن المنطقة المعتدلة الشمالية ، التي يعد مناخها قاري وشبه مداري ويتأثر نظام الأمطار في الاقليم بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تقسم المنطقة الى ثلاث مستويات من حيث كمية الامطار الساقطة سنويا والتي تتراوح ما بين 350 – 1200 ملم ، ويعيش في هذه الرقعة الجغرافية الشعب الكوردي منذ آلاف السنين وتشتهر بالثروات الزراعية والطبيعية ونتيجة لحملات القمع والتهجير والتدمير المستمر للبنية التحتية التي تعرض لها اقليم كوردستان منذ سنة 1961 ، والتي وصلت الى ذروتها في سنة 1988 حيث دمرت أكثر من 4000 قرية وهجر سكانها وأجبروا للعيش في مجمعات سكنية قسرية الى جانب تدمير مصادر المياه من عيون وجداول وحرق الغابات والمراعي وتخريب الاراضي الزراعية وزرعها بملايين الالغام والتي لاتزال تشكل خطرا وعائقا أمام اعادة تأهيلها . ويتسم النشاط الزراعي عموماً بسمات وخصائص عديدة تميزه عن الانشطة الاقتصادية الاخرى كالحساسية العالية للظروف الطبيعية والطبيعة الموسمية والبايولوجية للنشاط وخصوصية الادارة الزراعية وأرتباط فعاليات هذا النشاط بتأمين حاجة أنسانية أساسية وبالأمن الغذائي وكل ذلك يتأثر بالسياسات التي يتم تبنيها وفي مختلف مراحلها التنموية في هذا القطاع. ويتضمن هذا المحور بعد عرض اهم النتائج المتوقع تحقيقها في هذه الخطة الاستراتيجية على شكل رسوم بيانية ، تحليل واقع الحال الزراعي والمائي خلال الاعوام الماضية بالتركيز على استعراض : الانتاج النباتي (الاراضي الزراعية في الاقليم ، والانتاج والغلة المتحققان للمحاصيل الحقلية والخضراوات والبساتين والغابات والمراعي) ، والانتاج الحيواني المتمثل بـ (الثروة الحيوانية والدواجن والثروة السمكية)، ثم تحليل الكفاءة والقدرة التنافسية للانتاج النباتي والحيواني المحلي، وتوضيح واقع الموارد المائية المتاحة للاقليم حالياً ، ثم بيان الحيازات الزراعية والتشريعات المنظمة للقطاع ، وتحديد دور القطاع الخاص الحالي في الزراعة ، وأخيراً التركيز على الابعاد الاجتماعية للتنمية الزراعية والريفية ، وتحديد امكانيات القطاع الحالية.

ومن نتائج تحليل الواقع الحالي للقطاع الزراعي والمائي يتم الانتقال الى استعراض اهم التحديات الاستراتيجية التي تواجه القطاع، باعتبارها الاساس في تحديد الاتجاه المستقبلي للقطاع المتمثل بـ (الرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية) ، كما يتضمن هذا الفصل في نهايته عرضاً لاهم المؤشرات الكمية التي ستعتمد في تحقيق الاهداف الاستراتيجية بصيغة نسب مئوية او ارقام ام كميات يستهدف تحقيقها خلال سنوات الخطة، ومن ثم تحديداً لاهم المؤشرات التي يمكن تبنيها لمتابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية ومؤشراتها المحددة.

عرض أهم النتائج المتوقع تحقيقها مقارنة بواقع الحال (في رسوم بيانية)

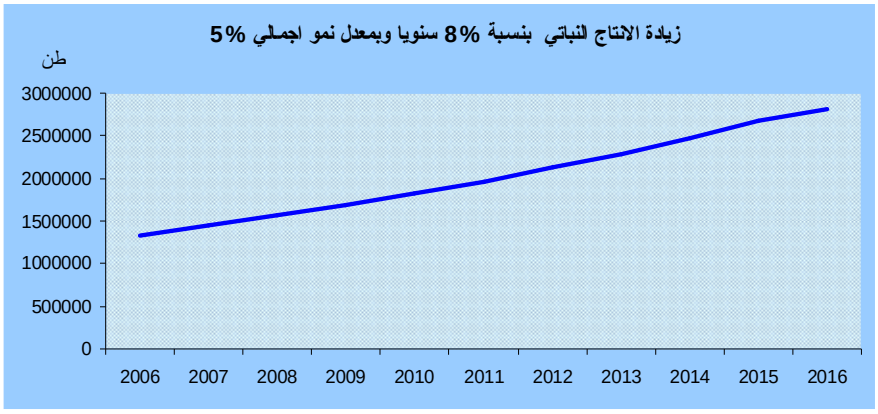

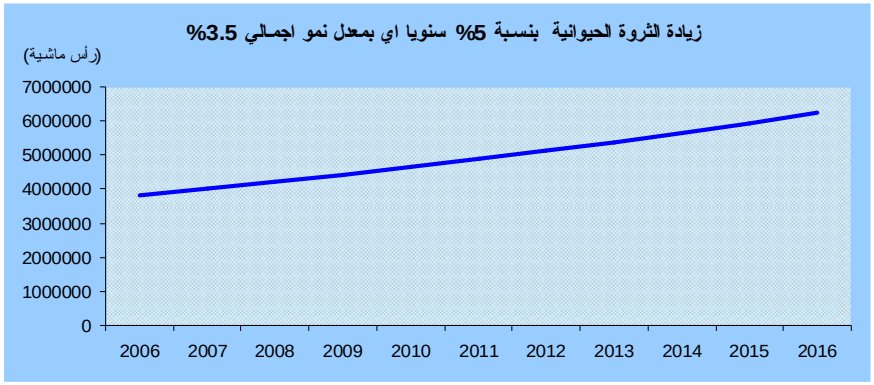

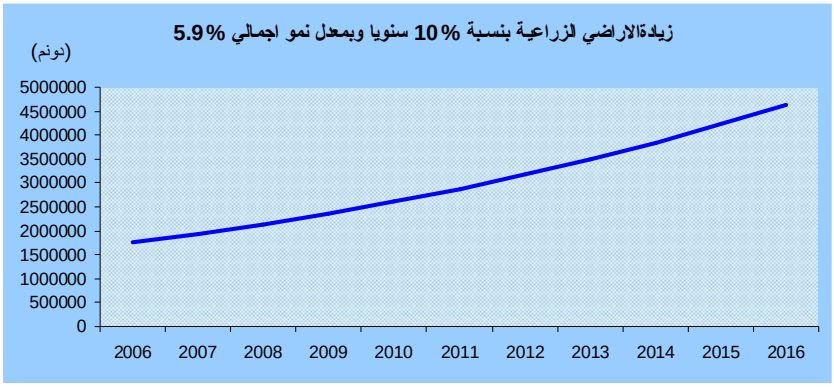

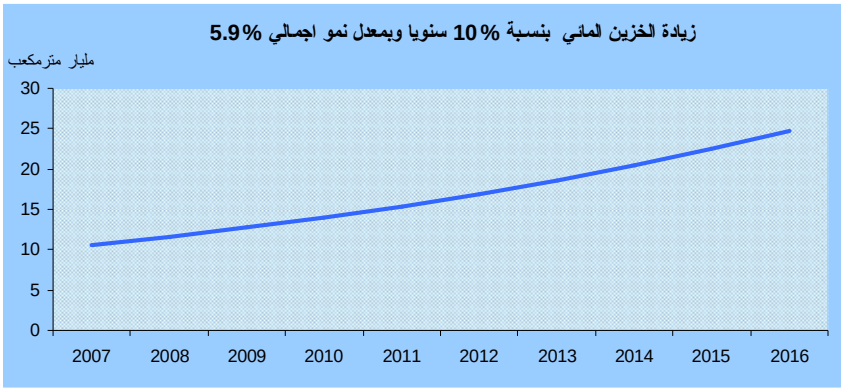

أولاً - عرض وتحليل واقع الحال

1/ الانتاج النباتي

1/1 الاراضي الزراعية

تتوفر مساحات واسعة صالحة للزراعة في الاقليم حيث يبلغ مجموع المساحات الاجمالية الصالحة للزراعة المروية والديمية اكثر من (1,219,821) هكتار تشكل حوالي 34.96% من اجمالي مساحة الاقليم والمتبقي البالغ 65.04% تعتبر اراضي غير صالحة للزراعة كما يوضح ذلك الجدول (20):.

جدول (20)	مساحات الاراضي الزراعية وغير الزراعية لعام 2007 موزعة حسب وسيلة الري والمحافظات (هكتار)				
المحافظة	المساحة الاجمالية	الاراضي الزراعية الديمية	الاراضي الزراعية المروية	الاراضي الزراعية المساحة الاجمالية	الاراضي غير الزراعية
اربيل	1,514,120	580,645	45,635	626,280	887,840
دهوك	931,398	254,892	46,650	301,542	629,856
السليمانية	1,042,808	232,700	59,299	291,999	750,809
المجموع	3,488,326	1,068,237	151,584	1,219,821	2,268,505
النسبة	%100	%30.62	%4.34	%34.96	%65.04
المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان					

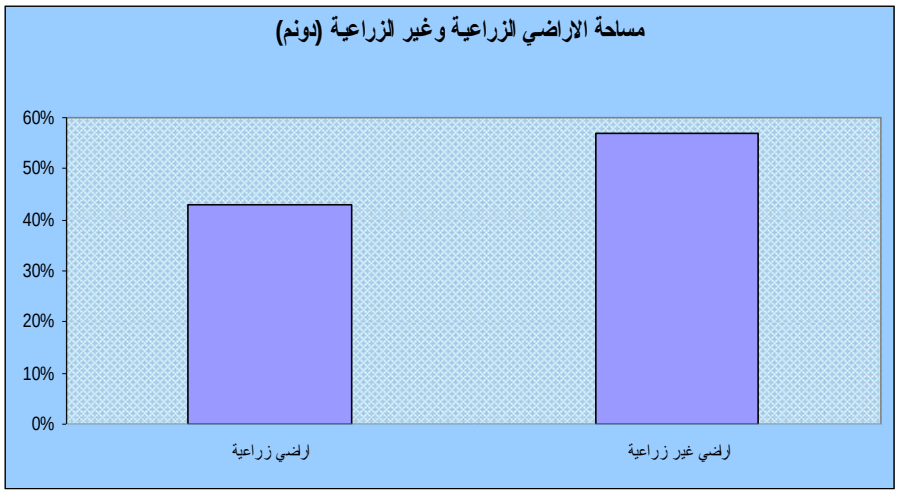

كما تبلغ المساحة الاجمالية للاراضي الزراعية المروية ديمياً (1,068,237) هكتار تشكل حوالي 87.6% من اجمالي الاراضي الزراعية و 34.96% من اجمالي مساحة الاقليم ، في حين تبلغ مساحة اراضي المروية (151,584) هكتار تشكل حوالي 12.4% من اجمالي الاراضي الزراعية و 4.34% من اجمالي مساحة الاقليم ، وبالطبع فان تغطية تلك الاراضي بشبكات الري تعتمد على مدى توفر المياه سيما وان هناك خطط واسعة لاستخدام المياه من قبل دول المنبع قي ضوء الاستخدام غير المنصف الجاري من قبل الدول المتشاطئة لاحواض الانهر المشتركة.

وتحتل زراعة المحاصيل الحقلية مساحة كبيرة من الاراضي الزراعية حيث قدرت المساحة بحدود (720,266) هكتار منها 52.8 % في محافظة أربيل و 24.7 % في محافظة دهوك و 22.5% في محافظة السليمانية. كما شكلت مساحة الاراضي المزروعة بالحنطة أعلى المساحات بنسبة 50.7% من مجموع الاراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية ، ثم الشعير بنسبة 48% ، كما يوضح ذلك الجدول (21):

جدول (21)	مساحات الاراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية موزعة حسب المحافظات لعام 2007 (هكتار)						
المحافظة	الحنطة	الشعير	الذرة الصفراء	عباد الشمس	الشلب	المجموع	النسبة
اربيل	135,145	242,417	182	1,856	292	379,892	52.80%
دهوك	122,652	52,207	74	1,608	1,606	178,147	24.70%
السليمانية	107,500	51,375	437	2,098	817	162,227	22.50%
المجموع	365,297	345,999	693	5,562	2,715	720,266	100%
النسبة %	50.70%	48%	0.10%	0.80%	0.40%	100%	
المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان							

اما المساحة المزروعة بمحاصيل الخضر الاساسية (الطماطة والخيار والباذنجان) فقد بلغت (34,915) هكتار، بلغت نسبة محافظة اربيل 50.8% من اجمالي المساحة ، ثم محافظة السليمانية بنسبة 25.5% ، ثم محافظة دهوك بنسبة 23.7%، كما موضحة بالجدول (22) :

جدول (22)	مساحات الاراضي المزروعة بمحاصيل الخضر موزعة حسب المحافظات لعام 2007 (هكتار)				
المحافظة	طماطة	خيار	باذنجان	المجموع	النسبة%
اربيل	10,452	4,929	2,345	17,726	50.80%
دهوك	7,007	1,035	222	8,264	23.70%
سليمانية	6,440	2,110	375	8,925	25.50%
المجموع	23,899	8,074	2,942	34,915	100%
النسبة	68.50%	23.10%	8.40%	100%	
المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان					

1/2 الإنتاج والغلة

لازالت العوامل الطبيعية تؤثر اساسيا في تحديد مستويات الانتاج والغلة للمحاصيل الرئيسية حيث يتميز كل من مؤشري الانتاج والغلة في المحاصيل الحقلية بالتذبذب الكبير حسب السنوات كما في الجدول (23) :

جدول (23)	المساحات المزروعة والانتاج والغلة لمجموعة من المحاصيل الحقلية والخضر لعامي 2003 – 2006					
المحاصيل والخضر	المساحة (هكتار)		الانتاج (طن)		الغلة (كغم /هكتار)	
	2003	2006	2003	2006	2003	2006
الحنطة	473,142	338,112	569,494	391,776	1,203	1,180
الشعير	231,495	391,493	265,285	325,754	1,177	977
الحمص	712,072	721,472	76,433	98,684	107	136
العدس	11,375	9,497	1,720	1,656	151	417
الرز	19,252	15,144	12,092	11,734	862	747
عباد الشمس	59,407	40,576	17,145	11,618	288	286
البصل	8,808	11,475	27,227	27,065	913	2,358
الطماطة	75,520	69,669	141,409	205,288	27,18	4,629
القرع	9,913	10,799	19,662	17,891	3,198	6,561
الباذنجان	6,679	6,932	18,063	21,032	7,042	3,034
الخيار	30,667	30,399	60,519	69,439	9,731	2,842
الرقي	24,234	19,440	202,533	155,434	8,357	7,995
المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان						

فقد بلغ انتاج الحنطة عام 2006 بحدود 391,776 طن وانتاجية الهكتار الواحد بحدود 1,180 كغم ، ولدى مقارنة ذلك بالانتاج في عام 2003 نجد ان انتاج الحنطة كان بحدود 569,494 طن وهو اعلى من انتاج عام 2006 بنسبة 45.4% ، وكذلك الحال في انتاجية الهكتار الواحد حيث بلغت 1,203 كغم بنسبة زيادة عن انتاجية عام 2006 قدرها 2.9% .
في حين ان انتاج الشعير ارتفع من 265,285 طن عام 2003 الى 325,754 طن عام 2006 ولكن انخفظت الانتاجية من 1,177 كغم / هكتار عام 2003 الى 977 كغم / هكتار عام 2006 ، ومن الواضح لدى التمعن في ارقام الجدول السابق تاثير العوامل الطبيعية على مستويات الانتاج والانتاجية والمتمثلة بشكل اساس في كمية الامطار وتوفر المياه والمستلزمات الزراعية الاخرى كالاسمة والارشاد ونوعية البذور المتوفرة وعيرها.
وفيما يخص بساتين الفاكهة تعد الفاكهة من الأغذية المهمة للسكان، والإنتاج المحلي منها لا يفي باحتياجات السوق وتزداد الحاجة الى الفاكهة كلما تحسنت الظروف المعيشية للسكان مما يزيد الطلب عليها وتظهر ضرورة تزايد الاستيرادات التي تكلف امولا طائلة يمكن سد الحاجة منها محليا لو تحسنت الانتاجية ، وتشير احصائيات منظمة الاغذية والزراعة (FAO) الصادرة عام 1999 حيث لاتتوفر احصائيات احدث ، تشير الى ان اجمالي مساحة البساتين لعموم الاقليم تبلغ حوالي 87,685 هكتار موزعة على المحافظات الثلاث كما يوضحها الجدول (24) :

جدول (24)	مساحة اراضي البساتين موزعة حسب المحافظات لعام 1999	
المحافظة	المساحة (هكتار)	%النسبة
اربيل	25,770	26.65%
دهوك	32,468	33.59%
السليمانية	38,447	39.76%
المجموع	87,685	100%
المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان		

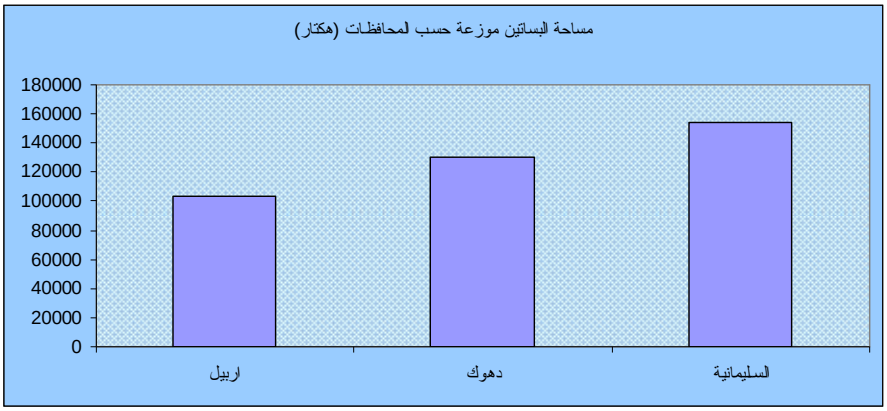

ان ارتفاع الكلف الراسمالية لانشاء البساتين وطول الفترة بين الانشاء والاثمار بالاضافة الى تدفق الفواكه المستوردة باسعارمتدنية نسبيا ادت الى ضعف منافسة الفاكهة المحلية للمستوردة من جهة ولبقية المحاصيل التي تمتاز بقصر الدورة الانتاجية من جهة اخرى , وفي السنوات الأخيرة شهدت انخفاضا ملموسا في كمية الإنتاج, اضافة الى قلة استخدام المبيدات والأسمدة وضعف ادخال التقنيات الحديثة في خدمة البساتين وقلة توفرالاصول ذات الانتاجية العالية والملائمة للظروف المحلية, مما انعكس على معدل الانتاجية وترتب عليه اللجوء للاستيراد لسد النقص.
بالنسبة لاراضي الغابات والمراعي الطبيعية ، فقد بلغ اجمالي المساحة لعموم الاقليم 648,696 هكتار من الغابات ، 839,719 هكتار للمراعي الطبيعية ، توزعت بنسبة 29% في محافظة اربيل ، و28.7% في محافظة دهوك و 42.3% في محافظة السليمانية ، والجدول (25) يوضح ذلك :

جدول (25)	مساحة اراضي الغابات والمراعي الطبيعية موزعة حسب المحافظات لعام 1999 (هكتار)			
المحافظة	الغابات	المراعي الطبيعية	المجموع	النسبة%
اربيل	145,825	286,410	432,235	%29.0
دهوك	246,665	181,056	427,721	%28.7
السليمانية	256,206	372,253	628,459	%42.3
المجموع	648,696	839,719	1,488,415	
النسبة	%43.6	%56.4		%100.0
المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان				

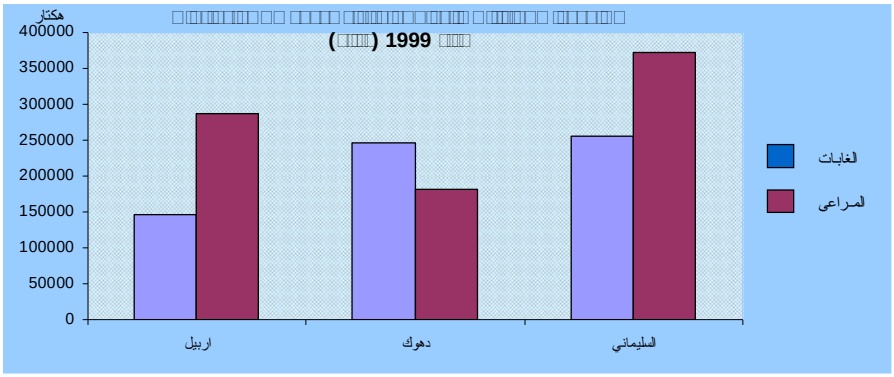

2/ الانتاج الحيواني

2/1 الثروة الحيوانية

2/1/1 الماشية؛ هناك العديد من أصناف الحيوانات إلا إن أكثرها أهمية وعددا (الأبقار، والأغنام، والماعز) لما توفره من احتياجات غذائية للسكان كاللحوم والحليب والتي عادة تكون غنية بالبروتينات إضافة إلى الجلد والصوف التي تدخل في الصناعة. وتشير نتائج الاحصائيات المتاحة عن عام 2006 الى ان اعداد الماشية كانت حوالي (3,826,265) رأس موزعة (372,791) رأس من الابقار، و (2,195,319) رأس من الغنم و (1,258,155) رأس من الماعز، وتشكل الاغنام نسبة 57% من اجمالي الثروة الحيوانية في الاقليم ويليها الماعز بنسبة 33% ، ثم الابقار بنسبة 10% ، وعلى مستوى المحافظات نجد ان الثرة الحيوانية في محافظة دهوك تمثل 53.2% من اجمالي الثروة الحيوانية في الاقليم ، تليها محافظة اربيل بنسبة 24.9% ، ثم محافظة السليمانية بنسبة 21.9%. والجدول (26) يوضح ذلك :

جدول (26)	اجمالي الثروة الحيوانية موزعة حسب المحافظات لعام 2006 (رأس)			
المحافظة	الاغنام	الماعز	الابقار	المجموع
اربيل	399,442	468,749	82,680	950,871
دهوك	1,281,195	530,753	225,313	2,037,261
السليمانية	514,682	258,653	64,798	838,133
المجموع	2,195,319	1,258,155	372,791	3,826,265
النسبة	57%	33%	10%	100%
المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان				

كما يوجد في الاقليم مجموعة من حقول تسمين الماشية حيث يبلغ عددها حسب احصائيات عام 2006 (31) حقلاً تشكل 77.4% منها حقولاً لتسمين العجول ، و22.6% منها لتسمين الاغنام ، وموزعة على محافظات الاقليم كما يوضحها الجدول (27) :

جدول (27)	اعداد حقول تسمين الحيوانات موزعة حسب المحافظات لعام 2006		
المحافظة	تسمين العجول	تسمين الاغنام	المجموع
اربيل	11	1	12
دهوك	2	5	7
السليمانية	11	1	12
المجموع	24	7	31
النسبة	77.4%	22.6%	100.0%
المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان			

لقد تأثرت الثروة الحيوانية بظروف قلة المراعي وضعف الخدمات البيطرية أدت إلى تناقص أعداد الحيوانات والتاثير على اجمالي القطيع نفسه. ان وجود قطيع اساسي بهذا الحجم يعكس امكانات مضاعفته وخاصة في المناطق التي تتوفر فيها المستلزمات الاساسية كالمراعي ومصانع ومخازن العلف والمربين ذوي الخبرة.

2/1/2 الاسماك:

تشير بعض التقديرات ان الإنتاج من الثروة السمكية (المزارع السمكية والصيد النهري) بلغ عام 2006 حوالي (4,300) طن ، وتأثر الانتاج بعدة عوامل منها عدم التزام الصيادين بتعليمات منع الصيد خلال موسم التكاثر مع عدم توفر الأعلاف والأدوية وضعف المتابعة.

وتشير الاحصائيات المتاحة إن عدد المزارع السمكية في اقليم كوردستان (204) مزرعة سمكية تشكل غالبيتها مزارع لتربية الاسماك، في حين تتوزع مفاقس تكثير الأسماك (انتاج الاصبيعيات) في اربيل والسليمانية، حيث يحتوي كل مفقس على 80 حاضنة، الطاقة الإنتاجية للمفقسين حوالي 15 مليون يرقة حسب تقارير منظمة الاغذية والزراعة (FAO) لعام 2004 كما يوضحها الجدول (28) :

جدول (28)	اعداد مشاريع تربية الاسماك لعام 2006 موزعة حسب المحافظات			
المحافظة	تربية اسماك	انتاج اصبعيات	المجموع	%
اربيل	126	1	127	62.3%
دهوك	22	0	22	10.8%
السليمانية	54	1	55	26.9%
المجموع	202	2	204	100.0%

المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان

2/1/3 الانتاج ؛ الانتاج الحيواني هو الجزء الاساسي والمكمل لسلة الغذاء وخاصة في تأمين البروتين كما وانه مصدر مهم للمواد الاولية الداخلة في العديد من الصناعات. ويؤشر على الانتاج الحيواني عدم تطوره ليتماشى مع المتطلبات الغذائية للسكان والمتمثلة بالدرجة الرئيسية بالمعدلات العالية للنمو السكاني وبارتفاع مستويات الدخول و مستوى المعيشة في السنوات الاخيرة ، ولا تتوفر احصائيات موثوقة او تقديرات يمكن الاعتماد عليها في تحديد اجمالي الانتاج الحيواني في

الاقليم ، الا ان بعض الدلائل تشير الى ان انتاج اللحوم الحمراء لم يشهد تطورا ملموسا منذ بداية هذا العقد، وكذا الحال في انتاج لحوم الدواجن، وذلك بسبب ارتفاع كلف الانتاج خصوصا كلفة الاعلاف وعدم القدرة على المنافسة نتيجة اغراق الاسواق بمنتجات رخيصة وفقدان حلقات مهمة من العملية الانتاجية وعزوف المستثمرين عن تشغيل حقولهم لغياب الدعم المدروس لهذه الصناعة ، رغم ان الاحصائيات تشير الى ان مجموع حقول الدواجن في الاقليم بلغ عام 2006 حوالي 653 حقلاً موزعة على المحافظات كما يوضحها الجدول (29) ، ان حجم الانتاج متذبذ وغير محدد بدقة :

جدول (29)	اعداد حقول الدواجن لعام 2006 موزعة حسب المحافظات	
المحافظة	العدد (حقل)	%
اربيل	347	53.10%
دهوك	76	11.60%
السليمانية	230	35.30%
المجموع	653	100%
المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان		

3/ الكفاءة والقدرة التنافسية للانتاج النباتي والحيواني المحلي

3/1 كفاءة الانتاج

بصورة عامة يعتبر الانتاج الزراعي منتج نهائي يستهلك بشكل مباشر مع وجود مجموعة من المنتجات تعتبر مادة اولية وسيطة في الصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات ورغم المساحات الكبيرة التي تزرع سنوياً بالمحاصيل المرتبطة بالامن الغذائي والفواكه والخضروات فان التدني في انتاجية الدونم لاغلب المحاصيل يؤثر في الكميات المنتجة وماينعكس بالتالي على القصور في تغطية الحاجة المحلية ويتم سد العجز بالاستيراد.
حيث ان الارقام والاحصائيات المتاحة عن حجم الاستيراد في الاقليم لا تصنف تلك الاستيرادات حسب انواعها لغرض تحديد حجم او كمية الاستيرادات من المواد الغذائية ، وعموماً فان التقديرات تشير الى ان المجموع العام للاستيراد كان (2594) مليار دينار في عام 2008 ارتفع الى (6006) مليار دينار عام 2009 ، كما انه يبلغ حوالي (3,049) مليار دينار تمثل كل الاستيرادات للستة اشهر الاولى من عام 2010.
واستناداً الى المقارنة بين حاجة الفرد من المواد الغذائية الاساسية وفقاً لتقديرات منظمة الاغذية والزراعة والانتاج المحلي المتاح من هذه المواد فان معظم المنتجات الغذائية تعاني عجزاً كبيراً لتلبية متطلبات السكان، مما يعكس هشاشة الوضع الامني للغذاء في الاقليم رغم مايملكه من امكانات زراعية كبيرة.

3/2 القدرة التنافسية

ان واقع نوعية المنتجات الزراعية الاساسية في الاقليم حالياً تعتبر مقبولة نسبياً من حيث جودتها ومستوى الانتاجية. اما بقية المنتجات كالفواكه، والخضر، فهي منتجات ذات قدرة تنافسية لو تم تحسين العمليات الانتاجية والتسويقية بما يساهم في رفع انتاجية الدونم الواحد منها وبالتالي أنخفاض اسعار الوحدة القياسية ، اضافة الى حماية المنتوج المحلي من سياسة الاغراق بالمنتجات الزراعية الرخيصة من الدول المجاورة ، ويسري ذلك ايضاً على انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب وبيض المائدة .

3/3 الطاقة الخزنية

تتوفر في الاقليم طاقة خزنية مقبولة يمكن ان تدعم اية زيادات في الانتاج لغرض الخزن ومن ثم التسويق ، حيث تبلغ اجمالي الطاقة الخزنية من المسقفات التابعة لوزارة الزراعة والموارد المائية وفق احصائيات عام 2006 حوالي 22,800

متر مكعب ، موزعة على المحافظات الثلاث ، كما ان عدد السايلوات التابعة لوزارة التجارة والصناعة يبلغ 6 سايلوات تصل طاقتها الخزنية الى حوالي 262 ألف طن ، موزعة حسب المحافظات كما يوضحها الجدول (30) :

جدول (30)	عدد السايلوات والطاقة الخزنية لها موزعة حسب المحافظات (الاف الاطنان)		
المحافظة	عدد السايلوات	الطاقة الخزنية	النسبة
اربيل	2	116	44.3%
دهوك	3	106	40.5%
السليمانية	1	40عاطل	15.2%
المجموع	6	262	100%
المصدر : وزارة التجارة والصناعة / حكومة اقليم كوردستان			

ومن المزمع بناء سايلو جديد في محافظة اربيل بطاقة خزنية تصل الى 60 الف طن ، وآخر في محافظة السليمانية بنفس الطاقة الخزنية مع اعادة تعمير وتصليح السايلو الموجود في محافظة السليمانية، حيث قد استكملت وزارة التجارة والصناعة الموافقات الاصولية لانشاء السايلوين ، وبذلك يتوقع ان ترتفع الطاقة الخزنية الاجمالية الى حوالي 382 ألف طن بنسبة زيادة قدرها 31.4%.

4/ الموارد المائية

يقع الاقليم ضمن مناخ "البحر الابيض المتوسط" ذي الشتاء البارد الممطر والصيف الحار الجاف عدا المنطقة الجبلية التي تمتاز بالصيف المعتدل ، ويمتد موسم سقوط الامطار بين شهر تشرين الاول (أكتوبر) ، بينما تكون بقية الاشهر جافة تقريباً ، وتكتسي قمم الجبال طيلة أشهر الشتاء بالثلوج ، وطبقاً للمعدل السنوي لسقوط الامطار يقسم الاقليم الى ثلاث مناطق : منطقة مضمونة الامطار (أكثر من 500 ملم / سنة) ، ومنطقة شبه مضمونة الامطار (350-500 ملم / سنة) ، ومنطقة غير مضمونة الامطار (أقل من 350 ملم / سنة) ، وعموماً فان نسبة الاراضي الزراعية التي تعتمد في زراعتها على الامطار تشكل حوالي 37.2% من اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة ، وهي نسبة عالية نسبياً اذا ما قورنت بنسبة تلك الاراضي الصالحة للزراعة التي تعتمد على وسائل الري غير الامطار والتي تشكل حوالي 5,3% من اجمالي مساحة الاراضي الزراعية ،ومما يلاحظ اهمية النظر الى السعي لزيادة الرقعة الزراعية من خلال التركيز على أضافة مساحات عن طريق عمليات استصلاح الاراضي غير الزراعية في الاقليم بواسطة استخدام وسائل الري المختلفة والترشيد في المياه المتاحة لهذا الغرض. يضاف الى ذلك التوسع في استغلال المياه الجوفية وبالاخص الابار ، حيث تشير الاحصائيات لعام 2006 ان اجمالي عدد الابار المستغلة في عموم الاقليم تقدر بحوالي (19,448) بئر ، منها 79.7% لاغراض مياه الشرب ، و 18,3% للزراعة ، والبقية مستغلة لاغراض صناعية وبحثية ارشادية ، والجدول (31) يوضح ذلك :

جدول (31)	اعداد الابار موزعة حسب نوع الاستخدام والمحافظات لعام 2006					
المحافظة	الابار المستعملة لمياه الشرب	الابار المستعملة للزراعة	الابار المستعملة للصناعة	الابار المستعملة للبحوث والارشاد	المجموع	النسبة
اربيل	2,370	1,800	85	55	4,310	22.20%
دهوك	1,122	235	235	0	1,592	8.20%
السليمانية	12,022	1,524	0	0	13,546	69.60%
المجموع	15,514	3,559	320	55	19,448	100%
النسبة	79.70%	18%	1.70%	0.30%	100.00%	
المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان						

كما ترتبط الموارد المائية في الاقليم بدرجة كبيرة بكمية الامطار والثلوج التي تتساقط في احواض الانهر الرئيسية ، وكذلك بسياسة تشغيل السدود والخزانات المقامة في اعالي الانهر المشتركة في كل من تركيا وسوريا ولاتوجد اتفاقية دولية لقسمة المياه بين هذه الدول , مما يجعل الموارد المائية المتاحة متذبذبة من سنة الى اخرى. حيث يوضح الجدول (32) الموارد المائية المتاحة للاقليم لعام 2007 موزعة حسب الانهر وحصة الاقليم منها :

جدول (32)	الموارد المائية المتاحة لعام 2007 موزعة حسب الانهر			
الانهر	الطول (كم)	كمية المياه السنوية (مليار م3)	داخل الاقليم %	خارج الاقليم %
الخابور	160	2.2	42%	58%
الزاب الكبير	392	14.32	58%	42%
الزاب الصغير	400	7.07	64%	36%
ئاوه سبي	230	0.7	100%	0
سيروان	384	5.86	41%	59%
المجموع	1,566	30.15	%59.80	%40.20
المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان				

ويتوقع ان تشهد الفترة القادمة مزيدا من النقص في الموارد المائية وتدني نوعيتها بعد استكمال تركيا مشاريعها الاروائية وكذلك قيام سوريا بتطوير مشاريعها الاروائية حيث تسعى كل من تركيا وسوريا الى استزراع حوالي مليون هكتار تروى في حوض دجلة. وسيترتب على ذلك حصول عجز في ايرادات نهر دجلة يزيد حسب بعض التقديرات عن 40 % في العام 2016 لذا من الضروري قيام وزارة الزراعة والموارد المائية بتحديث الموازنة المائية (التخطيط الشامل لموارد المياه والاراضي) وفي ضوء نتائج هذه الدراسة سيتم وضع السياسات الخاصة بادارة واستثمار الموارد المائية والاراضي بالشكل الامثل , اما على الصعيد الخارجي فانه يتطلب التحرك الدبلوماسي للوصول الى قسمة عادلة للمياه تضمن تقليل الاضرار الناتجة عن شحة المياه وبصورة مكثفة مع الدول المتشاطئة لغرض الحصول على الحقوق المائية المكتسبة ضمن اتفاقيات ومعاهدات (ستراتيجية) مبنية على حزمة المصالح المشتركة مع هذه الدول.

ان ما مر به الاقليم في السنة المائية المنتهية في 2008/9/30 كان تجربة مريرة اثرت بشكل سلبي على الانتاج الزراعي , وعلى الثروة الحيوانية بشكل خاص وذلك للاسباب الاتية:

1. الجفاف والظروف المناخية غير المؤاتية
2. شحة الايرادات في نهر دجلة وروافده
3. مشاكل ادارة وتشغيل بعض السدود
4. ضعف او غياب الارشاد المائي

فضلا عما ذكر اعلاه فان التغيرات المناخية التي تعم الكرة الارضية من المحتمل ان تعكس بضلالها على المنطقة بالمزيد من الجفاف, وعليه يتوجب تبني سياسات مائية مناسبة تتميز بالمرونة وأنظمة إدارة متكاملة كفؤة لموارد المياه وخطط طويلة الأمد وتشارك مستخدمي المياه المسؤولية واعتبار الماء سلعة نادرة , فمن المتوقع مواجهة تحديات صعبة في تامين مستلزمات الموارد المائية المستدامة.

5/ الحيازات الزراعية والتشريعات المنظمة للقطاع

5/1 الحيازات الزراعية

يتصف القطاع الزراعي بتعدد انواع واشكال الحيازات وتدني المساحات بفعل التقسيم المتكرر نتيجة للارث وتفتت مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية الى حيازات صغيرة جدا وغير اقتصادية مما يشكل عائقا كبيرا اما تطور الانتاج الزراعي من جهة ومرجع لعدم استقراره والهدر بطاقات محتملة كبيرة.ففيما يخص انواع الحيازات هناك :

1. الاراضي الملك وهي الاراضي الخاضعة خضوعا مطلقا للملكية الخاصة ويتمتع المالك بمطلق الحرية في التصرف بها.
2. الاراضي الاميرية
3. اراضي الوقف.
4. الاراضي المتروكة وتعود ملكيتها للحكومة
5. الاراضي الموات وهي المهجورة وغير المستغلة

وتشير بيانات وزارة الزراعة والموارد المائية ان حوالي 35% من اجمالي الاراضي الزراعية هي ملكية خاصة للافراد ، وان حوالي 65% من تلك الاراضي هي ملكية عامة (حكومية) مؤجرة بعقود للمزارعين.

5/2 التشريعات المنظمة للقطاع

يعتبر القطاع الزراعي احد اقدم القطاعات التي نظمت عمله تشريعات مختلفة وذلك لاهمية هذا القطاع كونه من اوائل الحرف التي مارسها الانسان من جهة واعتماد نسبة كبيرة من السكان في العمل ضمن هذا القطاع واعتباره مصدر المعيشة الاساسي لهم ولتوفير الغذاء لعموم السكان.
يعتبر قانون الملكية الزراعية لعام 1932 هو اول قانون ينظم الملكية الزراعية في العراق , وفي ايلول 1958 صدر قانون الاصلاح الزراعي رقم 30 والذي نظم الملكية الزراعية وحدد الحد الاعلى لمساحات الاراضي الذي يسمح للفرد بتملكها ضمن المناطق المروية والديمية وكذلك الحد الادنى للمساحات المسموح بتوزيعها على الفلاحين ضمن نفس المفهوم , في عام 1970 صدر قانون الاصلاح الزراعي رقم 117 الذي عالج كثيرا من الثغرات القانونية لقانون عام 1958. وفي عام 1983 صدر قانون ايجار اراضي الاصلاح الزراعي للشركات والافراد المرقم 35 لسنة 1983 وتعتبر هذه القوانين الثلاثة من اهم التشريعات التي تنظم عمل هذا القطاع ، وهي لازالت نافذة في الاقليم ويعمل بموجبها . وفي سنة 2006 صدر قانون الاستثمار رقم (4) الذي سمح بالاستثمار في القطاع الزراعي من بين القطاعات الاقتصادية الاخرى ، كما صدر في عام 2007 قانون التعديل الاول لتطبيق قانون تنظيم الملكية الزراعية في كوردستان العراق رقم 90 لسنة 1975 ، ثم في عام 2008 صدر قانون تنظيم الحقوق التصرفية في الاراضي الزراعية لاقليم كوردستان
ان تعدد القوانين والتشريعات والتعليمات وميلها الى حدود مساحة متواضعة للحيازة الزراعية وان اخذت بنظر الاعتبار طريقة الارواء ومستوى الخصوبة ونوع المحصول اثرت في اداء القطاع الزراعي , كون الحيازات عموما دون المستوى الاقتصادي الامثل وكانت واحدة من اسباب ضعف الواقع الزراعي وعدم تطوره.

6/ دور القطاع الخاص

رغم ارتفاع الملكية الخاصة للحيازات الزراعية التي تصل الى حوالي 35% من اجمالي الاراضي الزراعية فان دور القطاع الخاص بالزراعة ظل محدودا ويتاثر بسياسات الدعم الحكومي لمستلزمات الانتاج دون محاولة جدية منه لتطوير القطاع الزراعي ورفع كفاءة الاداء والانتاجية وان مجالات الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي ظلت محصورة غالبا في مشاريع الثروة الحيوانية (تربية الدواجن والاسماك) اي في المجالات التي تحقق عائدا سريعا حيث دورة راس المال في هذه الانشطة تكون اسرع منها في القطاع الزراعي النباتي .
ولابد من التوضيح ان القطاع الزراعي عانى تاريخياً من مشاكل ليست ناجمة من داخل القطاع نفسه انما كان الوعاء الذي انعكست فيه معظم وقائع التغيير السياسي ونتائجه خلال العقود الماضية , فلقد شهد هذا القطاع سن تشريعات وقوانين تعكس اراء الواقع السياسي في اظهار فرضية ان الواقع الحالي افضل من الواقع السابق.

7/ الابعاد الاجتماعية للتنمية الزراعية والريفية

كانت الزراعة تشكل مصدر عيش 35% من سكان الاقليم يعملون في الزراعة عام 2000 ، وبدأت بعدها بالانخفاض حيث بلغت قرابة الـ 23% عام 2007 حسب نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2006 /2007 وتبين معطيات الريف في اقليم كوردستان ان هناك ظاهرتين مميزتين: الاولى، تراجع اعداد النشطين اقتصاديا في الريف من مجموع القوى العاملة من حوالي 37.2% في بداية عام 2000 الى حوالي 34.4% في نهاية عام 2007 حسب نتائج المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، بسبب الارتفاع النسبي للبطالة في الريف وبالاخص بين الشباب، وهو ما يعد عنصرا مشجعا على الهجرة المستمرة الى المدينة.
والظاهرة الأخرى المميزة، تزايد الاعتماد على النساء في العمل الزراعي، فنسبة النساء في العمل الزراعي عام 2006، بلغت أكثر من 12.9% من اجمالي العاملين في الزراعة ومن المتوقع ان ترتفع تلك النسبة الى 14.1 % عام 2016، حسب معطيات منظمة الغذاء والزراعة الدولية، مما يحول النساء الى القوى الرئيسية في العمل الحقلي. إن تزايد نسبة مشاركة المراة الريفية في العمل الحقلي (اضافة الى الواجبات الاسرية)، يتسبب بتزايد الضغط على المراة، مما يعد عنصرا معيقا لفرص التنمية الريفية. . ووفقا لتقديرات منظمة الغذاء والزراعة الدولية فان التدهور في الموارد الارضية الذي يعد بيئة طاردة ومحفزة للهجرة. كما ان عوامل الجذب في المدن وتطور مباهج الحياة فيها هي ايضاً من اسباب تزايد الهجرة الريفية، مما ضخم من حجم مشكلة البطالة في المدن وعمق من الضغط على السكن والخدمات العامة , يقابل ذلك ما يعانيه الريف عموماً من الضعف النسبي في الخدمات والبنى الاساسية وتدني مستوى المعيشة. عليه فان اي اصلاح جذري لواقع التنمية الزراعية والريفية سيكون له مردودات ايجابية على كل من القطاعين الريفي والحضري والمتمثلة باستقرار القوى العاملة الريفية في القطاع الزراعي والحد من الفقر في الريف مقابل تحرر المدن من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والخدمية للمهاجرين من الريف.

8/ إمكانات القطاع الزراعي

ان واقع القطاع الزراعي ينطوي على إمكانات واسعة تجعله من القطاعات القائدة في دعم وتنويع الاقتصاد الوطني ، كما ان هذه الامكانات المتاحة لو توفر لها حسن الاستغلال فسوف تكون عاملاً اساسيا في مجمل الواقع الاقتصادي للاقليم ، وكذلك تعد طفرة نوعية في تطوير القطاع الزراعي نفسه ، وتعزيز دوره في تامين الامن الغذائي وخلق فرص عمل، وتطوير الريف والحد من الفقر والمساهمة الفاعلة في تنويع الاساس الاقتصادي.

وتتلخص هذه الامكانات بالآتي :

1. وجود حوالي 1,219,821 هكتار من الاراضي الزراعية المروية والديمية تمثل حوالي 42.5% من المساحة الاجمالية للاقليم منها 1,068,237 هكتار اراضي زراعية ومروية ديمياً تشكل حوالي 87.6% من اجمالي الاراضي الزراعية و 37.2% من اجمالي مساحة الاقليم ، و 151,584 هكتار متاح لها الارواء ومروية تشكل 12.4% من اجمالي الاراضي الزراعية و 5.3% من اجمالي مساحة الاقليم مما يعطي امكانية للاستغلال الواسع للانتاج النباتي وبتركيبة محصولية متنوعة تساهم بشكل كبير في تأمين الامن الغذائي.
2. وجود قطيع اساسي كبير ومتنوع الاصناف من الحيوانات وخاصة الاغنام والماعز والابقار والجاموس والتي هي مصدر اساسي للبروتين الحيواني اضافة الى وجود امكانات لتطوير تربية الاسماك والدواجن وانتاج بيض المائدة.
3. تنوع الظروف البيئية والطبيعية في الاقليم مما يسمح بتنويع كل من الانتاج النباتي والحيواني واستغلال هذه البيئات لتطوير تركيبات محصولية وانتاجية تنافسية ، وكذا الحال فيما يخص التنوع البايولوجي الكبير.
4. تتمتع المناطق الشمالية والشرقية من الاقليم ضمن مستويات مطرية تتراوح بين 500- 1000 ملم / سنة ومناطق اخرى ضمن مستويات 350 – 500 ملم / سنة ومناطق اخرى ضمن مستويات أقل من 300 ملم / سنة يمكن تأمين حاجتها الاضافية من الري التكميلي ورغم الظروف المائية في الاقليم حاليا فلا يزال حصة الفرد من المياه اعلى من معدل الفقر المائي.
5. وجود موارد بشرية كبيرة لمزاولة النشاط الزراعي تصل الى حوالي 23% من سكان الاقليم وهو ما يمثل تقريباً ربع سكان الاقليم وحسب التقديرات لعام 2009 فان السكان النشطون اقتصادياً يمثلون حوالي 42% من اجمالي عدد السكان، مما يعني ان العاملين في القطاع الزراعي تبلغ نسبتهم 9.7% من قوة عمل يمكن الاستفادة منها بشكل كفوء مع حاجتها الى التطوير والتأهيل لممارسة نشاط زراعي متطور ومستدام مع وجود طاقات علمية زراعية كفوءة.
6. وجود سياسات وبرامج داعمة لمدخلات ومخرجات التجربة الزراعية .

7. وجود مرتكزات اساسية لمساهمة وتعزيز دور النشاط الخاص في كل من الانتاج النباتي والحيواني.
8. وجود مرتكزات اساسية للتشريعات والتنظيمات المؤسسية للقطاع والتي تحتاج الى تطوير وتحديث لمواكبة نهضة زراعية شاملة يكون للقطاع الخاص دور فاعل فيها.

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

1. ضعف في تامين الامن الغذائي من الانتاج المحلي وخاصة في المحاصيل والمنتجات الرئيسية.
2. وضعف القدرة التنافسية للانتاج النباتي والحيواني على النطاقين الخارجي والداخلي.
3. تفتت الملكية وصغر الحيازات الزراعية تعيق تطوير العمليات الزراعية وخاصة استخدام المكننة والتقنيات الحديثة .
4. الاستخدام غير المرشد للمخصبات الزراعية والمبيدات.
5. ضعف الموارد المخصصة للأبحاث العلمية وعدم انتظامها بالإضافة إلى قلة التنسيق بين الجهات البحثية وعدم تكامل أنشطتها.
6. النقص فى إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء والأسما ك وارتفاع اسعار منتجاتها مقارنة بالاسعار الدولية .
7. هنالك تدني في انتاج الدونم لمعظم المحاصيل.
8. الزحف العمراني العشوائي على حساب الأراضى الزراعية القديمة الخصبة.
9. وجود فجوة بين نتائج البحث العلمي والتطبيق.
10. محدودية استخدام الزراعة العضوية لتأثيرها الإيجابي علي البيئة وعلي العائد الاقتصادي لهذا النوع من الزراعة.
11. عدم استغلال المخلفات الزراعية الاستغلال الأمثل وعدم تطبيق نتائج الأبحاث المتعلقة بها.
12. ضعف دور مؤسسات التدريب والإرشاد الزراعي.
13. ضعف دور المرأة والمنظمات الأهلية غير الحكومية في التنمية الزراعية والريفية
14. محدودية الموارد المائية الممكنة الاستغلال في الزراعة ومحدودية الطاقات الخزنية المتاحة حاليا مقارنة بالحاجة.
15. الاستعمال العشوائي في بعض المجالات والهدر للمياه في القطاعات الرئيسية الثلاثة، الزراعة، الصناعة والاستخدامات المدنية.
16. ضعف مشاركة مستخدمي المياه في ادارتها وضعف الارشاد المائي.
17. عدم ترشيد اسلوب الري الحقلي وبشكل خاص السيحي منه.
18. لازال الاستثمار الحكومي دون الحجم المطلوب ولازالت البيئة الاستثمارية الزراعية غير جاذبة للقطاعين الخاص والاجنبي

ثالثاً - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

ريادة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية ، و تنويع الاساس الاقتصادي لاقليم كوردستان ، و تامين الامن الغذائي ، والكفاءة والرشد في ادارة مصادر المياه.

3/2 الرسالة

تحقيق الاكتفاء الغذائي من سلة غذاء اقليم كوردستان عن طريق تأمين الاحتياجات الضرورية والأستغلال الامثل للمصادر الطبيعية (الاراضي والمياه) والمالية والبشرية , والاستفادة من التكنلوجيا الحديثة والخبرة الخارجية.

3/3 الاهداف الاستراتيجية

- تحسين البيئة الأقتصادية
- توسيع مساهمة القطاع الزراعي المحلي في تأمين الاكتفاء الغذائي .
- زيادة الرقعة الزراعية والارتفاع بالانتاج والانتاجية

- الاستغلال الامثل للموارد المائية
- حماية الأراضي
- تطوير الموارد البشرية والقوى العاملة في الزراعة والري

رابعاً – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية

- تحقيق نسبة نمو سنوية للقطاع الزراعي لاتقل عن 15%.
- تقليل نسبة 7% سنوياً من الأغذية المستوردة الى مجموع السلع المستوردة بحيث لاتقل النسبة التراكمية للتقليل عن 30% خلال 5 سنوات عن طريق زيادة وتحسين الانتاج المحلي.
- تحقيق نسبة زيادة 10% في أستخدام الأراضي الزراعية سنويا وتأمين الحماية لـ 80% من الأراضي المحصولية من التصحر و التلف خلال 5 سنوات.
- زيادة حجم الخزن المائي بنسبة نمو اجمالية 5% من كمية المياه المتاحة في الانهر المارة في الاقليم خلال 5 اعوام نتيجة تنفيذ (4) سدود خلال فترة الخطة للأعوام 2012 – 2016 .
- استثمار المياه الجوفية استثمارا مستداما.
- زيادة الانتاج النباتي من المحاصيل الاساسية (الحنطة والشعير .... الخ) ، ومن الفواكهة والخضروات بنسبة 8% سنوياً .
- زيادة الانتاج الحيواني بنسبة 5% سنوياً عن طريق زيادة اعداد الماشية (الاغنام والابقار والماعز).
- زيادة انتاج وانتاجية المنتوجات الحيوانية (اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب وبيض المائدة) بنسبة 10% سنوياً.
- تفعيل دور المصرف الزراعي والمؤسسات المالية الاخرى لزيادة القروض الممنوحة للفلاحين والمنتجين بنسبة 100% خلال 5 سنوات.
- زيادة نشاطات الارشاد الزراعي بنسبة 5% سنوياً من اجمالي عدد المزارعين ومربي الماشية واصحاب المشاريع بالتركيز على الاستخدامات الحديثة للتكنولوجيا واساليب الزراعة والتسميد وتربية الماشية والدواجن والاسماك والري.

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية

- نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي سنوياً .
- نسبة نمو الحيازات الزراعية سنوياً مقسمة حسب عائديتها .
- معدل النمو السنوي للانتاج النباتي .
- معدل النمو السنوي للانتاج الحيواني .
- النسبة السنوية لتغطية الحاجة من المواد الغذائية الرئيسة من الانتاج المحلي (مقسمة حسب المنتجات الزراعية الرئيسة).
- النسبة السنوية لنمو انتاجية الغلات الزراعية الرئيسة .
- النسبة السنوية للاراضي المزروعة (المستغلة فعلياً) من اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة .
- المعدل السنوي لزيادة عدد ونوعية المشاريع الزراعية والحيوانية مقسمة حسب عائديتها .
- النسبة السنوية لزيادة مساحة الاراضي ذات المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية .
- النسبة السنوية لكميات استخدام الاسمدة العضوية والمخصبات الحيوية .
- معدل النمو السكاني في اعداد العاملين في الزراعة من اجمالي عدد السكان .
- معدل النمو السنوي لاجمالي المبالغ المخصصة للتنمية الريفية في مختلف القطاعات .
- معدل النمو السنوي لاجمالي مساحة الغابات .

- معدل النمو السنوي لاجمالي مساحة المراعي الطبيعية .
- معدل النمو السنوي لخدمات الارشاد الزراعي (عدد المراكز والمزارع الارشادية والبحثية والمستوصفات البيطرية ومراكز التلقيح الاصطناعي) ، وكذلك عدد المستفيدين .
- معدل النمو السنوي لاجمالي مبالغ القروض المستلمة من الفلاحين والمزارعين ، موزعة حسب المحافظات وحسب نوعية النشاط الزراعي .
- المعدل السنوي لاجمالي مساحة الاراضي الزراعية المتاحة للاستثمار .
- المعدل السنوي لكمية الحصة المائية المتاحة لاغراض الزراعة .
- النسبة السنوية للاراضي التي لها حصة مائية من اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة .
- النسبة السنوية للاراضي المضمونة الامطار من اجمالي الاراضي الديمية الصالحة للزراعة .
- النسبة السنوية لاراضي الري التكميلي من اجمالي الاراضي الديمية الصالحة للزراعة .
- المعدل السنوي لعدد محطات ضخ الري والبزل ، موزعة حسب عائديتها .

(*) يقصد بالغلة هي انتاجية الدونم الواحد من المحصول ، كما يعني الانتاج كل نشاط أنساني يؤدي الى خلق المنافع أو زيادتها بقصد أشباع الحاجة الانسانية ، اما عناصر الانتاج فهي الارض ، والعمل ، ورأس المال ، والتنظيم .

الفصل الخامس: محور القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية في تعزيز الأسس المادية لاي اقتصاد، وتزداد أهمية القطاع الصناعي عند النظر الى درجة مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي وفي تحقيق التراكم الرأسمالي وفي تكوين رأس المال الثابت، كما أن هذا القطاع يعتبر ركيزة أساسية من ركائز تحقيق التطور والتنمية، وداعماً رئيسياً للقطاعات الاقتصادية الاخرى.

وبناء على ذلك يتضمن هذا المحور تحديد اهم النتائج المستهدف تحقيقها في هذه الخطة الاستراتيجية على شكل رسوم بيانية ، ثم تحليل واقع حال القطاع الصناعي خلال الاعوام الماضية بالتركيز على استعراض مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي، والمشاريع الصناعية القائمة والجديدة من حيث عددها وتوزيعها على المحافظات، واجمالي تكوين راس المال الصناعي، والمدن الصناعية في الاقليم من حيث عددها ومساحتها وتوزيعها على المحافظات، ومصادر الثروة المعدنية في الاقليم. وكذلك الصناعات التحويلية (عدا النفط). واخيراً عرض واقع حال ومساهمات نشاطات البحث والتطوير.
ومن نتائج تحليل الواقع الحالي للقطاع الصناعي يتم استخلاص اهم التحديات الاستراتيجية التي تواجه القطاع، باعتبارها الاساس في تحديد الاتجاه المستقبلي للقطاع المتمثل بـ (الرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية) ، كما تضمن هذا الفصل في نهايته عرضاً لاهم المؤشرات الكمية التي ستعتمد في تحقيق الاهداف الاستراتيجية بصيغة نسب مئوية او ارقام او كميات يستهدف تحقيقها خلال سنوات الخطة، ومن ثم تحديداً لاهم المؤشرات التي يمكن تبنيها لمتابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية ومؤشراتها المحددة.

عرض أهم النتائج المتوقع تحقيقها مقارنة بواقع الحال (في رسوم بيانية)

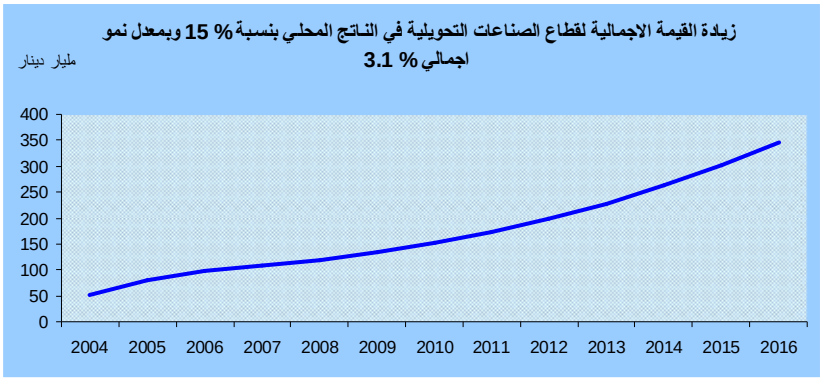

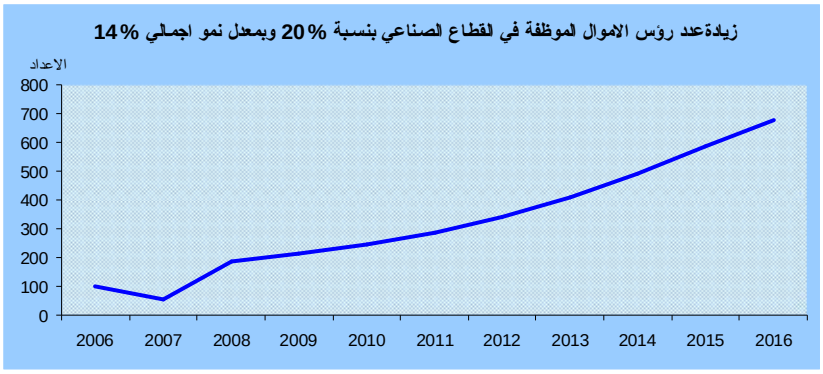

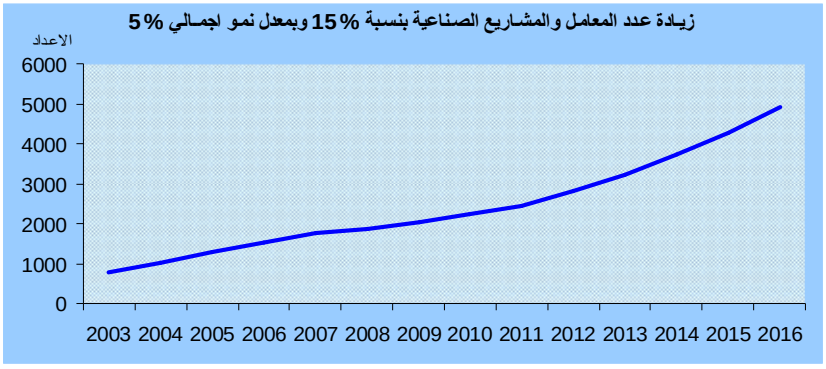

أولاً - عرض وتحليل واقع الحال

1/ النشاط الصناعي

1/1 مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي

وعند متابعة تطور مساهمة النشاط الصناعي (عدا القطاع النفطي) في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2008 البالغة 2.1% وبالاسعار الجارية، مقارنة بعامي 2007 و 2006 نلاحظ ارتفاع مساهمته، ولكن بالرغم من هذا الارتفاع الا انها تعتبر نسبياً متدنية مقارنة بالقطاعات الرئيسة الاخرى في الاقتصاد، وكما يعكسها الجدول (33).

جدول (33)	مساهمة النشاط الصناعي (عدا قطاع النفط) في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للاعوام 2004-2008 (مليار دينار)		
السنوات	الناتج المحلي الاجمالي للنشاط الصناعي	نسبة النمو مقارنة بعام 2004	نسبة المساهمة في اجمالي الناتج المحلي
2004	61,9	0	%2.6
2005	96,3	%55.6	%2.3
2006	116,5	%88.2	%1.3
2007	128,1	%106.9	%1.3
2008	197,1	%218.4	%2.1
المصدر : وزارة المالية / حكومة اقليم كوردستان			

1/2 المشاريع الصناعية

اما فيما يخص تنمية المشاريع الصناعية الخاصة فقد ساهمت الحكومة واعتبارا من 2003 بمنح العديد من اجازات التاسيس للمشاريع الصناعية موزعة على القطاعات الصناعية المختلفة، اضافة الى توفير الدعم للمشاريع الصناعية باعطائهم القروض الميسرة وتوفير الدعم للمشاريع الصناعية من خلال توفير فرص الحصول على قطع اراضي صناعية وتوفير المستلزمات التشغيلية. والجدول (34) يوضح ذلك:

جدول (34)	عدد الاجازات الممنوحة لتاسيس المشاريع الصناعية للاعوام 2003-2008 مقسمة حسب المحافظات (مليار دينار)					
المحافظة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
اربيل	29	54	101	84	95	14
دهوك	9	27	77	45	36	43
السليمانية	63	135	190	104	87	57
الاجمالي	101	216	368	233	218	114
المصدر : وزارة التجارة والصناعة / حكومة اقليم كوردستان						

وقد بلغ اجمالي عدد رؤوس الاموال الموظفة في القطاع الصناعي في عام 2006 الى (101) ارتفعت الى (187) عام 2008 بنسبة زيادة 85.1% ، والجدول (35) يوضح ذلك :

جدول (35)	اجمالي عدد رؤس الاموال الموظفة في القطاع الصناعي الخاص للاعوام 2006-2008 مقسمة حسب المحافظات				
المحافظة	2006	2007	2008	المجموع	النسبة%
اربيل	67	15	83	165	%48.2
دهوك	15	16	12	43	%12.6
سليمانية	19	23	92	134	%39.2
الاجمالي	101	54	187	342	100%
المصدر : وزارة التجارة والصناعة / حكومة اقليم كوردستان					

وتشير الاحصائيات المتاحة ان عدد المعامل والمشاريع الصناعية (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) بلغ 1529 معمل ومشروع في نهاية عام 2006 ارتفع العدد الى 1863 مع نهاية عام 2008 بنسبة زيادة 21.8% ، كما بلغ عدد العاملين في تلك المعامل والمشاريع الصناعية 9233 في نهاية عام 2006 ارتفع العدد الى 13331 في عام 2008 بنسبة زيادة 44.4%، والجدول (36) يوضح ذلك :

جدول (36)	عدد المعامل والمشاريع الصناعية وعدد العاملين فيها مقسمة حسب حجم المعمل او المشروع للاعوام ماقبل 2007 و 2007- 2008							
المعامل والمشاريع الصناعية	ماقبل عام 2007		2007		2008		الاجمالي	
	عدد المشاريع	عدد العاملين	عدد المشاريع	عدد العاملين	عدد المشاريع	عدد العاملين	عدد المشاريع	عدد العاملين
الصغيرة	1300	5946	190	759	72	316	1562	7021
المتوسطة	175	1762	24	358	17	250	216	2370
الكبيرة	54	1525	6	653	25	1762	85	3940
المجموع	1529	9233	220	1770	114	2328	1863	13331
المصدر : وزارة التجارة والصناعة / حكومة اقليم كوردستان								

اما بالنسبة الى تكوين رأس المال الثابت للنشاط الصناعي (الخاص) بالاسعار الجارية فقد ازدادت من (134,9) مليون دينار في عام 2007 الى (222,4) مليون دينار عام 2008 اي بنسبة زيادة (65%). والجدول (37) يوضح ذلك :

جدول (37)	اجمالي تكوين راس المال المستخدم في القطاع الصناعي الخاص للاعوام ماقبل 2007 و 2007-2008 (مليون دينار)				
المشاريع الصناعية	ماقبل 2007	2007	2008	المجموع	النسبة%
الصغيرة	135,6	15,5	7,7	158,8	16.2%
المتوسطة	107,1	36,3	12,8	156,2	16.0%
الكبيرة	148,3	83,1	201,9	664,7	67.8%
الاجمالي	392,0	134,9	222,4	979,7	100%
المصدر : وزارة التجارة والصناعة / حكومة اقليم كوردستان					

1/3 المدن الصناعية

كما أولت الحكومة اهتماماً خاصاً باقامة وتاسيس المدن الصناعية المتكاملة في المحافظات الثلاث ووفرت المستلزمات والخدمات اللازمة لتكون هذه المدن الصناعية الاساس في اقامة وتطور المشاريع الصناعية المختلفة وعنصر جذب واستقطاب لقطاع الاستثمار الصناعي وبالاخص الاجنبي والمحلي ، وقد شكلت المساحة الاجمالية لهذه المدن حوالي 5050 دونم لعموم الاقليم ، حيث بلغت مساحة المدن الصناعية في محافظة اربيل 3,100 دونم بنسبة 61.4% من اجمالي المساحة، و420 دونم في محافظة دهوك بنسبة 8.3% من الاجمالي، و 1,530 دونم بنسبة 30.3% في محافظة السليمانية وتمثل المساحة الفعلية المشغولة من اجمالي مساحة المدن الصناعية لعموم الاقليم حوالي 2,295.57 دونم بنسبة تمثل 45.46% يشغلها حوالي 1,844 معمل ومشروع صناعي ، والجدول (38) يوضح ذلك :

جدول (38)	مساحة المدن الصناعية وعدد المعامل والمشاريع المقامة فيها والمساحة المشغولة فعلا (دونم) مقسمة حسب المحافظات لعام 2008		
المحافظة	المساحة الاجمالية للمدن الصناعية	المساحة المشغولة فعلا	عدد المعامل والمشاريع الصناعية
اربيل	3,100	1525.56	870
دهوك	420	147.56	301
السليمانية	1,530	622.45	673
المجموع	5,050	2,295.57	1,844
المصدر : وزارة التجارة والصناعة / حكومة اقليم كوردستان			

1/4 مصادر الثروة المعدنية

يزخر الاقليم بمناطقه المختلفة بوجود احتياطيات كبيرة من مجموعة واسعة من المعادن، فمحافظة أربيل تعتبر من اكثر المحافظات الغنية بالخامات الفلزية حيث تتوفر فيها خامات النحاس، والكروم، والنيكل، والمنغنيز، والحديد، والخارصين، والرصاص. اما محافظة السليمانية فتتوفر فيها خامات الموارد المعدنية الفلزية كالنحاس والرصاص والنيكل والحديد والجبس وحجر الكلس والحصو والرمل و أطيان السمنت وبنسبة كبيرة من الدولومايت تصل الى 57% من احتياطي هذا المورد لعموم العراق الاتحادي، في حين تتميز محافظة دهوك بالرصاص، والخارصين، واليوريوم. ومما يؤشر ان اغلب هذه المعادن لاتتوفر صناعات استخراجية لها رغم انها تعد ثروة حقيقية تصب في حالة استغلالها في صالح جهود التنمية في الاقليم.

2/ الصناعات التحويلية (عدا النفط)

شهد هذا القطاع نمواً متصاعداً خلال الاعوام 2004-2008 وقد بلغت نسبة مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي للمدة المذكورة 1.1% وهي نسبة تعتبر متدنية نسبياً مقارنة بمساهمة بعض القطاعات الاقتصادية الاخرى أو مقارنة بالقطاع نفسه في بعض الدول الاخرى، فقد ارتفعت القيمة الاجمالية للقطاع من 50,8 مليار دينار عام 2004 الى 80,5 مليار دينار عام 2005 بنسبة زيادة 58.47% ، ومن ثم الى 97,6 مليار دينار عام 2006 بنسبة زيادة 21,25% عن عام 2005 و بنسبة 92.13% عن عام 2004 ، ثم ارتفعت الى 108,5 مليار دينار عام 2007، والجدول (39) يوضح ذلك :

جدول (39)	القيمة الاجمالية لقطاع الصناعات التحويلية للاعوام 2004- 2007	
السنوات	القيمة الاجمالية (مليار دينار)	الزيادة السنوية % (عن عام 2004)
2004	50.8	-
2005	80.5	58.47%
2006	97.6	92.13%
2007	108.5	113.59%
المصدر : وزارة المالية والاقتصاد / حكومة اقليم كوردستان		

وقد يعود السبب في تواضع مساهمة نشاط الصناعات التحويلية والاستخراجية (عدا النفط) في الناتج المحلي الاجمالي الى ضعف الطاقات الانتاجية وانحسار المناخ المساعد للصناعة في اغراق الاسواق بالمنتجات المستوردة الرخيصة ، والقصور النسبي في تجهيز الطاقة الكهربائية والغاز للمصانع ، والحاجة الى اعادة النظر وتعديل التشريعات والقوانين الداعمة للانتاج المحلي.
وتشير اغلب الدلائل على ان مساهمة القطاع الخاص في الصناعات التحويلية تمثل النسبة الاكبر قياساً بمساهمت القطاع العام ، ولا تتوفر بيانات دقيقة ومعتمدة تثبت هاتين النسبتين ، الا اننا نستطيع الاستدلال على ذلك من التوسع الكبير في تاسيس المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من قبل القطاع الخاص التي بلغ عدد تلك المشاريع المؤسسة في عام 2007 (220) مشروع صناعي وفي عام 2008 (114) مشروع وبلغت اقيام رؤوس الاموال المستثمرة بها حوالي (124,96) مليار دينار لعام 2007 وارتفعت الى (222,35) مليار دينار عام 2008 بنسبة زيادة 78%.

3/ نشاطات البحث والتطوير

في مجال النشاط البحثي والتكنولوجي فقد تركزت السياسات بعد عام 2003 على تشجيع البحث العلمي وبشكل خاص على اجراء البحوث والدراسات ورعاية العلماء والمبدعين وتكريم اصحاب براءات الاختراع ، وتتواجد حالياً (4) مراكز بحثية مع الهيئة الكوردستانية للدراسات الاستراتيجية والبحث العلمي ، وتتيجه البحوت العلمية والتطبيقية للتركيز على المجالات ذات العلاقة بالبحوث الدوائية البشرية والبيطرية والغدد التشخيصية اضافة الى البحوث في مجال الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية والتعبئة والتغليف ومجالات البيئة وبحوث الطاقة الجديدة والمتجددة وتعاون القطاع الصناعي العام والخاص مع الوكالات الحكومية والمؤسسات التعليمية لتطوير البنية التحتية والقاعدة الصناعية وتحسينها وكذلك العمل على نقل التكنولوجيا والاستفادة منها.

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

1. ضعف القدرة التنافسية للانتاج الصناعي المحلي مقابل الانتاج المستورد نتيجة لاغراق السوق بالمنتجات الرخيصة الثمن والردئية النوعية.
2. قلة الاستثمارات (المحلية والاجنبية) في الصناعات التحويلية.
3. قصور بعض القوانين الحالية في تامين البيئة التشريعية الداعمة للقطاع الصناعي.
4. ضعف دور هيئة التقييس والسيطرة النوعية كنظام رقابي للسيطرة النوعية على المنتجات المستوردة والمحلية.
5. تدني قدرة النظام المصرفي في دعم القطاع الصناعي وتوفير التمويل والقروض والتسهيلات الائتمانية وفق متطلبات التطور الحاصل في القطاع.
6. التضخم الكبير في اعداد العاملين في شركات القطاع العام الصناعي.
7. قدم الخطوط الانتاجية وعدم مطابقة المشاريع القائمة للشروط والمحددات البيئية
8. نقص الوعي بأهمية جودة السلع والخدمات المقدمة من قطاع الصناعة المحلية .
9. محدودية فرص التدريب الخاص بتنمية مهارات العاملين في شركات القطاع الصناعي.

ثالثاً - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

تحقيق التطور في الصناعة وبناء شراكة استراتيجية بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمار (المحلي والاجنبي) وزيادة مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي المستدام .

3/2 الرسالة

استغلال الطاقات الانتاجية والامكانيات والوسائل المتاحه بشكل فعال وكفوء في مجالات الصناعة وتعزيز القدرات التنافسية لشركات القطاع الصناعي (العامة والخاصة) لتكون منتوجاتها وسلعها متاحة لمختلف المستهلكين بمواصفات الجودة القياسيه والموثوقيه العاليه وباسعار تنافسية مع المستورد منها، وتشجيع ودعم نشاطات البحث والتطوير واستخدام التكنولوجيا الحديثة للمساهمة فى دعم الاقتصاد الوطني .

3/3 الاهداف الاستراتيجية

1. زيادة مساهمة نشاط الاستخراج غير النفطي، والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.
2. تعزيز التوسع والتنوع في الصناعة التحويلية كمصدر اساسي داعم للتنمية.
3. تحسين البيئة الملائمة للاستثمار الصناعي.
4. دعم التكامل بين القطاع الصناعي العام والخاص.
5. توفير فرص بناء الشراكة بين القطاع الصناعي الاجنبي والقطاع الصناعي المحلي العام والخاص.
6. التوسع في استغلال الموارد الطبيعية غير النفطية.

رابعاً – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية

1. زيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى 5% خلال 5 اعوام.
2. زيادة النسبة المئوية للأستثمار الصناعي مقارنة بالأقتصاد (أجمالي الناتج المحلي السنوي) لتبلغ 15% خلال 5 اعوام.
3. اعادة تأهيل الشركات العامة الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية والعمل على خصخصة الشركات الباقية خلال 5 اعوام.
4. بناء الشراكات مع القطاع الخاص المحلي او الشركات الاجنبية لشركتين عامة خلال عام 2012 ولشركتين اخريين خلال عام 2013 وثلاث شركات عامة أخرى لغاية نهاية عام 2014.
5. أنشاء صندوق لتمويل ودعم تاسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ترفد الشركات الصناعية القائمة بمنتجاتها وخلق فرص عمل جديدة وتشجيع التكامل بين القطاع الصناعي العام والخاص.
6. مضاعفة رأس مال المصرف الصناعي خلال 3 اعوام واعادة النظر باليات منح القروض المصرفية للقطاع الخاص وتسريع منح اجازات تاسيس المشاريع وفقاً للمعدلات المعتمدة في بعض الدول التي لاتتجاوز 10 أيام.
7. التوسع في انشاء البنى التحتية المرتبطة بالبحث والتطوير وتنمية الموارد البشرية ، وزيادة مساهمة البحث والتطوير في الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى 0,5% خلال 5 اعوام.
8. انتقاء وتوطين التكنولوجيا المتقدمة وتوجيهها لخدمة المجتمع.

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية

1. النسبة السنوية لمساهمة القطاع الصناعي (الصناعة التحويلية) في الناتج المحلي الاجمالي.
2. قيمة الانتاج الصناعي السنوي مقسم حسب القطاعين العام والخاص.
3. النسبة السنوية لاستكشافات الثروات الطبيعية (غير النفطية) التي تمثل المعادن والخامات الاخرى.
4. النسبة السنوية لاستخراج الثروات الطبيعية (غير النفطية).
5. المعدل السنوي لعدد المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة المسجلة.
6. النسبة السنوية للتوظيف في القطاع الصناعي الخاص (حجم الاستثمار المحلي).
7. النسبة السنوية للاستثمار الاجنبي في القطاع الصناعي.
8. المعدل السنوي للمشاريع الاستثمارية الجديدة المنفذة.
9. المعدل السنوي لعدد الشراكات المتحققة بين القطاعي الصناعي العام والخاص، والمحلي والاجنبي.
10. المعدل السنوي لانتاجية الشركات الصناعية العامة.
11. النسبة السنوية لحجم القروض المقدمة للمشاريع الصناعية (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة).
12. المعدل السنوي للايام المستغرقة في منح اجازات تاسيس المشاريع.
13. المعدل السنوي لعدد البحوث العلمية التطبيقية وبراءات الاختراع.

محور قطاع الطاقة

الفصل السادس : محور قطاع الطاقة

يعتبر قطاع الطاقة من القطاعات الاقتصادية المهمة لوضوح دوره ومساهمته الكبيرة في تعزيز النمو الاقتصادي ورفد القطاعات الاقتصادية الاخرى بمستلزمات ووسائل عملها وديمومة مزاولة أنشطتها، ويحتل النفط وأنشطته الاستخراجية والتحويلية مكاناً مميزاً ضمن أهم أنشطة وفعاليات هذا القطاع ، فلقد حضي قطاع النفط الخام باهتمام متميز, حيث بادرت حكومة الاقليم خلال الاعوام الماضية بالعمل على استغلال هذه الثروات الطبيعية ، وفعلاً تمت عمليات الاستكشاف والتنقيب وكانت النتائج مثمرة حيث تمت المباشرة خلال عام 2009 بتصدير النفط من الاقليم الى الاسواق العالمية عبر الخط الوطني المار بالاراضي التركية. وكنتيجة لهذه الأهمية الاستثنائية لقطاع النفط فان السياسات والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة في هذا المجال ساهمت في تحقيق نتائج مهمة في مجال انتاج وتصدير النفط الخام, ففي مجال الاستكشاف اصبح الاحتياطي النفطي المثبت في الاقليم حوالي 45 مليار برميل اما الغاز الطبيعي حوالي 200 ترليون قدم مكعب قياسي. اضافة الى ماتقدم فقد برز الاهتمام باستثمار الغاز وبشكل واسع في الاقليم واسفر عن انشاء 3 معامل (مصافي) الذي تبلغ طاقتها الانتاجية 70 الف برميل/يوم.

ومن المؤمل ان تشهد الفترة القادمة وضع وتحديد الآليات الواضحة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية التي تنظم مجالات التنسيق والتعاون المستقبلي في القطاع النفطي ، ليكون هذا القطاع المساهم الاساسي في تحقيق التنمية الحالية والمستقبلية في الاقليم. ويشكل قطاع الكهرباء موقعاً مهماً في أنشطة وفعاليات هذا القطاع باعتباره مصدراً أساسياً ومحركاً مهماً لأنشطة وفعاليات مختلف القطاعات الاقتصادية (الزراعية، الصناعية، التجارية، الخدمية، .... الخ) ومعياراً دولياً لقياس مستويات الرفاهية الاجتماعية للمجتمع.

وبناء على ذلك يتضمن هذا الفصل تحديد اهم النتائج المستهدف تحقيقها في هذه الخطة الاستراتيجية على شكل رسوم بيانية ، ثم استعراض وتحليل واقع حال قطاع الطاقة الكهربائية من حيث حجم الطاقة المتحققة ومصادرها وتقديرات حجم الطلب الكلي خلال الاعوام القادمة ونسب توزيعها على المحافظات وحصة الفرد الواحد منها.

ومن نتائج تحليل الواقع الحالي لقطاع الطاقة تم استخلاص اهم التحديات الاستراتيجية التي تواجه القطاع، باعتبارها الاساس في تحديد الاتجاه المستقبلي للقطاع المتمثل بـ (الرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية)، كما تضمن الفصل في نهايته عرضاً لاهم المؤشرات الكمية التي ستعتمد في تحقيق الاهداف الاستراتيجية بصيغة نسب مئوية او ارقام ام كميات يستهدف تحقيقها خلال سنوات الخطة، ومن ثم تحديداً لاهم المؤشرات التي يمكن تبنيها لمتابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية ومؤشراتها المحددة.

عرض أهم النتائج المتوقع تحقيقها مقارنة بواقع الحال (في رسوم بيانية)

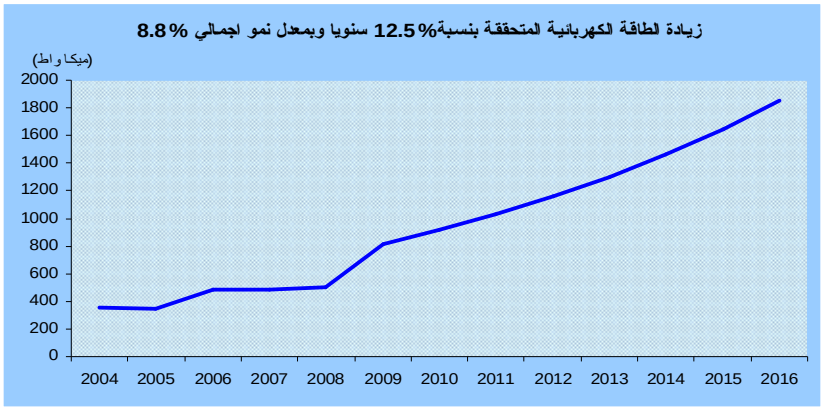

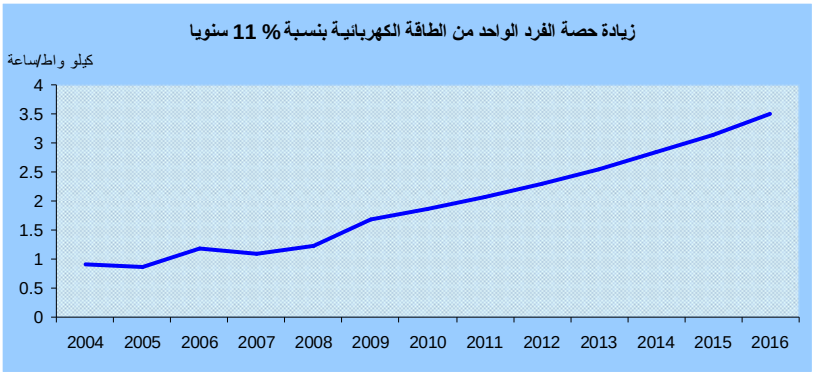

أولاً - عرض وتحليل واقع الحال

1/ الطاقة الكهربائية

يعد نشاط الكهرباء المحرك الرئيسي للاقتصاد لدخوله كمستخدم في جميع الانشطة الاقتصادية والخدمية والصناعية، اذ ان ما يستهلكه الفرد من الكهرباء يعتبر احد المؤشرات الرئيسية في تقدير مستوى الرفاهية للمجتمع.

1/1 الطاقة الكهربائية المتحققة

وعند النظر الى اجمالي الطاقة الكهربائية المتحققة في عموم الاقليم خلال الاعوام الستة الماضية ، نجد ان هناك تصاعداً في الكميات المطلقة لتلك الكميات وخاصة بعد عام 2005 حيث بلغ اجمالي الطاقة الكهربائية المتحققة لذلك العام (348,4) ميكا واط / ساعة وهي اقل بحوالي 2.41% عن عام 2004، ولكن شهدت الاعوام اللاحقة زيادات مضطردة في كمياتها . وعند اعتماد عام 2004 كاساس للمقارنة ، فان الطاقة المتحققة في عام 2006 تمثل حوالي 136.55% من ذلك العام ، وبنسبة مقاربة لعام 2007 حيث بلغت 136.36% مقارنة بعام 2004، ثم ارتفعت النسبة في عام 2008 الى 140.03%، وتحققت الطفرة الواسعة في عام 2009 حيث بلغت النسبة 227.68% مقارنة بعام 2004.

1/2 مصادر الطاقة الكهربائية

اما من حيث مصادر الطاقة الكهربائية المتحققة ، فقد بلغ معدل توليد الطاقة الكهربائية المحلية السنوية عام 2004 ما يقارب (277,6) ميكا واط ، ثم اخفض قليلاً جداً في عام 2005 ولكنه عاود بالانخفاض في العامين 2006 و 2007 حيث بلغ حوالي (148,9) ميكا واط عام 2007 ، ثم عاود المعدل الارتفاع في عام 2008 ليصل الى (227,8) ميكا واط ، ثم حقق طفرة واسعة في عام 2009 ليصل المعدل الى (577,5) ميكا واط بنسبة زيادة 253.5% عن عام 2008 ونسبة زيادة 387.8% عن عام 2007 .
كما شهدت كميات الطاقة الكهربائية المستلمة من تركيا خلال الاعوام 2004-2009 تذبذباً ايضاً فقد ارتفعت من (79,4) ميكا واط عام 2004 الى (156,1) ميكا واط عام 2006 ، ثم بدأت بالانخفاض عامي 2007 و 2008 لتصل الى (144,5) و(102,7) على التوالي، حيث عاودت الارتفاع بعد ذلك في عام 2009 الى (137,4) ميكا واط ، يضاف الى ذلك فقد بلغت الطاقة الكهربائية المستلمة من ايران في عام 2008 حوالي (4,4) ميكا واط ، ارتفعت الى (5,2) ميكا واط عام 2009.
اما حصة الاقليم من الطاقة الكهربائية المجهزة من الحكومة الاتحادية فقد كانت في عام 2006 (133,6) ميكا واط ، ارتفعت في عام 2007 الى (193,4) ميكا واط ، ثم بدأت بالانخفاض بعد ذلك لتصل الى (92,7) ميكا واط عام 2009 والكمية الاخيرة تمثل اقل من نصف الكمية المجهزة في عام 2007 و 56,2 % من الكمية المجهزة في عام 2008.
والجدول (40) يوضح ذلك:

جدول (40)	الطاقة الكهربائية المتحققة حسب مصادرها للاعوام 2004 – 2009 (ميكا واط)							
المصدر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع	النسبة %
المنتجة محليا	277,6	227	197,8	148,9	227,8	577,5	1,656,6	%55.36
من تركيا	49.7	121,4	156,1	144,5	102,7	137,4	741,5	%24.78
من ايران	0	0	0	0	4,4	5,2	9,6	%0.32
من الحكومة الاتحادية	0	0	133,6	193,4	165,0	92,7	584,7	%19.54
المجموع	357	348,4	487,5	486,8	499,9	812,8	2,992,4	100.00%
النسبة %	سنة الاساس	%97.59	%136.55	%136.36	%140.03	%227.68		
المصدر : وزارة الكهرباء / حكومة اقليم كوردستان								

1/3 حجم الطلب على الطاقة الكهربائية

اما حجم الطلب على الطاقة الكهربائية ، فتشير بيانات وزارة الكهرباء انه ينمو بنسبة 12.38% سنوياً خلال الاعوام 2004-2009، فقد بلغت تقديرات الطلب عام 2004 (673) ميكا واط ، ارتفعت الى (824) ميكا واط عام 2006، ثم الى (1156) ميكا واط عام 2009 ، والجدول (41) يوضح تقديرات حجم الطلب للاعوام 2004-2009 مع مقارنتها بالطاقة المتحققة الاجمالية:

جدول (41)	تقديرات حجم الطلب على الطاقة الكهربائية وكمياتها المتحققة للاعوام 2004-2009 (ميكا واط)			
السنة	كمية الطلب	الكمية المتحققة	العجز	النسبة العجز الى الطلب
2004	673	357	316	%46.90
2005	742	348,4	393,6	%53.05
2006	824	487,5	336,5	%40.84
2007	914	486,8	427,2	%46.74
2008	1037	499,9	537,1	%51.79
2009	1156	812,8	343,2	%29.69
المصدر : وزارة الكهرباء / حكومة اقليم كوردستان				

1/4 توزيع الطاقة الكهربائية

وقد توزعت الطاقة الكهربائية المتحققة وفقاً لمحافظات الاقليم فبلغت نسبتها المجهزة والمباعة لمحافظة اربيل 39.08% من اجمالي الطاقة المتحققة ، ومحافظة دهوك 19% ، ومحافظة السليمانية 41.92%، كما يوضحها الجدول (42) :

جدول (42)	توزيع الطاقة الكهربائية المتحققة حسب المحافظات لعام 2009 (ميكا واط)	
المحافظة	الطاقة المجهزة	%النسبة
اربيل	317	%239.0
دهوك	154	%119.0
السليمانية	341	%741.9
المجموع	812	100%
المصدر: وزارة الكهرباء / حكومة اقليم كوردستان		

ولو حاولنا تقصي النسب المئوية لاصناف توزيع الطاقة الكهربائية حسب نوع المستهلك ، فان النسبة الاكبر هي المجهزة والمباعة للوحدات السكنية والتي تبلغ لعموم الاقليم (المحافظات الثلاث) حوالي 66.67%، ثم يليها القطاع الحكومي بنسبة مئوية 19.18%، ثم القطاع التجاري 6.06% فالصناعي 5.27%، والنسبة الاقل والاخيرة هي للقطاع الزراعي 2.81%. والجدول (43) يوضح ذلك :

جدول (43)	توزيع الطاقة الكهربائية المجهزة والمباعة حسب انواع المستهلكين والمحافظات لعام 2009 (نسب مئوية)					
المحافظة	الوحدات السكنية	القطاع التجاري	القطاع الحكومي	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	المجموع
اربيل	70.00%	8.00%	15.00%	4.00%	3.00%	100%
دهوك	69.90%	8.70%	14.18%	3.20%	4.02%	100%
السليمانية	60.12%	1.48%	28.36%	1.24%	8.80%	100%
النسبة الاجمالية	66.67%	6.06%	19.18%	2.82%	5.27%	100%
المصدر : وزارة الكهرباء / حكومة اقليم كوردستان						

1/5 حصة الفرد من الطاقة الكهربائية

وللتعرف على حصة الفرد الواحد من سكان الاقليم من الطاقة الكهربائية الاجمالية ، فان بيانات وزارة الكهرباء تشير الى ان كمية الطاقة المباعة الاجمالية لعام 2009 تبلغ (786) ميكا واط ، كما بلغ عدد المشتركين الذين تجهز لهم الطاقة الكهربائية لعموم الاقليم (739,049) مشترك، وبذلك فان حصة المشترك الواحد بحدود 9,000كيلو واط (والمشترك قد يكون وحدة سكنية أو معمل أو شركة تجارية ، .... أو غيرها) ، ولغرض التعمق والدقة الاكثر فعند قسمة الطاقة الكهربائية المباعة على اجمالي عدد سكان الاقليم فان حصة الفرد الواحد ستكون لعام 2009 بحدود 1,308 كيلو واط. في حين ان تقديرات الطلب على الطاقة الكهربائية المقدرة من وزارة الكهرباء لعام 2009 كما تم عرضها سابقاً تشير الى ان حصة الفرد تصل الى حوالي 2,500 كيلو واط خلال عام 2009 ، مما يعني ان الحاجة الفعلية من الطاقة الكهربائية تمثل اقل من ضعف الطاقة المتحققة والمباعة. وهذا الامر بحد ذاته يمثل تحدياً تسعى هذه الخطة للتعامل معه ، على اعتبار ان مؤشر حصة الفرد من الطاقة الكهربائية يعد واحداً من المؤشرات الاساسية للدلالة على التطور والرفاهية الاقتصادية للسكان.

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

1. نقص الطاقة بانواعها (الكهربائية / وقود التشغيل / المشتقات النفطية ..... الخ) الخاصة بمختلف انواع الاستهلاك (الصناعي، التجاري، الزراعي، المنزلي .... الخ).
2. قلة الاستثمارات (المحلية والاجنبية) الموجهة نحو دعم القدرات التوليدية المحلية للطاقة الكهربائية.
3. ارتفاع حجم الطاقة المجهزة من مصادر خارج الاقليم (تركيا ، ايران ، الحكومة الاتحادية) حيث تمثل نسبة 30% من كمية الطاقة الكهربائية المتحققة والمجهزة.
4. ضعف الوعي العام باساليب وآليات ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية.
5. عدم وضوح المعايير المعتمدة في توزيع الطاقة بانواعها وبالاخص الكهربائية منها حسب المناطق (المدن والريف) وحسب القطاعات الاستهلاكية (الوحدات السكنية، القطاع الحكومي، القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، قطاع الخدمات، ... الخ).

ثالثاً - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

تحقيق الاكتفاء الذاتي للطلب على الطاقة بمختلف انواعها (المشتقات النفطية والغازية والكهربائية) كركيزة للنهوض بتنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين.

3/2 الرسالة

استغلال الموارد الطبيعيه والامكانيات والوسائل المتاحه بشكل فعال وكفوء في مجالات الطاقة وبلوغ الاكتفاء الذاتي في مجال انتاج الطاقه الكهربائيه لتكون متاحة لمختلف المستهلكين بمواصفات قياسيه وموثوقيه عاليه واسعار مقبولة للمساهمة فى دعم الاقتصاد الوطني .

3/3 الاهداف الاستراتيجية

1. توفير فرص بناء الشراكة بين قطاع الطاقة الاجنبي وقطاع الطاقة المحلي (العام والخاص).
2. التوسع في استغلال الثروات الطبيعية النفطية والغازية.
3. زيادة انتاج الطاقة الكهربائية لسد الاحتياجات الحالية والمستقبلية.
4. البحث في استخدام الطاقة البديلة والمتجددة.

رابعاً – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية

1. ضمان أنتاج حاجة الأقليم من المشتقات النفطية والغاز الطبيعي بالكامل خلال 5 اعوام
2. زيادة حصة الفرد السنوية من الطاقة الكهربائية لتصل الى 3,000 كيلو واط خلال 5 اعوام.
3. تأمين احتياطي من الطاقة الكهربائية لمواجهة الطلب المتزايد مستقبلاً والذي يقدر نموه بحدود (12.5%) سنويا.
4. تقديم الدعم لتنمية الطاقة المتجددة بحيث تضم 10% من انتاج واستهلاك الكهرباء بحلول عام 2016

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية

1. المعدل السنوي لانتاج المشتقات النفطية والغاز الطبيعي.
2. المعدل السنوي لعدد الشراكات المتحققة بين قطاعي الطاقة العام والخاص، والمحلي والاجنبي.
3. المعدل السنوي للمشاريع الاستثمارية في الصناعات التكريرية والغازية.
4. النسبة السنوية لمساهمة قطاع الكهرباء في الناتج المحلي الاجمالي.
5. النسبة السنوية للزيادة في انتاج الطاقة الكهربائية.
6. المعدل السنوي لانتاج الطاقة الكهربائية.
7. المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة الكهربائية للفرد الواحد (كيلو واط).
8. المعدل السنوي لعدد البحوث في الطاقة البديلة والمتجددة.

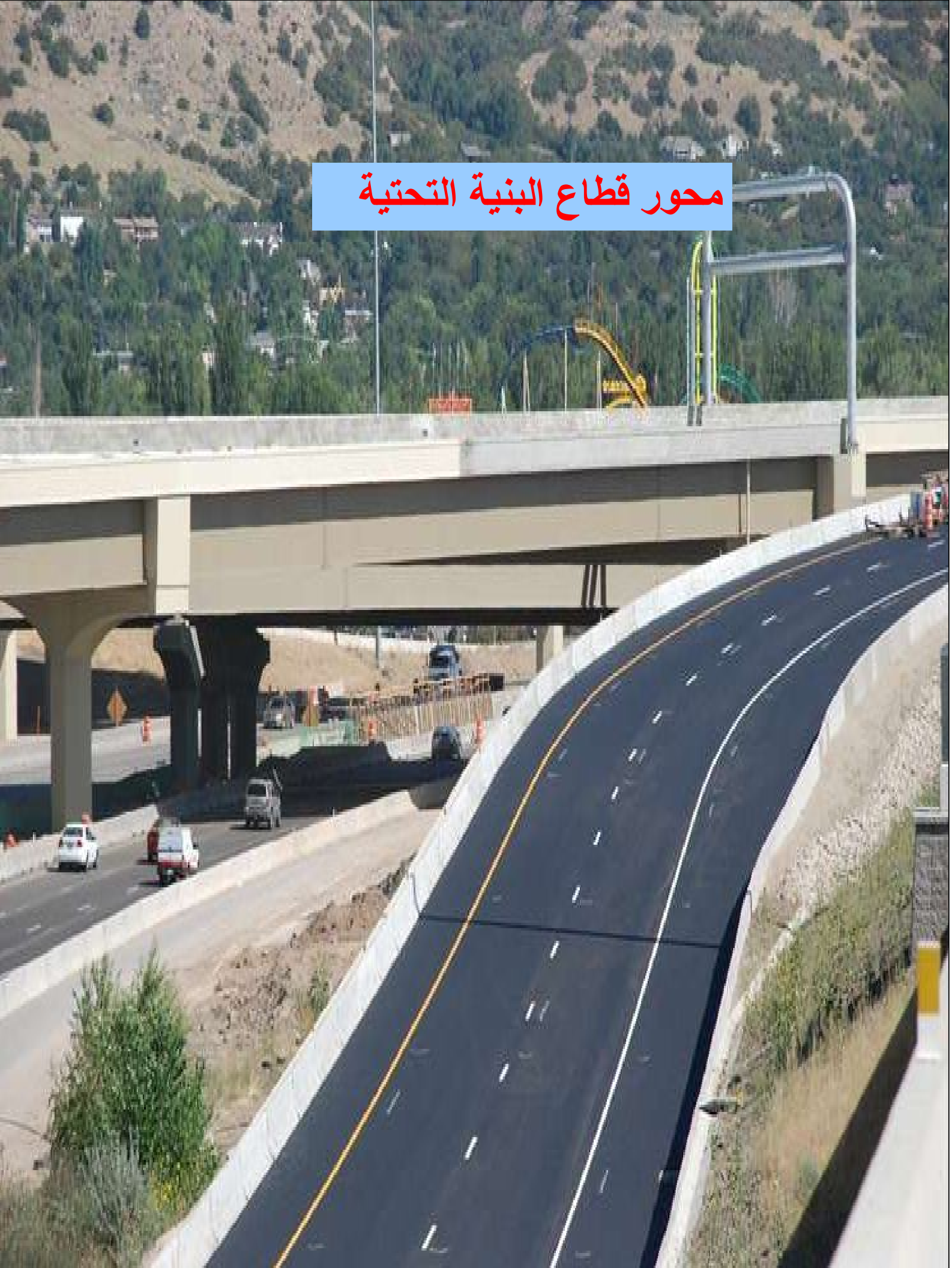
محور قطاع البنية التحتية

الفصل السابع: محور البنى التحتية

يتمتع اقليم كوردستان بامكانيات هائلة من الناحية الطبيعية والبشرية . وتعتبر هذه من الركائز الاساسية للنهضة و بناء القاعدة التحتية .وقد مر الاقليم بظروف صعبة وعدم الاستقرار، بسبب سياسات الحكومات المتعاقبة بهدف ابادته واعاقة مسيرة تطوره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكل ما يؤدي الى ضعف و تحطيم البنية التحتية للاقليم وتخلفه عن مسايرة التطورات الحاصلة على الساحة الدولية .

بعد انبثاق العهد الجديد في العراق واعتراف الدستور بأقليم كوردستان و الاقرار بحصته في الميزانية العراقية. ورغم كل التحديات الداخلية والخارجية ، بادرت حكومة الاقليم باطلاق مرحلة جديدة لتطوير وانجاز التنمية المستدامة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها من مجالات التنمية وذلك بالاستفادة من الامكانات المتوفرة واستغلالها من اجل اعادة وتطوير البنية التحتية.

عرض أهم النتائج المتوقع تحقيقها مقارنة بواقع الحال (في رسوم بيانية)

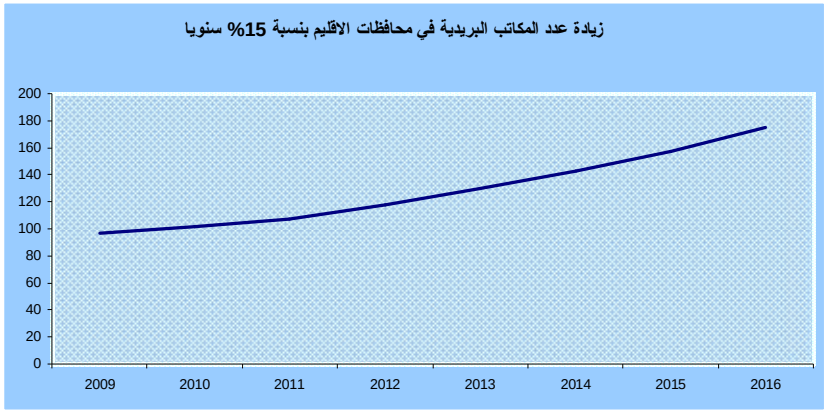

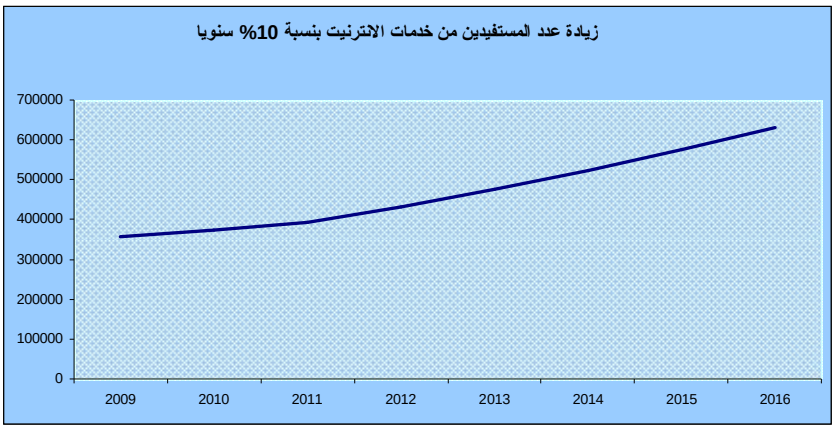

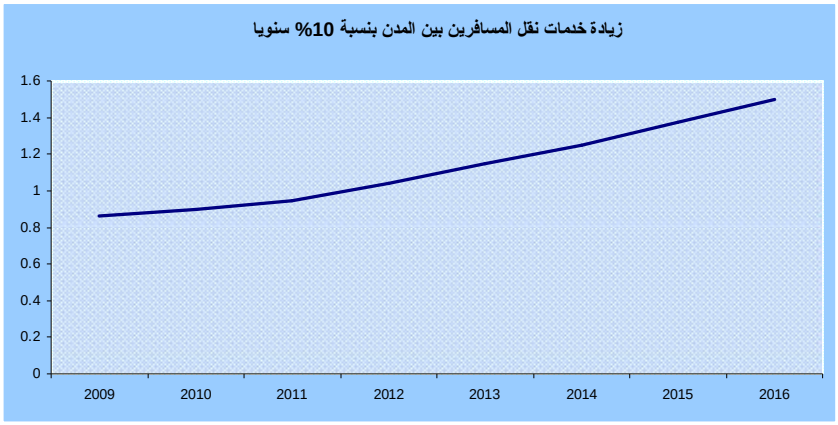

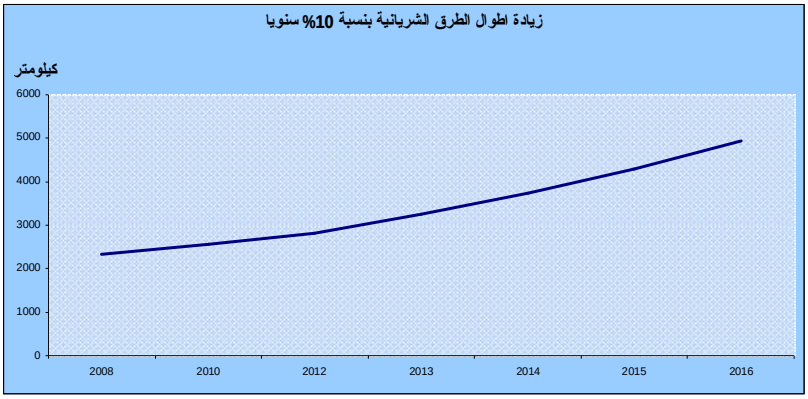

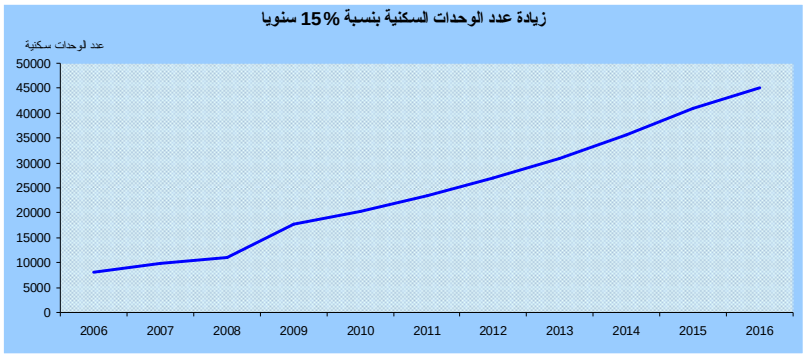

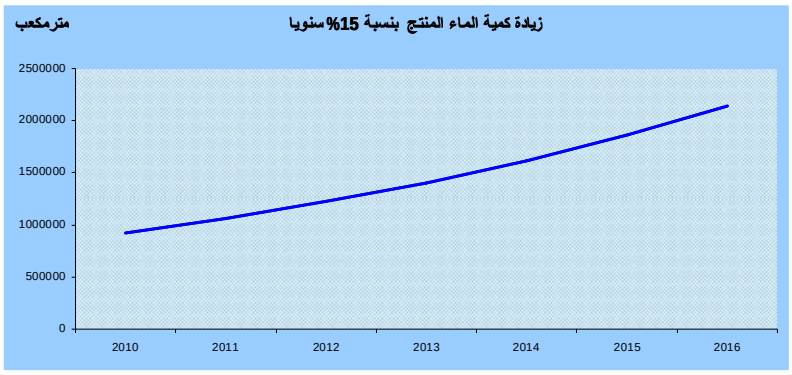

القسم الاول: قطاع النقل

يتصف هذا القطاع بعدة سمات وخصائص تميزه عن القطاعات الاقتصادية الاخرى والتي يتوجب أخذها بنظر الاعتبار عند تحديد سبل ومستلزمات النهوض بواقعه، ومن أبرز هذه السمات والخصائص مايأتي :

1. يمثل القطاع واحداً من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني وتتجسد هذه الاهمية في التأثير المباشر واليومي لأنشطته على حياة الموطنين.
2. يتصف القطاع بالعلاقات التشابكية الوثيقة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى وتأثيره المباشر على نموها وتطورها وتأثيره المباشر والكبير على التكامل الاقتصادي ، فلا يمكن للقطاعات الاقتصادية الأخرى أن تتطور وتنمو بدون بنى تحتية وخدمات مناسبة وكفوءة.
3. امتداد البنى التحتية للقطاع لمسافات كبيرة وأن أغلب مشاريع القطاع تشمل أكثر من منطقة وأكثر من محافظة، لذا فان مشاريع هذا القطاع تحتاج إلى استثمارات ضخمة لغرض الإنشاء والصيانة.
4. المجال الكبير لإمكانية مساهمة القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) والاستثمار في تنفيذ وتشغيل العديد من مشاريع هذا القطاع.

مسودة خطة التنمية الاستراتيجية 2012 - 2016

أولاً - عرض وتحليل واقع الحال

يتكون قطاع النقل من أنشطة الطرق والجسور، ونقل الركاب، ونقل البضائع، والطيران المدني وسوف يتناول هذا المحور من الخطة كل نشاط من هذه الأنشطة.

1/ الطرق والجسور

وتشمل الطرق الشريانية التي تربط مراكز المحافظات والمنافذ الحدودية، والطرق الثانوية التي تربط بين الاقضية والنواحي والطرق الريفية التي تربط المجمعات السكنية في القرى والارياف بالطرق الثانوية والشريانية.
يبلغ الطول الاجمالي لشبكة الطرق في الاقليم حوالي (11,179) كم، حيث تمثل الطرق الرئيسية (الشريانية) حوالي 20.9% منها والطرق الثانوية حوالي 36.5% منها ، في حين مثلت الطرق الريفية النسبة الاكبر بحوالي 42.6% ، موزعة على المحافظات كما يوضحها الجدول (44):

جدول (44)	اطوال الطرق موزعة حسب المحافظات لعام 2008 (كم)				
المحافظة	الطرق الشريانية	الطرق الثانوية	الطرق الريفية	المجموع	النسبة المؤية
اربيل	960	900	1,550	3,410	30.50%
دهوك	926	882	1,100	2,908	26.00%
السليمانية	449	2,304	2,108	4,861	43.50%
المجموع	2,335	4,086	4,758	11,179	100.00%
النسبة	20.90%	36.50%	42.60%		
المصدر: وزارة الاعمار والاسكان / حكومة اقليم كوردستان					

أما بالنسبة للجسور فقد بلغت اطوالها الاجمالية حوالي (10,718) م.ط. جسراً كونكريتياً و (6,443) م.ط. جسرا حديدياً منتشرة في كافة المحافظات ، أما اطوال الانفاق الموجودة فقط في محافظة السليمانية حوالي (3,230) م.ط، كما موضحة في الجدول (45):

جدول (45)	انواع واطوال الجسور والانفاق موزعة حسب المحافظات لعام 2008 (م.طول)				
المحافظة	الجسور الكونكريتية	الجسور الحديدية	الانفاق	المجموع	النسبة المؤية
اربيل	2,910	1,610	-	4,520	22.17%
دهوك	2,212	2,053	-	4,265	20.92%
السليمانية	5,596	2,780	3,230	11,606	56.91%
المجموع	10,718	6,443	3,230	20,391	100.00%
النسبة	52.56%	31.59%	15.85%		
المصدر: وزارة الاعمار والاسكان / حكومة اقليم كوردستان					

ومما يلاحظ على شبكة الطرق في الاقليم انها لم تغط الحاجة الاجمالية وخصوصا الطرق الريفية التي تعتبر من المرتكزات الضرورية لتطور المجتمع الريفي، وطبقا للمعايير الدولية فأن لكل 100 نسمة / كم2 من كثافة السكان تحتاج الى 1كم / كم2 من الطرق وان كثافة الطرق في الاقليم بحدود (0,1) كم /كم2 وان المطلوب ان تصل النسبة الى (0.4) كم/ كم2 اي ان شبكة الطرق تتطلب ان تكون بحدود (44,720) كم.

2/ نقل الركاب والبضائع

يبلغ عدد حافلات نقل الركاب داخل المدن وبين المدن والمحافظات لغاية نهاية عام 2009 ما مجموعه (5,525) حافلة منها (3,957) حافلة عاملة داخل المدن و(1,568) حافلة بين المدن ، حيث يلاحظ انخفاض مساهمة النقل العام من اجمالي الحافلات والنسبة الاكبر تعود الى القطاع الخاص ، وقد بلغ عدد الخطوط العاملة لنفس التاريخ (67) خطاً داخل المدن وفيما بينها ، توزعت على النحو الذي يعرضه الجدول (46):

جدول (46) خدمات نقل الركاب موزعة حسب المحافظات لعام 2009

خدمات النقل	اربيل		دهوك		السليمانية		كرميان		الاجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عدد الخطوط داخل المدن	24	35.8%	6	8.9%	26	38.9%	11	16.4%	67	100%
عدد الحافلات داخل المدن	772	19.5%	829	21.0%	1,738	43.9%	618	15.6%	3,957	100%
عدد الخطوط بين المدن/ حافلات	25	37.9%	5	7.6%	17	25.7%	19	28.8%	66	100%
عدد الحافلات بين المدن	458	29.2%	161	10.3%	466	29.7%	483	30.8%	1,568	100%
عدد الخطوط بين المدن/تاكسيات	25	28.0%	22	24.7%	24	27.0%	18	20.3%	89	100%
عدد سيارات التاكسي بين المدن	781	29.7%	583	22.1%	892	33.9%	376	14.3%	2,632	100%
عدد سيارات الاجرة (تاكسيات) داخل المدن	20,000	32.0%	15,000	24.0%	17,500	28.0%	10,000	16.0%	62,500	100%

المصدر: وزارة النقل والاتصالات / حكومة اقليم كوردستان

كما بلغ مجموع عدد الركاب المنقولين حوالي (3,989) مليون راكب في عام 2008 ارتفع الى حوالي (4,350) مليون راكب في عام 2009. وقد توزع العدد السابق الى (3,750) مليون راكب داخل المدن بالتاكسي و (0,515) مليون راكب داخل المدن بالحافلات، و(0,395) مليون راكب بين المدن بالتاكسي و (0,470) مليون راكب بين المدن بالحافلات.
اما نقل المسافرين وبالاخص الى خارج الاقليم فتشير بيانات وزارة النقل والاتصالات الى ان عدد الشركات المتخصصة بنقل المسافرين بلغ (17) شركة في نهاية عام 2009، منها (16) شركة في محافظة اربيل، وشركة واحدة في محافظة السليمانية، في حين بلغ عدد مكاتب نقل المسافرين لعموم محافظات الاقليم (50) مكتب، توزعت (25) مكتب منها في محافظة اربيل، و(16) مكتب في محافظة دهوك، (9) مكاتب في محافظة السليمانية كما يوضحها الجدول (47). كما بلغ عدد المسافرين خلال عام 2009 حسب بيانات الوزارة المذكورة سابقاً حوالي (6,496) مسافر.

جدول (47)	خدمات نقل المسافرين موزعة حسب المحافظات لعام 2009			
المحافظة	شركات نقل المسافرين	مكاتب نقل المسافرين	المجموع	النسبة
اربيل	16	25	41	61%
دهوك		16	16	24%
السليمانية	1	9	10	15%
المجموع	17	50	67	100%
المصدر: وزارة النقل والاتصالات / حكومة اقليم كوردستان				

وفي مجال نقل البضائع والمشتقات النفطية فقد بلغ عدد الشركات المتخصصة (297) شركة، منها (270) شركة لنقل البضائع، و(27) شركة لنقل المشتقات النفطية موزعة على محافظات الاقليم، كما بلغ عدد المكاتب المتخصصة بنقل البضائع والمشتقات النفطية (42) مكتباً منها (29) مكتباً لنقل البضائع و(13) مكتباً لنقل المشتقات النفطية، وهي موزعة على محافظات الاقليم، كما يوضحها الجدول (48):

جدول(48)	خدمات نقل البضائع والمشتقات النفطية موزعة حسب المحافظات لعام 2009					
المحافظة	شركات نقل البضائع	مكاتب نقل البضائع	شركات نقل المشتقات النفطية	مكاتب نقل المشتقات النفطية	المجموع	النسبة
اربيل	204	26	10	11	251	74%
دهوك	20	2	2	2	26	8%
السليمانية	45	1	14		60	17%
كرميان	1		1		2	1%
المجموع	270	29	27	13	339	100%
المصدر: وزارة النقل والاتصالات / حكومة اقليم كوردستان						

3/ السكك الحديد

يعتبر النقل بالسكك الحديد أحد نشاطات النقل المهمة والحيوية ضمن قطاع النقل سواء كان ذلك للمسافرين أو البضائع، حيث يمتاز النقل بواسطة السكك الحديد، خاصة بالنسبة للبضائع، على قدرة النقل لمسافات طويلة وبكلف مناسبة نسبيا مقارنة مع الوسائط الاخرى.

يتمتع النقل بالسكك الحديد بفرص كبيرة للتطور والتحديث فمساحة الاقليم وموقعه الجغرافي يؤهله للتوسع في شبكة السكك الحديد، فالحجم الكبير من استيرادات وصادرات الاقليم وكذلك الحكومة الاتحادية حالياً ومستقبلا تتم من المنافذ الحدودية مع الدول المجاورة وكذلك امكانية توسيع تجارة الترانزيت التي يمكن انعاشها في الاقليم عبر هذه المنافذ وحيث ان نقل البضائع لمسافات طويلة وبكميات كبيرة تكون أكفأ واكثر اقتصادية من خلال استغلال واسطة النقل هذه، ورغم ان الاقليم يفتقر حالياً الى هذا النوع من خدمات النقل، ألا انه يمكن تطوير نشاط النقل بالسكك الحديد بدرجة كبيرة مع وجود فرص واعدة لتطويره وتحديثه واستخدام افضل التقنيات في هذا المجال والاكثر من ذلك فأن شبكة النقل العالمية بين الشرق والغرب (شرق أسيا واوربا) سوف لن تتكامل من دون مرورها عبر اراضي الاقليم والعراق عموماً وهذا سوف يحتم ضرورة تطوير البنية التحتية لشبكة النقل الخاصة به وخاصة شبكة السكك الحديد، كونها مناسبة ورخيصة للمسافات الطويلة،

ان التوسع في شبكة النقل بالسكك الحديد سوف يساهم في تخفيف الضغط على نقل البضائع على الطرق السريعة والطرق الشريانية بين المدن وما يترتب على ذلك من الحد من الاضرار التي تصيب هذه الطرق نتيجة الحمولات الكبيرة التي تمر عليها في الكثير من الحالات والتي تزيد عن الحمولات المحورية المقررة.

4/ الطيران المدني

تتولى الاشراف والتنفيذ لنشاط الطيران المدني في الاقليم كل من المديرية العامة للطيران في اربيل وفي السليمانية . حيث يشمل نشاط هاتين المديرتين العامتين المطارات في المحافظتين.
ويشمل نشاط المديريتين العامتين للطيران المدني في محافظتي اربيل والسليمانية شؤون الطيران المدني بشكل عام، وعمليات إدارة الحركة الجوية المدنية وعمليات النقل الجوي التجاري الداخلي والخارجي.
ولدى الاقليم حاليا مطارين دولية هي (اربيل، والسليمانية) والعمل جاري لأنشاء مطار ثالث في محافظة دهوك:

1. مطار السليمانية الدولي : وهو مطار دولي صنف (CAT I) مكون من الجانبين الجوي والارضي ويتكون الجانب الجوي من مدرج بطول (3.5) كم وعرض (45) متراً مع طريق الزوغان الموازي بطول (3.5) كم وعرض (30) متراً بالاضافة الى طرق زوغان فرعية اخرى وساحة لوقوف الطائرات سعة (3) طائرات. أما الجانب الارضي من المطار فيشمل بناية المسافرين ذات مستوى واحد وبسعة تقريبية (350) ألف مسافر / سنة، ومستودع للوقود.

2. مطار أربيل الدولي : وهو مطار دولي صنف (CAT I) مكون من الجانبين الجوي والارضي ويتكون الجانب الجوي من مدرج بطول (2.8) كم وعرض (30) متراً مع ساحة لوقوف الطائرات بسعة (5) طائرات مع طرق زوغان فرعية اخرى. أما الجانب الارضي من المطار فيشمل بناية مسافرين صغيرة ذات مستوى واحد وبسعة تقريبية (150) ألف مسافر / سنة، ومستودع للوقود وأبنية لسيارات الاطفاء والمعدات الارضية بالاضافة الى بناية الكهرباء. والجدول (49) يبين أعداد المسافرين (المغادرين والقادمين) من المطارين :

جدول (49)	عدد المسافرين القادمين والمغادرين في مطاري اربيل والسليمانية للاعوام 2006-2009			
المطار	مطار اربيل		مطار السليمانية	
	عدد المسافرين القادمين	عدد المسافرين المغادرين	عدد المسافرين القادمين	عدد المسافرين المغادرين
2006	83,172	80,447	48,164	48,326
2007	133,774	133,774	61,656	62,394
2008	170,758	150,781	64,068	73,045
2009	173,316	174,800	81,655	81,825
المجموع	561,020	539,802	255,543	265,588
معدل النمو العام	22.4%	23.8%	14.8%	14.5%
المصدر: بيانات مطاري اربيل والسليمانية/ وزارة النقل والاتصالات / حكومة اقليم كوردستان				

كما نوضح الجدول (50) عدد الرحلات القادمة والمغادرة من مطاري اربيل والسليمانية لعام 2009

جدول (50)	عدد الرحلات القادمة والمغادرة وعدد المسافرين في مطاري اربيل والسليمانية لعام 2009			
المطار	الرحلات القادمة		الرحلات المغادرة	
	عدد الرحلات	عدد المسافرين	عدد الرحلات	عدد المسافرين
اربيل	4,820	195,244	4,695	192,558
السليمانية	2,315	81,655	2,312	81,825
المجموع	7,135	276,899	7,007	274,383
المصدر: وزارة النقل والاتصالات / حكومة اقليم كوردستان				

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

1. محدودية عدد الطرق العرضية بين المحافظات والمدن.
2. قلة الطرق الحلقية والحولية للمدن.
3. المشاكل التي ترافق استملاك الاراضي من إعتراضات المالكين خاصة من الفلاحين والمزارعين.
4. حاجة نشاط الطرق الى استثمارات كبيرة للتوسع ولتنفيذ المشاريع الجديدة.
5. ضعف السيطرة على الحمولات والاحمال المحورية لمركبات الحمل والذي يؤدي الى ضرر في شبكة الطرق.
6. في ظل انحسار نشاط نقل البضائع بالسكك الحديد فان نقل النسبة الاكبر من البضائع على شبكة الطرق يولد ضغطا كبيراً على الشبكة ويساهم في الحاق اضرار مستمرة فيها.
7. الضعف النسبي لعمليات الاشراف وتنظيم خدمات نقل الركاب والمسافرين من قبل القطاع الخاص.
8. عدم وجود ناقل وطني حكومي يقدم خدمات النقل الجوي للمسافرين والبضائع، والاعتماد كلياً على شركات الطيران المحلية الخاصة، وشركات الطيران الاقليمية والدولية.

ثالثاً - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

تأمين خدمات النقل البري والجوي للافراد والبضائع بمستوى عالٍ من الجودة، تؤمن زمن وكلفة أقل وأمان أكبر وأثر بيئي سلبي أدنى.

3/2 الرسالة

بناء شبكة طرق ذات هرمية متوازنة تواكب المتطلبات المتنامية في مجال خدمات النقل، وتحديث وتطوير انظمة النقل في الاقليم داخل المدن وما بينها وخارج الاقليم بمواصفات حديثة وسرع عالية تنسجم مع تطور بقية القطاعات، وتؤمن ربط الاقليم شماله مع جنوبه وشرقه مع غربه وتعزز ربطه مع الدول المجاورة والعالمية بما يخدم الاقتصاد الوطني.

3/3 الاهداف الاستراتيجية

- زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي.
- تحسين واقع شبكة الطرق الحالية وصيانتها دورياً والاستمرار ببرامج انشاء الطرق الريفية وتكثيف هذه البرامج لتغطية اكبر نسبة ممكنة من القرى الريفية والمشاريع الزراعية بها لتامين ربط مواقع الانتاج الزراعي بالاسواق.
- زيادة كفاءة أنظمة شبكة النقل البري والجوي الحالية وزيادة طاقتها الاستيعابية وتكامل خدماتها المختلفة فيما بينها.
- تعزيز موقع الاقليم الجغرافي في النقل وتجارة الترانزيت.
- تعزيز دور الحكومة كمنظم ومراقب لعملية نقل البضائع بواسطة شاحنات الطرق.
- تطوير النقل بالسكك الحديد لغرض المحافظة على شبكة الطرق البرية وعدم تعريضها الى التلف وللوفورات الاقتصادية الكبيرة المتحققة باستخدام نقل البضائع بالسكك.
- توسيع خدمات النقل الجوي للمسافرين والبضائع.
- تعزيز دور القطاع الخاص في أنشطة النقل المختلفة وخاصة عمليات التشغيل وتقديم الخدمات.

رابعاً – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف

- أجراء الصيانة الدورية لنسبة (5%) من اجمالي شبكة الطرق والجسور القائمة سنوياً، وباستخدام تقنيات حديثة ومتطورة تكون اسرع واكثر اقتصادية لتنفيذ اعمال التاهيل والصيانة كتقنية (Cold In_ Place Recycling of Asphalt Pavement).

- إنشاء (3) طرق سريعة خلال (5) اعوام، تربط هذه الطرق مراكز المدن فيما بينها، ومع الدول المجاورة الاخرى.
- إنشاء الممرات الثانية لـ (10%) من الطرق الشريانية والرئيسة المفردة سنوياً، وخاصة تلك الطرق التي وصلت طاقاتها الاستعابية الى حدودها القصوى.
- إنشاء أو توسيع (10%) من الطرق العرضية بين المحافظات سنوياً، التي تقلل والى حد كبير من زمن الرحلة.
- إنشاء (3) طرق حولية للمدن خلال (3) اعوام، التي تساهم في تقليل الاختناقات داخل المدن وتحد من دخول المرور النافذ الى مراكز المدن.
- زيادة أطوال الطرق الريفية المعبدة الى (45,000) كيلو متر طولي خلال (5) اعوام لتتطابق نسبتها مع المعايير الدولية (لكل 100 نسمة / كم مربع من كثافة السكان يتطلب 1 كم / كم مربع من الطرق المعبدة)، لتامين ربط التجمعات السكانية ومواقع الانتاج الزراعي بالمدن والاسواق.
- تأثيث أو أستبدال التالف لـ (100%) من علامات الدلالة والعلامات الارشادية والتحذيرية في الطرق الخارجية.
- إنشاء (5) محطات لوزن المركبات سنوياً ولحين تأمين العدد القياسي منها، للحفاظ على شبكة الطرق من تأثير أوزان المركبات والاحمال المحورية التي تتجاوز الحدود المسموح بها.
- خفض المعدل السنوي من الوفيات بحوادث الطرق (وبالاخص خارج المدن وبينها) الى أقل من 200 شخص خلال (5) اعوام.
- خفض المعدل السنوي لعدد الاصابات الخطيرة الناتجة عن حوادث الطرق (وبالاخص خارج المدن وبينها) الى أقل من 2000 شخص خلال (5) اعوام.
- زيادة خدمات نقل الركاب والمسافرين بنسبة (10%) سنوياً، مع التركيز على ان تكون الزيادة الاكبر في خدمات النقل في الحافلات بدلاً من التاكسي الصالون، لاقتصادية الخدمة من ناحية، وتخفيف الزحام المروري في المدن وبينها من ناحية أخرى.
- زيادة خدمات نقل البضائع والمشتقات النفطية، عن طريق تقديم الدعم والتحفيز وتشجيع القطاع الخاص لزيادة استثماراته في هذا القطاع وزيادة عدد الشركات المتخصصة بنسبة (5%) سنوياً.
- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية خلال السنة الاولى من الخطة، لانشاء خطوط النقل بالسكك الحديدية للمسافرين والبضائع في الاقليم، ومتابعة استحصال الموافقات الاصولية وتخصيص الميزانية الاستثمارية لها.
- زيادة وتوسيع خدمات النقل الجوي للمسافرين والبضائع من مطاري اربيل والسليمانية الدوليين بنسبة (10%) سنوياً، عن طريق توسيع التسهيلات الادارية والفنية واللوجستية.
- أنشاء شركة للنقل الجوي وطنية حكومية في الاقليم لنقل المسافرين والبضائع خلال (3) اعوام، وتامين التخصيصات المالية اللازمة للبدء بتملك أو أستئجار الطائرات.

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف

- النسبة السنوية لصيانة الطرق والجسور (بالكيلومترات) مقارنة باجمالي شبكة الطرق والجسور.
- النسبة السنوية لمراحل انجاز الطرق السريعة (بالكيلومترات)
- النسبة السنوية لمراحل انجاز الممرات الثانية في الطرق الشريانية والرئيسة (بالكيلومترات).
- النسبة السنوية لانشاء وتوسيع الطرق العرضية بين المحافظات (بالكيلومترات).
- النسبة السنوية لمراحل انشاء الطرق الحولية للمدن الرئيسة في الاقليم (بالكيلومترات).
- النسبة السنوية لزيادة اطوال الطرق الريفية (بالكيلومترات).
- النسبة السنوية لتاثيث او استبدال التالف من علامات الدلالة والعلامات الارشادية والتحذيرية في الطرق الداخلية / والخارجية.
- العدد السنوي لمحطات وزن المركبات الكبيرة التي تم انشائها على الطرق الخارجية.
- المعدل السنوي لعدد الوفيات جراء حوادث الطرق في داخل المدن / وخارجها.
- المعدل السنوي لعدد الاصابات الخطيرة جراء حوادث الطرق في داخل المدن / وخارجها.
- النسبة السنوية لتغطية خدمات نقل الركاب والمسافرين في داخل المدن وبينها وخارج الاقليم مقارنة بالسنة السابقة.
- النسبة السنوية لتغطية خدمات نقل البضائع والمشتقات النفطية مقارنة بالسنة السابقة.

- النسبة السنوية لتغطية خدمات النقل الجوي للمسافرين والبضائع مقارنة بالسنة السابقة.

القسم الثاني: قطاع الاتصالات

إن قطاع الاتصالات أصبح من القطاعات المهمة والمربحة في نفس الوقت ويمكن من خلال نشاطات هذا القطاع تعزيز إيرادات الحكومة بشكل كبير، كما أن المجال مفتوح بشكل واسع للقطاع الخاص للمساهمة في بناء وتشغيل العديد من مشاريع هذا القطاع من خلال عقود شراكة أو من خلال الاستثمار الكامل مع بقاء حق الحكومة في الاشراف عليه وتنظيمه.
وتتبنى الخطة الحالية توجهات دعم القطاع الخاص وتوسيع دوره في مجال الاتصالات كونه من النشاطات المربحة وذات المردود السريع وأن خدماته تلاقي طلباً متزايداً من قبل المواطنين والدوائر والشركات.

أولاً - عرض وتحليل واقع الحال

يتكون قطاع الاتصالات من خدمات الهاتف الارضي، وخدمات الشبكة الدولية (الانترنيت)، وخدمات الهاتف النقال، والبريد.

1/ خدمات الهاتف الثابت (الارضي)

تتوفر حالياً في الاقليم (65) بدالة الكترونية للهاتف الثابت (الارضي) ارتفع عددها عن عام 2006 بنسبة زيادة تبلغ (29%) موزعة على المحافظات كافة وكان عدد الخطوط الهاتفية في عام 2006 حوالي (242,579) خطا والكثافة الهاتفية لكل 100 شخص بحدود (14%) واصبح عدد الخطوط الهاتفية في نهاية عام 2009 (568,932) خطا والكثافة الهاتفية لكل 100 شخص (9.8%) لعموم الاقليم و (5.96%) لمحافظة اربيل و (13.98%) لمحافظة دهوك و (9.59%) لمحافظة السليمانية، ومما يلاحظ ان بالرغم من ارتفاع عدد الخطوط في اجمالي البدالات الهاتفية بين عامي 2006 و 2009 ألا ان هذه الزيادة لم تصاحب الزيادة في الطلب على الخدمة الهاتفية الارضية بمعيار الكثافة الهاتفية لكل 100 شخص لان الزيادة السكانية في المحافظات كانت أعلى من الزيادة المتحققة في الخطوط. والجدول (51) يوضح ذلك:

جدول (51) عدد البدالات الهاتفية الارضية وعدد المشتركين فيها موزعة حسب المحافظات لعام 2009

المحافظة	البدالات		المشتركين	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
اربيل	24	%37	311,443	%55
دهوك	15	%23	69,326	%12
السليمانية	26	%40	188,163	%33
المجموع	65	%100	568,932	%100

المصدر: وزارة النقل والاتصالات / حكومة اقليم كوردستان

2/ خدمات الشبكة الدولية (الانترنيت)

يعتبر نشاط خدمات الشبكة الدولية (الانترنيت) خدمة حديثة نسبياً في الاقليم، فقد بلغ عدد الشركات التي تقدم الخدمة المفتوحة مامجموعه (26) شركة في نهاية عام 2009 في عموم الاقليم، وبلغ عدد المستفيدين من خدماتها حوالي (355,740) مستخدم. كما موضح بالجدول (52):

جدول (52) عدد شركات الخدمة الدولية (الانترنيت) وعدد المستفيدين موزعة حسب المحافظات لعام 2009				
المحافظة	الشركات		المستفيدين	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
اربيل	11	%42	268,950	%75
دهوك	4	%16	16,940	%5
السليمانية	11	%42	69,850	%20
المجموع	26	%100	355,740	%100
المصدر: وزارة النقل والاتصالات / حكومة اقليم كوردستان				

3/ خدمات الهاتف النقال

تزايد أعداد المشتركين بشبكة الهاتف النقال بشكل كبير، حيث تشير التقديرات الى انه تجاوز المليونين لجميع شبكات الهاتف النقال في نهاية عام 2009، وبنسبة زيادة حوالي (38%) عن عام 2006، وتراوحت نسبة تغطية هذه الشبكات مابين 44% الى 89%، ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك هو رخص ثمن بطاقة الاشتراك (SIM)، ورغبة المواطن في إقتناء الهاتف النقال واستخدامه كظاهرة حضارية والاستفادة من مميزاته.

4/ خدمات البريد

رغم ان نشاط البريد في الاقليم من النشاطات التقليدية التي شاعت في العقود الماضية في ظل ضعف ومحدودية خدمات الهاتف وعدم وجود وسائل الاتصال الحديثة المتمثلة بالهاتف النقال والانترنيت آنذاك، الا ان واقع الخدمات البريدية يشير الى حصول بعض التطور خلال الاعوام القليلة الماضية، فقد بلغ عدد المكاتب البريدية في نهاية عام 2009 (97) مكتباً لعموم محافظات الاقليم، توزعت بواقع (43) مكتباً في أربيل و(13) مكتباً في دهوك و(27) مكتباً في السليمانية و(14) مكتباً في كرميان، في حين بلغ عدد الصناديق البريدية في هذه المكاتب حوالي (600) صندوقاً، وكما مبين في الجدول (53):

جدول (53) عدد المكاتب البريدية وصناديق البريد موزعة حسب المحافظات لعام 2009				
المحافظة	المكاتب البريدية		صناديق البريد	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
اربيل	43	%44.3	232	%38.7
دهوك	13	%13.4	123	%20.5
السليمانية	27	%27.8	175	%29.2
كرميان	14	%14.5	70	%11.6
المجموع	97	%100	600	%100
المصدر: وزارة النقل والاتصالات / حكومة اقليم كوردستان				

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

5. محدودية تغطية خدمات الهاتف الثابت (الارضي) مقابل تنامي الطلب مما أدى الى انخفاض نسبة الكثافة الهاتفية لكل 100 شخص.
6. رغم نمو الطلب المتزايد على خدمات الشبكة الدولية (الانترنيت)، الا ان ضعف جودة الخدمات التي تقدمها الشركات والارتفاع النسبي لتكاليف الحصول على الخدمة يحدان من توسيع تلك الخدمات.
7. عدم إدراج مشاريع تطوير البريد ضمن أولويات قطاع الاتصالات.

8. ضعف الامكانيات المتاحة لنشاط البريد والبطيء في استخدام أنظمة الاتصالات الحديثة والمتطورة في العمل البريدي.
9. ضعف ثقة المستفيدين بمستوى تقديم الخدمة البريدية.

ثالثاً - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

الارتقاء بمستوى تقديم خدمات البريد والاتصالات بمختلف انواعها الى المعايير الدولية لضمان جودتها وسعة شموليتها.

3/2 الرسالة

نحو تحقيق خدمة بريدية وشبكة اتصالات وتكنولوجيا معلومات متطورة نوعياً تؤمن تقديم خدمات عالية المستوى وتواكب التطور العالمي في هذا المجال، وتكون هذه الشبكة الاساس الداعم لأنشاء الحكومة الالكترونية.

3/3 الاهداف الاستراتيجية

- توسيع أنتشار الهاتف الثابت (الارضي) في المدن والأرياف وتحقيق نسب عالية في النفاذ الشامل والخدمات المتكاملة.
- تحسين جودة خدمات الأتصالات والأنترنيت وتوسيع أنتشار الحاسوب واستخدام خدمات الشبكة الدولية (الأنترنيت) عن طريق تخفيض تكاليف الأستخدام نسبة لدخل المواطن، وجعل أسعارها في متناول شرائح أوسع من المجتمع، وبالأخص طلاب المدارس والكليات.
- الاستغلال الامثل للترددات والسيطرة على امرار مكالمات الهاتف النقال الدولية وخدمة الانترنيت من خلال بوابات النفوذ.
- توفير بنية أساسية ملائمة لتطبيق خدمات الحكومة الالكترونية.
- تحسين جودة الخدمات البريدية داخلياً وإدخال خدمات بريدية جديدة، وخارجياً مع دول العالم الى مستوى الخدمات البريدية العالمية.
- إدخال شريك أستراتيجي مع مؤسسة البريد، يساهم في تطوير القدرات والخبرات الأدارية والفنية والنظم التكنولوجية الحديثة لرفع كفاءة الاداء وتحسين مستوى الخدمة.
- ضرورة الانتقال في تقديم الخدمات البريدية الى الأسس التجارية المجدية لتكون هذه الخدمات قادرة على المنافسة ضمن بيئة السوق الحر، وتقليص أعتمادها على الدعم الحكومي.
- الإستمرار في تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في تطوير مراكز دولية لتبادل البريد في الاقليم وفي نشاط البريد السريع.

رابعاً – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف

- توسيع خدمة الهاتف الثابت (الارضي) خلال (5) اعوام لتصل الكثافة الهاتفية لكل 100 شخص الى ما لايقل عن 25%.
- زيادة عدد المستفيدين ومستخدمي الشبكة الدولية (الانترنيت) في الاقليم بنسبة (10%) سنوياً لتصل الى (50%) من السكان خلال (5) اعوام، عن طريق دعم وتحفيز وتشجيع شركات ومكاتب القطاع الخاص لتوسيع خدماتها في محافظات الاقليم.
- زيادة نسبة تغطية شبكات الهاتف النقال في الاقليم لتصل الى (90%) من اجمالي السكان خلال (5) اعوام، عن طريق توسيع الاشراف والتنظيم الحكومي لهذا القطاع ودعم وتشجيع الشركات على تخفيض التكاليف للحصول على الخدمة وزيادة جودتها.

- زيادة الخدمات البريدية بنسبة (15%) سنوياً، عن طريق التوسع في تاسيس اعداد متزايدة سنوياً من المكاتب البريدية في المناطق الحضرية والريفية وزيادة عدد الصناديق البريدية بالنسبة نفسها سنوياً، وتعزيز ثقة المواطن بجودة الخدمة.
- ادخال شريك استراتيجي (محلي او خارجي) في ادارة وتقديم الخدمات البريدية خلال (3) اعوام، لضمان اكتساب الخبرات وتطوير القدرات والامكانات الفنية والادارية وادخال النظم التكنولوجية الحديثة وتحسين وتوسيع مستوى الخدمة.

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف

- النسبة السنوية لزيادة خدمات الهاتف الثابت (الارضي).
- المعدل السنوي للكثافة الهاتفية لكل 100 نسمة من السكان.
- النسبة السنوية لتغطية خدمات الشبكة الدولية (الانترنيت) مقارنة باجمالي عدد السكان.
- النسبة السنوية لتغطية خدمات الهاتف النقال مقارنة باجمالي عدد السكان.
- النسبة السنوية لتغطية الخدمات البريدية (عدد المكاتب البريدية وعدد الصناديق البريدية) مقارنة بالسنة السابقة.
- النسبة السنوية لتغطية الخدمات البريدية في الحضر / وفي الريف وبنفس معيار المؤشر السابق.

القسم الثالث: قطاع السكن

يعتبر السكن الملائم حق من حقوق الإنسان وحاجة أساسية له, ويجب تمكينه من الحصول عليه في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء ضمن بيئة صحية وصالحة متكاملة الخدمات والمرافق. إضافة الى كون المسكن حق وحاجة أساسية للإنسان فإن له دور مهم من وجهتي النظر الاقتصادية البحتة والرفاهية العامة. فقد وجد عموماً بأن استثمارات الإسكان تمثل بين (20%-30%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في البلدان التي تمتلك برامج سكنية جدية. وفي البلدان ذات الموارد المالية والبشرية الفائضة أو غير المستغلة يصبح الاستثمار السكني أحد أهم وسائل استغلال تلك الموارد وتحويلها الى موارد منتجة وأمر ضروري لاستمرار نمو الاقتصاد الوطني. وبحكم كون المحتوى الاستيرادي للاستثمارات السكنية منخفض نسبياً مقارنةً بالاستثمارات في القطاعات الاخرى, تصبح الاستثمارات السكنية ذات أهمية بالغة في تنشيط القطاعات المرتبطة بالإسكان كالصناعات الإنشائية والهندسية كما وأنه يعد نشاط مولد لفرص العمل بشكل كثيف مما يساهم في معالجة مشكلة البطالة وذات البعدين الاقتصادي والاجتماعي إضافة الى أن المسكن الجيد يساهم في رفع المستوى الصحي للفرد والعائلة ومن رفاهيتها عموماً.

القسم الثالث : قطاع السكن

أولاً - عرض وتحليل واقع الحال
1/1 المتاح حالياً

استناداً الى الفرضيات التي اعتمدت عليها بعض الدراسات ونتائج المسوحات الإقتصادية والإجتماعية التي أجريت مؤخراً والتقديرات في تحديد الوحدة السكنية النمطية الملائمة للسكن وتقييم ظروف المساكن الموجودة، فإن جميع هذه التقديرات تؤشر مجموعة من الحقائق والتي تتلخص بما يلي:

1. لاتتوفر بيانات شاملة عن حجم الرصيد السكني في الاقليم والاعتماد على البيانات القديمة في الاحصاءات السكانية والمساكن التي اجريت قبل اعوام عديدة لاتعطي صورة حقيقة عن ذلك الرصيد، لذا من المؤمل ان يحدد هذا الرصيد بدقة في التعداد المزمع اجراؤه في هذا العام.
2. تشير كل الدلائل الى وجود عجز سكني وحاجة الى تأمين وحدات سكنية لا يقل عددها عن (250) ألف وحدة سكنية في أحسن الحالات حسب تقديرات وزارة الاعمار والاسكان لعموم محافظات الاقليم خلال الاعوام الخمسة القادمة ولأغراض هذه الخطة سوف يتم اعتماد هذه التقديرات الاولية.
3. لازالت هناك نسبة ليست قليلة من الأسر لا يملكون مساكن وإن معدل الإشغال السكني الحالي يعتبر عالياً نسبياً وفوق المعدلات المقبولة وهو (1.37) أسرة لكل وحدة سكنية و(2.23) فرد/غرفة.
4. وجود تباين كبير في مستوى إشباع الحاجة الى المسكن بين المحافظات المختلفة.

5. إن مشاكل العجز والاكتظاظ السكني وعدم ملاءمة السكن في الريف أعمق بكثير مما هي عليه في المدن بسبب إهمال السياسات السكنية السابقة للقطاع الريفي وعدم شموله بالامتيازات والتسهيلات التي تمت في المناطق الحضرية حيث تشير نتائج دراسة الحرمان في ميدان السكن أن أكثر من (37%) من سكان الريف يعانون من حرمان واضح في هذا الميدان.

ان البيانات المتاحة ذات العلاقة بقطاع السكن تشير الى حجم الانجاز المتحقق على مستوى وزارة الاعمار والاسكان وهيئة الاستثمار (مشاريع الاستثمار المحلية والخارجية في قطاع السكن) ولا تتوفر بيانات دقيقة عن حجم الانجاز للقطاع الخاص، فقد بلغ عدد المساكن التي قامت وزارة الاعمار والاسكان بتشييدها خلال الاعوام الماضية وحتى نهاية عام 2009 (25,331) وحدة سكنية، توزعت بواقع (45.5%) في محافظة اربيل و (5.3%) في محافظة دهوك و (49.2%) في محافظة السليمانية. كما بلغ عدد الشقق التي انجزتها الوزارة المذكور خلال الفترة نفسها (4,456) شقة سكنية، توزعت على محافظتي اربيل بنسبة (77.6%) والسليمانية (22.4%).

اما الوحدات السكنية المنجزة ضمن المشاريع الاستثمارية لهيئة الاستثمار فقد بلغت (11,240) وحدة سكنية، منها (24.5%) في محافظة اربيل و(67.5%) في محافظة السليمانية و (8%) في محافظة دهوك.

1/2 الطلب المستقبلي

إن دور القطاع العام في المسألة السكنية يجب أن يتركز على إعداد الخطط والدراسات الإسكانية ومراقبة الإنتاج السكني من حيث الجودة والكلفة والخدمة وضمان إبقاء العرض السكني متوافق مع الطلب والتنسيق بين الجهات المختصة في تأمين خدمات البنى التحتية للمناطق السكنية وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفئات الهشة وخاصةً ذات الاحتياجات الخاصة. ومعالجة المعوقات القانونية والإدارية والفنية لنمو الإنتاج السكني تماشياً مع الطلب عليه.

وبسبب ضخامة حجم الطلب من الضروري مشاركة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في الإنتاج السكني لتأمين الحاجات المتنوعة لطالبي السكن. فسكان المناطق الحضرية يحتاجون الى مساكن عالية الكثافة متعددة الطوابق تبنى عادةً من شركات بناء كبيرة ذات رأس مال جيد, وفي نفس الوقت هناك طلب كبير على المساكن المنفردة لأسرة واحدة والذي يمكن ان تلبيه مجموعة أوسع من مؤسسات البناء. وتقليدياً فان معظم المساكن تشيد من قبل بناؤون صغار يعملون لحساب الزبون الفردي الذي يقوم بتصميم وتمويل المسكن. وعلى السياسة السكنية تأمين الظروف الملائمة لقيام كل هذه المجموعات بأداء أدوارها في تلبية الطلب المتنامي على السكن. وسيبقى القطاع الخاص أكبر موفر للمساكن مع ضرورة تطوير سياسات محددة لدعم شركات البناء والتشييد الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في القطاع الخاص وفي الوقت نفسه ينبغي على مؤسسات الإسكان في القطاع العام التركيز على شرائح السكان المحرومة و/ أو المناطق الجغرافية النائية التي ليس لديها القدرة على جذب القطاع الخاص للاستثمار السكني فيها.

كما يتطلب إعادة بناء نظام تمويل الإسكان باعتباره مسألة ملحة لنجاح البرنامج السكني, حيث أن المطلوب هو المزيد من التطوير والتوسع في مؤسسات التمويل الرئيسية لتمكين التمويل القصير والمتوسط والطويل الأجل من أجل تطوير وتجديد وتوسيع وشراء السكن. ولأن الإسكان استثمار طويل الأجل ويمكن أن يستخدم لتحفيز النشاط الإقتصادي, ومن الضروري تدفق الموارد لهذا القطاع على نحو يتسم بالكفاءة وسهولة الوصول لجميع فئات الدخل المنخفض في جميع أنحاء الاقليم.

كما وأنه من الضروري أن تلعب المصارف التجارية دوراً مهماً في مسألة التمويل السكني وتمكن من الدخول في نشاط التمويل العقاري الغائبة عنه لحد الآن وأن يستهدف نظام التمويل السكني الجديد تمويل المصرف العقاري كممول ثانوي للتمويل السكني من شأنه شراء وبيع الرهون العقارية القائمة بدلاً من تقديم القروض المباشرة الى المقترضين.

ومن الضروري تفعيل اللامركزية وإعطاء دور أساسي للادارات المحلية في عملية إدارة استخدام الأراضي والبنية التحتية وفي الإنتاج السكني للفئات المحرومة والمهمشة وذوي الإحتياجات الخاصة وتأمين تدفق الموارد بفعالية الى المدن الثانوية والمناطق الريفية والذي لا يمكن تحقيقه بكفاءة وعدالة دون مساهمة تلك الادارات المحلية.

ولابد من تطوير نظم إدارة الأراضي الحضرية بشكل أكثر تنظيماً وشفافية حيث أن هناك حاجة كبيرة الى زيادة عرض الأراضي بأسعار معقولة في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها. فالطلب على الأراضي لأغراض الإسكان يفوق قدرة الموردين في القطاع العام والخاص معاً على تلبيته وهذا يخلق تحدياً كبيراً للادارات المحلية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف من الضروري التاكيد على:

- التحول من المركزية العالية حالياً الى الإدارة اللامركزية لإدارة الأرض والتخطيط الحضري.
- تأمين البنى التحتية للأراضي المخصصة للسكن في المناطق المحيطة بالمدن وغير المطورة لحد الآن.
- التحول الى نمط السكن العمودي كوسيلة للتخفيف من الضغط على الأرض السكنية.
- تنويع حجم قطع الأراضي السكنية لإمكانية وصول ذوي الدخل المنخفض إليها.

- التوجه الى إنشاء مدن جديدة أو مدن توابع خارج حدود المدن الكبرى حفاظاً على الأراضي المحيطة بها خاصة إذا كانت ذات استعمالات اقتصادية بديلة مجدية.

وبضاف الى ما سبق العمل على تهيئة البنى التحتية الكاملة لجميع المناطق السكنية المخطط تنفيذها قبل المباشرة بتطويرها ومغادرة الأساليب السابقة للبناء السكني قبل تأمين البنى التحتية للمناطق المطورة. كما إن نسبة كبيرة من المساكن في الأحياء القديمة ومناطق وسط المدن في حالة غير جيدة وتحتاج الى إصلاح هيكلي أو إنها غير صالحة للسكن مما يدعو الى تأمين تمويل كافي لإصلاح وإعادة تأهيل هذه المساكن وأن أي تطوير لنظام التمويل السكني يجب أن يستوعب التمويل لهذا الغرض. إن تعزيز أنظمة الرقابة والمتابعة من قبل البلديات والإدارات المحلية يجب أن تولي اهتمام جيد لمتابعة الصيانة والإدامة للدور السكنية وخاصة المستأجرة منها التي في الغالب تعاني من مشاكل صيانة نتيجة عدم اهتمام طرفي عقد الإيجار.
ومن الضروري تعزيز الإمكانية لتلبية الاحتياجات من مواد البناء الأساسية وبالذات السمنت, الطابوق, الكتل الكونكريتية, الجص, السيراميك, الكاشي, والبضائع المصنعة كالنوافذ ولوازم السباكة والاجهزة الكهربائية... الخ. وإن ما متاح محلياً من هذه المواد وغيرها دون المستوى المطلوب وأن تنفيذ البرنامج السكني لفترة الخطة سوف يتطلب المزيد من الإنتاج والاستيراد لمواجهة الطلب ومن الضروري تحفيز صناعة هذه المواد والعمل على تطوير نوعيتها وتخفيف كلف انتاجها وجعلها صديقة أكثر للبيئة من أجل دعم البرنامج السكني والمساهمة في إنجاحه من خلال دعم معامل القطاع الخاص وتحفيزها على زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين جودة المنتج وخصخصة الشركات العامة المنتجة للمواد الإنشائية واستكمال عمليات تأهيلها.
واخيراً من المهم النظر الى إن السياسات والتغيير في أدوار الفاعلين الأساسيين في قطاع الإسكان تتطلب دعم تشريعي مهم وتوسيع في إطارها في المجال السكني وخاصة في مجال الإدارة الحضرية ووظائف الإسكان. كما وهناك حاجة الى لوائح تنفيذية لأنماط جديدة من إنتاج المساكن مثل بيع الأراضي بالجملة من القطاع العام الى شركات القطاع الخاص والشركات المختلطة. والمحور الأساسي الآخر لتطوير البيئة التشريعية هو مجال الأنظمة والتشريعات في مجال تمويل الإسكان لضمان فرص كافية للمقرضين للوصول الى الأصول في حالة التخلف عن سداد القروض ويتطلب هذا قانون شامل جديد ينص على الرهن والتملك وإعادة بيع الضمانات.

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

يواجه الاقليم تحديات حقيقية في القطاع السكني في السنوات المقبلة وتتداخل كثير من هذه التحديات مع بعضها مما يتحتم تناولها كحزمة واحدة وبطريقة شاملة ويمكن إجمال التحديات الرئيسية في القطاع السكني بالآتي:

1. عجز سكني كبير حيث هناك حاجة الى حوالي ربع مليون وحدة سكنية في سنة الهدف 2016. مع الحاجة الى تجديد وإعادة تطوير معظم الرصيد السكني في المناطق الريفية, كون معظمه مبني بمواد بنائية غير دائمية ودون مستوى النمط السكني المقبول.
2. مشكلة واضحة في الأرض السكنية المتاحة من حيث توقع تناقص الأراضي الصالحة للبناء في المناطق الحضرية وخاصة المدن الكبرى.
3. عدم وجود نظام مستدام لإدارة الأراضي السكنية الذي يحول الأراضي بشكل منظم لهذا الغرض.
4. ضعف آلية ونظام تأمين الأراضي السكنية لمطوريها من الشركات والأفراد والمستثمرين في القطاع الخاص والمحلي.
5. محدودية رؤوس الأموال المتاحة لتمويل الإسكان سواءاً من قبل الموازنة الحكومية أو من قبل الجهاز المصرفي والذي يرتكز بالدرجة الأساسية حالياً على منح قروض لغرض بناء الوحدات السكنية مقابل رهن عقاري.
6. تدني البيئة السكنية في مراكز المدن والأحياء القديمة ذات المعالم التراثية وضعف الإجراءات والخطط لحمايتها أو إعادة تطويرها وتجديدها بحسب الحالة.
7. توقع تزايد عدد الأسر غير القادرة على تأمين سكن لائق وعدم وجود برامج وإجراءات لتحويل هؤلاء الأسر لمستهلكين محتملين للمساكن في سوق السكن.
8. تزايد عدد الشرائح المستهدفة بالإسكان المجاني (ذوي الشهداء والمؤنفلين والسجناء السياسيين) مما يستحوذ على جزءاً من إمكانات الحكومة في المجال السكني خلال فترة الخطة.
9. التفضيل الإجتماعي للأسر للسكن في وحدات سكنية منفردة وعدم الرغبة في السكن العمودي مما يعمق من مشكلة تأمين الأرض السكنية دون التجاوز على الأراضي الزراعية وخاصة المحيطة بالمدن الكبرى.

ثالثاً - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

السكن الملائم حق من حقوق الإنسان وحاجة أساسية له, يجب تمكينه من الحصول عليه في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

3/2 الرسالة

تأمين السكن لأكبر نسبة من الأفراد والأسر في الحضر والريف وفق سياسات اسكانية تراعي خيارات المواطنين بالنسبة لنوع السكن وموقعه ومتوافقة مع خطط استعمالات الارض والتخطيط العمراني للمدن ضمن بيئة متكاملة الخدمات والمرافق، وبمشاركة القطاع العام والمستثمرين المحليين والاجانب.

3/3 الاهداف الاستراتيجية

1. توفير السكن اللائق لأكبر عدد من الأسر في جميع انحاء الاقليم.
2. تخفيض درجة الاكتضاض السكني ومعدلات الاشغال الى الحدود المقبولة.
3. تقليل الفوارق في مستويات الإشباع السكني بين المحافظات المختلفة من جهة وبين الحضر والريف من جهة أخرى.
4. رفع كفاءة إنتاج المساكن وخفض كلفتها.
5. زيادة قدرة الحكومة على التصدي لاحتياجات الفئات الخاصة والشرائح التي لا تستطيع الحصول على سكن مناسب.
6. تحسين جودة المساكن الجديدة بما في ذلك كفاءة استخدام الطاقة والتأثيرات البيئية.
7. تحسين قدرة اصحاب المساكن لتحسين وتوسيع مساكنهم القائمة.

رابعاً – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف

- زيادة عدد الوحدات السكنية المتاحة للمواطنين (القطاع العام والخاص المحلي والاجنبي) بنسبة 15% سنوياً.
- تامين توزيع الاراضي او الوحدات السكنية على الشرائح المستهدفة بالتوزيع المجاني بنسبة 100% خلال 5 اعوام.
- زيادة القروض العقارية المقدمة للمواطنين (وبالاخص ذوي الدخل المحدود) بنسبة 100% من اجمالي عدد طالبي القروض الحالي، وزيادة مبلغ القرض 100% ايضاً خلال 5 اعوام.
- اعداد الدراسات الفنية المتكاملة واعتماد نتائجها في رفع كفاءة انتاج المساكن وخفض كلفتها وزيادة كفاءة استخدام الطاقة والتاثيرات البيئية خلال عام واحد لتكون متاحة للمستفيدين.
- تحديث الخطط الاساسية (Master Plan) للمحافظات والمدن والاقضية والنواحي وتحديد استخدامات الاراضي ومنها للاغراض السكنية.

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف

- النسبة السنوية لمساهمة قطاع الاسكان في تكوين رأس المال الثابت.
- نسبة الزيادة السنوية في عدد الوحدات السكنية.
- النسبة السنوية للاراضي المخصصة لاغراض سكنية.
- المعدل السنوي لعدد القروض العقارية الممنوحة للمواطنين.
- النسبة السنوية لعدد الاسر المستهدفة بالتوزيع المجاني للاراضي اوالوحدات السكنية.

القسم الرابع: قطاع الماء والصرف الصحي

نظراً لأهمية هاتين الخدمتين وارتباطهما المباشر بحياة وصحة الإنسان فقد أولت الحكومة عناية خاصة بالنهوض بهما ونشرهما على كافة المحافظات والتأكيد على شمول الريف بهذه الخدمات الأساسية أيضاً. إن سياسة الحكومة في تقديم خدمة مياه الشرب لم تقتصر على تأمين المياه الصالحة للشرب بكميات ونوعية جيدة بل أن تقدم مدعومة وبسعر متدني. وبناءاً على ذلك فقد تطورت منظومات تجهيز مياه الشرب والصرف الصحي بشكل مضطرد مع تطور الإمكانيات المادية والبشرية، وبلغ المعدل العام لنسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب حوالي (93.1%) لمراكز المحافظات و(61.7%) لاطراف المحافظات والريف.

أولاً - عرض وتحليل واقع الحال

1/1 خدمات الماء

يتم إنتاج وتجهيز الماء من قبل مديريات البلديات في المحافظات إضافة الى الأقضية والنواحي التابعة لها، وإن عدد السكان المشمولين بهذه الخدمة حسب بعض التقديرات الاولية اكثر من (4,5) مليون نسمة والمخدومين فعلاً بحدود (3,850) مليون نسمة، ويبلغ عدد المشاريع العاملة وبطاقات انتاجية مختلفة (58) مشروعاً ، وعدد محطات ضخ الماء الصالح للشرب وبطاقات إنتاجية مختلفة (11) محطة، (6) منها في محافظة اربيل و(3) في محافظة السليمانية و(2) محطة في محافظة دهوك، كما تبلغ كمية الماء المنتج يومياً (924,600) متر مكعب يومياً وتقدر الحاجة اليومية بحوالي (1,250) مليون متر مكعب يومياً وبذلك فأن مقدار الشحة حالياً يبلغ (325,400) متر مكعب يومياً أي أن نسبة الشحة تشكل (26%) من اجمالي الطلب الكلي و(35%) من اجمالي الماء المنتج حالياً.والنسبة الاجمالية للمخدومين من السكان تبلغ حوالي (77.4%) لعام 2009. كما يوضحها الجدول (54):

جدول (54) عدد محطات ضخ الماء الصالح للشرب ونسبة المخدومين حسب المحافظات لعام 2009

المحافظة	عدد المحطات	نسبة المخدومين		كمية الماء المنتج يوميا م3
		مركز المحافظة	الاطراف	
اربيل	6	96%	65%	410,600
دهوك	2	95%	70%	192,000
السليمانية	3	85%	45%	322,000
المجموع	11	92%	60%	924,600

المصدر: وزارة البلديات والسياحة / حكومة اقليم كوردستان

ان كل الدلائل تشير الى تحقق تطور ملموس في تقديم هذه الخدمة منذ عام 2006 الا ان الافتقار الى البيانات الدقيقة الشاملة تجعل من مهمة المقارنة التاريخية هي الاخرى غير دقيقة. ومقابل هذا التطور الملموس في تقديم خدمات الماء يلاحظ أن سياسة الحكومة في تقديم الخدمة لم تقتصر على تأمين المياه الصالحة للشرب بكميات ونوعية جيدة بل أن تقدمها مدعومة وبسعر رمزي، وبالرغم من هذه النتائج الإيجابية يمكن ملاحظة ما ياتي:

- استمرار وجود تباين في مستوى الخدمة بين الحضر والريف حيث انخفضت نسبة الشحة في تجهيز مياه الشرب للمناطق الحضرية الى حوالي (6.9%) في حين استمرت نسبة الشحة بدرجة اعلى في المناطق الريفية ولم تقل عن (38.3%).
- استمرار وجود تباين كبير في نسبة الشحة بين المحافظات والتي تراوحت بين (17.5%) في محافظة دهوك ، (18.5%) في محافظة اربيل، (31%) في محافظة السليمانية.

1/2 خدمات الصرف الصحي

لاتتوفر بيانات متكاملة للاعوام الماضية حول نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري الا ان بعض المؤشرات تشير الى انها متدنية في مراكز المحافظات، تنخفض النسبة بوضوح في اطراف المحافظات، حيث ترتفع في تلك المناطق نسبة السكان المخدومين بنظام المعالجة المستقلة (سبتك تانك) ، ولايمكن تحديد نسبة السكان غير المخدومين بشبكة المجاري ونظام المعالجة المستقل لعدم توفر البيانات الدقيقة عن حجم خدمات وحدات المعالجة لمياه الصرف الصحي.

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

1. الحاجة لزيادة التخصيصات المالية المرصدة لمشاريع الماء سواءاً في الموازنة الاستثمارية لإنشاء مشاريع جديدة أو الموازنة التشغيلية لتأمين متطلبات التشغيل من وقود ومواد تعقيم للإدامة والصيانة.
2. انخفاض منسوب المياه في المصادر التي تزود المشاريع بالمياه نتيجة تدني مستوى الإيرادات المائية الى الاقليم وقلة الأمطار في السنوات الأخيرة مما أثر سلباً في المخزون المائي في الاقليم.
3. السياسة السعرية القائمة على دعم تأمين الخدمة وتأثير ذلك على الأداء الاقتصادي لها.
4. وجود عجز في خدمات الصرف الصحي في نسبة تغطية السكان وبالاخص في المناطق الريفية والحاجة الى موارد مالية أضافية لزيادة نسبة التغطية وتحسين نوعية الخدمة.
5. التوسع الافقي المستمر والكبير في المدن و القصبات مما يزيد من كلفة تقديم هذه الخدمة من جهة ويعرقل زيادة نسبة التغطية.

ثالثاً - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

تأمين ماء صالح للشرب وخدمات للصرف الصحي بمواصفات عالمية في متناول جميع سكان المحافظات ريفاً وحضراً.

3/2 الرسالة

توفير خدمات الحصول على الماء الصالح للاستخدامات البشرية، وخدمات الصرف الصحي للمحافظات كافة بمدنها وقراها وزيادة نسبة المخدومين بما يتفق مع الأهداف الألفية للتنمية، وتأمين السيطرة النوعية على المياه المطروحة للأنهار بحيث تكون مطابقة للمواصفات العالمية.

3/3 الاهداف الاستراتيجية

- شمول المناطق غير المخدومة حالياً بخدمات المياه الصالحة للشرب.
- توفير الماء الصالح للشرب وحسب القياسات والمعايير الدولية ولجميع الاستخدامات في الحضر و الريف.
- تقليل نسبة الشحة في الماء عن طريق تعزيز المخزون المائي.
- تقليل التباين بين المحافظات في مستوى الحصول على الخدمة من جهة وبين الريف والحضر من جهة أخرى.
- زيادة نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي من السكان في المحافظات.
- معالجة مياه الصرف الصحي المطروحة الى الأنهار ومصادر المياه الاخرى لتكون مطابقة للمواصفات العالمية.

رابعاً – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف

- زيادة مشاريع ومحطات انتاج الماء الصالح للشرب بنسبة (15%) سنوياً، لتجاوز العجز الاجمالي الحالي البالغ (35%) من اجمالي كمية الماء المنتج (6.9% في المناطق الحضرية و38.3% في المناطق الريفية)، لتصل نسبة تغطية الخدمة الى (99%) من السكان في الحضر والريف خلال (3) اعوام.
- زيادة وتحسين خدمات الصرف الصحي بنسبة (10%) سنوياً في المناطق الحضرية و(15%) سنوياً في المناطق الريفية.

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف

- النسبة السنوية لتغطية خدمات الماء الصالح للشرب مقارنة باجمالي عدد السكان.
- النسبة السنوية لتغطية خدمات الماء الصالح للشرب في الحضر / وفي الريف مقارنة باجمالي عدد السكان.
- النسبة السنوية لتغطية خدمات الصرف الصحي مقارنة باجمالي عدد السكان.
- النسبة السنوية لتغطية خدمات الصرف الصحي في الحضر / وفي الريف مقارنة باجمالي عدد السكان.

محورقطاع التربية والتعليم

الفصل الثامن : محور قطاع التربية والتعليم

لقد خطت الحكومة خلال السنوات الماضية خطوات حثيثة في طريق تطوير حزمة الخدمات العامة للمجتمع التي تتمثل بقطاعات التربية والتعليم. وعملت بجهد لتذليل الصعوبات والتحديات ايماناً منها ان الاستثمار في الانسان من خلال زيادة قدراته التعليمية ورفع مستواه العلمي والمعرفي تمثل اهم التحديات الحقيقية للسير نحو التقدم واللحاق بركب العلم والمعرفة وتقليص الفجوة التي عانى منها شعب كوردستان خلال العقود الماضية من تهميش وتهجير وابادة ليكون ذلك الانسان المتعلم والمثقف اداة وغاية التنمية والتطور..

ويتضمن هذا المحور التركيز على الموضوعات الاساسية المتعلقة بقطاع التربية والتعليم حيث سيتم التطرق الى المراحل التعليمية المختلفة ابتداء برياض الاطفال والتعليم الاساسي والاعدادي والمهني والمعاهد التابعة لوزارة التربية ثم التعليم الجامعي العالي، وكذلك التطرق الى موضوعات الابنية المدرسية والانفاق الحكومي على التربية والتعليم ومستويات الالتحاق والتسرب من التعليم والمناهج الدراسية لمختلف مستويات التعليم، ثم المؤائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، والامية، والتعليم والمتغيرات المجتمعية المتمثلة بالعنف وفجوة النوع وضمان النوعية للمخرجات التعليمية واخيراً الانصاف والعدالة في فرص التعليم.

ومن تحليل الواقع الحالي عبر المؤشرات المعتمدة يتم استخلاص اهم التحديات، باعتبارها تمثل الاساس الذي يمكن الاستناد عليه في تحديد الاتجاه المستقبلي المتضمن الرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية. كما سيتم عرض اهم مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية بصيغة نسب مئوية او ارقام اوكميات يستهدف تحقيقها خلال سنوات الخطة مع تحديد اهم المؤشرات لمتابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية المحددة خلال سنوات الخطة.

عرض أهم النتائج المتوقع تحقيقها مقارنة بواقع الحال (في رسوم بيانية)

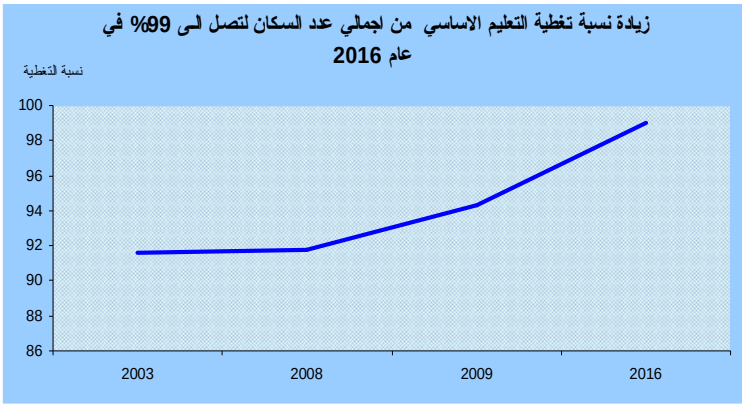

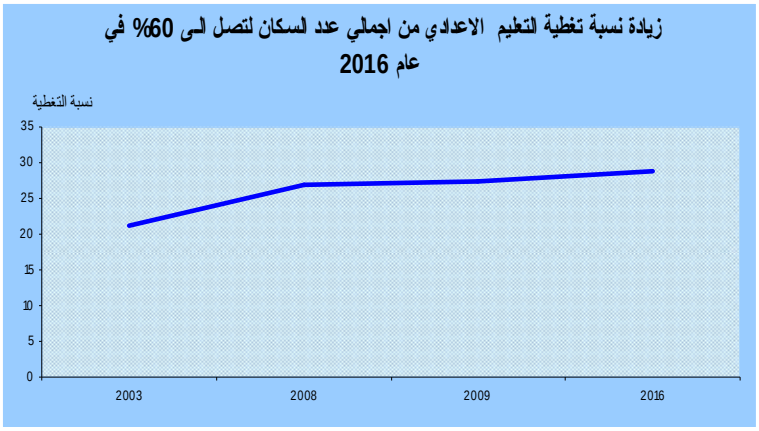

أولاً - عرض وتحليل واقع الحال

1/1 المراحل التعليمية

1/1/1 رياض الاطفال

تدرك الحكومة أهمية التعليم في هذه المرحلة العمرية كمحور للنهوض بالواقع التعليمي في المراحل اللاحقة، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. إن احد الأهداف الملزمة للحكومة ، هو توسيع البرامج التعليمية لتنمية الطفولة المبكرة، والتي تشكل القاعدة لبناء التعليم. ومما يلاحظ خلال الاعوام الماضية النمو المتصاعد في عدد الأطفال الملتحقين في رياض الأطفال فقد بلغ في عام 2003 (15,484) ارتفع الى (32,047) في عام 2008 ثم ارتفع الى (37,221) في عام 2009 بنسبة زيادة 16% عن عام 2008 و 140% عن عام 2003، وارتفاع عدد رياض الاطفال من (78) روضة عام 2003 الى (198) عام 2008 واستمر العدد بالارتفاع الى (241) روضة عام 2009 وبالمقابل حصل ارتفاع ايضاً في عدد الكوادر التعليمية في رياض الاطفال من (1,144) معلم او معلمة في عام 2003 الى (2,259) في عام 2008 ثم ارتفع الى (2,722) في عام 2009 وقد بلغت نسبة النمو في عدد الطلاب للمدة 2003-2009 حوالي 17.4% وفي عدد رياض الاطفال 24.8% وفي عدد الكوادر التعليمية 17.7% وللمدة نفسها.

جدول (55)	عدد رياض الاطفال وعدد الملتحقين والمعلمين فيها للاعوام 2003-2009		
السنوات	عدد رياض الاطفال	عدد الاطفال الملتحقين	عدد المعلمين
2003-2004	78	15,484	1,144
2004-2005	122	25,301	1,541
2005-2006	123	26,837	1,787
2006-2007	146	27,393	1,976
2007-2008	198	28,568	2,259
2008-2009	241	32,720	2,722
المصدر: وزارة التربية / حكومة اقليم كوردستان			

1/1/2 التعليم الاساسي (الصفوف من الاول الى التاسع)

حصل بعض التطور في استيعاب التعليم للسكان بعمر (6-11) وبنسبة تغطية ارتفعت من 91.6%إلى 94.3% للمدة 2003-2009، مما يؤشر عدم الوصول الى تحقيق الإلزامية الكاملة. وقد حصلت زيادة في عدد الطلاب الملتحقين في التعليم الابتدائي من (550,042) طالب عام 2003 الى (1,106,334) في عام 2008 ثم الى (1,126,781) في عام 2009 بمعدل نمو 14.7% للمدة من 2003 الى 2009 فضلا عن حصول نمو في عدد المعلمين لهذه المرحلة وبمعدل 17.1% وانخفض معدل عدد الطلبة لكل معلم من 18 إلى 17 وارتفع عدد المدارس بمعدل 15.5 %. ففي مجال عدد المعلمين الجدول (56) يوضح ذلك

جدول (56)	عدد المعلمين للتعليم الاساسي موزع حسب المحافظات للاعوام 2003-2008-2009					
	2003		2008		2009	
المحافظة	العدد	%	العدد	%	العدد	%
اربيل	12,852	41.2%	21,034	31.5%	23,146	32.6%
دهوك	7,169	22.9%	17,208	25.8%	18,244	25.7%
السليمانية	11,204	35.9%	24,839	37.2%	25,241	35.6%
كرميان			3,701	5.5%	4,294	6.1%
الاجمالي	31,225	100%	66,782	100%	70,925	100%
المصدر: وزارة التربية / حكومة اقليم كوردستان						

وعلى مستوى المحافظات فقد بلغت نسبة التغطية للتعليم الاساسي من اجمالي المشمولين به من السكان في محافظة اربيل 92% عام 2003 ارتفعت الى 93% عام 2008 ثم ارتفعت الى 95% عام 2009، اما محافظة دهوك فقد كانت نسبة التغطية عام 2003 92% حافظت على مستواها عام 2008 ثم ارتفعت الى 95% عام 2009، في حين بلغت نسبة التغطية في محافظة السليمانية 91% عام 2003 ارتفعت الى 92% عام 2008 ثم الى 94% في عام 2009.كما يوضحها الجدول (57) :

جدول (57)	نسبة تغطية للتعليم الاساسي من اجمالي عدد السكان موزعة حسب المحافظات للاعوام 2003-2008-2009		
المحافظة	2003	2008	2009
اربيل	92.0%	93.0%	95.0%
دهوك	92.0%	92.0%	94.0%
السليمانية	91.0%	92.0%	94.0%
كرميان		90.0%	94.0%
الاجمالي	91.6%	91.8%	94.3%
المصدر: وزارة التربية / حكومة اقليم كوردستان			

وفي مجال عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الاساسي حسب المحافظات فقد تباينت النسب حسب الاعوام 2003 و 2008 و 2009، فقد بلغت نسبة محافظة اربيل للعام 2009 34.5% من اجمالي عدد الطلاب الملتحقين و 30.6% لمحافظة دهوك و 30.3% لمحافظة السليمانية و 4.6% لكريمان كما في الجدول (58) :

جدول (58)	عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الاساسي موزع حسب المحافظات للاعوام 2003-2008-2009					
	2003		2008		2009	
المحافظة	العدد	%	العدد	%	العدد	%
اربيل	233,636	42.5%	370,897	33.5%	388,183	34.5%
دهوك	170,254	30.9%	345,220	31.2%	345,011	30.6%
السليمانية	146,152	26.6%	340,592	30.8%	341,263	30.3%
كرميان			49,625	4.5%	52,324	4.6%
الاجمالي	550,042	100%	1,106,334	100%	1,126,781	100%
المصدر: وزارة التربية / حكومة اقليم كوردستان						

1/1/3 التعليم الاعدادي (الصفوف من العاشر الى الثاني عشر)

ارتفعت نسبة تغطية التعليم للسكان في مرحلة التعليم الاعدادي الى 27.25 % في عام 2009 بعد أن كانت 20.33% في عام 2003، وأن الارتفاع الحاصل في عدد الملتحقين في المرحلة البالغ 6.8 % يعود بالدرجة الأساسية إلى زيادة عدد السكان وعدد الملتحقين بالدراسة. وقد حصل نمو في مستلزمات المرحلة وبمعدل 0.96 % للمدرسين وانخفض معدل عدد الطلبة للمدرس من 22 الى 16 وارتفع عدد المدارس بمعدل 16.9% في عام 2007، وبسبب اعادة النظر في اوضاع المدارس والغاء بعضها ودمج البعض الاخر مع الدراسة الاساسية في عام 2008 ، بلغ الارتفاع بمعدل عدد المدارس في عام 2009 حوالي 1.69 % ، والجدول (59) يوضح ذلك لعام 2008:

جدول (59)	عدد المدارس وعدد الطلاب والمدرسين فيها موزعة حسب المحافظات لعام 2008					
المحافظة	عدد المدارس	النسبة %	عدد الطلاب	النسبة %	عدد المدرسين	النسبة %
اربيل	282	43.2%	63,720	35.4%	4,420	38.6%
دهوك	160	24.5%	44,758	24.9%	2,792	24.4%
السليمانية	188	28.8%	64,480	35.9%	3,767	32.9%
كرميان	23	3.5%	6,894	3.8%	463	4.1%
المجموع	653	100%	179,852	100%	11,442	100%
المصدر: وزارة التربية / حكومة اقليم كوردستان						

وعلى مستوى المحافظات فقد بلغت نسبة التغطية للتعليم الاعدادي من اجمالي المشمولين به من السكان في محافظة اربيل 21% عام 2003 ارتفعت الى 28% عام 2008 ثم ارتفعت الى 29% عام 2009، اما محافظة دهوك فقد كانت نسبة التغطية عام 2003 20% ارتفعت الى 27% عام 2008 ثم حافظت على النسبة نفسها عام 2009، في حين بلغت نسبة التغطية في محافظة السليمانية 20% عام 2003 ارتفعت الى 27% عام 2008 ثم حافظت النسبة نفسها عام 2009.كما يوضحها الجدول (60) :

جدول (60)	نسبة تغطية التعليم الاعدادي من اجمالي عدد السكان موزعة حسب المحافظات للاعوام 2003-2008-2009		
المحافظة	2003	2008	2009
اربيل	21.0%	28.0%	29.0%
دهوك	20.0%	27.0%	27.0%
السليمانية	20.0%	27.0%	27.0%
كرميان		25.0%	26.0%
المصدر: وزارة التربية / حكومة اقليم كوردستان			

وفي مجال عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الاعدادي حسب المحافظات فقد تباينت النسب حسب الاعوام 2003 و 2008 و 2009، فقد بلغت نسبة محافظة اربيل 36.1% من اجمالي عدد الطلاب الملتحقين للعام 2009 و 25.2% لمحافظة دهوك و 34.1% لمحافظة السليمانية و 4.6% لكرميان للعام نفسه ، كما يعكسها الجدول (61):

جدول (61)	عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الاعدادي موزع حسب المحافظات للاعوام 2003-2008-2009					
	2003		2008		2009	
المحافظة	العدد	%	العدد	%	العدد	%
اربيل	104,266	40.5%	63,720	35.4%	75,375	36.1%
دهوك	64,708	25.1%	44,758	24.9%	52,641	25.2%
السليمانية	88,444	34.4%	64,480	35.9%	70,992	34.1%
كرميان			6,794	3.8%	9,602	4.6%
الاجمالي	257,418	100%	179,752	100%	208,610	100%
المصدر: وزارة التربية /حكومة اقليم كوردستان						

في حين نجد ان عدد المدرسين الاجمالي قد ارتفع في عام 2008 عنه في عام 2003 ، ولكنه انخفض في عام 2009 عما كان عليه في عام 2008 وكذلك عن عام 2003 كما هو موضح في الجدول (62) :

جدول (62)	عدد مدرسي التعليم الاعدادي موزع حسب المحافظات للاعوام 2003-2008-2009					
	2003		2008		2009	
المحافظة	العدد	%	العدد	%	العدد	%
اربيل	4,976	45.6%	4,420	38.6%	3,040	37.4%
دهوك	2,052	18.8%	2,792	24.4%	1,999	24.6%
السليمانية	3,892	35.6%	3,767	32.9%	2,665	32.8%
كرميان			463	4.1%	414	5.2%
الاجمالي	10,920	100%	11,442	100%	8,118	100%
المصدر: وزارة التربية / حكومة اقليم كوردستان						

1/1/4 التعليم المهني

انخفضت نسبة تغطية التعليم للسكان في مرحلة التعليم الإعدادي المهني من 3.5 % إلى 2.45 %، فضلا عن حصول انخفاض في عدد الملتحقين في المرحلة بمقدار 8.4 %. وقد حصل نمو في مستلزمات المرحلة وبواقع 5.8 % للمدرسين مما أدى إلى خفض معدل عدد الطلبة للمدرس من 10 الى 5 وارتفع عدد المدارس بمعدل 10%.والجداول (63-64-65) توضح ذلك:

جدول (63)	نسبة تغطية التعليم المهني من اجمالي عدد السكان موزعة حسب المحافظات للاعوام 2003-2008-2009		
المحافظة	2003	2008	2009
اربيل	1.5%	1.2%	1.2%
دهوك	2.0%	1.1%	1.1%
السليمانية	7.0%	6.5%	6.5%
كرميان		1.0%	1.0%
المصدر: وزارة التربية / حكومة اقليم كوردستان			

جدول (64)	عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم المهني موزع حسب المحافظات للاعوام 2003-2008-2009					
	2003		2008		2009	
المحافظة	العدد	%	العدد	%	العدد	%
اربيل	3,029	39.1%	1,389	19.3%	1,399	22.2%
دهوك	2,014	26.0%	1,286	17.9%	1,037	16.4%
السليمانية	2,701	34.9%	4,388	61.0%	3,701	58.7%
كرميان			125	1.8%	170	2.7%
الاجمالي	7,744	100%	7,188	100%	6,307	100%
المصدر: وزارة التربية / حكومة اقليم كوردستان						

جدول (65)	عدد مدرسي التعليم المهني موزع حسب المحافظات للاعوام 2003-2008-2009					
	2003		2008		2009	
المحافظة	العدد	%	العدد	%	العدد	%
اربيل	349	40.5%	481	35.2%	497	39.6%
دهوك	92	10.7%	177	12.9%	132	10.5%
السليمانية	420	48.8%	687	50.2%	603	48.1%
كرميان			23	1.7%	23	1.8%
الاجمالي	861	100%	1,368	100%	1,255	100%
المصدر: وزارة التربية / حكومة اقليم كوردستان						

1/1/5 المعاهد

يعد المعلم أحد المدخلات الرئيسية في العملية التعليمية ولقد حصل إرتفاع في عدد الملتحقين بالمعاهد في عام 2007 حيث بلغ عدد الملتحقين فيها (7,512) طالب مقارنة بعددهم في عام 2003 والبالغ (5,296) طالب بزيادة مقدارها 41.8 % ومن جانب آخر حصل نمو في مستلزمات التمكين لها وهي ارتفاع عدد المدرسين بمعدل 2 % وبذلك انخفض معدل عدد الطلبة للمدرس الواحد من 15 إلى 11 وارتفع عدد المعاهد بمعدل 10%. وتشير بيانات وزارة التربية في الاقليم عن توقف الوزارة في قبول الطلاب في معاهد المعلمين في عام 2008 وتحويل تلك المعاهد الى معاهد لتعليم الحاسبة (الكومبيوتر) والبالغ عددها (7) وتعليم الرياضة وعددها (8) معاهد. والجدولين (66-67) يوضحان عدد طلاب ومدرسي معاهد المعلمين للعامين 2003 و 2007 قبل الالغاء.

جدول (66)	عدد الطلاب الملتحقين بمعاهد وزارة التربية موزع حسب المحافظات للعامين 2003-2007			
	2003		2007	
المحافظة	العدد	%	العدد	%
اربيل	2,614	49.4%	4,555	60.6%
دهوك	2,682	50.6%	2,957	39.4%
السليمانية	--	--	--	--
الاجمالي	5,296	100%	7,512	100%
المصدر: وزارة التربية / حكومة اقليم كوردستان				

جدول (67)	عدد المدرسين في معاهد وزارة التربية موزع حسب المحافظات للعامين 2003-2007			
	2003		2007	
المحافظة	العدد	%	العدد	%
اربيل	7	% 4.70	210	44.90%
دهوك	41	% 95.30	257	55.10%
السليمانية	--	--	--	--
الاجمالي	48	% 100	467	100.00%
المصدر: وزارة التربية / حكومة اقليم كوردستان				

1/1/6 التعليم العالي

ارتفعت نسبة تغطية التعليم للسكان في العمر التعليمي في هذه المرحلة (18-23) من 4.9% إلى 14.7 % رغم الانخفاض الحاصل في عدد الملتحقين للمرحلة وبمعدل 6% بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية للجامعات والمعاهد الفنية.
بلغ عدد الطلاب في التعليم الجامعي الحكومي ما يقارب (21,670) طالب في عام 2008 ارتفع العدد الى (26,080) طالب عام 2009 بنسبة زيادة تقدر بحوالي 20,3% يضاف الى ذلك طلاب الجامعات الاهلية حيث بلغ عددهم (2742) طالب عام 2008 ارتفع الى (4,363) طالب عام 2009 بنسبة زيادة تقدر بحوالي 60% ومن جانب آخر فان نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي الحكومي (الكليات والمعاهد) والاهلي مقارنة بعدد طلاب الدراسة الاعدادية والمهنية بلغت حوالي 13.06% في عام 2008 ارتفعت الى 14.17% في عام 2009، اما عدد التدريسيين في الجامعات الحكومية فقد ارتفع من (3,506) استاذ في عام 2008 الى (3,926) استاذ عام 2009 بنسبة زيادة حوالي 12%، يضاف الى ماسبق عدد الاساتذة في الجامعات الاهلية البالغ (418) استاذ في عام 2009.
كما ارتفع معدل عدد الطلبة للتدريسي من (12 طالب : 1 تدريسي) في عام 2004 الى (19 طالب : 1 تدريسي) في عام 2009 بسبب الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب الملتحقين التي لم تواكبها زيادة مساوية في عدد التدريسيين، اضافة الى ارتفاع عدد الكليات والمعاهد الناجم عن التوسع الافقي والعمودي .

جدول (68) عدد طلاب التعليم الجامعي الحكومي والاهلي وعدد الاساتذة وعدد الجامعات وكلياتها للاعوام 2003-2008-2009

السنة	عدد الطلبة		عدد الاساتذة		عدد الجامعات		عدد الكليات	
	التعليم الحكومي	التعليم الاهلي	التعليم الحكومي	التعليم الاهلي	التعليم الحكومي	التعليم الاهلي	التعليم الحكومي	التعليم الاهلي
2003	5,817		1,753		3		30	
2008	21,673	2,742	3,506	396	17	12	70	39
2009	26,082	4,363	3,926	418	18	12	81	39

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

لقد حصل ارتفاع في عدد الجامعات والكليات الحكومية والأهلية والمعاهد والكليات التقنية حيث ارتفع عدد الجامعات من 3 جامعات فقط في عام 2003 إلى 17 جامعة عام 2008 و18 جامعة عام 2009، وارتفع عدد الكليات الحكومية من 35 كلية عام 2003 إلى 70 كلية عام 2008 ثم الى 81 كلية عام 2009 يضاف لها عدد الكليات في الجامعات الأهلية البالغ 12 كلية في عام 2008 وكذلك 2009.

اما بالنسبة للتعليم التقني فقد ارتفع عدد المعاهد والكليات التقنية من 13 معهداً الى 23 معهداً ومن 2 كليتين الى 3 كليات للفترة 2003-2009. ورغم التحسن الذي حصل في الابنية والمرافق الجامعية المختلفة وخاصة خلال عامي 2007-2009، فلا تزال المرافق الجامعية من قاعات دراسية ومختبرات ومرافق اخرى تعاني من الاكتظاظ نتيجة الطاقات الاستيعابية المحددة للجامعات القائمة ومعاهد هيئة التعليم التقني.

1/2 الابنية

لم يصل التمويل الحكومي والمستوى التنفيذي إلى الحد اللازم (من الناحية المالية – والتنفيذية والمؤسسية) لتصحيح الاختلالات الحاصلة لسد العجز في الأبنية المدرسية او المستلزمات التربوية... الخ، مما نجم عنه ازدياد في عجز الأبنية المدرسية نتيجة الضغط الناجم عن كثافة الاستخدام بأكثر من وجبة دوام في البناية الواحدة حيث بلغ عدد ابنية المدارس في عام 2009 (5,482) بناية منها (3,977) بناية ذات دوام كامل وتشكل نسبة 72% و (1,505) بناية ذات دوامين تمثل 22% من الاجمالي و (304) بناية ذات دوام ثلاثي ورباعي وتشكل 6% من اجمالي ابنية المدارس. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال الأبنية المدرسية، بناءاً و ترميماً، إلا أن سرعة نمو الطلب المدرسي و تزايد معدلات الالتحاق المدرسي ونمو الفئات السكانية في سن التمدرس ونشر التعليم في مختلف المناطق الحضرية والريفية وتضييق فرص التسرب المدرسي وضخامة حجم التركة الموروثة في عرض الأبنية المدرسية، كل ذلك ساهم في اتساع حجم الفجوة بين ما مطلوب من المدارس كمؤسسات تربوية وبين ما يمكن توفيره من أبنية مدرسية إلى الحد الذي جعل مسألة تخفيف تلك

الفجوة وإنهاء العجز وحالات الازدواج المدرسي أو الدوام الثلاثي للعديد من المدارس، تستلزم جهوداً وتمويلا اكبر مما هو متاح في الوقت الحاضر. على الرغم من ان فجوة العجز انخفضت من 49% عام 2004 إلى 33.5 % عام 2008. أن ضيق القدرة الاستيعابية للأبنية وعدم القدرة على توفير فرص التعليم والاستمرار فيه هو احد الأسباب الرئيسة الدافعة لأفواج المتعلمين خارج النظام التعليمي، وأصبح التباين في الحصول على فرص التعليم واضحاً ، لذا فأن افتقار العدالة في توزيع الحصول على الفرص التعليمية المتمثلة في تحقيق التعليم للجميع ساهمت في عرقلة التخصيص الأمثل للموارد المتاحة وانخفاض الكفاءة الداخلية للنظام، من ناحية أخرى فان التعثر الحاصل في الطاقة الاستيعابية بين المراحل الدراسية يؤثر على استيعاب الدارسين حيث بلغت نسبة المدارس الاعدادية إلى الاساسية عام 2007/2006 15.3 % فقط، مما يجعل توزيع خريجي أي مرحلة إلى المرحلة اللاحقة تابعا لفرص التمكين وليس لمتطلبات التمكين الدراسي، مما يضطر بعض العوائل إلى إرسال أبناءها إلى مدارس بعيدة جغرافيا وبالتالي يؤثر على ارتفاع تكاليف الدراسة.

1/3 الإنفاق على التربية والتعليم العالي

ارتفعت التخصيصات الجارية لقطاع التربية من حوالي (148,610) مليون دينار عام 2005 الى حوالي (1,092,265) مليون دينارعام 2008 بنسبة زيادة حوالي 635% ولتزداد أهميتها النسبية من الموازنة العامة الجارية من (7,81%) إلى (17,75%) لنفس العامين المذكورين، كما بلغت التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع (10,500) مليون دينار عام 2005 ارتفعت الى (102,765) مليون دينار عام 2008 بنسبة زيادة حوالي 160%، أما بالنسبة للتعليم العالي فان التخصيصات الجارية لعام 2005 بلغت (87,360) مليون دينار ارتفعت الى (226,595) مليون دينارفي عام 2008 بنسبة زيادة حوالي 160%، اما التخصيصات الاستثمارية لقطاع التعليم العالي فقد بلغت (22,500) مليون دينار في عام 2005 ارتفعت الى (161,317) مليون دينار في عام 2008 بنسبة زيادة حوالي 617%. كما بلغت اجمالي نسبة التخصيصات لقطاع التربية والتعليم العالي من الموازنة العامة 13.20% عام 2005 ارتفعت الى 16.59% في عام 2008. ومما يلاحظ ان معظم التخصيصات المالية الجارية تدفع رواتب وكمعدل ثلثي التخصيصات او ما يزيد عن 66% والبقية تصرف على أمور أخرى، الأمر الذي يتطلب رصد تمويل أكثر لترصين مستويات الجودة والنوعية. ومن ناحية أخرى فأن البيانات الخاصة بتوزيع النفقات على مختلف المراحل التعليمية تؤشر ظهور بعض السمات ذات العلاقة بعدم عدالة الإنفاق فضلا عن الميل الحاصل للحضر على حساب الريف وللذكور على حساب الإناث وقد برز ذلك من خلال الخدمات المقدمة لهذه الفئات.

1/4 مستويات الالتحاق والتسرب من التعليم

ارتفعت مستويات التحاق الطلبة في العمر التعليمي وبنسبة 94.6 %، مقارنة بالسكان في ذلك العمر (6-23) سنة عام 2008/2007، وأشرت معدلات التسرب نسبة 1 % في التعليم الاساسي و 2.1 % في المرحلة الاعدادية، فضلا عن تباينها بحسب المحافظة والجنس والبيئة. أما بالنسبة للتعليم العالي فقد بلغت نسبة التسرب 1.3 % خلال العام الدراسي 2008/2007 والذي يُعد مؤشرا مقبولاً لهذه المرحلة في تلبية الطلب الإجتماعي.

1/5 المناهج

رغم الجهود الكبيرة التي بذلت في الاعوام الماضية في تطوير المناهج لمختلف المراحل الدراسية وتأمين المستلزمات المرتبطة بالعملية التربوية والتعليمية (مكتبات، مختبرات، تقنيات تربوية حديثة- السبورة الذكية والمختبرات الجوالة.. – إنشاء المكتبة الإلكترونية، تأمين الحواسيب ومستلزماتها لنسبة مهمة من المدارس ومؤسسات التعليم العالي)، فلا زال هناك حاجة كبيرة لتطوير المناهج الدراسية وتأمين المستلزمات المرتبطة بها في المجالات أعلاه وغيرها بغية مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.

1/6 ضعف المواءمة والتنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل

انعكس ضعف التنسيق بين المؤسسات التربوية والتعليمية من جهة وسوق العمل من جهة أخرى في ضعف التوافق بين البرامج الدراسية والتطبيقية المعتمدة وإحتياجات سوق العمل ومتطلبات النظام الإقتصادي وبالأخص ضمن برامج التعليم التقني.
كما يلاحظ ضعف قدرات الملاكات الإدارية والتعليمية الناجم عن قلة مواكبتهم للمستجدات والتطورات الحاصلة في ميدان مهنهم وتخصصاتهم لقلة فرص التدريب المستمر المتاحة لهم ، فضلا عن ضعف مؤسسات وبرامج إعداد المعلمين وضعف الدافعية لديهم وقلة التوعية الهادفة إلى تطوير وصقل مهاراتهم وتجديدها.

1/7 الامية

لقد اثمرت الجهود المبذولة للتعامل مع مشكلة الامية في المجتمع الى انخفاض نسبتها خلال الاعوام الماضية حيث تشير نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي لعام 2007/2006 الى ان نسبتها في الاقليم كانت (27.4%) من اجمالي عدد السكان الذين اعمارهم 10 سنوات فاكثر، انخفضت حسب بيانات وزارة التربية في الاقليم الى (18.4%) في عام 2009، والجدول (69) يشير الى عدد مراكز محو الامية وعدد المتعلمين فيها خلال الاعوام الثلاثة الماضية:

جدول (69)	عدد مراكز محو الامية وعدد المتعلمين فيها للاعوام 2006-2009	
السنة	عدد المراكز	عدد المتعلمين
2006-2007	600	21,913
2007-2008	640	19,200
2008-2009	757	23,402
المجموع	1,997	64,515
المصدر: وزارة التربية / حكومة اقليم كوردستان		

ومن الواضح ان نسب الامية تتفاوت بين الحضر والريف وبين الذكور والاناث، حيث تشير بعض التقديرات ان نسبة الامية في مراكز محافظات الاقليم تقدر بحوالي (13.6%) من اجمالي سكان مراكز المحافظات، ترتفع النسبة الى (16.3%) في المناطق الحضرية الاخرى المتمثلة بالاقضية والنواحي، وتبلغ حوالي (25.4%) في المناطق الريفية، وبنسبة اجمالية كماذكر سابقاً حوالي (18.4%). ولاتتوفر بيانات موثوقة عن نسب الامية بين الاناث والذكور تخص الاقليم. ومما يلاحظ ان النسب السابقة ساهمت في خفض قيمة دليل التنمية البشرية للاقليم.

1/8 التعليم والمتغيرات المجتمعية

1/8/1 العنف

تركت ظروف الأزمات في نفوس المواطنين ندوبا غائرة، وأسست لتحديات جدية في العملية التعليمية تتمثل من بين أمور أخرى بارتفاع نسب التسرب وخاصة الإناث، وتدني المستويات التعليمية، وضعف التأهيل لمخرجات العملية التربوية والتعليمية ناهيك عن انعكاسات العنف على البناء النفسي للتلاميذ والهيئات التعليمية.

1/8/2 فجوة النوع

في أغلب مناطق الاقليم ، الإناث لا يحظون بنفس الفرص لدخول التعليم مثلما يحصل عليه الذكور وفي جميع المستويات. إذ تلعب العديد من الممارسات والتقاليد، مثل زواج الإناث في أعمار مبكرة جدا في تحديد فرص دخولهم للمدارس. والعامل الآخر الذي يلعب دورا هاما في تحديد فرص الإناث في التعليم هو الفقر، وهذا العامل يجعل الآباء يفضلون تعليم الذكور على الإناث. ولعل أكثر المناطق تأثرا في هذا المجال هي المناطق النائية، والمناطق المهمشة الأخرى. فضلا عن أن الإناث غالبا ما ينخرطن في مجالات أو موضوعات الفنون والآداب، بينما ينخرط الذكور في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وهذا يجعل الفتاة في وضع لا يمكنها من منافسة أقرانها من الذكور في سوق العمل.

1/8/3 ضمان النوعية للمخرجات

لقد شهد قطاع التعليم نموا سريعا، وهذا النمو كان على حساب النوع، وفرص تحقيق التعليم للجميع وخاصة في مرحلة التعليم العالي والدراسات العليا.
إن الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة المنخرطين في جميع مراحل التعليم دون مواكبة واستعداد للبنى التحتية، والهيئات التعليمية، قادت إلى آثار سلبية نسبياً على نوعية التعليم، وقصوره عن مجاراة التحولات العالمية ومتطلبات العولمة.

وعلى الرغم من استيعاب التعليم الخاص لأعداد من طلبة المدارس الابتدائية والثانوية (خاصة في المناطق الحضرية)، الا أن هذا التعليم كما التعليم الرسمي يواجه معوقات كثيرة لعل أهمها قلة التسهيلات والمستلزمات التربوية، وبذلك فان الكثير من خريجي هذه المراحل غير مؤهلين كمدخلات للعملية التعليمية في الجامعات فضلا عن عدم أهليتهم كمخرجات لسوق العمل.

1/8/4 الإنصاف والعدالة في الفرص

أظهرت معطيات الدراسات الإحصائية ، أن هناك تباينا واضحا في المستويات التعليمية بين المحافظات والريف والحضر، جعلت حالة التباين تشكل تحديا كبيرا للعملية التنموية. إن ضعف البنى التحتية يتجلى بشكل كبير على مستوى النوع والكم في المناطق الريفية النائية، والعشوائيات الحضرية وجيوب الفقر.

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

1. لازالت معدلات الامية تمثل ارتفاعاً ملحوظاً بين اجمالي السكان بعمر 10 سنوات فاكثر رغم الجهود الكبيرة المبذولة في هذا المجال، مما يساهم في خفض قيمة دليل التنمية البشرية في الاقليم.

2. أن ضيق القدرة الاستيعابية للأبنية وعدم القدرة على توفير فرص التعليم بالكامل والاستمرار فيه هو احد التحديات الرئيسة للنهوض بواقع التعليم في الاقليم، كما يعد العجز الواضح في الأبنية المدرسية من العوامل الدافعة خارج النظام التعليمي. فان التعثر الحاصل في الطاقة الاستيعابية بين المراحل الدراسية يؤثر على استيعاب الدارسين مما يجعل توزيع خريجي أي مرحلة إلى المرحلة اللاحقة تابعا لفرص التمكين وليس لمتطلبات التمكين الدراسي، مما يضطر بعض العوائل إلى إرسال أبناءها إلى مدارس بعيدة جغرافيا وبالتالي يؤثر على ارتفاع تكاليف الدراسة.

3. ان من متطلبات الاصلاح الشامل لقطاع التربية والتعليم ان يحظى بالتمويل الكافي، وهو أمر ينبغي ان يكون على رأس أولويات هذه الخطة، الأمر الذي يتطلب رصد تمويل أكثر لترصين مستويات الجودة والنوعية. ومعالجة الميل الحاصل للحضر على حساب الريف.

4. اعطاء الاهتمام الكافي بتطوير المناهج الدراسية للتعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي والعالي والتركيز على مواكبة هذه المناهج للتطورات العلمية ومعالجة نقص المستلزمات (المكتبات، المختبرات، التقنيات تربوية،.....).

5. ضعف قدرات الملاكات الإدارية والتعليمية الناجم عن قلة مواكبتهم للمستجدات والتطورات الحاصلة في ميدان مهنهم وتخصصاتهم لقلة فرص التدريب المستمر المتاحة لهم

6. انعكس ضعف التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل وبشكل واضح في ضعف التوافق بين البرامج الدراسية والتطبيقية المعتمدة على احتياجات سوق العمل ومتطلبات النظام الاقتصادي وبالأخص ضمن برامج التعليم التقني.

7. ان الضعف الواضح في الصلة بين البحث العلمي وبرامج التنمية والتطوير ياتي ضمن واحدة من اهم التحديات التي تواجه متطلبات ربط التطور العلمي والتقني ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بواقع مختلف القطاعات، ومما يؤشر في هذا المجال هو ضعف التخصيصات وميزانية البحث العلمي .

ثالثاً - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

نحو تنمية حقيقية تمكينية تسهم في الارتقاء بالمستوى العلمي والتربوي وفق معايير ضمان الجودة ووضع نظام تربوي تعليمي يوفر الأساس لانطلاقة الفرد وتنمية قدراته الإبداعية، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة، وخلق بيئة تضامنية تعزز قيم المواطنة.

3/2 الرسالة

إصلاح نظام التربية والتعليم وتطويره بمستوياته كافة، مستمداً من طبيعة المجتمع الكردستاني، ومستنداً الى حاجاته ومتطلبات تقدمه، مراعياً فيه الخصوصية القومية للأقليات، بما يجعله منافساً للمجتمع العالمي القائم على اقتصاديات المعرفة.

3/3 الاهداف الاستراتيجية

1. محو الأمية.
2. القضاء على النقص في الأبنية المدرسية.
3. اتاحة فرص التعليم للجميع.
4. زيادة التخصيصات المالية لقطاع التربية والتعليم بما يتوافق مع متطلبات التطوير والتحديث.
5. تحديث وتطوير المناهج الدراسية لمختلف المراحل التعليمية.
6. تجاوز نقص المستلزمات التعليمية (مكتبات، مختبرات، تقنيات تربوية..).
7. تطوير قدرات الملاكات الإدارية والتعليمية وزيادة معارفهم ومهاراتهم ومواكبتهم للمستجدات والتطورات الحاصلة في ميدان مهنهم وتخصصاتهم.
8. اعتماد معايير ومقاييس دولية لتطوير نوعية التعليم بمختلف مراحله.
9. القضاء على الفجوة التعليمية بين الحضر والريف.
10. احداث التطوير والتغيير الشامل في محتوى ومضمون ووسائل التعليم ليكون متوافقاً ومستجيباً لمتطلبات سوق العمل

رابعاً – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف

- تمكين كافة الأطفال بعمر 6 سنوات المشمولين بالتعليم الالزامي من الالتحاق بالدراسة، وأتمام 99% منهم المرحلة الاساسية خلال 5 اعوام.
- أستحداث نظام المؤشر الأقليمي لقياس مستوى التعليم الاساسي للصف السادس والتاسع خلال سنة واحدة.
- تحقيق 85% من الطلاب في الصف السادس والتاسع أدنى مستوى مطلوب لنظام المؤشر الأقليمي للتعليم الاساسي خلال 5 سنوات.
- تقليل معدلات عدد الطلاب الى المعلم او المدرس الواحد ومعدلات المعلم او المدرس لعدد الصفوف الى النصف خلال 5 اعوام من خلال زيادة الابنية المدرسية وزيادة عدد المعلمين والمدرسين.
- أستحداث نظام جديد لتقييم طلاب المرحلة الأعدادية والمهنية متوافق مع الأنظمة والمعايير الدولية خلال سنتين والتي تؤهل للتعليم مابعد الأعدادي (مشابه لـ International Baccalaureate).
- تحقيق نسبة 60% من الطلاب الذين يحققون الشهادة الأعدادية الأقليمية خلال 5 اعوام.
- تخفيض نسبة الأمية بمقدار 10% سنويا لغاية تحقيق محو الأمية بنسبة 80% خلال 5 اعوام.
- زيادة نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 فمافوق المواظبين بدوام كامل في المدارس أو التعلم للعمل , أو التدريب أو كلهم سوية الى 80% خلال 5 اعوام.
- زيادة عدد الزمالات الخارجية بمقدار 10% سنويا لتصل الى 5% من مجموع الخريجين خلال 5 اعوام مع أعطاء الأولوية للأقسام العلمية و التكنولوجية
- أعداد خطة خلال سنة واحدة لتطوير المناهج التعليمية لمواكبة التنمية الأقتصادية الواجبة التحقيق وبما يضمن توفير الكفاءات للقطاعات المساهمة في زيادة الناتج القومي شاملا الكوادر الوسطية (المهنية و الفنية).
- رفع نسبة التغطية لطلاب التعليم العالي إلى ما يفوق 25% خلال 5 اعوام
- العمل على حصول 90% من خريجي الجامعات والمعاهد على 5 أو أكثر في أمتحان اللغة الأنكليزية IELTS (أو ما يعادلها) خلال 5 اعوام
- العمل على حصول 90% من خريجي الجامعات والمعاهد على الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب ICDL خلال 5 سنوات
- مضاعفة حصص تدريس اللغة العربية أبتداء من الصف الأول الاساسي وضمان تعليم خريجي المرحلة الأساسية مبادىء اللغة العربية (تخاطب, كتابة, قراءة , أستماع) خلال 5 اعوام

- زيادة حصة تعليم وأجادة اللغات الفرنسية والألمانية والأسبانية والفارسية والتركية بنسبة 100% عما عليه الان وخلال 5 اعوام.
- زيادة التخصيصات المالية لقطاع التربية والتعليم في الميزانيتين التشغيلية والاستثمارية، وبما يتضمن ذلك زيادة تخصيصات البحث العلمي والتقني.

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف

- معدل تعليم الكبار (نسبة المتعلمين الى جميع البالغين باعمار من 15 سنة فما فوق).
- نسبة اجمالي الانفاق الحكومي (التشغيلي والاستثماري) الذي ينفق على التعليم (بكافة مستوياته)، والبحث العلمي.
- نسبة عدد الطلاب الى المعلمين او المدرسين بكافة المستويات التعليمية .
- نسبة عدد المدارس ذات الدوام الواحد الى اجمالي عدد المدارس .
- معدلات الاستمرار في التعليم (في المرحلة الواحدة وبين المراحل المتعاقبة).
- نسبة التكافؤ بين الجنسين (عدد الطلاب البنين الى عدد الطالبات الاناث) لمختلف المراحل التعليمية.
- نسبة الخدمات التعليمية (عدد الطلاب والطالبات وعدد المدارس والمعاهد) بين المدن والاقضية والنواحي والقرى.
- نسبة الكوادر الادارية والتعليمية الحاصلة على التدريب والتطوير الى اجمالي الكوادر.

مسودة خطة التنمية الاستراتيجية 2012 - 2016

محور القطاع الصحي

الفصل التاسع: القطاع الصحي

لقد خطت الحكومة خلال السنوات الماضية خطوات حثيثة في طريق تطوير القطاع الصحي الذي يرتبط مباشرة بحياة وصحة الأنسان، أنطلاقاً من شعورها بمسؤوليتها عن تحسين حياة المواطن. ولذا فقد عملت بجهد لتذليل الصعوبات والتحديات ايماناً منها ان توفير متطلبات الصحة العامة له يمثل واحداً من التحديات الحقيقية للسير نحو التقدم وتحقيق الامن الاجتماعي وتقليص الفجوة التي عانى منها شعب كوردستان خلال العقود الماضية.

ويتضمن هذا المحور التركيز على الموضوعات الاساسية المتعلقة بقطاع الصحة، لذا سيتم التطرق الى الصحة العامة والصحة الانجابية وتنظيم الاسرة ووفيات الاطفال الرضع والاطفال دون الخامسة من العمر ووفيات الامهات الحوامل وتوقع العمر عند الولادة.

ومن تحليل الواقع الحالي عبر المؤشرات المعتمدة يتم استخلاص اهم التحديات، باعتبارها تمثل الاساس الذي يمكن الاستناد عليه في تحديد الاتجاه المستقبلي المتضمن الرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية. كما سيتم عرض اهم مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية بصيغة نسب مئوية او ارقام اوكميات يستهدف تحقيقها خلال سنوات الخطة مع تحديد اهم المؤشرات لمتابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية المحددة خلال سنوات الخطة.

عرض أهم النتائج المتوقع تحقيقها مقارنة بواقع الحال (في رسوم بيانية)

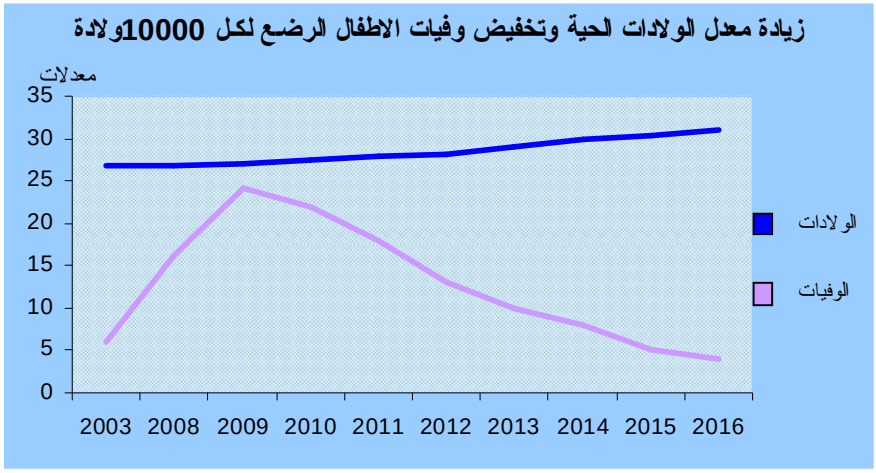

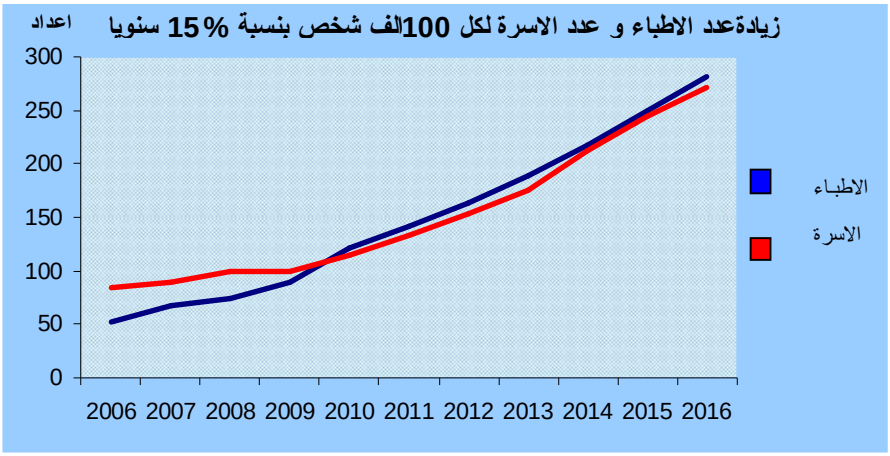

أولاً - عرض وتحليل واقع الحال

أظهرت مقارنة المؤشرات في السنوات العشرة الأخيرة إن الوضع الصحي للسكان قد تحسن الا انه يتطلب جهداً متواصلاً للنهوض به حيث لازال يعاني من ضعف نسبي في بعض مكوناته، ويشير مسح أحوال المعيشة لعام 2004 إن ترتيب العراق وبضمنه اقليم كوردستان يأتي متدنياً، مقارنة مع دول الشرق الأوسط الأخرى فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الصادرة عن الأمم المتحدة.
يشمل النظام الصحي، كل المؤسسات الوقائية والعلاجية، بما في ذلك مراكز الصحة الإنجابية، والمستوصفات المدرسية، والمراكز الصحية الثابتة والمتنقلة، والمختبرات، ومصانع الأدوية، وغيرها مما له علاقة مباشرة وغير مباشرة بصحة المواطن. ومن المعلوم أن الاقليم خلال العقود الماضية واجه مخاطر صحية جسيمة، بسبب التهميش والاهمال والحروب والتهجير، وتراجع القدرات البشرية والتمويلية والفنية للقطاع الصحي، وبسبب التدهور البيئي، ودمار البنية التحتية، إلى جانب تراجع الإمكانات الاقتصادية للمواطن، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات، وتردي الخدمات الصحية، وتعاظم العبء النفسي والمادي على المواطنين.

1/1 الصحة العامة

تشير بيانات وزارة الصحة في الاقليم الى بعض المؤشرات عن الوضع الصحي للسكان لعام 2010 كما يعرضها الجدول (70)، حيث بلغ عدد المشتشفيات لعموم الاقليم (58) مستشفى حكومي و (33) مستشفى اهلي خاص تحتوي على حوالي (7,102) سرير لرقود المرضى، كما تجاوز عدد صالات العمليات (150) صالة، وبلغ المعدل الشهري للراقدين في المستشفيات من المرضى لعام 2009 حوالي (38,249) مريض ، ومن جانب آخر تؤشر بيانات العام نفسه ان عدد الكادر الطبي حوالي (6,103) طبيب و (21,148) مساعدين من ذوي المهن الصحية.

جدول (70)	بعض المؤشرات عن الوضع الصحي في الاقليم موزعة حسب المحافظات لعام 2009			
المؤشرات	اربيل	دهوك	السليمانية	المجموع
عدد الوحدات الصحية الحكومية (المستشفيات)	22	9	27	58
عدد الوحدات الصحية الاهلية (المستشفيات)	10	5	18	33
عدد اسرة رقود المرضى (الحكومية والاهلية)	2,730	1,334	3,038	7,102
المعدل الشهري لمراجعات المرضى	180,676	134,823	169,383	484,882
المعدل الشهري للراقدين في المستشفيات من المرضى	12,621	8,427	17,201	38,249
عدد الكادر الطبي (الاطباء)	2,540	663	2,900	6,103
عدد ذوي المهن الصحية	8,762	4,264	8,122	21,148
المصدر: وزارة الصحة / حكومة اقليم كوردستان				

ويمكن تأشير مستوى كفاية وكفاءة الخدمات الصحية المقدمة للسكان من خلال بعض المعطيات التي تم الحصول عليها من وزارة الصحة ، حيث بلغ معدل عدد الأطباء (الاختصاص وغير الاختصاص) لكل 1000 من السكان اكثر من واحد (1,85)، ومن جانب آخر فان هناك ارتفاع في معدل عدد السكان لكل مستشفى ومعدل عدد السكان لكل عيادة شعبية. أما بالنسبة لمعدل إشغال الاسرة، فعلى الرغم من ارتفاعه خلال الفترة موضوع البحث، إلا انه لم يرتقي إلى المعدل المطلوب وهو 90%. وتحتوي المراكز الصحية الأولية على صالة ولادة وردهة طوارئ، ويبلغ عددها في نهاية عام 2010 ما يقارب (933) مركزاً للرعاية الصحية، وازدادت أعدادها للفترة (2003- 2008) بمعدل نمو (3.8%). بينما بلغ مؤشر

مركز صحي لكل 10,000 من السكان يدار من طبيب حوالي (103,93) ويدار من كادر مهن صحية حوالي (196,06) في عام 2009.
على صعيد آخر يظهر مسح الصحة النفسية لعام 2006-2007، أن حوالي 18.3% من الأسر في المجتمع محرومة من إشباع الحاجات الأساسية الصحية، وان الريف أكثر حرمانا من الحضر وبمعدل مرتين ونصف عن الحضر. إذ بلغت في الريف (24.2%) وفي الحضر (12.3 %). لقد ازدادت العمليات التي تجرى في المستشفيات بكافة أنوعها (الصغرى، المتوسطة، الكبرى، فوق الكبرى) إلى ما يقارب (79,815) عملية خلال عام 2006 مقارنة بـ (61,422) عملية عام 2004.

1/2 الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة

لعل من المؤشرات الايجابية في مجال الصحة الإنجابية ارتفاع نسبة الولادات وخاصة تلك التي تجري تحت إشراف موظفي الصحة من ذوي الاختصاص فقد اظهرت بيانات عام 2006 ان نسبة الولادات التي تمت تحت ايدي الاطباء تمثل 58.5% من اجمالي الولادات في الاقليم، ونسبة الولادات التي تمت تحت ايدي الممرضات تبلغ حوالي 11% ، اما تلك الولادات التي تمت تحت ايدي القابلة المأذونة فبلغت 18.3% ، والمتبقي البالغ حوالي 12,2% فقد تمت خارج نطاق الخدمات الصحية .
اما بالنسبة لعدد الولادات الحية لعموم الاقليم فقد ارتفع من (98,540) في عام 2003 الى (134,207) في عام 2008 بنسبة زيادة 36.2% ثم ارتفع العدد الى (141,478) ولادة حية في عام 2009 وبنسبة زيادة 5.4% عن عام 2008 و 43.6% عن عام 2003. مما يعكس ارتفاعا في مستويات الوعي الصحي. كما ان معدل الولادات الحية لكل 1000 نسمة من السكان قد شهد أيضاً ارتفاعاً للاعوام 2003-2009 فقد كان المعدل للاقليم (27.4) في عام 2003 ارتفع باضطراد مستمر ليصل الى (31.3) عام 2007، ثم انخفض الى (30.3) في عام 2008 واستمر بالانخفاض الى (29.2) عام 2009، والجدول (71) يوضح ذلك وعلى مستوى المحافظات:

جدول (71)

عدد الولادات الحية ومعدلها لكل 1000 نسمة من السكان موزع حسب المحافظات للاعوام 2003-2009

الاعوام	اربيل		دهوك		السليمانية		الاجمالي	
	عدد الولادات الحية	المعدل	عدد الولادات الحية	المعدل	عدد الولادات الحية	المعدل	عدد الولادات الحية	المعدل
2003	41,506	30.4	25,332	30.7	31,702	21.1	98,540	27.4
2004	42,030	30.1	31,143	36.8	31,978	21.3	105,151	29.4
2005	36,873	25.8	36,361	40.1	32,001	21.3	105,235	29.0
2006	40,590	28.1	37,605	39.9	32,667	21.7	110,862	29.9
2007	39,764	26.9	40,596	41.4	39,472	25.7	119,832	31.3
2008	44,081	23.9	44,775	46.2	45,351	20.9	134,207	30.3
2009	45,813	24.3	46,931	41.2	48,734	22.1	141,478	29.2

المصدر: وزارة الصحة / حكومة اقليم كوردستان

أما معدلات الخصوبة في الاقليم، فما زالت مرتفعة مقارنة بدول العالم اذ بلغت (4.0) ولادة في العام 2006 استناداً على نتائج المسح العنقودي المتعدد المؤشرات ، وتتباين هذه المعدلات بين الحضر والريف ولاتتوفر بيانات موثوقة عنها ، ومن الملاحظ ان هذا المعدل هو أعلى من المعدل العالمي الذي يبلغ (2.6) ولادة. كما ترتفع نسبة الولادات في المستشفيات في المناطق الحضرية عما هو عليه في المناطق الريفية حيث بلغت (79.4 %) و (54.8 %) على التوالي. وقد بلغت أعلى نسبة لها عند المتعلمات (تعليم عالي وثانوي) (70.1%) مقارنة بـ (29.9%) لغير المتعلمات وربات البيوت، وهو ما يدل على دور التعليم في زيادة الوعي والحصانة الصحية للمرأة.

1/3 وفيات الاطفال الرضع والاطفال دون الخامسة

أشرت نسبة وفيات الأطفال الرضع في الاقليم ارتفاعاً متواصلاً حسب بيانات وزارة الصحة في الاقليم كما يوضحها الجدول (72)، حيث بلغ عددها في عام 2003 (562) وفاة بمعدل 5.9 لكل 1000 نسمة من السكان لعموم محافظات الاقليم، ارتفعت الى (3,405) وفاة في عام 2009 وبمعدل 24.1 لكل 1000 نسمة من السكان، وهذه المعطيات تظهر أن معدلات وفيات الأطفال الرضع تعتبر مرتفعة عند مقارنتها بدول الجوار حيث بلغت(11) بالألف في الكويت و (15) بالألف في سوريا.

جدول (72)	عدد وفيات الاطفال الرضع ومعدلها لكل 1000 نسمة من السكان موزع حسب المحافظات للاعوام 2003-2009							
	اربيل		دهوك		السليمانية		الاجمالي	
الاعوام	عدد الوفيات	المعدل	عدد الوفيات	المعدل	عدد الوفيات	المعدل	عدد الوفيات	المعدل
2003	111	2.7	134	5.3	317	9.9	562	5.9
2004	99	2.4	110	3.5	376	11.8	585	5.9
2005	143	3.9	205	5.6	365	11.4	713	6.9
2006	109	2.7	293	7.8	366	11.2	768	7.2
2007	143	3.6	392	9.7	508	12.9	1,043	8.7
2008	558	12.7	887	19.8	723	15.9	2,168	16.1
2009	1,203	26.3	1,068	22.8	1134	23.3	3,405	24.1
المصدر: وزارة الصحة / حكومة اقليم كوردستان								

وعند محاولة تحليل الارقام السابقة لابد من النظر الى معدل عدد الولادات الحية ايضاً الذي ارتفع خلال الاعوام الماضية بزيادة مضطردة، ورغم ذلك فان معطيات الجدول (73) توضح ارتفاع النسبة عند مقارنة معدل عدد الوفيات للاطفال الرضع مع معدل عدد الولادات السنوية لكل 1000 من السكان ، حيث بلغت هذه النسبة عام 2003 حوالي 0.57% ازدادت الى 2.4% في عام 2009

جدول (73)	معدل الولادات الحية ووفيات الاطفال الرضع لكل 1000 نسمة موزعة حسب المحافظات للاعوام 2003- 2009					
	2003		2008		2009	
المحافظة	معدل عدد الولادات	معدل عدد الوفيات	معدل عدد الولادات	معدل عدد الوفيات	معدل عدد الولادات	معدل عدد الوفيات
اربيل	30.4	2.7	23.9	12.7	24.3	26.3
دهوك	30.7	5.3	46.2	19.8	41.2	22.8
السليمانية	21.1	9.9	20.9	15.9	22.1	23.3
المعدل العام	26.7	5.9	26.9	16.1	27.1	24.1
المصدر: وزارة الصحة / حكومة اقليم كوردستان						

اما معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة من العمر فقد بلغ (40) لكل 1000 ولادة حية في عام 2006، انخفض إلى (38) عام 2007، وحافظ تقريباً على المعدل نفسه في العام 2008 ثم انخفض الى (35) لكل 1000 ولادة حية في عام 2009. وعلى الرغم من الانخفاض البسيط لهذا المعدل إلا أنه لا زال مرتفعاً مقارنة ببعض الدول العربية، ففي دولة الإمارات العربية بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 مولود حي(11)، وقطر (11.5) بالألف، باستثناء اليمن حيث بلغت (105) بالألف.

1/4 وفيات الامهات الحوامل

إن تخفيض معدل وفيات الأمهات من الأهداف الإنمائية الأساسية للألفية، اذ سعى هذا الهدف الى تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة (75%) للفترة (1990-2016). ففي الاقليم بلغ معدل وفيات الأمهات (4) لكل مائة ألف ولادة حية في عام 2003، انخفضت إلى (3) عام 2006. ولاتتوفر بيانات دقيقة لعام 2009، ويلاحظ ارتفاع هذا المعدل مقارنة بدولة الإمارات العربية المتحدة حيث بلغ (0.01) لكل مائة ألف مولود حي، والسعودية (1.8).

1/5 توقع العمر عند الولادة

لاتتوفر بيانات دقيقة عن العمر المتوقع عند الولادة في الاقليم الا ان المسح الاقتصادي والاجتماعي لعام 2006-2007 اشار الى انخفاضه لعموم المجتمع العراقي بضمنه مجتمع كوردستان حيث يبلغ (58.2 سنة) عام 2006 بعد أن كان (65 سنة) في عام 1986 وهو أقل من الدول المجاورة، إذ بلغ في الكويت (77.3 سنة) و الأردن (71.9 سنة) وسوريا (73.6 سنة).

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

1. رغم ارتفاع نسبة الإنفاق على قطاع الصحة من اجمالي الانفاق الحكومي من 4.97% لعام 2008 الى5.77% لعام 2009، ولكنها تبقى بكل الأحوال تخصيصات قليلة نسبياً وغير كافية بالمقارنة مع توصيات منظمة الصحة العالمية التي تشير إلى أن البلدان النامية تنفق حوالي 34 دولار أمريكي لكل فرد في مجال العناية الصحية.
2. النقص في أعداد المؤسسات الصحية (المستشفيات، المراكز الصحية الرئيسية والفرعية...).
3. النقص في الملاكات الصحية والطبية وفي عدد المؤسسات التي تقدم الخدمات الصحية.
4. هناك تباين نسبي في توزيع الخدمات الصحية بين المحافظات وبين الحضر والريف.
5. تشكل التغيرات الديمغرافية بين المناطق نتيجة تزايد الهجرة من الريف والقرى نحو المدن تحديا أمام تطبيق السياسات الصحية.
6. عدم وجود سياسة سكانية واضحة ومعتمدة، فالزيادة السكانية المضطردة تؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية.
7. وجود مشاكل متعلقة بالماء والكهرباء والصرف الصحي والتخلص من النفايات الطبية وغير الطبية والتلوث البيئي مما ينعكس سلبا على الواقع الصحي.
8. تعاني بعض الأسر من الحرمان في إشباع الحاجات الأساسية الصحية والريف أكثر حرمانا من الحضر.
9. ضعف بعض التشريعات والقوانين الراعية للبيئة.
10. ضعف مشاركة المجتمع الناجم عن ضعف الوعي الصحي.
11. محدودية دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية.

ثالثاً - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

نحو توفير خدمات صحية ذات جودة عالية وبكلفة مناسبة متاحة لجميع المواطنين في الاقليم بسهولة.

3/2 الرسالة

نحو تحقيق نظام صحي شامل لكل فئات المجتمع يعتمد الرعاية الصحية الأولية كمرتكز أساسي يضمن خدمات صحية ذات جودة عالية تلبي احتياج الفرد والمجتمع وفق المعايير الصحية العالمية قدر الإمكان.

3/3 الاهداف الاستراتيجية

- تطوير البنى التحتية ومستوى الخدمات (الخدمات الفندقية) للمؤسسات الصحية وصولاً إلى خدمات ذات جودة عالية
- السيطرة على الأمراض الانتقالية وفقاً للنسب المحددة لنوع المرض.
- بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص، والتأكيد على ان مسؤولية النظام الصحي لا تقع على الحكومة وحدها بل هي مسؤولية مشتركة بينها وبين المجتمع المدني والقطاع الخاص، سواء من حيث التمويل، او المشاركة في حملات التلقيح، أو بناء المراكز الصحية، أو إشاعة الوعي الصحي وغيرها.
- توسيع نطاق الخدمات الصحية المتاحة، سواء بإنشاء مؤسسات جديدة، وخصوصاً في المناطق الريفية، أو بتنفيذ مشاريع بديلة في الوقت الحاضر مثل القوافل الصحية، والمراكز الصحية المتنقلة، وفرق المسح البيئي، ولجان تقويم صحة المجتمعات المحلية وغيرها.
- التعاون والتكامل بين الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الصحية الرسمية والمؤسسات والجمعيات غير الرسمية مثل جمعية الصحة الإنجابية، وحماية الأسرة، والمنظمات النسوية ، سواء لتحديد الحاجات الواقعية، او المعوقات، او إمكانات التمويل والمشاركة.
- تطوير كليات ومعاهد التمريض، وتشجيع الإقبال عليها وتطوير المعاهد الطبية وزيادة عدد خريجيها، إلى جانب تأسيس المزيد من كليات الطب وتطوير مناهجها وتجديد خبراتها.
- استخدام كل الوسائل الإعلامية الجماهيرية، لتعميق الوعي الصحي لدى المواطن إلى جانب الثقافة الصحية التي يمكن ان توفرها المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية عن طريق الدورات والندوات والنشريات المختلفة.
- بناء قدرات عناصر النظام الصحي، من أطباء ومساعدين ومدراء، من خلال الحصول على شهادات اختصاص واكتساب خبرات تسهم في تطوير هذا النظام.
- استقطاب الكفاءات المهاجرة التي يمكن ان تساهم في تطوير النظام الصحي.
- توفير التكنولوجيا المتطورة سواء للتشخيص او العلاج.
- تطوير نظام للتأمين الصحي في إطار نظام شامل للتأمين الاجتماعي.
- اعتماد نظام إدارة الجودة الشاملة الذي يتضمن التخطيط الفاعل وتقويم الأداء، وتحسين وتطوير مستمر للأداء مع نظام الاعتراف بالمؤسسات الصحية وحسب احتياجات المجتمع.
- إيجاد نظام للبحوث والدراسات بما يتناسب مع المشاكل الصحية والبيئية واعطاء دور فاعل للقطاع الخاص ليتكامل مع القطاع العام، وبما يحقق الشراكة في تحقيق الصحة للجميع
- الاهتمام بالصحة والبيئة المدرسية وتعزيز التنسيق مع المؤسسات التربوية والتعليمية بهدف نشر ثقافة الصحة المدرسية.
- ضمان سلامة الغذاء و الصحة والسلامة المهنية بما يعزز من صحة المجتمع وسلامته.

رابعاً – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف

- تقليل معدل الاعتلال و الوفيات من جراء الأمراض بنسبة 10% سنويا و زيادة معدل العمر الى 65 خلال 5 اعوام
- تقليل عدد الذين يعانون من أمراض مزمنة الى 3% خلال 5 سنوات (1.5% سنويا)
- زيادة نسبة الذين يمتلكون الوزن الصحي من السكان بواقع 3% سنويا
- زيادة الرضا عن الخدمات الصحية لتبلغ 80% خلال 5 اعوام
- زيادة معدل المشاركة في الرياضة و النشاط البدني لتصل الى 60% من السكان خلال 5 اعوام
- تقليل نسبة المدخنين الشباب بنسبة 30% خلال 5 اعوام
- تقليل نسبة المصابين بأمراض الكآبة 3% سنويا
- زيادة النفقات الحكومية (التشغيلية والأستثمارية) على القطاع الصحي الى 10% من أجمالي النفقات الحكومية.

- تقليل نسبة الذين يحتاجون الى علاج خارج الاقليم بمقدار 50% من النسبة الحالية خلال 5 اعوام.
- زيادة عدد الأطباء لكل مئة الف شخص بنسبة 15 % او اكثر سنويا.
- زيادة عدد الأسرة لكل مئة الف شخص بنسبة 15 % او اكثر سنويا.
- تقليل نسبة الامراض السرطانية 50% خلال 5 اعوام
- زيادة عدد مراكز طب الاسرة 30% خلال 5 اعوام
- تقليل نسبة المراضة 40% خلال 5 اعوام.
- زيادة نسبة القبول في المعاهد والكليات الطبية والصحية بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 10% او اكثر سنويا خلال 5 اعوام.
- تقليل نسبة التباين في حجم الخدمات الصحية والطبية المقدمة بين المدن، وبين الاقضية والنواحي والقرى الى 20%.
- خفض نسبة الأطفال ذوي الوزن القليل عند الولادة بنسبة 60% خلال 5 اعوام.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار 75% خلال 5 اعوام.
- تخفيض الوفيات النفاسية بمقدار 75% خلال 5 اعوام.
- زيادة معدل الولادات الحية لكل 1000 ولادة بنسبة 75% خلال 5 اعوام.
- توفير الخدمات الصحية الأنجابية بمقدار 90% خلال 5 اعوام.

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف

- نسبة اجمالي الانفاق الحكومي السنوي على الصحة (بكافة المستويات) من اجمالي الانفاق الحكومي العام.
- المعدل السنوي الاجمالي لعدد المؤسسات الصحية والطبية (لكافة المستويات).
- المعدل السنوي لعدد اسرة المستشفيات لكل 10,000 نسمة من السكان.
- المعدل السنوي لعدد الاطباء والممرضات لكل 10,000 نسمة من السكان.
- المعدل السنوي للوقاية من الامراض الوبائية.
- المعدل السنوي للولادات الحية (التقدير لكل 10,000 ولادة)
- النسبة السنوية للاطفال الذين يحصلون على التلقيحات الاساسية.
- النسبة السنوية للنساء الحوامل اللاتي يحصلن على رعاية ما قبل الولادة.
- المعدل السنوي للوفيات بين الامهات الحوامل (التقدير لكل 100,000 ولادة حية).
- المعدل السنوي للولادات غير الناضجة (التقدير لكل 10,000 ولادة حية)
- المعدل السنوي للخصوبة.
- المعدل السنوي لوفيات الاجنة (التقدير لكل 10,000 حالة حمل).
- المعدل السنوي لوفيات الاطفال دون الخامسة من العمر.
- المعدل السنوي لعدد المؤسسات الصحية بين المدن وبين الاقضية والنواحي والقرى.

محور القطاع السياحي والثقافي

الفصل العاشر: محور القطاع السياحي والثقافي والتراثي

اصبحت السياحة وما تستند اليه من ارث تاريخي وحضاري، في عالم اليوم تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العديد من بلدان العالم المتقدم والنامي وتشير الدلائل الاحصائية والمؤشرات الاقتصادية والاستقراء التاريخي الى ان السياحة ستكون احد اهم الركائز الاساسية المكونة لاقتصاديات الخدمات في القرن الحادي والعشرون وان هناك ثلاث صناعات سوق تقود اقتصاديات الخدمات في هذا القرن وهي الاتصالات اللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والسفر حيث تشير الاحصاءات الصادرة عن مجالس السياحة والسفر العالمي الى ان قطاع السياحة يساهم بشكل مباشر وغير مباشر باكثر من 10% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي وكذلك في التكوين الرأسمالي العالمي والايرادات الضريبية، ففي بعض الدول على سبيل المثال فان مساهمة السياحة الدينية في المملكة العربية السعودية بلغت 12% من الناتج المحلي الاجمالي وفي لبنان وفي ظل الظروف الطبيعية تصل مساهمة السياحة الى 10% من الناتج المحلي الاجمالي، ويزداد دور السياحة في تنمية الصادرات في الدول ذات الجذب السياحي المهم فتصل نسبة الصادرات بسبب السياحة في الولايات المتحدة الامريكية الى 12% واسبانيا 30% والنمسا 33% والمكسيك 20% وذلك بما يتبضع به السائح ويخرجه لبلده خلال فترة سياحته.

اضافة الى الدور المهم للسياحة في تعزيز وتقوية الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي فللسياحة ادوار تنموية ومزايا في جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية اخرى يمكن ايجازها بالآتي؛

- تتميز السياحة بأثرها المضاعف (المضاعف السياحي) الناجم عن الرواج والانتعاش في عشرات الصناعات والخدمات والتي يقدرها الاختصاصيون باكثر من خمسون صناعة وخدمة.
- كيفية الاستخدام للقوى العاملة باعتبارها صناعة مركبة وبهذا يمكن استغلال هذه الميزة لمعالجة مشكلة البطالة والتشغيل.
- احدى الوسائل المهمة في تنمية المرافق والاماكن ذات الجذب السياحي اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا لاسيما في المناطق التي لاتمتلك مقومات اقتصادية فعالة مقارنة بأمكاناتها السياحية. كما تستخدم السياحة كوسيلة لتنمية المناطق الريفية والنائية التي تمتلك مقومات الجذب السياحي.
- تساهم في تطوير الاماكن الدينية والتاريخية والحضارية باعتبار ان هذه الاماكن عناصر مهمة للجذب السياحي.
- تساهم في استقطاب الاستثمار الاجنبي كونها تقدم عائد جيد للمستثمر.
- تساهم في التقارب الحضاري و الثقافي بين الثقافات المختلفة.

عرض اهم النتائج المتوقع تحقيقها مقارنة بواقع الحال (في رسوم بيانية)

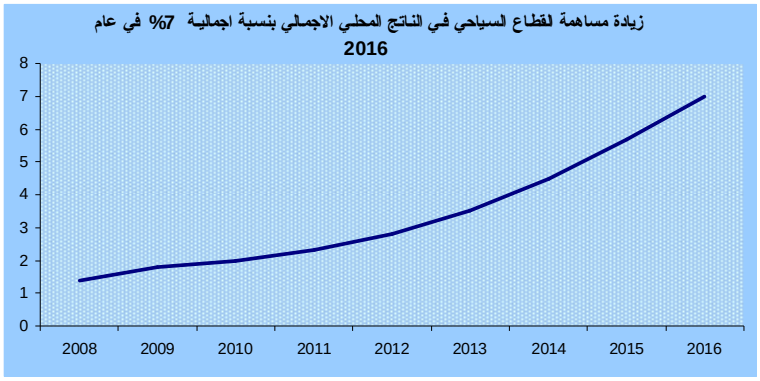

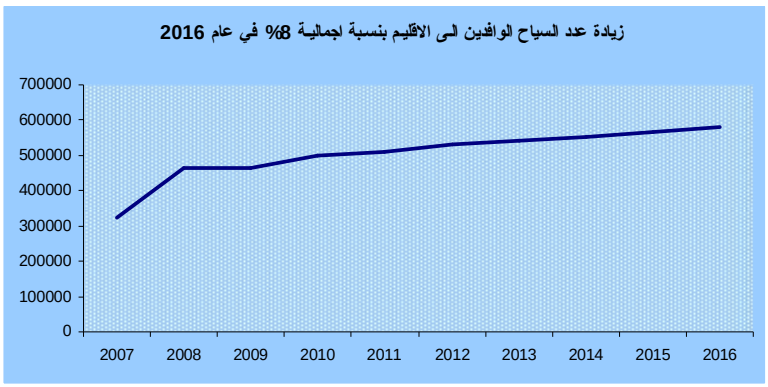

أولاً - عرض وتحليل واقع الحال

من استقراء الواقع كما يعرضها الجدول (74)، يمكن ملاحظة ما ياتي :

- ارتفاع الاستثمار الخاص في القطاع السياحي وزيادة عدد الفنادق فبعد ان كان عددها (64) فندقاً في عام 2007 ارتفع ليصل الى (167) في عام 2009، وكذلك ارتفع عدد الموتيلات الى (59) موتيل في عام 2009 ، هذا اضافة الى ان توزيعها المكاني يتميز غالباً بتركزه في مراكز المحافظات في حين يقل العدد كثيراً في معظم الاقضية والنواحي الاخرى وبالاخص الفنادق ذات النوعية الجيدة.
- الارتفاع في درجة اشغال الاسرة الفندقية والذي يتجاوز 66% بسبب النهضة الاقتصادية والعمرانية التي يشهدها الاقليم حاليا"واستتباب الامن، والازدياد المضطرد في عدد السائحين الوافدين الى الاقليم.
- ضعف الاداء الاقتصادي للنشاط عموماً وتواضعه، فعلى سبيل المثال لا تتجاوز مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2008 عن 1.4%. ولاتتوفر بيانات دقيقة وشاملة عن حجم التشغيل في النشاط السياحي المباشر وغير المباشر.

جدول (74)	بعض المؤشرات العامة للنشاط السياحي موزعة حسب المحافظات للاعوام 2007-2009											
المؤشرات	اربيل			دهوك			السليمانية			الاجمالي		
	2007	2008	2009	2007	2008	2009	2007	2008	2009	2007	2008	2009
عدد الفنادق			46	64	66	81			40	64	66	167
الموتيلات			12			22			25			59
عدد السائحين	99,432	112,410	175,816	145,893	247,243	127,332	77,933	105,837	162,102	323,258	465,490	465,250
عدد القرى السياحية المناطق السياحية	7	8	15	36	36	36				43	44	51
المصدر: وزارة البلديات والسياحة حكومة اقليم كوردستان												

4/1 الإمكانات السياحية والتراثية

يمتلك الاقليم مقومات تكاد تكون متكاملة للعرض السياحي وهو من المناطق القلائل التي تمتلك تنوعا" في الجوانب السياحية وتنوعا" في المزيج الثقافي وفي المصادر الطبيعية فضلا" عن وجود مرتكزات لخدمات تكميلية مساعدة لابأس بها يمكن تطويرها. ففي الجانب الطبيعي الذي يعتبر اهم مقومات العرض السياحي نلاحظ وجود تنوع طبيعي كبير حيث الطبيعة الخلابة بجبالها وغاباتها ووديانها وسهولها وشلالاتها ومسطحاتها المائية ، ناهيك عن محيط الانهر وروافدها التي تجعلها تخلق بيئة خصبة للسياحة ولجذب السواح. وفي الجانب الحضاري والاثري يزخر الاقليم بتنوع حضاري وآثاري وثقافي حيث انه موطن الحضارات القديمة والتي تتوزع على مختلف المناطق فيه. وفي الجانب الديني تنتشر بعض مراقد الأولياء والصالحين فيه اضافة الى وجود الأديرة والكنائس والمعابد الضاربة في القدم.

لذا فأن الاقليم مؤهل بشكل جيد وبعد تأمين المستلزمات التكميلية للسياحة من ايواء فندقي جيد الى ادارة وخدمة فندقية كفوءة ومتخصصة و بنى ارتكازية وخدمات اساسية ونظام مصرفي يتوافق مع المعايير الدولية لتأمين مختلف انواع السياحة من طبيعية الى ثقافية وتأريخية الى علاجية واستشفائية الى سياحة بيئية ومما يعزز من ذلك ان معظم هذه الأمكانات موزعة على مختلف مناطق الاقليم مما يخلق الأسس لنشر ثمار التنمية السياحية على عموم المناطق والمحافظات .

4/2 الثقافة بمختلف حقولها

اما الثقافة فقد حظيت باهتمام كبير من حكومات الاقليم المتعاقبة، بمختلف حقولها وما يتضمنه مفهومها العام من صحافة ونشر واعلام مرئي ومسموع وفنون مسرحية وتشكيلية وسينمائية ومهرجانات ومنتديات شعرية وفنية وغيرها. ومعطيات الجدول (75) توضح ذلك حيث ارتفع عدد القنوات التلفزيونية الفضائية من (2) عام 2003 الى (7) في عام 2009، واكبتها زيادة ايضاً في القنوات التلفزيونية الارضية من (5) في عام 2003 الى (40) في عام 2009، كما ارتفع عدد الصحف الصادرة في الاقليم (الحكومية والاهلية) من (17) صحيفة في عام 2003 الى (29) صحيفة في عام 2009، وكذا الحال في عدد المجلات (الحكومية والاهلية) فقد ارتفع عددها من (18) مجلة عام 2003 الى (48) مجلة عام 2009، كما شهدت محافظات الاقليم افتتاح (3) دور سينما ليبلغ العدد الكلي (7) دور سينما و(7) دور للمسرح ليكون العدد الاجمالي (17) مسرحاً ، اضافة الى العديد من المهرجانات والمنتديات الثقافية الادبية والفنية.

جدول (75)	بعض المؤشرات الثقافية للاعوام 2003-2007-2009		
المؤشرات	2003	2007	2009
القنوات التلفزيونية الفضائية	2	3	7
القنوات التلفزيونية الارضية	5	28	40
الصحف الرسمية والاهلية	17	26	29
المجلات الرسمية والاهلية	18	38	84
المسارح	5	5	7
المعارض الفنية	2	6	9
دور السينما	4	2	1
المهرجانات الثقافية	1	1	4
المجموع	54	109	125
النسبة	18.75%	37.85%	43.40%
المصدر: وزارة الثقافة والشباب / حكومة اقليم كوردستان			

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

يواجه النشاط السياحي والثقافي والآثاري في الاقليم جملة من التحديات التي يجب التصدي لها لكي يمكن الأنطلاق لبناء نشاط سياحي وثقافي فعال ومؤثر ويمكن اجمال ذلك بالآتي؛

1. محدودية الموارد المالية الموجهة للنشاط من الحكومة واقتصارها على جوانب محددة وضعف توجه القطاع الخاص المحلي والأجنبي للأستثمار في هذا النشاط.
2. ضعف الخدمات التكميلية المساعدة من بنى تحتية (الطرق ووسائط النقل السريعة، الفنادق والخدمات الترفيهية المرافقة) وخاصة في مناطق الجذب السياحي كالمواقع الأثرية والدينية والمصايف اضافة الى تخلف الخدمات المصرفية بالمقاييس الدولية.
3. ضعف الإدارة السياحية ومقومات الضيافة المناسبة وعدم سلاسة أجراءات منح سمة الدخول واستقبال السياح في المراكز الحدودية.
4. تدني الوعي السياحي وضعف اساليب الترويج والتسويق السياحي.
5. هجرة الكوادر السياحية المهنية المتدربة وقلة المراكز المهنية لتدريب كوادر بديلة.

6. محدودية الشركات الاستثمارية الخاصة او المساهمة في المجال السياحي والثقافي واقتصارها على مستثمرين اشخاص بأمكانات محدودة لاتتناسب مع المتطلبات الأستثمارية الكبيرة للنشاط السياحي والثقافي.
7. تعدد الجهات المسؤولة عن نشاط السياحة ونشاط الثقافة والآثار، فهناك تداخل في مهام ومسؤوليات بين المؤسسات الثقافة والسياحة والآثار
8. عدم وجود ستراتيجية طويلة الأمد محددة المعالم لتطوير النشاط السياحي والتراثي والثقافي.
9. ضعف قاعدة البيانات عن النشاط السياحي والتراثي والثقافي.

ثالثاً - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

1. تطوير الواقع السياحي وخلق مايسمى بصناعة السياحة بالشكل الذي يمكن تسويقها بشكل تنافسي مع دول الجوار وبما يساهم في تنويع الاساس الاقتصادي للاقليم.
2. الحفاظ على الارث الحضاري والتاريخي للاقليم وتطويره واستغلاله بشكل كفوء وكمقوم اساسي في تطوير السياحة الوطنية واستمرار تبوء موقع متقدم ضمن الارث الحضاري والتاريخي للعالم.
3. الحفاظ على الهوية الثقافية والفنية الكردستانية واعادة بنائها وتطويرها والسعي الى استقطاب المبدعين الكورد الى الاقليم.

3/2 الرسالة

تمكين الاقليم من استغلال مقومات العرض السياحي فيه والتي تمثل تنوعا في الجوانب السياحية وفي المزيج الثقافي والتراثي وفي المصادر الطبيعية وفضلاعن مرتكزات الخدمات التكميلية المساعدة التي تضاهي البلدان السياحية في العالم ليكون الاقليم قبلة للسياح.

3/3 الاهداف الاستراتيجية

- تعزيز تبوء الاقليم موقعاً في الارث الحضاري والتاريخي العالمي.
- رفع مستوى الاداء الاقتصادي للقطاع من خلال زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات وتوليد فرص العمل ليكون مساهماً فعالاً في تنويع الاساس الاقتصادي للاقليم وللحد من البطالة والفقر وخاصة في المناطق السياحية النائية.
- الحفاظ على الهوية الثقافية والفنية الكوردستانية واعادة بنائها وتطويرها.
- خلق صناعة سياحة ذات قدرة تنافسية مع دول الجوار.
- الاستغلال الامثل للامكانات والمقومات السياحية الدينية والتاريخية والطبيعية والمقومات الثقافية والحضارية للاقليم.
- استثمار المقومات المحلية لمناطق المختلفة في محافظات الاقليم في التنمية السياحية والثقافية.
- اعطاء الدور الرائد للقطاع الخاص في النشاط السياحي وفي ادارة وتشغيل المرافق الاثارية والثقافية.
- تأمين مقومات جذب السياح الاجانب وبالذات في مجال تأمين الخدمات التكميلية من ايواء, خدمات النقل والضيافة و الخدمات المصرفية المتطورة.
- تحقيق التكامل والتفاعل بين انشطة القطاع السياحي, والاثاري والثقافي من خلال تحقيق نمو متوازن ومتناسق فيما بينها كونها تكمل الواحدة الاخرى.

رابعاً – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف

- زيادة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 7% سنوياً.
- تحسين البنية التحتية للسياحة والثقافة والاثار بنسبة 2% سنوياً.

- زيادة الاستثمار (الحكومي والخاص المحلي والاجنبي) لتحقيق معدل نمواجمالي 8% خلال 5 اعوام.
- تنشيط الاعلام السياحي والثقافي والاثاري من خلال اقامة ما لايقل عن 3 مهرجانات سنوياً.
- زيادة الوعي السياحي والثقافي لدى المواطنين من خلال تنسيق التعاون المستمر مع وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقرؤة.
- توسيع التخصصات العلمية في مجالات السياحة والاثار واللغات في المعاهد والجامعات وزيادة عدد الطلبة المقبولين فيها بنسبة 5% سنوياً.

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف

- النسبة السنوية لمساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي.
- المعدل السنوي لعدد السائحين الى الاقليم.
- المعدل السنوي لعدد المشاريع السياحة والثقافية المنجزة.
- العدد السنوي للمهرجانات والمنتيات الثقافية والفنية والسياحية.
- النسبة السنوية لاشغال الفنادق والمنتجعات السياحية.
- المعدل السنوي لمبالغ الايرادات (بالدولار او الدينار) المتحققة من نشاط السياحة.

محور الابعاد الاجتماعية

الفصل الحادي عشر: محور الابعاد الاجتماعية

لقد تم تعريف مصطلح "الابعادالاجتماعية " على انها تلك الابعاد المعنية والمهتمة بتنظيم المجتمع وبالمشاكل التي يطرحها ويواجهها ذلك المجتمع، ومن الواضح ان هذا التعريف يشمل الابعاد المعنية والمهتمة بالتغير المجتمعي والتنمية المجتمعية. وبناء على ذلك فان السياسات الاجتماعية التي تتعامل مع تلك الابعاد لاتوجد في فراغ ، كما انها لا تعمل في فراغ بل هي موجودة داخل نظم معقدة لها معالم هيكلية وديناميكية تشمل المجتمع باسره والثقافة باسرها، واي نظرة واعية يجب ان تراعى الجوانب المختلفة لهذه العلاقات المتداخلة، وتاثيراتها المتبادلة التي لا يستهان بها.
وفي هذا الصدد توجد ثلاثة ملامح لها اهمية خاصة في توضيح معنى السياسات الاجتماعية وهي المؤسسات، والاليات، وتكوين المجتمع. ووظيفة السياسات والبرامج العامة هي تلبية الاحتياجات الانسانية والقيم المشتركة التي اهملت بسبب ضعف قدرات المؤسسات المختصة من ناحية، وهي ايضا من الناحية الاخرى الالية التي تشجع بها الحكومة فرص التنمية الاجتماعية والهدف منها تغير المجتمع بواسطة المجتمع ومن اجل المجتمع وهي عملية شاملة وهو ما تسعى اليه هذه الخطة الاستراتيجية.

عرض أهم النتائج المتوقع تحقيقها مقارنة بواقع الحال (في رسوم بيانية)

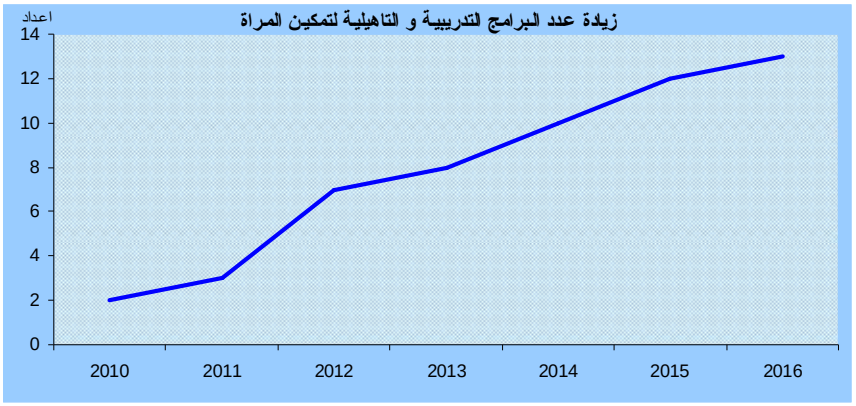

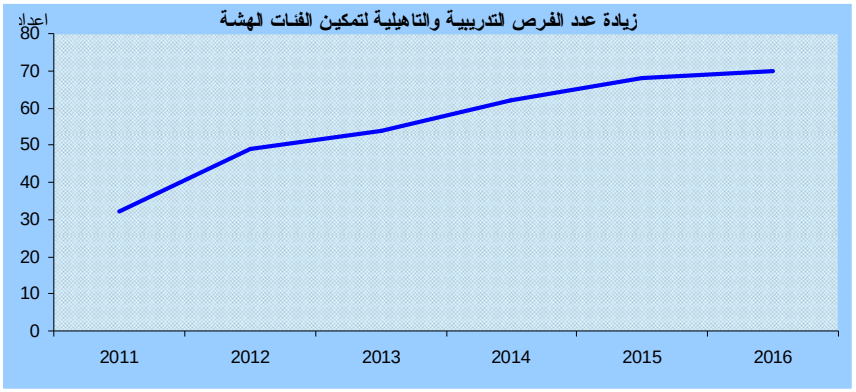

القسم الاول: النوع الاجتماعي

أولاً - عرض وتحليل واقع الحال

شكلت قضية المرأة احد المتغيرات المهمة في النسيج المجتمعي الكوردستاني، فالعوامل الثقافية والاجتماعية، فضلا عن القصور في تعليم وتدريب المرأة وتدني مستواهن العلمي وضآلة مهاراتهن كلها عوامل تقلص نطاق الأعمال المتاحة لهن وتضعف قدرتها على المنافسة في ميدان العمل الرسمي خارج المنزل والحصول على وظائف تلبي احتياجات الأسرة، وتحقق لها المكانة الاجتماعية اللائقة. بالإضافة إلى ذلك هناك فئة من النساء يعملن في أنشطة اقتصادية غير رسمية لا وجود لها في السجلات الرسمية ومنهن فئة لا يستهان بها يمارسن أنشطة اقتصادية داخل منازلهن غير أن هذه الأنشطة تعاني من التجاهل وعدم التقدير نتيجة تداخلها مع الواجبات المنزلية الروتينية الأخرى. لقد أثرت البيئة الاجتماعية على الحرية الفردية للمرأة مما حجبها عن الحياة العامة، وتأثر سلبا أمنها الإنساني . وعلى الرغم من العمل المستمر للمنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث والدراسات والصحافة ودعم العديد من المنظمات الدولية، حول التوعية والتعريف بشأن

المساواة بين الجنسين، ما زال هناك نقص واضح في الوعي المجتمعي إزائها. لقد حرصت الحكومة منذ تاسيسها وبدرجات متباينة من وضوح السياسات والإجراءات - على أن تهيئ للمرأة الكوردستانية فرص التمكين المؤسساتية الرسمية (التعليم، الصحة، مراكز التدريب، وغيرها)، إلا أنها لم تنتبه بقصد أو بدون قصد حقيقة مؤداها أن التمكين هو ليس مجرد إجراءات فنية، بل هو أيضا عملية تغيير لثقافة التمييز وبناء ثقافة التكافؤ والمساواة بكل أبعادها القيمية والنفسية والقانونية. ويشير "التقرير الوطني لحال التنمية البشرية" لعام 2008 الى ان قيمة مقياس تمكين المرأة في محافظتي اربيل ودهوك يزيد عن قيمة المقياس الوطني، حيث بلغت القيمة لمحافظة اربيل (0.742) وفي محافظة دهوك (0.745) مقارنة بقيمة المقياس الوطني البالغة (0.696)، في حين جاءت قيمة المقياس لمحافظة السليمانية اقل بقليل من المقياس الوطني والبالغة (0.672)، وينسب التقرير ارتفاع قيم المقياس في محافظات الاقليم الى التوجهات الداعمة لادماج المرأة وتعزيز مشاركتها في العمل السياسي بشكل خاص.

1/1 المرأة والنشاط الاقتصادي

يمكن تلخيص الوضع الحالي بعبارة مقتضبة هي: إن نشاط المرأة الاقتصادي المأجور محدود بالمقارنة مع نشاط الذكور. وان هناك أسباب عديدة كما يبدو، باتفاق كثير من الباحثين، سنشير إليها لاحقا. إن كل إهمال للنساء يشكل خطرا على التنمية كما يمثل انتهاكا لحقوقها غير القابلة للتجزئة.
تشكل النساء نصف المجتمع عدديا، إلا أن العدد بحد ذاته لا يشكل قيمة إن لم يكن له وزن اجتماعي. وبالرغم من أن المرأة الكوردستانية أحرزت تقدما هاما في مجالات عديدة لعل في مقدمتها التعليم والعمل الاجتماعي وغيرها، إلا أن معدل نشاطها الاقتصادي ما يزال متدنيا.
يظهر الجدول (76) إن الفوارق النسبية بين الجنسين في كل الفئات العمرية. وتبدو أكثر ارتفاعا في الأعمار (35-39) ويليها (40-44) ثم (30-34) سنة حيث الذكور اكثر من الاناث.

جدول (76)	معدل النشاط الاقتصادي حسب العمر والجنس لعام 2007		
الفئة العمرية	ذكور	اناث	ذكور واناث
15-19	46.7	4.7	25.6
20-24	75.4	10.8	42.9
25-29	92.4	16.5	54.3
30-34	93.9	18.1	56.4
35-29	95.8	19.5	57.7
40-44	92.5	21.3	56.8
45-49	91	18.9	52
50-54	80	12.4	42.3
55-59	59.2	10.4	34.9
60-64	46.1	6.9	26.6
فاكثر 65	20.2	3	10.5
المصدر: معطيات المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة لعام 2007			

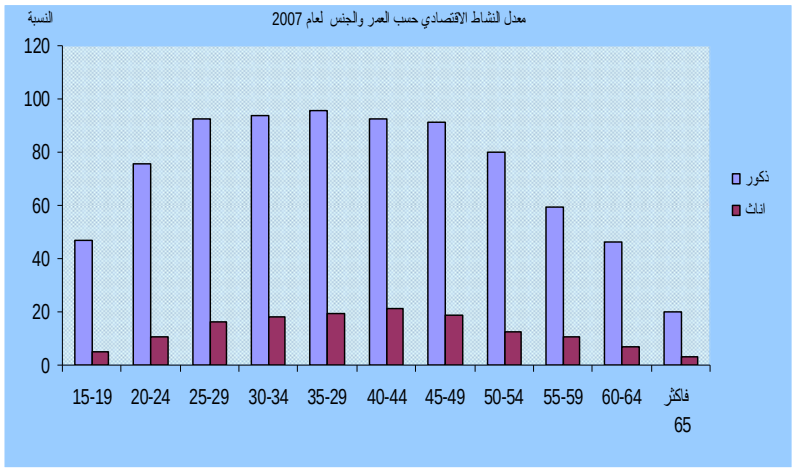

ولاستكمال الصورة فالجدول (77) يوضح معدلات النشاط الاقتصادي مقسمة حسب الجنس وموزعة على المحافظات، حيث جاءت معدلات مشاركة المرأة متدنية نسبياً مقارنة بمعدلات الذكور او بالمعدلات الاجمالية، ففي محافظة السليمانية التي مثلت المرتبة الاعلى على مستوى مشاركة الاناث بالنشاط الاقتصادي بين المحافظات الثلاث فقد بلغ المعدل (17.3) بينما بلغ المعدل في محافظة اربيل (10.4) وفي محافظة دهوك (8.6)

جدول (77)	معدل النشاط الاقتصادي حسب الجنس موزع على المحافظات لعام 2007		
المحافظة	ذكور	اناث	ذكور و اناث
اربيل	67.2	10.4	37.5
دهوك	64.8	8.6	36.2
السليمانية	74.4	17.3	44.6
المعدل العام	69.7	12.9	40.3
المصدر: معطيات المسح الاقتصادي و الاجتماعي للاسرة لعام 2007			

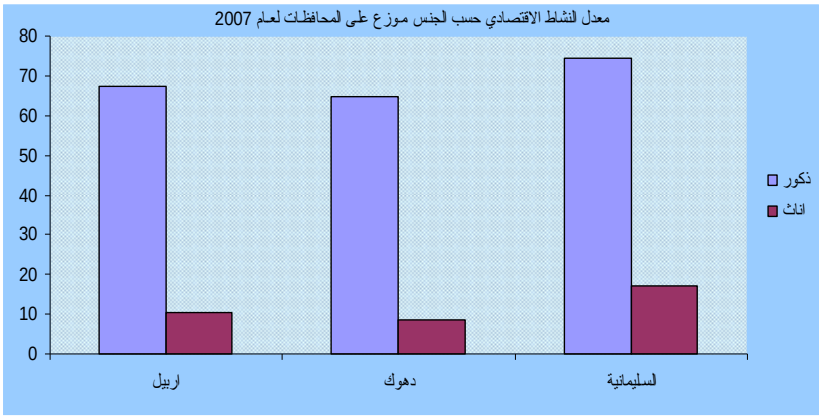

ومع النظر الى معطيات الجدول السابق الا أن الصورة ستتضح اكثر إذا نظرنا إلى معدل البطالة بين الجنسين، حيث ترتفع بين الاناث (34.39) بالمقارنة مع الذكور (9.56) .وكما هو مبين في الجدول (78):

جدول (78)	معدلات البطالة حسب الجنس موزعة على المحافظات لعام 2008		
المحافظة	ذكور	اناث	ذكور واناث
اربيل	7.49	36.03	13.22
دهوك	13.29	39.72	16.91
السليمانية	7.91	27.41	11.88
المعدل العام	9.56	34.39	14
المصدر: هيئة الاحصاء – وزارة التخطيط / حكومة اقليم كوردستان			

ان الحقيقة التي لا ينبغي إغفالها هنا هي إن المرأة تعمل بمستويات عالية في الريف لكن عملها غير منظور بالحسابات المهنية والإنسانية والاقتصادية. أما في الحضر فان الصورة مختلفة إلى حد كبير، فالحياة الحضرية، مع استمرار تأثير الثقافة التقليدية، تمثل بيئة أكثر انفتاحا وأقوى اعترافا بحقوق المرأة والطفل. كما إن فرص العمل المتاحة لها تتنوع فتصبح المرأة أكثر قدرة على الاختيار.
إن تأثير الثقافة التقليدية عام في المجتمع، إلا انه يزداد عمقا في الريف، ويتعلق إلى حد ما بتعليم الإناث. إذ أن مراجعة لسجل التعليم تظهر أن هناك فرص كانت في الغالب متاحة للذكور أكثر منها للإناث، سواء في معدلات الالتحاق أو المواظبة على الدوام، أو في معدلات الرسوب والنجاح، وكذلك من حيث التخصصات التي تسعى الإناث للحصول على مهاراتها وشهاداتها، وبالتالي فرص العمل التي تعبر عنها في السوق. ففي سبيل المثال بلغ معدل الالتحاق في المرحلة الابتدائية للإناث (92.2%) مقابل (96.7%) للذكور. وتزداد الفجوة في المرحلة المتوسطة (12-14سنة) بواقع (53.7%) للذكور مقابل (51.3%) للإناث. وتبدو الفروق واضحة أيضا بين الريف والحضر. وثمة ملاحظة أخرى مهمة هي أن معدلات الالتحاق تزداد انخفاضا بين الأسر الفقيرة أكثر منها بين الأسر الغنية. لقد أظهرت دراسة عن النساء المعيلات لأسرهن أن المؤهل العلمي محدد أساسي لدخول سوق العمل وأحد مرتكزات التمييز في الدخول المكتسبة من العمل غير المؤهل، كما أظهرت الدراسة ارتباط المستوى التعليمي بوظائف الدخل الثابت. كذلك تبين ان أي تحسن في مستويات التعليم للأسرة ينعكس ايجابيا على أوضاعها في الميادين الأخرى. وحين ننظر إلى نسب الحرمان من التعليم عموما نجد أنها ترتفع لدى الإناث إلى حوالي (27%) مقابل (18 %) للذكور.

1/2 المرأة ومراكز صنع القرار

إذا كانت التشريعات والقوانين العراقية تقضي بعدم التمييز ضد المرأة بما يحول بينها وبين شغل المناصب القيادية أو المراكز العليا في سلم السلطة. فأنه قد تحول دون ذلك العوامل الاجتماعية والثقافية، كذلك يعطي القانون المرأة الحق في الأجر المتساوي للعمل ذي القيمة المتساوية قياسا بالرجل.
إن وجود النساء في مراكز صنع القرار قد تزايد خلال الاعوام الماضية، إذ بلغ عددهن لغاية 2009 (111) امرأة في مختلف الوزارات منهن (13) في منصب مدير عام، و(61) منهن بدرجة خبير، ومنهن (13) بدرجة معاون مدير عام، و (3) مديرات نواحي واقضية، وبلغ عدد من هن بدرجة مستشار (16) امرأة. وعدد وكيلات الوزارة (3). وامراة واحدة بمنصب حاكم، وواحدة بمنصب رئيس الادعاء العام. كما شغلت المرأة منصب وزير في (3) وزارات في الوزارة السابقة و(3) في الوزارة الحالية. كما بلغ عدد عضوات البرلمان الحالي (30) عضوة.

1/3 المساواة في الحصول على الموارد

إن أحد أسس تحقيق التنمية البشرية هو ضمان وصول المرأة إلى الموارد والمدخلات اللازمة للإنتاج كعنصر جوهري لتمكينها من المشاركة بشكل فعال في تحقيق التنمية. والوصول إلى الموارد يعني أمكان استعمالها والسيطرة عليها، و يعني القدرة على اتخاذ قرارات تتعلق بها، وهي الموارد الاقتصادية (الأرض، القروض، الدخل، والإرث).
وتكفل القوانين النافذة حق التملك لكافة المواطنين دون أي تمييز على أساس الجنس. ومع ذلك لا يتمتع الرجال والنساء بوصول متكافئ إلى الموارد والخدمات الأساسية حيث أن النساء بشكل عام يمتلكن أصول مالية أقل من الرجال، والأسر

التي تقودها النساء تملك أصولاً أقل، مقارنة بتلك التي على رأسها رجال ؛ كالحقوق المستقلة في ملكية الأرض أو السكن، وفي إدارة الممتلكات والأعمال وذلك لصعوبة مشاركة المرأة في الحياة العامة.
إن رعاية المشاريع التي تقودها نساء تمثل إستراتيجية فعالة في بناء الاقتصاد الحر كما هي وسيلة داعمة للمساواة. إلا ان هذه المشاريع لا تجد فرص مؤاتية بسبب الأوضاع السائدة والضغوط الأسرية على المرأة فضلاً عن ان مشاريع القروض الصغيرة تظل الى حد كبير حكراً للرجال، ليس بسبب وجود تقاليد معوقة للمشاركة وإنما في عدم القدرة على الوصول الى القروض بسبب الضمانات المطلوبة من المصارف ويعاني من ذلك الرجال الفقراء كما النساء.

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

تتمثل اهم التحيات التي تواجهها المرأة في الجانب الاجتماعي بما ياتي:

1. إرتفاع نسب النساء ألاميات في الحضر والريف، والتي ترتفع بشكل ملحوظ في الريف
2. ضعف وعي المرأة بحقوقها وعجزها عن المطالبة بها حتى حين تكون على وعي بها.
3. نمط للتنشئة الأسرية الذي يشجع الكثير من النساء على التفكير بالزواج قبل الدراسة والعمل .
4. مبدأ التمييز ضد المرأة الذي يمثل العامل الثقافي التقليدي الأشد تأثيرا.
5. إنخفاض نسبة التحاق الإناث بالتعليم وبالذات في الاسر الفقيرة، كما أن الثقافة التقليدية والتعليم المتدني وفقر الاسرة، عوامل تتبادل التأثير على الأوضاع المهنية للمرأة.

أما على صعيد دور المرأة في المجال الاقتصادي فان التحديات التي تتعلق بها لا تقل أهمية وان كانت غير منعزلة أو مقطوعة عن التحديات الاجتماعية المذكورة آنفا، ومنها:

1. تحديات الثقافة التقليدية لعمل المرأة في النشاط الاقتصادي
2. انخفاض نسب مساهمتها في القطاع الخاص،بسبب القيم والتقاليد التي تحدد أدوارها.
3. الموقف السلبي من تشغيل الإناث في الأنشطة الاقتصادية خارج المنزل، وتهيئتهن بدلا من ذلك لادوار أسرية تقليدية كالزواج والأمومة.
4. لازالت التصورات التقليدية للأسرة العراقية عن العمل المناسب للأنثى تفضيل الوظيفة الحكومية حتى إذا كانت أجور الوظائف الرسمية أقل من القطاع الخاص.
5. تزايد أعداد النساء في سوق العمل الهامشي أو غير النظامي. التي تمثل طريق وسط ما بين الوظيفة الرسمية وبين العمل في القطاع الخاص.

ثالثاً - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

تهيئة الفرص التنموية والتمكينية للمرأة الهادفة الى توسيع الخيارات المتاحة أمامها، والتي تساهم في بناء قدراتها، وتؤمن لها بيئة إنسانية تتسم بالعدالة والإنصاف.

3/2 الرسالة

تحقيق تغييرات نوعية في الثقافة السائدة القائمة على التمييز على أساس النوع، وتمكين المرأة وإدماجها في العملية السياسية والتنموية في الاقليم و تحقيق المساواة في الحقوق والفرص للنساء والرجال.

3/3 الاهداف الاستراتيجية

- تمكين المرأة وإدماجها في عملية التنمية.
- إحداث تغييرات نوعية في الثقافة السائدة القائمة على التمييز على أساس النوع. ويتطلب هذا جهودا منسقة وشاملة ومستمرة في مجالات عديدة، ومن جانب جهات متخصصة وقادرة على التأثير في اتجاهات الناس وتفسيراتهم كالتعليم مثلا.
- تبني إستراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة تأخذ زمام المبادرة لتمكين المرأة وتشجيع المساواة بين الجنسين وخفض مستويات التفاوت بين المحافظات من جهة والريف والمدينة من جهة أخرى.
- إصلاح المؤسسات الاقتصادية والقانونية كي تحقق مساواة في الحقوق والفرص للنساء والرجال (قوانين الأسرة، الحماية من العنف، حقوق ملكية العقارات، التوظيف، الحقوق السياسية، والإرث).

رابعاً – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف

- تحقيق مستوى متساوي لفرص التعليم بين الأناث و الذكور في جميع المراحل التعليمية ما قبل الجامعي خلال 5 اعوام.
- زيادة مشاركة المرأة في جميع الهيئات واللجان الحكومية الدائمة والمؤقتة الى 40% خلال 5 اعوام والمحافظة على ذلك.
- زيادة مساهمة المرأة بالنشاط الاقتصادي بنسبة 5% سنوياً من خلال تمكينها معنوياً ومادياً لتاخذ دورها الفاعل في دعم عمليات التنمية في الاقليم.
- تعديل القوانين والتشريعات التي تعزز قيم المساواة والمشاركة وتحد من قيم التمييز خلال عامين.
- قيام وسائل الاعلام إطلاق الحرية للرأي العام وتشجيع النقاش والحوار ونشر الحملات الإعلامية للتوعية وتغيير صورة المرأة في الإعلام خلال الاعوام الخمسة القادمة.
- إصلاح أنظمة ومناهج التعليم خلال العامين الاولى من الخطة التي تمنح الفرصة لتغيير نظرة المجتمع إلى العنف ضد المرأة والشعور بالمسؤولية تجاهها.
- تضمين برامج حقوق الإنسان مفاهيم تعزز قيم المساواة وتكافؤ الفرص والترويج لها كثقافة مضادة للتمييز السائد، وذلك بالتنسيق بين الجهات المعنية وخلال 5 اعوام.
- إعداد خطة وطنية لتشجيع المبادرات النسوية خلال العام الاول من الخطة تهدف الى توسيع الفرص والتسهيلات الائتمانية وزيادة مبالغ القروض المقدمة لتمكين المرأة وتعزيز دورها الاقتصادي.
- تخصيص المبالغ المناسبة في الميزانية العامة للحكومة خلال اعوام الخطة لدعم وتعزيز عمل منظمات المجتمع المدني النسوية وغير النسوية من خلال تقوية تنظيماتها كي تضطلع بدور مهم في تأسيس ونشر ثقافة الإقناع بالتكافؤ بين الجنسين بوصفه مطلبا حضاريا لا يستهدف مصادرة حقوق الرجل بل تعزيز مبدأ الشراكة بين الجنسين في إدارة شؤون الحياة.
- إعداد خطة التشغيل الوطنية خلال العامين الاولى من الخطة على اساس قاعدة الاحتياجات الفعلية او التخصص المهني والعلمي، ومن خلال المنافسة الموضوعية.
- تنفيذ ما لايقل عن (10) برامج سنوياً لتدريب وتمكين للنساء في شتى الاختصاصات والمجالات المدرة للدخل والمنسجمة مع احتياجات وتطورات الاقتصاد الوطني
- أتخاذ الاجراءات القانونية والتنظيمية خلال عام واحد لتوسيع مساحة مظلات الأمان الاجتماعي لتوفر لكل الفئات – خصوصا النساء- ضمانات كافية.
- أعداد برنامج شامل خلال عام واحد موجه لتفعيل وتوسيع اشتغال النساء، على نحو يجعل برامج التمكين أكثر من برامج تدريبية أو فنية صرفة، بل برامج بناء للشخصية وخلق قيم حضارية تشجع على المبادرة والتجديد والثقة بالنفس والرغبة في المشاركة. ومتابعة اقراره وتنفيذه بالتعاون بين الجهات ذات العلاقة.

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف

- النسبة السنوية لمساهمة المرأة في النشاطات الاجتماعية.
- نسبة الزيادة السنوية في عدد النساء العاملات في قطاع الاعمال.
- نسبة الزيادة السنوية في عدد الاناث الملتحقات بالدراسة، ومقارنتها بنسب التحاق الذكور بالدراسة.
- النسبة السنوية لمشاركة المرأة في اللجان الحكومية الدائمية والمؤقتة.
- النسبة السنوية للنشاطات المنفذة لتعزيز مساواة ومشاركة المرأة في المجتمع والتنمية.
- عدد حملات التوعية الثقافية والاعلامية بدور المرأة في المجتمع المنفذة سنوياً.
- النسبة السنوية للنشاطات المنفذة لتعزيز قيم المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.
- النسبة السنوية لعدد التسهيلات الائتمانية والقروض والفرص المقدمة لتمكين المرأة اقتصادياً.
- عدد النشاطات السنوية المنفذة من منظمات المجتمع المدني بتمويل ودعم من الجهات الحكومية الهادفة الى ترسيخ مبادئ المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة في المجتمع والتنمية.
- عدد فرص التشغيل السنوية المخصصة للمرأة ضمن خطة التشغيل الوطنية.
- عدد الدورات التدريبية والتاهيلية السنوية الموجهة لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً.
- النسبة السنوية لعدد النساء المشمولات بمظلة الامان الاجتماعي.

القسم الثاني: الشباب

إن ما يطلبه الشباب، لا يقف عند حدود فرص العمل، بل يتعداها إلى فرص الحياة (التعليم، والتدريب، والعمل، والترويح، والصحة وغيرها). فمطالب الشباب هي مطالب المجتمع ذاته. وبالتالي فان أي تراجع أو ضعف في تلبية تلك المطالب تعرض المجتمع برمته لمخاطر جسيمة. ويمثل عدد الشباب اليوم رقماً غير مسبوقا في تاريخه. وكما يبين الهرم السكاني الحالي، يندرج اكثر من 20% من السكان ضمن فئة الشباب العمرية (15-24 سنة). ومع استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة في الاقليم، يتوقع ان يستمر تزايد نسبة الشباب على مدى العقود الثلاثة القادمة. ورغم قلة البيانات المتاحة التي تؤشر اعداد ونسب الشباب من اجمالي السكان في الاقليم، الا اننا يمكن تحديد ابرز الخصائص السكانية لفئة الشباب كما ياتي:

1. بلغ عدد السكان من الشباب حسب بعض التقديرات في سنة 2008 (0,964,076) مليون شاب وشابة وبنسبة (21.8%) من إجمالي السكان.ومن المتوقع أن يبلغ عدد الشباب (1,232,269) مليون في سنة 2015. ومن الواضح أن الارتفاع الحالي والمتوقع لأعداد الشباب ونسبهم يرتبط ارتباطا وثيقا بالاتجاهات الزمنية لكل من الخصوبة والوفيات، إضافة إلى حجم الهجرة وتدفقاتها. كما تدل التوقعات السكانية أن الحصة النسبية للشباب ستستمر بالتزايد في العقدين القادمين قبل أن تبدأ بالثبات ثم تتجه إلى الانحدار.
2. أن نسبة السكان من الشباب إلى السكان في سن العمل (15- 64) سنة بلغت 37.8% عام 2008.
3. تشكل نسبة الشباب في المناطق الحضرية الى إجمالي سكان الحضر بحدود 20.6 % وهي اقل من نسبتهم في المناطق الريفية البالغة بحدود 22.1% من إجمالي سكان الريف لنفس السنة.

ومن منظور اقتصادي بحت، يمكن اعتبار الارتفاع الحاد في أعداد الشباب والشابات ونسبهم تحديا للسياسة الإقتصادية نظرا لضرورة توفير المزيد من الخدمات التعليمية ومرافق البنية التحتية لهم، فضلا عن إيجاد فرص عمل لائقة لهم، هذا من جهة ومن جهة ثانية فان ارتفاع نسبة الشباب تعتبر طاقة كامنة تستثمر في برامج التنمية الوطنية.

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

الشباب صناع التغيير وأدواته حين تتواصل حياتهم في بيئة مؤاتية لنضج عقلي ونفسي وبدني سليم تتوفر فيها فرص العمل والمشاركة والأمن. إلا أن الشباب، أيضا، هم مصدر كثير من المخاطر حين يجدون أنفسهم في بيئة تزدحم بعوامل التهديد والعنف والبطالة والتهميش. إن تجاهل أوضاع الشباب وتهميشهم يدفع باتجاه ازدياد نسبة الانحراف والجريمة التي تخلف تداعيات اجتماعية خطيرة مكونة بيئة غير مستقرة وغير آمنة تمنع قدوم رأس المال والاستثمار الأجنبي، الأمر الذي يفوت فرص التنمية والتقدم. ومن جانب آخر فان عدم توفر العمل لاسيما للكفاءات العلمية المتخرجة حديثا منهم يجعلهم يبحثون

عن تلك الفرص خارج الاقليم، الأمر الذي يزيد من هجرة العقول المؤهلة والمدربة ويشكل هدرا واضحا في الموارد البشرية.
وإذا ما حاولنا البحث في التحديات التي تشكل عائقا أو عقبات أمام سياسة فعّالة لاستثمار طاقات الشباب وتشغيلهم وخفض معدلات بطالتهم، فان أهم تلك التحديات تتمثل بما ياتي:

1. عدم وجود سياسات تشغيل مناسبة تتلائم مع الظروف الواقعية بموضوعية وعلمية بإمكانها أن تخلق فرص عمل جديدة للشباب العاطل بسبب ضعف الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص وتدني كفاءته التنظيمية. وتدني مستوى الاستعانة بالقوى العاملة المحلية عند تنفيذ الشركات الخارجية لمشاريع الاستثمار.
2. غياب السياسة الوطنية الشاملة الموجهة للقطاع الشبابي جعل الخدمات المقدمة للشباب تفتقر الى الشمولية والاثار الايجابية المرجوة.
3. التعدد والاختلاف في المؤسسات التي تقدم خدماتها للشباب أدى إلى غياب التنسيق وبعثرة الجهود مما يتطلب وجود منظومة شاملة ومترابطة ومتكاملة الأهداف والغايات سواء أكانت مؤسسات أو أفراد.
4. محدودية الدور السياسي والمجتمعي المعطى للشباب.
5. الخوف من المستقبل في ظل ازدياد تكاليف المعيشة وارتفاع مستوى البطالة وإلى غير ذلك فان الكثير من هؤلاء الشباب يعيش قلقا كبيرا وهاجسا ضاغطا على مستقبله الوظيفي والحياتي.
6. ضعف في تأهيل وخبرة الكادر المتخصص لإدارة المؤسسات الشبابية من الناحية الإدارية والفنية.
7. النقص النسبي في بعض المرافق الرياضية والترفيهية للشباب من الجنسين والتفاوت بين المحافظات في توفير هذه المرافق.
8. محدودية الموارد المالية المخصصة للأنشطة الشبابية واحتلالها مراتب متدنية ضمن الموازنة العامة للحكومة.

ثالثاً - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

تنمية قدرات الشباب ومساعدتهم في تجاوز التحديات الاجتماعية، وتوفير متطلبات تمكينهم للمساهمة الفعالة في بناء مجتمع حر ومتحضر في ظل سيادة القانون.

3/2 الرسالة

الشباب قوة لايستهان بها في عملية التنمية

3/3 الاهداف الاستراتيجية

- حشد الجهود الحكومية لتنمية قدرات الشباب بما يمكنهم من المساهمة الفاعلة في العملية التنموية وتأطيرهم في الحياة العامة.
- تحقيق توازن امثل بين احتياجات الدولة واحتياجات الشباب.
- زيادة فعالية برنامج تنمية الشباب من خلال تبني نهج تكاملي لربط أهداف البرنامج بعضها ببعض.
- توفير فرص عمل مناسبة وكافية لتستوعب الراغبين بالعمل من الشباب.

رابعاً – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف

- تخفيض نسب البطالة بين الشباب بنسبة 10% سنوياً مع التركيز على المناطق الريفية ولكلا الجنسين.
- أعداد (5) برامج سنوية تهدف الى تعميق فكرة النوع الاجتماعي بين الشباب وبما يؤمن تفاعلاً بناءاً مابين الذكور والإناث في الحياة الاجتماعية.
- زيادة مشاركة الشباب بنسبة (2%) سنوياً في وضع السياسات والبرامج الخاصة بهم التي تعدها وتنفذها وزارة الثقافةوالشباب وتمكينهم من الإسهام في جميع مجالات التنمية.
- تنفيذ (5) دورات تدريبية سنوياً لتطوير القيادات الشبابية كي تأخذ دورها في عملية النهوض الحضاري للاقليم.

- اعداد وتطوير السياسات الاجتماعية الحالية وفقاً للحاجات المستجدة وبما يؤمن مشاركة فعالة لمنظمات المجتمع المدني في حل مشكلات الشباب خلال العام الاول من تنفيذ الخطة.
- زيادة عدد مراكز الشباب ومراكز الترويح بنسبة (25%) خلال (5) اعوام وفي المحافظات كافة وبما يؤمن تثقيف الشباب وإشغالهم بأنشطة مثمرة وبناءة.
- أعداد برنامج شامل خلال العام الاول من الخطة يهدف الى استيعاب الشباب المهاجر والعمل على توفير فرص عمل تحقق له الحياة الكريمة.
- زيادة التخصيصات في الميزانية العامة للحكومية بالنسبة التي تقترحها وزارة الثقافة والشباب لتنمية قدرات الشباب بما يمكنهم من المساهمة الفاعلة في العملية التنموية ومشاركتهم في الحياة العامة.
- أعداد ورقة عمل شاملة خلال العام الاول من الخطة تهدف الى زيادة فعالية برنامج تنمية الشباب من خلال تبني نهج تكاملي لربط أهداف البرنامج بعضها ببعض.

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف

- عدد البرامج السنوية المنفذة لترسيخ مبادئ المساواة بين الجنسين والمخصصة للشباب.
- النسبة السنوية لمشاركة الشباب في وضع السياسات والبرامج الخصة بهم.
- عدد الدورات التدريبية والتاهيلية السنوية المنفذة لتطوير القيادات الشبابية ودعم برامج تمكين الرياديين منهم.
- النسبة المؤية السنوية لمشاركة منظمات المجتمع المدني في تنفيذ النشاطات الهادفة الى حل مشكلات الشباب.
- النسبة السنوية لزيادة عدد مراكز الشباب في المحافظات.
- عدد النشاطات المنفذة لاستيعاب الشباب واثرها في التقليل من معدل الهجرة بينهم.
- النسبة السنوية للتخصيصات المالية الحكومية الموجهة لتنمية قدرات الشباب.
- المعدل السنوي للبطالة بين الشباب.

القسم الثالث: الفئات الهشة

تعد قضية الهشاشة والتعامل معها من أهم القضايا التي تشغل بال الرأي العام والشركاء المعنيين بالتنمية، وآفاق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويقصد بالفئات الهشة، الأيتام والمشردين من الأطفال، والمعوقين والمسنين والأرامل والمطلقات والنساء المعيلات لأسرهن وغيرهم. وتواجه هذه الفئات مشكلات وتحديات في حياتها اليومية بضمنها، مستوى عالي من الفقر وأشكال متعددة من الحرمان، كما تتعرض باستمرار لنقص في القدرات أو فقدان فرص المرونة مقابل الصدمات، وباتت تشكل هذه الفئات نسبة من المجتمع بسبب ضعف الخدمات الاجتماعية المتراكمة خلال العقود الماضية في كثير من المناطق ، مما أدى إلى زيادة ظواهر التهميش والفقر والاغتراب والتفكك الأسري.

إن شبكات الأمان التقليدية (الصدقة والوقف وعلاقات الأسرة الممتدة والقبيلة والمجتمع المحلي، وادوار المؤسسة الدينية) كانت تحد من مشكلات المجتمع خصوصا الفئات الهشة كالمعوقين والأيتام والمتسولين والمشردين وغيرها. آلا إن إحدى الخطوات الايجابية الهامة للتخفيف من حالة التهميش هو تبني الحكومة وشركائها في التنمية إستراتيجية التخفيف من الفقر، إلى جانب ذلك، ضمان الحقوق الأساسية للأطفال في إطار الحقوق الدولية المقرة والمعترف بها. لذا لابد ان تسعى هذه الخطة إلى بناء القدرات التي من شأنها خلق مستوى من القوى العاملة للفئات الهشة ذات القدرات التنافسية على المستوى المحلي من خلال تبني برامج وسياسات لتمكينهم وبناء قدراتهم باستمرار.

1/3 ذوي الاحتياجات الخاصة

إن الأعداد الحقيقية للمعوقين باختلاف أصنافهم غير متوفرة بشكل متكامل حالياً. ويظل التعداد السكاني الشامل منتظرا وضروريا للإجابة عن كثير من الأسئلة التي لا نستطيع الإجابة عنها اليوم بشكل قاطع. وعموماً فان بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تشير الى ان عدد المعوقين في المعاهد التاهيلية التي تديرها يبلغ في نهاية عام 2009 حوالي (1,140) معوق بمختلف انواع العوق ولمختلف المحافظات كما يعرضها الجدول (79)، كما ان عدد المعوقين في الاقليم المستفيدين من الرواتب المخصصة للمعوقين بلغ في نهاية عام 2009 حوالي (57410) معوق. ومما يلاحظ ان تطور الخدمات الصحية يساهم بشكل غير مباشر في الحد من عدد المعوقين، حيث أن أمراضا معينة قد تنتشر مثل أمراض القلب وضغط الدم ومرض السكري والأمراض المزمنة التي تؤدي في بعض الاحيان إلى أشكال من العوق كالشلل وعدم القدرة على الحركة والنطق.

جدول (79)	اعداد المستفيدين من خدمات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة موزعة حسب المحافظات لعام 2009				
انواع العوق	اربيل	دهوك	السليمانية	الاجمالي	النسبة%
الصم والبكم	250	60	98	408	40.7%
العوق الفيزياوي	70	40	45	155	15.6%
التخلف العقلي	150	40	42	232	23.1%
المكفوفين	100	40	37	177	17.7%
التدريب على النطق	30			30	2.9%
المجموع	600	180	222	1,002	100%
النسبة	59.9%	17.9%	22.2%		100%
المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / حكومة اقليم كوردستان					

2/3 الارامل والايتام

هناك تباين كبير في تقدير أعداد الأرامل والأيتام. لقد اظهر مسح الأحوال المعيشية أن 8% من مجموع النساء المبحوثات وبمختلف الفئات العمرية في العينة كن أرامل مقابل 55% متزوجات.
وكان تقرير بعثة الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في العراق لعام 2006 وبضمنه كوردستان قد أكد إن أعداد الأطفال اليتامى والأرامل في زيادة مستمرة. وتفيد بعض التقديرات أن عدد اليتامى قد يصل إلى أكثر من (4.5%) طفل من اجمالي الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين (اقل من سنة-14 سنة)، حيث تشير بعض بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ان عدد الايتام المستفيدين من خدمات الوزارة بلغ في نهاية عام 2009 حوالي (711) يتيم موزعين على محافظة اربيل بواقع (613) ومحافظة السليمانية (98) يتيم، ومن الواضح ان هذه الاعداد لاتمثل الصورة الواقعية عن ظاهرة الايتام في الاقليم، وعموماً فان هؤلاء الايتام يشكلون اعباءاً هائلة على كاهل أمهاتهم والمجتمع عموما. وفي جانب الارامل والمطلقات فان بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تبين ان عدد المستفيدات من خدماتها لمختلف المحافظات بلغ (22,686) ارملة كما يعرضها الجدول (80):

جدول (80)	اعداد الارامل والمطلقات المستفيدات من خدمات الرعاية الاجتماعية موزعة حسب المحافظات لعام 2009			
المحافظة	عدد الارامل	عدد المطلقات	المجموع	النسبة
اربيل	5,759	360	6,119	26.9%
دهوك	1,546	-	1,546	6.8%
السليمانية	14,089	932	15,021	66.3%
المجموع	21,394	1,292	22,686	100%
النسبة	94.3	5.7	-	100%
المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / حكومة اقليم كوردستان				

وإذا ما أخذنا بالاعتبار المصاعب والتحديات الاقتصادية المستمرة ، فمن المتوقع أن يستمر المهمشون في المستقبل القريب بالشعور بالضغط المالي للإسهام في دخل الأسرة، في الوقت الذي تبقى فيه معدلات البطالة عالية نسبياً وفرص العمل محدودة.
إن مساعدة الأطفال الأيتام ينبغي أن تبدأ بمعالجة المسببات الحقيقية للظاهرة، وهي مساعدة الأسر على تلبية حاجاتهم المالية الأساسية من دون الاعتماد على عمل الأطفال. كما أن البرامج والسياسات التي تركز على تقليص دائرة الفقر ينبغي ان تستهدف وتساعد الأسر الفقيرة جدا على إرسال أبنائها الأيتام إلى المدرسة.

3/3 الاطفال

يشكل الأطفال (14 سنة فاقل) اكثر من ثلث سكان الاقليم وبنسبة مئوية حوالي (38.1%). وقد يعاني قسم منهم من الحرمان من إشباع الكثير من حاجاتهم الأساسية كالحماية الاجتماعية، والخدمات الطبية، والتعليم والغذاء، والماء والصرف الصحي. كما يعاني آخرون من ظروف تصدع الأسرة مما جعلهم ضحايا سوء المعاملة.
إن ظروف الأزمات التي تعرض لها المجتمع والتي زادت بموجبها نسبة الفئات الهشة، أوقع الكثير من الأطفال في دائرة الهشاشة، واحتمال وقوع العديد منهم في مصيدة الانحراف. فالأطفال قد يواجه العديد منهم أفعال وسلوكيات قاسية من قبل أسرهم، ولا تتوفر بيانات دقيقة عن حجم ظاهرة العنف ضد الاطفال الا ان بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تشير الى ان اكثر من (600) طفل يستفيدون من الخدمات التي تقدمها مراكز حماية الاطفال التابعة للوزارة في مختلف المحافظات.
وعلى الرغم من التشريعات والأطر القانونية التي تلزم الأطفال بضرورة الانخراط في المدارس، إلا أن ظروف الأزمات دفعت العديد من الأسر الى زج ابنائها بالعمل خارج المنزل. إذ تظهر المؤشرات إن أغلب الأطفال العاملين هم من اسر فقيرة يعملون في مناطق متعددة من المدن، يبيعون بضائع بسيطة وسريعة الحركة.

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

1. ضعف الاداء المؤسسي للجهات الرسمية، الخدمية وغير الخدمية، مما انعكس سلبا على سياساتها وخططها وبرامجها ومبادراتها وأنماط تفاعلها ودرجة استجابتها الفعلية لما تواجهه الفئات الهشة من المجتمع من تحديات.
2. غياب الرؤية الشاملة للنهوض بالوضع الاجتماعي والاعتماد في الغالب على سياسات وإجراءات جزئية موضعية، مشتتة، تتسم بضعف الروابط الواضحة فيما بينها.
3. غياب التنسيق والتكامل بين الأطراف الفاعلة في القطاع الإجتماعي وبين القطاع العام والقطاع الخاص.
4. غياب البرامج الخاصة بإنعاش الفئات الهشة، حيث تفتقد السياسة الاجتماعية إلى رؤى واضحة للبرامج الإجتماعية الخاصة بهذه الفئات، والمناطق الأكثر تضررا ومعاناة.

ثالثاً - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

تمكين الفئات الهشة وإتاحة الفرص البديلة لهم للاندماج في المجتمع وتقديم الرعاية اللازمة لمساعدتهم للاضطلاع بادوار ايجابية في العملية التنموية في الاقليم.

3/2 الرسالة

معالجة الآثار والأعباء الناجمة عن ضعف السياسات الحكومية وتدني الاهتمام المجتمعي بمختلف قطاعاته بشريحة الفئات الهشة التي ادت الى استمرار تهميش الآلاف من الأرامل والأيتام والمعوقين وغيرهم.

3/3 الاهداف الاستراتيجية

إن الخيارات الراجحة ضمن منظور هذه الخطة الاستراتيجية هو أن تعمل الحكومة وبالتعاون مع الشركاء التنمويين على تنفيذ المشاريع والبرامج التي من شأنها التخفيف عن كاهل الفئات الهشة.وتمثل شبكات الرعاية الاجتماعية آلية مجتمعية لحماية فئات من السكان تعاني من نقص في قدراتها على المشاركة في حياة مجتمعها. وفي إطار ما تقدم يمكن تحديد أهم الأهداف بالاتي:

- معالجة الاسباب والآثار التي تؤدي الى تهميش الآلاف من الأرامل والأيتام والمعوقين وغيرهم.
- تمكين الفئات الهشة والعمل على دمجها في المجتمع، وإشراكها في المسؤوليات الاجتماعية وفي خطط التنمية المستدامة.
- تحقيق التوازن والعدالة في توفير الخدمات والبنى التحتية لتلك الفئات وعلى جميع المستويات.
- تفعيل ادوار مؤسسات المجتمع المدني والمجالس البلدية بوصفها جزءاً من شبكات الأمان الاجتماعي

- إعتماد برامج تحقيق المصالح والمنافع المتبادلة، وبناء السلم الأهلي والشراكات التي من شأنها تخفيف الضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية عن الفئات الهشة.
- إعتماد نظام فعال للإعانات الاجتماعية.
- بلورة مرجعية جديدة للعمل الاجتماعي لتكون الاساس في صياغة المنظور الضروري للسياسات الإجتماعية المستقبلية.

رابعاً – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف

- أعداد دراسة خلال العام الاول من الخطة تهدف الى معالجة الآثار والأعباء الناجمة عن ضعف السياسات الحكومية وتدني الاهتمام المجتمعي بمختلف قطاعاته بشريحة الفئات الهشة التي ادت الى استمرار تهميش الآلاف من الأرامل والأيتام والمعوقين وغيرهم والعمل على تعديل تلك السياسات في ضوء نتائج الدراسة واعتماد وتنفيذ تلك السياسات خلال العام الثاني من الخطة.
- المساعدة على توفير ما لايقل عن (50) فرصة تدريبية سنوياً لتمكين الفئات الهشة من خلال التدريب والتأهيل والتوعية بهدف دمجها في المجتمع، وإشراكها في المسؤوليات الاجتماعية وفي خطط التنمية المستدامة.
- أصدار الضوابط والتعليمات خلال العام الاول من الخطة الهادفة الى تحقيق التوازن والعدالة في توفير الخدمات والبنى التحتية للفئات الهشة وعلى جميع المستويات ومتابعة الالتزام بها.
- تفعيل ادوار مؤسسات المجتمع المدني والمجالس البلدية بوصفها جزءاً من شبكات الرعاية الاجتماعية.
- إعداد برنامج شامل خلال العام الاول من الخطة يهدف الى تنسيق الجهود بين الجهات المعنية، في بناء السلم الأهلي وخلق الشراكات التي من شأنها تخفيف الضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية عن الفئات الهشة.
- أصدار نظام او تشريع قانوني فعال للإعانات الاجتماعية خلال العامين الاولى من الخطة.
- عقد مؤتمر عام خلال العامين الاولى من الخطة يهدف الى تقديم التوصيات اللازمة لتفعيل التعاون بين الجهات ذات العلاقة لبلورة مرجعية جديدة للعمل الاجتماعي تأخذ في اعتبارها التحول من الاعتماد شبه المطلق على الحكومة (الأطر المؤسسية الرسمية) إلى دور فعال للجمعيات والهيئات غير الرسمية (العمل الطوعي)، وللأفراد والجماعات أحيانا في المجتمع الأهلي (المحلة أو المنطقة...). ومتابعة اعتماد وتنفيذ التوصيات.

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف

- النسبة السنوية لتعديل السياسات الحكومية الموجهة للفئات الهشة او اعتماد سياسات جديدة.
- النسبة السنوية لعدد ذوي الاحتياجات الخاصة المشمولين بالخدمات الاجتماعية.
- النسبة السنوية لعدد الايتام الذين تمت رعايتهم وتوفير المستلزمات الحياتية الاساسية لهم.
- النسبة السنوية لعدد الارامل والمطلقات اللاتي ليس لهن مورد معيشة تمت كفالتهم وتوفير فرص المعيشة المقبولة لهن.
- النسبة السنوية لعدد الدورات التدريبية والتاهلية المنفذة للفئات الهشة لغرض تمكينهم ودمجهم بالمجتمع.
- النسبة السنوية لايواء واسكان او توفير سكن لمجموعات الفئات الهشة.
- النسبة السنوية للمبالغ المخصصة لبرامج الامان الاجتماعي (الرعاية الاجتماعية) والنسبة السنوية لعدد المشمولين بها من مجموعات الفئات الهشة في المجتمع.
- النسبة السنوية لزيادة حزمة (انواع) الخدمات الاجتماعية المقدمة للفئات الهشة موزعة حسب الجهات ذات الصلة (المجالس البلدية، المؤسسات الدينية – الزكاة والصدقات وغيرها – ومؤسسات المجتمع المدني، وغيرها).
- النسبة السنوية لعدد القرارات والتعليمات الجديدة الصادرة لتعزيز برامج الاعانات الاجتماعية او تعديل القرارات والتعليمات النافذة حالياً.
- النسبة السنوية لاجمالي برامج الامان الاجتماعي المنفذة من المؤسسات الحكومية مقارنة بنسبتها المنفذة من مؤسسات المجتمع الاخرى.

القسم الرابع: الفقر

شكل موضوع الفقر أحد أهم التحديات خلال العقود الثلاثة الأخيرة، كما إن الاهتمام به لم يأخذ المساحة المناسبة في الجهد التنموي، بسبب طبيعة الأوضاع والسياسات والمتغيرات التي شهدها المجتمع الكوردستاني خلال العقود الماضية. وأزداد الوضع سوءا بسبب الأزمات التي رافقت تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاقليم خلال تلك الفترات الزمنية الماضية وما صاحبها من مظاهر العنف والتهجير والتهميش وصلت الى حملات الابادة الجماعية وتدمير لكل البنى المؤسسية.

إن استمرار تلك الأزمات لمدة طويلة ترك آثارا بنيوية على مجمل الأوضاع في الاقليم، لعل من اهمها تفاقم مستويات الفقر. وعلى الرغم من الانجازات الكبيرة التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية، لا تزال هناك الكثير من التحديات والمعوقات الرئيسية تهدد الأمن الإنساني للمجتمع الكوردستاني بخاصة والمجتمع العراقي بعامة . اذ تشير نتائج المسوحات والدراسات الميدانية التي طبقت لعموم دولة العراق الفيدرالية – وبضمنها الاقليم - ان حوالي ربع السكان يعيشون في ظروف حرمان وفقر نتيجة للازمات وفقدان الأمن والاستقرار، مع تفاوت واسع في مستويات الدخول، واللامساواة بين الذكور والإناث، وتباين واضح في مستويات الحرمان بين الأقاليم والمحافظا

1/4 خصائص الفقر

إن نقطة الانطلاق في أي نظرة او مبادرة نحو دراسة وتحليل ظاهرة الفقربمختلف ابعادها لصياغة المعالجات القصيرة الامد والاستراتيجية بعيدة الامد، تبدأ بمعرفة من هم الفقراء، وأين يرتكزون جغرافياً تمهيداً لاستهدافهم في الخطة الاستراتيجية. وقد تكون وثيقة إستراتيجية التخفيف من الفقر الصادره مؤخرا عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في الحكومة الاتحادية، والمعدة من الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع هيئة الاحصاء في حكومة اقليم كوردستان وبدعم واسناد من البنك الدولي، هي المصدر الاساسي الذي يمكن ان يعتمد لعرض فقرة الفقر في الاقليم.

2/4 خط الفقر الوطني

استندت استراتيجية تخفيف الفقر في بياناتها المعتمدة على نتائج المسح الشامل الاقتصادي والاجتماعي للاسرة العنقودي والمتعدد المؤشرات الذي انجز عام 2007 في تحديد خط الفقرالوطني على احتساب كلفة السعرات الحرارية الضرورية لادامة صحة الفرد، وبالاعتماد على بيانات المسح المشار اليه سابقاً، قدرت كلفة الاحتياجات الغذائية الاساسية الشهرية للفرد الواحد بـ (34,250) ديناراً ويساوي هذا خط فقر الغذاء، وعلى اساس انفاق الاسر التي تقع عند خط فقر الغذاء، قدر خط فقر السلع والخدمات غير الغذائية بـ (42,646) ديناراً للفرد الواحد شهرياً.

وبجمع كلفة الاحتياجات الغذائية الاساسية مع كلفة الاحتياجات غير الغذائية فان خط الفقر لعموم العراق الاتحادي يساوي (76,896) ديناراً للفرد الواحد شهرياً. وهو ما يعني ان حوالي 22.9% من سكان العراق الاتحادي يقعون تحت خط الفقر وبما يساوي حوالي (6,9) مليون نسمة، علماً ان الانفاق الغذائي وغير الغذائي الذي استند عليه احتساب خط الفقر يعتمد التعريف الاقتصادي للانفاق المعمول به دولياً، وعلى اساس اسعار السوق وليس الاسعار المدفوعة التي قد تكون في بعض الحالات اقل من اسعار السوق، كما شمل ذلك الاحتساب ايضاً الانفاق على سلع الحصة التموينية.

لقد كشف توزيع الافراد حسب متوسط انفاق الفرد الواحد ان معظمهم يتركزون حول خط الفقر وقلة منهم يقعون بعيداً عن هذا الخط، مما يعني في حالة تعرض اية نسبة من غير الفقراء الى انخفاض في دخولهم (فقدان العمل، او فقدان المعيل، او مرض احد افراد الاسرة .... الخ)، او ارتفاع احتياجاتهم الاستهلاكية يتوقع ان يؤدي الى وقوعهم تحت خط الفقر، والشكل الاتي يوضح ذلك:

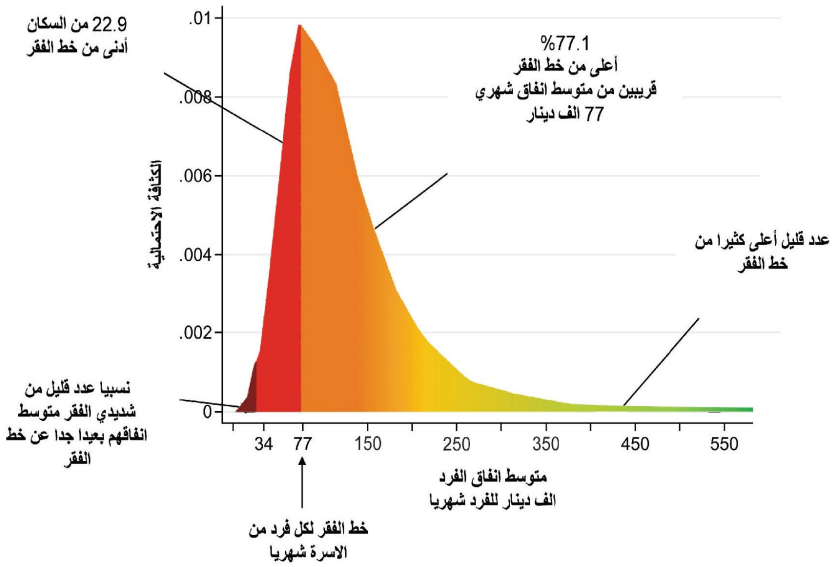

خط الفقر وتوزيع متوسط الإنفاق الشهري

لقد قدرت فجوة الفقر لعموم العراق الاتحادي بـ 4.5% وهو ما يعني ان استهلاك غالبية الفقراء قريب جداً من خط الفقر، وان التحسن النسبي في دخولهم او زيادة نصيبهم من الانفاق الحكومي على الخدمات العامة يستطيع انتشالهم من الفقر. الا ان حجم الفجوة يتباين بين المحافظات بشكل حاد، ومن معطيات الشكل التالي يظهر ان محافظة السليمانية تحتل المرتبة الاولى الاقل في معدل الفقر من بين المحافظات الـ (18) في العراق الاتحادي، تليها محافظة كركوك، ثم محافظة اربيل، اما محافظة دهوك فهي في المرتبة العشرة بين المحافظات حيث يرتفع معدل الفقر فيها عن معدله في محافظتي السليمانية واربيل.

3/4 معدل الفقر بين المحافظات

تتفاوت المحافظات في عموم العراق الاتحادي من حيث معدل الفقر و فجوته، الا ان محافظات اقليم كوردستان وفقاً لمعطيات المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة لعام 2007 واستراتيجية تخفيف الفقر لعام 2009 تمثل المحافظات الاكثر انخفاضاً مقارنة بالمحافظات العراقية الاخرى، حيث بلغ معدل الفقرة وفجوته اقل من (10%)، في حين ان المعدل والفجوة تجاوزت الـ (40%) من سكان بعض المحافظات العراقية، كما يوضح ذلك الشكل الاتي:

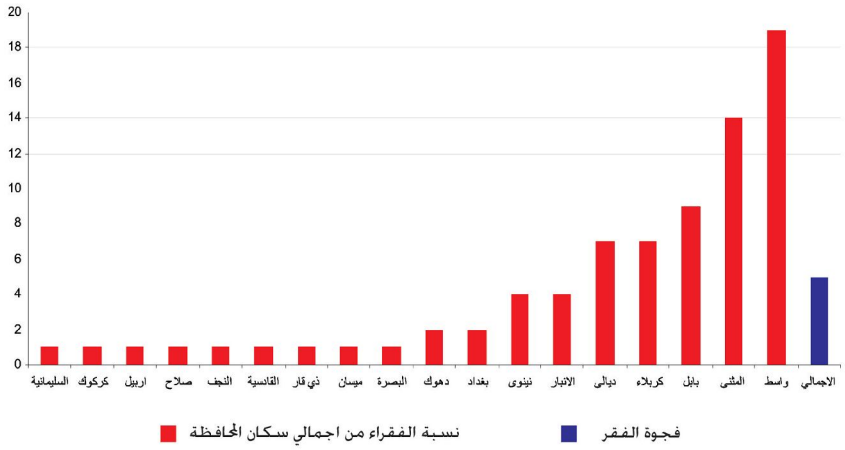

معدلات الفقر حسب المحافظات

4/4 معدل الفقر بين الحضر والريف

عند تتبع توزيع الفقراء بين الحضر والريف، نجد ان في الوقت الذي يسكن حوالي ثلاثة ارباع السكان في الاقليم في الحضر (77.6%)، فان حوالي نصف الفقراء يتواجدون في الريف، مما يكشف ان اوضاع الريف الاقتصادية والاجتماعية تعد بيئة مولدة للفقر، ويتعزز ذلك الى حد ما بارتفاع معدل الخصوبة والولادات، حيث يبلغ معدل النمو السكاني في الاقليم (3%)، يرتفع في الريف حسب بعض التقديرات المعتمدة الى (3.5%) مقارنة بـ (2.7%) في الحضر.

5/4 معدل الفقر والبطالة

تشير معطيات المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة لعام 2007 الى ضعف العلاقة الارتباطية بين الفقر والبطالة لعموم محافظات العراق الاتحادي، ففي الوقت الذي كان فيه معدل الفقر الاجمالي للمحافظات (39%) في الريف و(16%) في الحضر، كان معدل البطالة الاجمالي في الريف (11%) وفي الحضر (12%). ألا ان الصورة قد تختلف على مستوى اقليم كوردستان فالتقديرات تشير الى ان معدل الفقر في الريف يبلغ حوالي (13%) وينخفض الى (6%) في الحضر، وبالمقابل فان معدل البطالة حسب بيانات هيئة الاحصاء في وزارة التخطيط في حكومة اقليم كوردستان يبلغ حوالي (17.5%) في الريف، وينخفض الى (10.65%) في الحضر (مراكز المحافظات والاقضية والنواحي التابعة لها)، وهذه المعدلات قد تشير الى نوع من انواع العلاقة بين تلك المعدلات – الفقر والبطالة – .

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

1. التخفيف من الآثار السلبية للنهضة الاقتصادية التي يشهدها الاقليم التي ادت في بعض جوانبها الى زيادة التضخم وارتفاع اسعار بعض الاحتياجات الحياتية الاساسية وارتفاع اجور الوقود والنقل والايجار وغيرها.
2. ضمان الحكم الرشيد لتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة كفاءة الأداء الحكومي وتحسين آليات صنع القرار ووضع السياسات وإرساء وتطوير المؤسسات الداعمة للنمو الاقتصادي.
3. تحقيق أهداف استراتيجية التخفيف من الفقر بجدية واهتمام عاليين تمثل واحداً من اهم التحديات امام هذه الخطة الاستراتيجية.

ثالثاً - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

تعزيز الامن والتماسك الاجتماعي وتوسيع التمكين والحماية الاجتماعية الفعالة للفقراء.

3/2 الرسالة

أرساء القاعدة المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمشروع تنموي يستوعب التخفيف من الفقر ويغير النظرة اليه ويقوم على تمكين الفقراء ومساعدتهم لتعزيز اندماجهم في المجتمع وتحقيق دورهم في التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي.

3/3 الاهداف الاستراتيجية

تسعى الخطة خلال مدة تنفيذها إلى المساهمة في تحقيق الأهداف التي تتسق مع أهداف إستراتيجية التخفيف من الفقر والجهود الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذا فانها تتبنى الأهداف التالية:

- دخل أعلى من العمل للفقراء عن طريق زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل والإقراض الميسر للفقراء.
- تحسن المستوى الصحي للفقراء مع التوكيد على الخدمات الصحية الوقائية إلى جانب الخدمات الصحية العلاجية. وتشمل هذه السياسات خدمات الرعاية الصحية الأولية المحسنة، وإيصال الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي إلى المناطق الفقيرة، وزيادة تغطية هذه المناطق بنشاطات برنامج التحصين الموسع وبرامج الصحة الإنجابية، وتحسين الحالة التغذوية للفقراء.
- انتشار وتحسن تعليم الفقراء بسبب الفروق الكبيرة بين الفقراء وغير الفقراء وبين الريف والحضر وبين المحافظات. الأمر الذي يكشف ضعف الوعي بأهمية التعليم وعجز النظام التعليمي عن توفير المدارس الكافية ومستلزماتها.
- بيئة سكن أفضل للفقراء تتوافق مع الحد الادنى من المعايير والمتطلبات الاساسية لحياة الفرد من درجة الملائمة وتوفر الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي والكهرباء.

- حماية اجتماعية فعالة للفقراء عن طريق تصحيح نظام الرعاية الاجتماعية والشريحة التي يستهدفها والفصل بين المشمولين بإعانات الرعاية الاجتماعية الدائمية وهم المعوقون والأرامل والعجزة.. وبين من يستحق الإعانة بصفة مؤقتة لغاية تغير حالته المسببة لعدم حصوله على دخل. كما ان سياسة الرعاية الاجتماعية ينبغي إن تترصد مظهرين مهمين هما نسبة الفقر وفجوته كمعيار لحجم الاعانة المقدمة.
- تفاوت أقل بين النساء والرجال الفقراء سواء أكان في صالح المرأة أم الرجل عبر تحقيق التكافؤ في التعليم وفي فرص العمل والحصول على دخل منصف. حيث إن اسباب التفاوت بين الرجل والمرأة بوجه عام لا تعود إلى قصور تشريعي بل إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية.

رابعاً – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف

- توفير عوامل لزيادة إنتاجية العمل الزراعي للفقراء بنسبة 5% سنوياً
- وضع برنامج إقراض لأنشطة مدرة للدخل للفقراء خلال العام الاول من تنفيذ الخطة.
- إصدار نظام لمراجعة الحد الأدنى للأجر اليومي وفقاً لتغيرات خط الفقر الوطني خلال العام الاول من تنفيذ الخطة.
- أنشاء مكاتب تشغيل فعالة يسهل وصول الفقراء إليها لايقل عددها عن (25) مكتباً خلال العامين الاولى من تنفيذ الخطة وفي المحافظات كافة.
- تخصيص المبالغ اللازمة لتوفير الدعم الحكومي لمبادرات المجتمع المدني المساندة للفقراء يتقرر مبلغها سنوياً حسب ما تقترحه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- إنشاء أو تفعيل ما لايقل عن (5) مراكز حرفية مسائية وبرامج تدريب سريعة للفقراء في مهن مدرة للدخل خاصة للفقراء خلال العامين الاولى من تنفيذ الخطة.
- شمول ما لايقل عن 10% من العوائل الفقيرة بخدمات الرعاية الصحية الأولية سنوياً.
- شمول (25%) من المناطق الفقيرة بخدمات الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي سنوياً.
- تغطية (20%) من المناطق الفقيرة بنشاطات برنامج التحصين الموسع سنوياً
- وضع برنامج لتقوية الصحة الإنجابية للفقراء خلال العام الاول لتنفيذ الخطة.
- إصدار قانون وتعليمات إلزامية التعليم الأساسي وتفعيله، خاصة في المناطق الريفية والإحياء السكنية الفقيرة.
- تغطية (90%) من المناطق الفقيرة بخدمات التعليم الاساسي والاعدادي عن طريق إنشاء المدارس بالاعداد الكافية خلال (5) اعوام.
- تعديل قانون وتعليمات شبكة الرعاية الاجتماعية وربطها بتسجيل أطفال الأسر المشمولة بالإعانة بالتعليم الأساس.
- زيادة إجراءات وأنشطة خفض أعداد الأميين في المناطق الفقيرة بنسبة (20%) سنوياً
- إعداد وتطبيق مناهج لربط التعليم المهني بسوق العمل خاصة في القطاع الزراعي والريفي.
- أقرار برنامج حكومي لبناء وحدات سكنية ملائمة للفقراء بشروط ميسرة تخصص له المبالغ باقتراح من وزارة الاعمار والاسكان خلال العامين الاولى من تنفيذ الخطة.
- اعادة النظر وتفعيل تنفيذ الإجراءات التي تكفل حسن تطبيق نظام شبكة الرعاية الاجتماعية خلال العام الاول من تنفيذ الخطة.
- اصدار التعليمات التي تلزم بإستخدام خط الفقر الوطني في تحديد الفئات المستهدفة بالإعانة خلال العام الاول من تنفيذ الخطة.
- أعداد برنامج موجه نحو معالجة العوامل المسببة لانخفاض معدلات التحاق البنات في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في المناطق الفقيرة خلال العام الاول من تنفيذ الخطة.
- إعداد وتنفيذ (25) برنامج تدريبي سنوياً مخصصة للنساء الفقيرات لزيادة فرص العمل المتاحة لهن.

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف

- المعدل السنوي لانتاجية عمل الفقراء حسب القطاعات الاقتصادية وبالاخص العاملين في القطاع الزراعي.
- عدد القروض المقدمة للفقراء ضمن برنامج الاقراض الوطني للنشاطات المدرة للدخل المخصص للفقراء.

- العدد السنوي لمكاتب تشغيل الفقراء والاعداد السنوية للمستفيدين منها.
- العدد السنوي للمبادرات المنفذة من منظمات المجتمع المدني لمساندة الفقراء والممولة والمدعومة من الجهات الحكومية.
- العدد السنوي لمراكز التدريب السريع المسائية لتأهيل الفقراء للمهن المدرة للدخل والعدد السنوي للمستفيدين منها.
- العدد السنوي من الفقراء المستفيدين من مراكز الرعاية الصحية الاولية.
- النسبة السنوية لشمول المناطق الفقيرة بخدمات الماء الصالح للشرب والصرف الصحي.
- النسبة السنوية لعدد الفقراء المشمولين ببرنامج التحصين الموسع.
- النسبة السنوية لعدد الفقراء المشمولين ببرنامج تقوية الصحة الانجابية.
- العدد السنوي لابناء الفقراء الملتحقين بالتعليم الاساسي والاعدادي والمستمرين بالدراسة وبالاخص الاناث منهم.
- العدد السنوي للمدارس المؤسسة في المناطق الفقيرة.
- النسبة السنوية لانخفاض معدل الامية بين الاسر الفقيرة.
- العدد السنوي للوحدات المنفذة في المناطق الفقيرة.
- العدد السنوي من الفقراء المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية.
- العدد السنوي للنساء الفقيرات المشاركات ببرامج التدريب والتاهيل.
- النسبة السنوية لتنفيذ اهداف الاستراتيجية الوطنية لتخفيف الفقر.

القسم الخامس: ذوي الشهداء والمؤنفلين والسجناء السياسين

أولت الحكومة اهتماماً خاصاً بقدسية قضية الشهداء وضحايا الابادة الجماعية، وعملت على تكريم وتخليد ذكرى الشهداء الذين ضحوا من اجل حرية الشعب الكردستاني، ورعاية ذويهم وتقديم افضل الخدمات لهم ضمن نظرتها الى مختلف شرائح المجتمع الكوردستاني.
وقد تحققت خلال الاعوام الماضية العديد من الانجازات على طريق تخليد وتكريم الشهداء، فقد اعتبرت (9) مناسبات في كل عام مناسبات وطنية لاستذكار مآثر الابطال الشهداء، والاشادة بتضحياتهم وتكريم عوائلهم، كما بلغ عدد الذين شملتهم الرعاية من ذوي الشهداء والمؤنفلين وضحايا الابادة الجماعية اكثر من (83) الف يستلمون رواتب شهرية من وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين، و(403) من عوائل السجناء الساسيين.
كما تولت الحكومة اضافة الى الرواتب الشهرية المخصصة لذوي الشهداء وضحايا الابادة الجماعية توفير الخدمات المختلفة لهم منها الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والاسكان، والجدول (81) يوضح ذلك:

جدول (81)	اعداد ذوي الشهداء وضحايا الابادة الجماعية المستفيدين من الخدمات حسب انواعها للاعوام 2007-2009			
نوع الخدمات	2007	2008	2009	المجموع
الخدمات الصحية	46,215	32,932	65,945	145,092
الخدمات الاجتماعية	882	411	8,672	9,965
خدمات التربية والتعليم	490	3,146	601	4,237
خدمات الاسكان	غير متوفرة	2,713	1,780	4,493
المجموع	47,587	39,202	76,998	163,787
النسبة	29.06%	23.93%	47.01%	100%
المصدر: وزارة شؤون الشهداء والؤنفلين / حكومة اقليم كوردستان				

ورغم كل الجهد المبذول الا ان الحكومة تتطلع الى شمول كافة ذوي الشهداء وضحايا الابادة الجماعية والسجناء الساسيين برعايتها وتعزيز حزمة الخدمات المقدمة لهم من اجل ان يعيشوا حياة كريمة تليق بسمو ماقدمه الشهداء وبالتضحيات العظيمة من اجل حرية وتقدم الشعب الكوردستاني وضمان الحرية للاجيال القادمة.

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

1. ضخامة المأساة التي تعرض لها الشعب الكوردستاني خلال العقود والاعوام الماضية وسعة آثارها السلبية والعدد الكبير من الضحايا وذويهم، مما ولد تحدياً كبيراً امام الحكومة وتنوعاً واسعاً من حزمة الخدمات الواجب تقديمها ضمن الحقوق المقرة قانوناً لذوي الشهداء وضحايا الابادة الجماعية.
2. يعد موضوع تخليد وتكريم الشهداء وضحايا الابادة الجماعية ورعاية ذويهم موضوعاً مجتمعياً لايقف عند حدود المؤسسات الحكومية فقط، وانما يتطلب تظافر وتعاون كل الجهود الحكومية وغير الحكومية وكل شرائح المجتمع.
3. تتطلب الحاجة في بعض الاحيان الى تعديل وتطوير بعض التشريعات النافذة ذات الصلة برعاية وتكريم الشهداء وعوائلهم مما يتطلب مراجعة وتطوير البيئة التشريعية الداعمة لجهد المؤسسات الحكومية.
4. بطء الاجراءات والتاخر في تعويض ذوي الشهداء وضحايا الابادة الجماعية من قبل الحكومة الاتحادية رغم اقرار مجلس النواب الاتحادي بتاريخ 2008/4/14 ان ما ارتكب بحق الشعب الكوردستاني كان (جريمة ابادة جماعية / جينوسايد).
5. ضعف التعاون والتنسيق من قبل الحكومة الاتحادية في القضايا المشتركة ذات الصلة بشؤون الشهداء وضحايا الابادة الجماعية وبالاخص في مجال الكشف عن المقابر الجماعية.

ثالثاً - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

تخليد وتكريم الشهداء وضحايا الابادة الجماعية ورعاية ذويهم وتأمين الحياة الكريمة لهم بما يتناسب مع حجم الضرر والمعاناة التي تعرضوا لها.

3/2 الرسالة

تخليد ذكرى الشهداء وضحايا الابادة الجماعية، والاشادة بتضحياتهم ، وتقديم الدعم والاسناد المعنوي والمادي لذويهم للتخفيف من معاناتهم جراء الضغوط النفسية والاجتماعية التي تعرضوا لها ، وتلبية احتياجاتهم الحياتية وضمان حقوقهم القانونية والسياسية في التعويض..

3/3 الاهداف الاستراتيجية

- تخليد وتكريم الشهداء والمؤنفلين وضحايا الابادة الجماعية واحياء المناسبات الخاصة بهم والتعريف بحجم الجرائم التي تعرضوا لها.
- الرعاية المعنوية والمادية لذوي الشهداء والمؤنفلين وضحايا الابادة الجماعية وتوفير وسائل الحياة الكريمة لهم .
- جمع الحقائق وتوثيقها وكشفها محلياً ودولياً لتوضيح حجم وبشاعة الجرائم المرتكبة بحق شعب كوردستان .
- البحث والتحري عن مصير المفقودين والكشف عن المقابر الجماعية والتعرف على هوياتهم والعمل على اعادة رفاتهم الى مسقط رأسهم .
- تعزيز التعاون والتنسيق مع الحكومة الاتحادية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية للاعتراف بالجرائم المرتكبة بحق شعب كوردستان وتعقب مرتكبيها.
- تطوير البيئة التشريعية والقانونية ذات العلاقة بشؤون الشهداء والمؤنفلين وضحايا الابادة الجماعية من خلال توظيف والاستفادة من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية وتجارب وخبرات الدول والمنظمات الدولية والمحلية .

رابعاً – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف

- أحياء مناسبات تخليد وتكريم الشهداء وضحايا الابادة الجماعية من خلال زيادة البرامج الاعلامية المحلية بنسبة 50% واقامة النصب التذكارية بنسبة 40% واقامة المراسيم التخليدية بنسبة 100% خلال 5 اعوام.
- تعزيز حزمة الخدمات المتنوعة المقدمة لذوي الشهداء وضحايا الابادة الجماعية على النحو الاتي:

- توسيع عدد المرضي والمحتاجين للرعاية الطبية للعلاج خارج الاقليم بنسبة 10% سنوياً، وتغطية الاحتياجات الطبية والصحية داخل الاقليم بالكامل 100% خلال 5 اعوام.
- زيادة منح قطع الاراضي والوحدات السكنية للمشمولين بها بنسبة 20% سنوياً حتى تغطية العدد الاجمالي خلال 5 اعوام.
- زيادة عدد المشمولين بالخدمات التعليمية والدورات التدريبية والتاهيلية بنسبة 10% سنوياً.

- توسيع عمليات جمع الحقائق وتوثيقها ودعم القدرات والخبرات المحلية بضمنها اعداد الدراسات الميدانية بنسبة 5% سنوياً
- زيادة مجالات التعاون مع الحكومة الاتحادية من اجل توسيع القدرات وزيادة الامكانات المحلية للتحري والكشف عن المقابر الجماعية بما يتضمن ذلك اقامة الدورات وتشكيل فرق العمل واعداد التقارير ونشرها بنسبة زيادة سنوية 10%.
- توسيع جهود التعريف بحجم وبشاعة الجرائم المرتكبة بحق الشعب الكوردستاني محلياً واقليمياً ودولياً عن طريق زيادة عدد المؤتمرات والندوات والمعارض والزيارات الميدانية وتشكيل الهيئات الاستشارية وبنسبة 5% سنوياً.

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف

- النسبة السنوية لعدد مناسبات تخليد وتكريم الشهداء وضحايا الابادة الجماعية والنصب المقامة والبرامج الاعلامية المنفذة.
- النسبة السنوية للخدمات الطبية والعلاجية المقدمة لذوي الشهداء وضحايا الابادة الجماعية داخل وخارج الاقليم.
- النسبة السنوية لعدد الاراضي والوحدات السكنية الموزعة لذوي الشهداء وضحايا الابادة الجماعية.
- النسبة السنوية لعدد الطلاب المشمولين بالخدمات التعليمية ولمختلف المراحل الدراسية من ذوي الشهداء وضحايا الابادة الجماعية.
- النسبة السنوية لعدد النشرات والتقارير المعدة والمنشورة المتضمنة عرض الوثائق والادلة والمقتنيات الخاصة بالشهداء والضحايا.
- النسبة السنوية لعدد المقابر الجماعية المكتشفة وتحديد الشهداء والضحايا وتوثيق الادلة والمقتنيات.
- النسبة السنوية لعدد المؤتمرات والندوات والمعارض الهادفة الى التعريف بجرائم النظام البائد.

التنمية المكانية والاستدامة البيئية

الفصل الثاني عشر/ التنمية المكانية والإستدامة البيئية

تحتل التنمية المكانية والاستدامة البيئية اهتماماً خاصاً في عمليات التخطيط والتطوير للتنمية الشاملة، لانهما يمثلان ركنين من الانشطة الاساسية الهادفة الى تقدم المجتمع، فعن طريق التنمية المكانية يتحقق نشر ثمار التنمية بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية لتشمل مختلف المدن وكل المناطق الحضرية والريفية، فهي تساعد في تطوير البنى التحتية والتخفيف من الفقر وخلق فرص العمل وتوفير التعليم والرعاية الصحية وغيرها. وفي الجانب الآخر فقد اصبحت الاستدامة البيئية محط اهتمام مختلف الدول والمجتمعات في العالم، وتم تصنيفها على انها الهدف السابع من الاهداف الانمائية للألفية الثالثة.

يتضمن هذا المحور التركيز في القسم الاول المتعلق بالتنمية المكانية بعرض السياسات الرئيسة للتنمية المكانية التي تشمل سياسات الموقع الصناعي، والمدن الجديدة، ومراكز النمو (اقطاب النمو)، والاستيطان والتطوير الريفي، ونشر الاستثمارات مكانياً، ثم يتطرق المحور الى سمات التنمية المكانية في الاقليم من حيث التركيز المكاني للنشاط الاقتصادي والسكان، وثنائية الاقتصاد المكاني، ثم يتناول المحور المزايا النسبية للقطاعات والامكانات التنموية التي تشمل مؤشرات الميزة النسبية للتوطين الصناعي، والتنمية الزراعية، والتطوير السياحي، وشبكة الطرق والمواصلات، وكذلك يستعرض المحور التفاوت المكاني ومؤشرات الحرمان ومستوى المعيشة على مستوى المحافظات، ويختتم المحور هذا القسم بعرض الامكانات التنموية المكانية.

اما القسم الثاني المخصص للاستدامة البيئية فيتضمن عرض مسببات تلوث الهواء، وتلوث المياه، وتلوث التربة، وظاهرة التصحر، والمخلفات الصلبة والنفايات.

ومن تحليل الواقع الحالي عبر المؤشرات المعتمدة يتم استخلاص اهم التحديات التي يمكن ان تواجه التنمية المكانية في الاقليم ، باعتبار ان تحديد هذه التحديات يمثل الاساس الذي يمكن الاستناد عليه في تحديد الاتجاه المستقبلي المتضمن الرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية. كما سيتم عرض اهم مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية بصيغة نسب مئوية او ارقام اوكميات يستهدف تحقيقها خلال سنوات الخطة مع تحديد اهم المؤشرات لمتابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية المحددة خلال سنوات الخطة.

عرض أهم النتائج المتوقع تحقيقها مقارنة بواقع الحال (في رسوم بيانية)

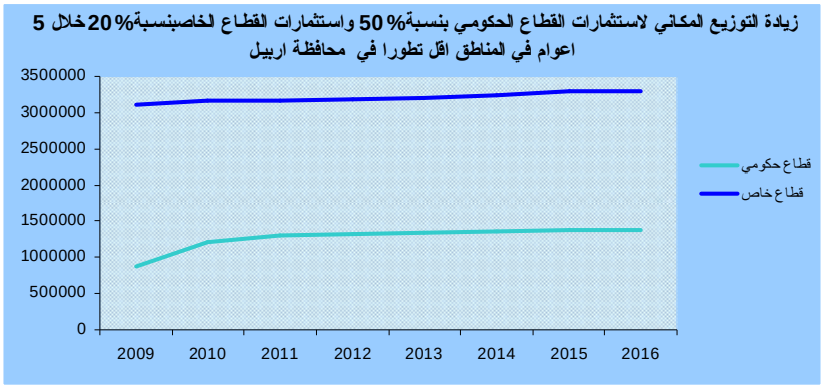

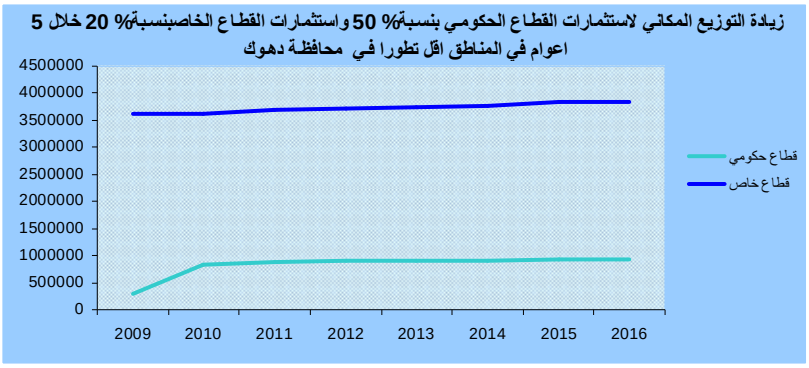

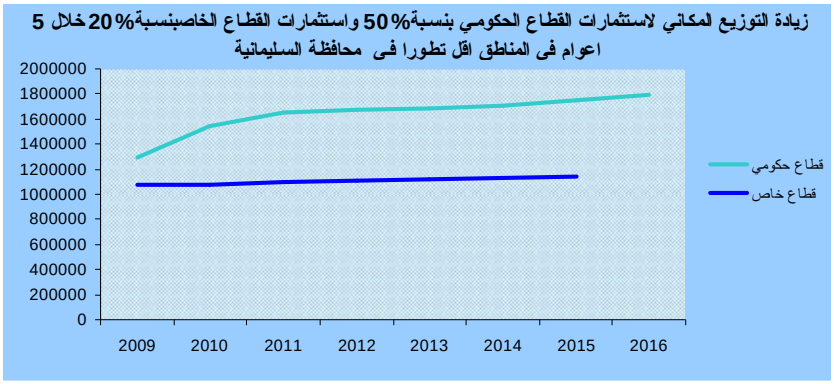

القسم الاول: التنمية المكانية

تهدف التنمية المكانية بالدرجة الاساسية الى توزيع ثمار عملية التنمية بشكل متوازن وعادل والى تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين المحافظات والمدن من جهة، وبين المناطق الحضرية والريفية من جهة اخرى من خلال الاستغلال والاستثمار الكفوء للامكانات والمزايا النسبية المتوافرة في كل اقليم او منطقة. وبذلك فان التنمية المكانية تسعى الى تحقيق التوازن التنموي النسبي ونوع من الموازنة بين تعظيم معدلات التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني وتحقيق العدالة في توزيع ثمار هذه التنمية بين المحافظات ومناطق الاقليم تحقيقا لمبدأ التنمية المتكاملة.

أولاً - عرض وتحليل واقع الحال

هناك عوامل كثيرة وراء توجيه الاستثمارات بأشكالها المختلفة (عامة كانت أم خاصة) الى مناطق دون أخرى فمنها ما يتعلق بأمكانيات المكان او ما يعرف بالميزة المكانية ومدى توافر المقومات المادية والبشرية لأستقبال تلك الأستثمارات مقارنة بأماكن لا تستطيع تلبية ذلك. وهذا ينطبق على الانشطة الانتاجية والصناعية، والزراعية، والسياحة، ومنها ما يتعلق بالسوق ومنها ما يتعلق بحاجة المكان الى الخدمات والبنى الارتكازية.

1/ سياسات التنمية المكانية

عموماً تستند التنمية المكانية من خلال التخطيط الاقليمي على جملة من السياسات والمبادئ الاساسية والتي يمكن اجمالها بالاتي:

1/1 سياسة الموقع الصناعي

ضرورة نشر عملية التنمية الاقتصادية ونشر الصناعة على كافة المحافظات وايجاد موازنة تنموية مكانية والتخفيف من حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع السكان بشكل متوازن والحد من تركزه في المراكز الحضرية الكبيرة، وتعد سياسة الموقع الصناعي واحدة من السياسات التي اعتمدت سواء كانت بشكل مشاريع فردية او مجمعات صناعية كبيرة. وتعكس مؤشرات التنمية الصناعية و المتمثلة بتوزيع القوى العاملة الصناعية والقيمة المضافة حسب المحافظات الاتجاه الواضح في الهيمنة النسبية لمحافظة او مدينة معينة ضمن الهيكل الصناعي في الاقليم، وبالرغم من ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي للنشاط الصناعي في الاقليم من (61,9) مليار دينار عام 2004 الى (197,1) مليار دينار عام 2008 وبنسبة زيادة (218.4%) الا ان مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي تراوحت بين (2.6%) عام 2004 و (2.1%) عام 2008، وقد توزعت رؤوس الاموال الموظفة في القطاع الصناعي بنسبة (54%) في محافظة اربيل و(13%) في محافظة دهوك و(33%) في محافظة السليمانية، كما يوضحها الجدول (82):

جدول (82)	اجمالي رؤوس الاموال الموظفة في المنشات الصناعية موزعة حسب المحافظات للاعوام 2003-2008 (مليون دينار)			
السنة	اربيل	دهوك	السليمانية	المجموع
2003	12,626	11,800	60,180	84,606
2004	140,420	21,240	81,420	243,080
2005	186,440	41,300	100,300	328,040
2006	265,500	69,620	122,720	457,840
2007	283,200	77,880	149,860	510,940
2008	381,140	92,040	258,420	731,600
الاجمالي	1,269,326	313,880	772,900	2,356,106
النسبة%	54%	13%	33%	100%
المصدر: وزارة التجارة والصناعة / حكومة اقليم كوردستان				

وكما ان النسب السابقة بين المحافظات تعتبر متباينة فيما بينها فكذلك تتباين نسبياً مساحات المدن الصناعية في المحافظات، فقد بلغت حوالي (3,100) دونم في محافظة اربيل و(420) دونم في محافظة دهوك و(1,530) دونم في محافظة السليمانية، وتصل نسب المساحات المشغولة منها حوالي النصف.

جدول (83)	توزيع المناطق الصناعية حسب المحافظات لعام 2008							
	اربيل		دهوك		السليمانية		المجموع	
المحافظة	مركز المحافظة	الاقضية والنواحي	مركز المحافظة	الاقضية والنواحي	مركز المحافظة	الاقضية والنواحي	مركز المحافظة	الاقضية والنواحي
عدد المناطق الصناعية	2	8	1	6	3	12	6	26
المساحة (دونم)	2,030	1,070	100	320	840	690	2,970	2,080
المعامل	577	293	75	226	312	361	964	880
المساحة المشغولة	1,124	401	50	98	360	263	1,534	762
المصدر: وزارة التجارة والصناعة / حكومة اقليم كوردستان								

ومما سبق يمكن القول ان محافظة اربيل تعد اكثر المحافظات استقطاباً للمشاريع الصناعية تليها محافظة السليمانية ثم محافظة دهوك حيث تنخفض في المحافظة الاخيرة بوضوح نسبة الاستقطاب، وقد تعود اسباب ذلك الى مجموعة من العوامل من اهمها هو عدم وجود سياسة شاملة في الاقليم للتنمية المكانية التي قللت من اهمية سياسة الموقع الصناعي اذ لم تستخدم في الاتجاه الذي يحقق اهداف التنمية المكانية بصورة متكاملة وادى ذلك الى بقاء تركز السكان والانشطة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في مدن دون الاخرى.

2/1 سياسة المدن الجديدة

وتعتبر هذه السياسة احدى ادوات الحد من التركز السكاني ولمواجهة النمو المتسارع لسكان المدن الرئيسية بشكل خاص والمراكز الحضرية الكبيرة الاخرى بشكل عام وذلك بسبب التنمية الاقتصادية و تركزها فيها، حيث تستدعي الحاجة الى اقامة مدن جديدة تحيط بالمدن الكبيرة الهدف منها ايجاد اقطاب جديدة لامتصاص الفائض السكاني و مناخ ملائم لاستيعاب

استثمارات صناعية جديدة. ويشير واقع الحال السكاني في الاقليم الى ان حوالي (80%) من سكان محافظات الاقليم يتركزون في مراكز المحافظات مقابل حوالي (20%) في الاقضية والنواحي والمناطق الريفية، وهذه النسب توضح بجلاء عمليات استقطاب مراكز المحافظات لمجمل النشاطات الاقتصادية والاستثمارية وبالتالي السكان على حساب المناطق الاخرى من المحافظة، كما ان هذه النسب تفسر بوضوح اسباب الهجرة المتنامية من اطراف مراكز المحافظات نحو مركز المحافظة. مما يستدعي النظر بجدية في اهمية نشر الاستثمارات وتنمية البنى الارتكازية في المدن خارج مراكز المحافظات لتخفيف الزخم على المدن ارئيسية، والجدول (84) يوضح بعض ملامح التركز السكاني في محافظات الاقليم:

جدول (84)	توزيع السكان حسب البيئة والمحافظات لعام 2009					
	عدد السكان (نسمة)					
المحافظة	مركز المحافظة	النسبة %	الاقضية والنواحي والارياف	النسبة %	المجموع	النسبة %
اربيل	795,609	46.33	921,675	53.76	1,717,284	36.55
دهوك	312,874	26.57	864,840	73.43	1,177,714	25.06
السليمانية	736,508	40.83	1,067,284	59.17	1,803,792	38.39
الاجمالي	1,844,991	39.27	2,853,799	60.73	4,698,790	100.00%
المصدر: هيئة الاحصاء / وزارة التخطيط / حكومة اقليم كوردستان						

3/1 سياسة مراكز النمو (أقطاب النمو)

تعد هذه السياسة واحدة من الاجراءات التي تهدف الى اعادة توزيع ثمار التنمية ونشرها مكانيا وإعادة توزيع السكان. وهي تربيط بشكل مباشر بمعطيات الفقرة السابقة وضرورة تطوير خطط الاستيطان وزيادة الاهتمام بالتنمية الريفية.

4/1 سياسة الاستيطان والتطوير الريفي

تركز سياسة الاستيطان الريفي على أسس و معايير اختيار القرى الرئيسية التي يمكن اعتبارها اقطابا للتنمية الريفية بحيث تستطيع هذه القرى (الام) ان تستوعب القرى القريبة منها وذلك للتخلص من مشكلة التبعثر في التوزيع المكاني للمستقرات الريفية وصعوبة توفير الخدمات لها.

ان متطلبات تحقيق التنمية المكانية في الاقليم تتطلب اعداد خطة للاستيطان الريفي وفق منهجية علمية وعملية تساهم في تحديد القرى المرشحة للتطوير من خلال تحليل بيانات الجوانب الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية لكافة القرى، وبالتالي من المتوقع ان تقترح خطة الاستيطان والتطوير الريفي تقليص عدد القرى لغرض دعم فرص تطويرها تنموياً وايصال الخدمات لها وزيادة قدرتها على استقطاب الاستثمارات. ولكي تكون خطة الاستيطان الريفي والقرى المرشحة فاعلة وذات نتائج ايجابية قد يكون من الاهمية مشاركة ممثلو سكان القرى انفسهم والفلاحين في تحديد القرى المرشحة الامر الذي يؤشر اهمية ودور مشاركة المجتمعات المحلية في العملية التخطيطية.

5/1 سياسة نشر الاستثمارات مكانيا

يمثل الاستثمار بعدا مهما في اعادة هيكلة التنمية المكانية في الاقليم ووسيلة لمحاولة تقليل الفوارق التنموية بين المحافظات وبين الحضر والريف، ونشر الصناعات والتنمية الزراعية واستصلاح الاراضي والبنى التحتية التخصصية وخاصة الطرق على عموم محافظات الاقليم.

ولغرض تتبع واقع توزيع الاستثمارات بين المحافظات لابد من ملاحظة جانبين، الاول ويتعلق باستثمارات القطاع الخاص (المحلي والخارجي) في حين يتناول الجانب الثاني توزيع الاستثمار الحكومي بين المحافظات، ومن الواضح ان هناك تبايناً في التوجهات والاهداف والاسباب والدواعي التي تحفز وتستقطب الاستثمار الخاص عن الاستثمار الحكومي.

ففي مجال الاستثمار الخاص كما يوضحه الجدول (85) نجد ان محافظة اربيل استحوذت على النسبة الاكبر منه مقارنة بنسب محافظتي السليمانية ودهوك، فقد بلغت تلك النسبة للاعوام 2007-2009 حوالي (60.06%) لمحافظة اربيل و (36.19%) لمحافظة السليمانية و (3.74%) لمحافظة دهوك، وهي نسب توضح تبايناً كبيراً في مدى نشر وتوزيع استثمارات القطاع الخاص على المحافظات، كما تمثل في الوقت نفسه تحدياً كبيراً لابد من التعامل معه في اهداف واولويات هذه الخطة.

جدول (85)	التوزيع المكاني لاستثمارات القطاع الخاص (المحلي والخارجي) موزعة حسب المحافظات للاعوام 2007-2009 (مليار دينار)							
	2007		2008		2009		المجموع	
المحافظة	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%
اربيل	3,174,002	73.4%	1,398,618	934.%	3,102,450	860.%	7,675,070	160.%
دهوك	8,944	0.2%	207,948	25.%	361,612	95.%	478,504	3.7%
السليمانية	1,139,242	426.%	2,404,818	59.9%	1,081,106	24.3%	4,625,166	236.%
الاجمالي	4,322,188	%100	4,011,384	100%	4,445,168	100%	12,778,740	100%
المصدر: هيئة الاستثمار / حكومة اقليم كوردستان								

وفي الجانب الاخر المتعلق بتوزيع المشاريع الاستثمارية الحكومية مكانياً كما يعكسها الجدول (86)، نجد ان الفوارق بين المحافظات قد انخفظت، وكذلك فوارق الفرص الاستثمارية بين المدن الرئيسية في الاقليم (مراكز المحافظات) وبين المدن التابعة لها (الاقضية والنواحي)، حيث استحوذت الاقضية والنواحي على 52% من عدد المشاريع الاستثمارية الحكومية في عام 2009 مقابل 48% لمراكز المحافظات وهي نسبة تمثل اتجاهاً صحيحاً نحو تقليل الفوارق المكانية من حيث الخدمات والبنى التحتية على اختلاف انواعهما، الا ان بيانات الجدول تبين ان المشاريع الاستثمارية في الاقضية والنواحي رغم ارتفاع عددها عن تلك التي في مراكز المحافظات كانت المبالغ المخصصة لها اقل وتمثل 37% من اجمالي الميزانية الاستثمارية لعام 2009 و 63% من اجمالي المبالغ خصص لمشاريع مراكز المحافظات. ولو دققنا في بيانات الجدول نجد ان النسب المئوية للمبالغ المخصصة للمشاريع الاستثمارية في الاقضية والنواحي (التي تعد المناطق الاقل تطوراً) كانت ادنى من تلك التي خصصت لمراكز المحافظات (والتي تعد المناطق الاكثر تطوراً) في محافظتي اربيل والسليمانية، في حين زادت قليلاً تلك المبالغ عن النصف في محافظة دهوك. اما على مستوى اجمالي مبالغ المشاريع الاستثمارية لعام 2009 فقد توزعت 44% منها لمحافظة السليمانية، و 39% منها لمحافظة اربيل، و 17% لمحافظة دهوك، كما يعكسها الجدول التالي، كذلك بلغت النسبة المئوية الاجمالية لعدد المشاريع المخصصة لمراكز المحافظات 48% من اجمالي عدد المشاريع الاستثمارية لعام 2009، تقابلها نسبة 63% من اجمالي مبالغ المشاريع الاستثمارية مخصصة لمراكز المحافظات، في حين حظيت الاقضية والنواحي على النسبة المئوية الاعلى في عدد المشاريع وهي 52%، والنسبة المئوية الاقل في قيم المبالغ وهي 37%، وقد يعزى هذا التباين الى عوامل عديدة ذكرت بعضها في الفقرات السابقة من هذا المحور، ومن اهمها درجة الحرمان التي تعاني منها المحافظة أو الاقضية والنواحي التابعة لها، وكذلك نسبة عدد السكان لكل محافظة من اجمالي عدد سكان الاقليم.

جدول (86)	التوزيع المكاني للمشاريع الاستثمارية الحكومية حسب المحافظات لعام 2009 (المبالغ مليون دينار)								
	مركز المحافظة			الاقضية والنواحي			المجموع		
المحافظة	عدد المشاريع	مبالغها	% من اجمالي المبالغ	عدد المشاريع	مبالغها	% من اجمالي المبالغ	عدد المشاريع	مبالغها	% من اجمالي المبالغ
اربيل	367	2555	68%	393	1,216	32%	750	3,771	39%
دهوك	243	785	49%	209	822	51%	452	1,607	17%
السليمانية	559	2,678	63%	656	1,540	37%	1,215	4,218	44%
الاجمالي	1,159	6,018		1,258	3,578		2,417	9,596	
النسبة	48%	63%		52%	37%		100%	100%	100%
المصدر: وزارة التخطيط / حكومة اقليم كوردستان									

ومن المؤشرات التفصيلية التي تدعم الرأي القائل بوجود التباين الأقليمي، هو التباين النسبي بين نسب اشتغال السكان في المحافظات الثلاثة كما يوضحها الجدول (87) حيث تبلغ النسبة في اربيل (37.2%) في القطاع العام و(49.2%) في القطاع الخاص، وترتفع نسبة الاشتغال في القطاع العام في دهوك عما هي في اربيل الى (51.9%) و (40.1%) في القطاع الخاص، وتاتي محافظة السليمانية بالنسبة الاقل للاشتغال في القطاع العام (33.3%) وبالمقابل بالنسبة الاعلى (59.1%) للاشتغال في القطاع الخاص.

جدول (87)	تشغيل السكان في سن العمل حسب القطاعات الاقتصادية و المحافظات			
المحافظة	نسبة التشغيل %			
	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	القطاع المختلط	اخرى
اربيل	37.2	49.2	1.3	12.3
دهوك	51.9	40.1	0.1	7.9
السليمانية	33.3	59.1	0	7.6
المعدل العام	38	52.3	0.5	9.2
المصدر: هيئة الاحصاء / وزارة التخطيط / حكومة اقليم كوردستان				

ومن المناسب جداً النظر الى الشكل التالي المقتبس من خطة التنمية الوطنية المعدة من وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، حيث يظهر مقارنة بين حصة الفرد الواحد من استثمارات خطة التنمية للاعوام 2005-2009 على مستوى المحافظات، وتبرز بوضوح الفروق بين محافظات الاقليم ومحافظات العراق الاخرى. ويبدو للوهلة الاولى ان هذا التوزيع يعكس جزءا هاما من تفسيرات نظريات التنمية المكانية والتي توضح بانه لا يمكن احداث التنمية في جميع الاماكن في الوقت نفسه وان هناك مرحلية وهرمية في توزيع ثمار التنمية، هذا يعني استمرارية تفوق اقطاب نمو كان لها دورا في احداث التنمية الشاملة لمناطقها والمناطق المحيطة بها.

شكل (14) التوزيع المكاني حصة الفرد الواحد من استثمارات خطط التنمية للسنوات2005- 2009 (دينار عراقي)

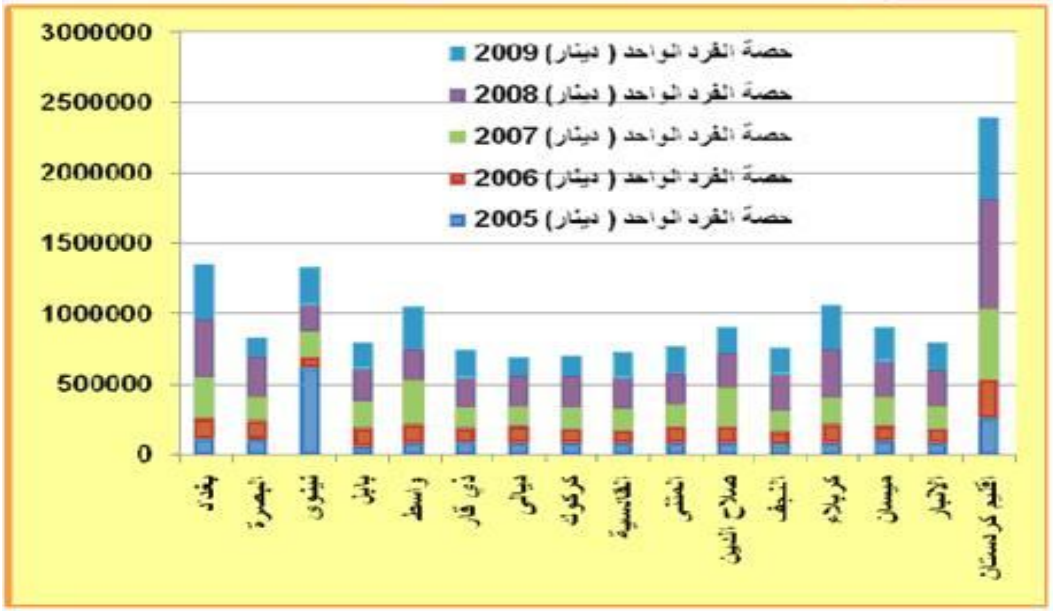

المصدر: خطة التنمية الوطنية / وزارة التخطيط والتعاون الانمائي / 2009

الى جانب التحليلات السابقة فان هذه الخطة تسعى الى أضافة عدداً من الأهداف منها التأكيد على وضع أسس ومعايير للتنمية الأقليمية من حيث ضرورة اعادة النظر عند اعداد ميزانية المشاريع الاستثمارية، وكذلك عند توزيع الاستثمارات

الخاصة (المحلية والخارجية) مراعاة حصص بعض المدن من الأستثمارات وبالأخص القطاع الصناعي وعدم التركيز على العوامل الأقتصادية في توزيع المشاريع مع وضع معايير ومؤشرات تساعد على وضع سلم أولويات بين المحافظات والمدن الرئيسية، وتحديد أنواع الأنشطة والفعاليات مكانياً.

ومن جانب اخر تشير بعض التجارب الى أن احد المعايير المهمة في توزيع التخصيصات على المحافظات هو معيار عدد السكان و اهميته النسبية في كل محافظة، اذ ان هذا المعيار يقدم الى حد كبير الحاجة الفعلية من الاستثمارات بأعتبار ان الانسان هو الغاية النهائية لكل جهد تنموي و بالتالي فأنه كلما زاد عدد سكان المحافظة او المدينة الكبيرة ارتفعت الحاجة الى مزيد من الاستثمارات وخاصة في قطاعي الخدمات العامة والبنى الارتكازية. والجدول (88) يعرض مقارنة بالنسب المئوية بين سكان المحافظات الثلاثة من حيث مراكز المحافظات والاقضية والنواحي، وبين النسب المئوية لمبالغ المشاريع الاستثمارية المخصصة في ميزانية عام 2009:

جدول (88)	التوزيع المكاني للمشاريع الاستثمارية الحكومية مقارنة بعدد السكان المحافظات لعام 2009					
	مركز المحافظة		الاقضية والنواحي		الاجمالي	
المحافظة	السكان%	المبلغ%	السكان%	المبلغ%	السكان%	المبلغ%
اربيل	78%	68%	22%	32%	38%	39%
دهوك	74%	49%	26%	51%	25%	17%
السليمانية	85%	63%	15%	37%	37%	44%
المصدر: وزارة التخطيط / حكومة اقليم كوردستان						

2 / سمات التنمية المكانية في الاقليم

ومما تجدر الاشارة اليه هنا ان نمط التوزيع المكاني للاستثمارات يتباين بحسب القطاعات والانشطة الاقتصادية فاذا كان المفروض ان تتناسب الحجوم الاستثمارية للمحافظات بشكل طردي مع السكان ودرجة الحاجة والحرمان فيما يخص الخدمات العامة وبعض البنى الارتكازية فان الحجوم الاستثمارية في القطاعات الانتاجية وفي السياحة مثلا يجب ان تتناسب مع الامكانات التنموية لكل محافظة وميزتها النسبية كما وان هناك العديد من الانشطة الاقتصادية لها متطلبات مكانية تحتم توجهها الى مكان محدد دون غيره وتخدم اكثر من محافظة واحدة او عموم الاقليم مما يتعذر معه احتسابها فقط ضمن الحجوم الاستثمارية للمحافظة التي تقع فيها. وبناء على ذلك فان هناك سمات عامة للتنمية المكانية في الاقليم لا زالت تتسم بها والتي يمكن تحديدها بالاتي؛

2/1 التركز المكاني للنشاط الاقتصادي والسكان

أظهرت العديد من البيانات والاحصائيات ان هناك تركيزاً واضحاً في مستويات التطور الأقتصادي والاجتماعي بين المحافظات وبين مراكز تلك المحافظات والاقضية والنواحي والمناطق الريفية التابعة لها قد تعود لاسباب تاريخية ولسنوات عديدة ماضية ، مما ولد عبر تلك السنوات تنامي في حركة الهجرة الكبيرة نحو هذه المراكز وبشكل ساهم في خلق التباين المكاني لكافة ابعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. وقد انعكست تأثيرات ذلك على نمط التوزيع المكاني للسكان أيضاً، حيث إن مراكز الثقل السكاني هي نفسها مراكز النمو الأقتصادي وإن استمرارية استقطابها لعناصر النمو في المناطق الأخرى قد جاء عبر علاقة طردية بين مستوى التحضر والتنمية الأقتصادية، ويتجلى ذلك على سبيل المثال في محافظة اربيل حيث انها استقطبت حوالي (60%) من اجمالي استثمارات القطاع الخاص (المحلي والخارجي) للاعوام 2007-2009، في حين بلغت حصتها (39%) من اجمالي النفقات الاستثمارية الحكومية لعام 2009، بينما بلغت نسبة استثمارات القطاع الخاص في محافظة دهوك (3.7%) للاعوام 2007-2009 تقابلها نسبة (17%) من اجمالي مبالغ الاستثمارات الحكومية لعام 2009، وهذا يشير بوضوح الى الحاجة الى تبني سياسات تنموية حكومية تساهم في خلق التوازن المطلوب في مجالات التنمية المكانية من خلال استخدام المشاريع الاستثمارية الحكومية كوسيلة لخلق ذلك التوازن. وهو ما اعتمدته الميزانية الاستثمارية لعام 2009، وهو ما تسعى الخطة الحالية الى ترسيخه خلال الاعوام القادمة.

2/2 ثنائية الاقتصاد المكاني

ومن النتائج التي يمكن استنباطها من تجربة التنمية المكانية، هو ما يسمى بثنائية التنمية التي تعني وجود مراكز رئيسة ومحدودة للتنمية في المدن تتميز بوجود ميزة نسبية من التطورات والوفورات الخارجية (كوفورات الموقع) والتي حققت أفضلية في استقطاب الأستثمارات بمختلف اشكالها سواء أكانت عامة أم خاصة، مقارنة بغيرها من المراكز الأخرى. ويمكن رصد النمو في هذه المناطق من خلال ارتفاع معدلات النمو القطاعية لمختلف الأنشطة الأقتصادية ومنها على سبيل المثال اعداد المنشات الصناعية، أو في معدلات نمو السكان.

جدول (89)	اعداد المنشآت الصناعية موزعة حسب المحافظات للاعوام 2003- 2008							
المحافظة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع	النسبة%
اربيل	473	527	628	712	807	821	3,968	48%
دهوك	74	101	171	223	259	302	1,130	41%
السليمانية	248	383	492	596	683	741	3,143	38%
الاجمالي	795	1,011	1,291	1,531	1,749	1,864	8,241	100%
نسبة الزيادة	سنة الاساس	127%	162%	192%	220%	234%		
المصدر: وزارة التجارة والصناعة / حكومة اقليم كوردستان								

3/ الميزة المكانية النسبية والإمكانيات التنموية

ان تحديد دور اي محافظة اقتصاديا وجيوستراتيجيا على المستوى الكلي، يعتمد من بين امور اخرى على الامكانات المتاحة والميزات النسبية في ذلك المكان، فضلا عن موقعه وخصوصياته الديموغرافية والاثنية.. الخ. ،،، والاكثر من ذلك ان لبعض المدن ادوارا اقتصادية وحضارية تفوق النطاق الكلي للاقليم مما يتطلب ايضا التحديد الدقيق لها ووضع البرامج والمناهج الانمائية التي تؤمن تحقيقها. ومن هنا تأتي اهمية الاشارة الى اهم الميزات النسبية للموارد التنموية و توزيعها المكاني في المحافظات.

3/1 مؤشرات الميزة النسبية والتوطن الصناعي

إن معيار معامل الموقع من أكثر المؤشرات شيوعا في التحليل المكاني وتقدير التخصص النسبي للمحافظة في صناعات معينة ويمثل هذا المعيار الحصة النسبية لأية منطقة ولنشاط صناعي معين إلى الحصة النسبية لنفس النشاط لمنطقة معيارية أخرى تستخدم لغرض المقارنة كالمستوى الوطني وهذه الطريقة تسمح باستخدام عدة متغيرات لقياس معامل الموقع كعدد العمال والقيمة المضافة وقيمة الإنتاج. وتظهر مؤشرات تحليل الميزة النسبية ان محافظة اربيل استقطبت العديد من المشاريع الصناعية التي تمثل ما يقارب النصف (48%) كما موضحة بالجدول السابق وهذا يعكس ظاهرة التركيز الصناعي لهذه المحافظة والتي تتمتع بمعاملات موقع مختلفة اجتذبت بعض الصناعات.

3/2 مؤشرات الميزة النسبية للتنمية الزراعية

نظرا لإعطاء تحليلات تفصيلية عن الإمكانات والمحددات الزراعية عند تحليل القطاع الزراعي في الخطة فسوف يتم التركيز على الميزة المكانية للانتاج الزراعي حيث يلاحظ وجود تفاوت في الميزة المكانية للمحافظات زراعيا من حيث التركيبة المحصولية الملائمة وانتاجية الدونم او الحيوانات المزرعية. فمثلا بلغ معدل الإنتاجية لعام 2007 على مستوى الاقليم لمحصول الحنطة 1,180 كغم / هكتار، جاءت محافظة دهوك بالمرتبة الأولى بمعدل 1,396 كغم / هكتار تليها محافظة السليمانية بمعدل للانتاجية 1,088 كغم / هكتار. وجاءت محافظة دهوك بالمرتبة الاولى في معدل انتاجية الدونم من محصول الشعير 1,268 كغم / هكتار، تليها محافظة السليمانية بـ 964 كغم / هكتار.

وفيما يتعلق بالثروة الحيوانية فان الاقليم يمتلك العديد من أصناف الحيوانات إلا إن أكثرها أهمية وعددا (الأبقار، والأغنام، والماعز) لما توفره من احتياجات غذائية للسكان والمنتجات الاخرى التي تدخل في الصناعة. فان اكبر عددا للأبقار في محافظة دهوك (225313) رأس ، وكذلك فان محافظة دهوك بالمرتبة الاولى في تربيتها للاغنام (1281195) رأس ، ومحافظة اربيل في عدد الماعز (46879) رأس. والجدول (90) يوضح ذلك:

جدول (90)	اجمالي الثروة الحيوانية موزعة حسب المحافظات لعام 2006 (رأس)				
المحافظة	الاغنام	الماعز	الابقار	المجموع	النسبة المؤية
اربيل	399,442	468,749	82,680	950,871	24.85%
دهوك	1,281,195	530,753	225,313	2,037,261	53.25%
السليمانية	514,682	258,653	64,798	838,133	21.90%
المجموع	2,195,319	1,258,155	372,791	3,826,265	100.00%
النسبة	57%	33%	10%	100%	
المصدر: وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة اقليم كوردستان					

3/3 مؤشرات الميزة النسبية للسياحة

يزخر الاقليم بامكانات سياحية كبيرة ومتنوعة ففي الجانب الطبيعي وبسبب تنوع الظروف المناخية والتضاريس فهناك بيئات سياحية متميزة وتنافسية اقليميا ودوليا كما وان الارث الحضاري والديني الذي يتمتع به الاقليم منذ العصور القديمة خلق امكانات للسياحة الدينية والاثارية. ففي المناطق الشمالية حيث الجبال وعدم تشابه معالم سطح الارض ترفع من اهميتها السياحية لجمالها وجاذبيتها واعتدال مناخها صيفا وسقوط الثلوج في الشتاء مما يزيد من جاذبيتها السياحية.اما المناطق الاخرى فتتميز بالاراضي السهلة المنبسطة حيث تزداد فيها كثافة البساتين مما يجعلها مناطق جذب للنزهات، كما ان تجمع المياه في المنخفضات يؤدي الى تكوين بحيرات والتي تكون مناطق جيدة لاقامة انشطة سياحية.
وتشير دلائل الاثار الى وجود نحو (56) موقع اثري في الاقليم تحوي معالم حضارية تغطي حقبا زمنية متصلة منذ العصور الحجرية قبل اكثر من مائة الف عام وعبر الفترات الاسلامية،و يتميز الاقليم بامكانات كبيرة في مجال السياحة الدينية حيث تطالعنا في محافظات الاقليم المساجد ذات المآذن والقباب تزينها زخارف بالأجر الاعتيادي والمزجج يحكي معظمها قصصا موغلة بالقدم لانبياء وأولياء صالحين وعلماء، كما توجد العديد من الاديرة والكنائس القديمة .

3/4 البعد المكاني والميزة النسبية لشبكة الطرق

يمتلك الاقليم شبكة واسعة من الطرق العامة والطرق الشريانية تقارب اطوالها حوالي (11,179) كم، حيث تمثل الطرق الرئيسية (الشريانية) حوالي 20.9% منها والطرق الثانوية حوالي 36.5% منها ، في حين مثلت الطرق الريفية النسبة الاكبر بحوالي 42.6% ، موزعة على المحافظات كما يوضحها الجدول (91):

جدول (91)	اطوال الطرق موزعة حسب المحافظات لعام 2008 (كم)				
المحافظة	الطرق الشريانية	الطرق الثانوية	الطرق الريفية	المجموع	النسبة المؤية
اربيل	960	900	1,550	3,410	30.50%
دهوك	926	882	1,100	2,908	26.00%
السليمانية	449	2,304	2,108	4,861	43.50%
المجموع	2,335	4,086	4,758	11,179	100.00%
النسبة	20.90%	36.50%	42.60%		
المصدر: وزارة الاعمار والاسكان / حكومة اقليم كوردستان					

4/ التفاوت المكاني ومؤشرات الحرمان ومستوى المعيشة

على صعيد مستوى الحرمان المكاني والمعيشة فيشير الجدول (92) الذي اعتمد من قبل "التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام 2008" الصادر عام 2009 يشير الى نسب الحرمان المكاني في المحافظات ولميادين التعليم والصحة والبنى التحتية والسكن ومحيط السكن والوضع الاقتصادي، وبالتالي فانه يمثل دليل الحاجات الاساسية غير المشبعة. ففي محافظة دهوك كان الدليل العام لمستوى المعيشة للاسرة الاقل بين المحافظات على المستوى الاجمالي (12 نقطة) وتليها محافظة اربيل بـ (5 نقاط) ثم السليمانية (4 نقاط)،(حيث يعني ارتفاع النقاط زيادة نسبة الحرمان). ان نسب الحرمان من الحاجات الاساسية حسب الميادين السبعة تراوحت بين نسبة (40.4%) بمحافظة دهوك في ميدان التعليم مما يعكس ضعف واقع هذا القطاع، وفي ميدان السكن بنسبة (35%) في محافظة السليمانية، وفي دليل الوضع الاقتصادي كانت نسبة الحرمان (44.7 %) في محافظة دهوك وهي تمثل حوالي ضعف نسبة الحرمان في محافظة اربيل واكثر من الضعف مقارنة بمحافظة السليمانية. وفي الريف تبدو الصورة اكثر وضوحا في ارتفاع مستويات الحرمان وانخفاض مستوى المعيشة مقارنة بالمناطق الحضرية والمدن الكبرى، حيث تجاوزت مستويات الحرمان في الريف حوالي ضعف مستوياتها في المدن في ميادين التعليم والصحة والسكن،حيث يشير التقرير الى ان مستوى المعيشة يرتبط الى حد كبير مع درجة التحضر فما يعانيه الريف والقرى اكبر منه في المدن.

جدول (92)

نسبة الحرمان من الحاجات الاساسية حسب الميدان موزعة على المحافظات لعام 2008

المحافظة	الوضع الاقتصادي	الحماية والامان الاجتماعي	التعليم	الصحة	البنى التحتية	المسكن	الدليل العام لمستوى المعيشة	الدليل العام لمستوى الحرمان(*)
اربيل	22.4	31.3	33.7	38.3	32.9	31.1	26.4	5
دهوك	44.7	34.5	40.4	40	30.2	30.4	34.2	12
السليمانية	18.2	30.3	29.8	29.5	35.6	35	24.5	4
العراق	34.1	32.6	27.9	27.2	52.8	28.7	28.7	

(*) 1/ يعني المحافظة الاقل حرماناً و 18/ تعني المحافظة الاكثر حرماناً

المصدر: التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام 2008 / وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة

اما مؤشرات دليل الفقر البشري حسب المحافظات والتي اشار اليها "التقرير الوطني لحال التنمية البشرية" فانها تظهر ان محافظة دهوك احتلت المرتبة الخامسة عشرة من بين المحافظات الثمانية عشرة بسبب ارتفاع معدلات الامية بين البالغين في دهوك والمقدرة بحوالي 41% ادت الى تراجع المحافظة في ترتيبها. ويرى تقرير التنمية البشرية ان هناك فروقا واضحة بين محافظات اقليم كردستان فاربيل حققت تقدما ملموسا في التعليم والصحة والدخل عن السليمانية ودهوك، باستثناء ارتفاع معدلات التحاق الاناث بالتعليم في السليمانية يتفوق على اربيل ودهوك. والجدول (93) يوضح ذلك:

جدول (93)

مؤشرات التنمية البشرية موزعة حسب المحافظات لعام 2008

المحافظة	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس	مقياس تمكين المراة	دليل الفقر البشري%
اربيل	0.652	0.62%	0.742	26.4%
دهوك	0.638	0.59%	0.745	28.9%
السليمانية	0.667	0.68%	0.672	22.9%
العراق	0.623	0.58%	0.696	18.8%

المصدر: التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام 2008 / وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة

5/ الإمكانيات التنموية المكانية

ان تنوع الظروف الطبيعية والتضاريس والترب الصالحة للزراعة والصناعات الانشائية ووجود مصادر المياه اضافة الى نعمة الثروات الكربوهايدراتية الضخمة التي حبا بها الله عز وجل ارض الاقليم ووجود وانتشار بنى ارتكازية واقطاب تنمية رئيسية وثانوية في محافظات الاقليم يوفر الاساس الملائم للانطلاق لتصحيح الهيكل المكاني للتنمية باتجاة توزيع الانشطة الاقتصادية والخدمات بشكل اكثر توازناً وتكاملا وبما يتناسب مع الميزات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لكل محافظة او جزء منها وما يترتب على ذلك من تقليل الفوارق التنموية بين المحافظات المختلفة وبين الحضر والريف ويخفض من ظاهرة ثنائية التنمية المكانية والتوزيع الهرمي غير المناسب للمستقرات البشرية.

ان تبني اسلوب التحليل الاقليمي "المكاني" في الخطة يتيح المجال لتعظيم معدلات النمو في اجزاء عديدة من الاقليم من خلال الاستغلال الافضل للموارد المحلية وبناء شراكات اقليمية وتاسيس محاور للتنمية تتناغم مع الامكانات المحلية.

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

1. استمرار سيادة ظاهرة ثنائية التنمية المكانية المتمثلة بوجود مناطق متطورة محدودة العدد في المدن الكبرى والمدن المركزية للمحافظات تستحوذ على معظم النشاط الاقتصادي والخدمات والبنى الارتكازية مقابل وجود مناطق اقل تطورا وخاصة في الاقضية والنواحي والمناطق الريفية.
2. استمرار ظاهرة التركز المكاني الشديد وخاصة الحضري في عدد محدود جداً من المدن الكبرى حيث يستقطب من اجمالي سكان الاقليم مركز محافظة السليمانية حوالي (31.6%) ومركز محافظة اربيل على (29.9%) ، وبمجموعهما فان مدينتي السليمانية واربيل تستقطبان ما يقارب من ثلثي السكان (61.5%).
3. استمرار ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة ومن المدن الصغيرة الى المدن الكبرى وما يترتب على ذلك من استنزاف الريف والمدن الصغيرة لقواها البشرية المنتجة من جهة والضغوط على السكن والخدمات العامة في المدن الجاذبة للسكان. فالبيانات والاحصائيات تشير الى ان حوالي (80%) من سكان الاقليم هم في المناطق الحضرية.
4. تدني مستويات الدخول والخدمات في الريف وتركز الفقر في المناطق الريفية مع صعوبة وعدم اقتصادية ايصال الخدمات الاساسية كالتربية والصحة الى القرى الريفية وخاصة التي يقل سكانها عن 200-300 نسمة.
5. استمرار وجود تباين كبير في مستويات الخدمات والبنى الارتكازية ودرجة الاكتظاظ السكني بين المحافظات من جهة وبدرجة اكبر بين المناطق الحضرية والريفية من جهة اخرى مما ينعكس على مستويات الحرمان وعدم اشباع الحاجات الاساسية بين المناطق ذات الحظوة والمناطق الاقل حظوة من ثمار التنمية.
6. الزحف العمراني على الاراضي الزراعية والتجاوزات في بعض الاحيان على استعمالات الاراض المختلفة وخاصة ضمن حدود التصاميم الاساسية للمدن.
7. تزايد مشكلة التصحر وقلة الغطاء النباتي.
8. غياب المخططات الاساسية للمستقرات الريفية مما ينعكس على الاستخدام العشوائي للاراضي والتي هي في الغالب اراضي زراعية.
9. ضرورة التحديث المستمر للمخططات بعيدة المدى لاستعمالات الارض ، وتهيئة مناطق استثمارية مخططة على اسس علمية مما يساعد في نشر الاستثمارات مكانيا.
10. ضعف الربط بين سياسات التنمية الاقتصادية والصناعية على وجه الخصوص وسياسات التحضر وتوزيع السكان.
11. عدم الاستغلال الجيد للامكانات المتوفرة في تطوير المراعي الطبيعية مما اثر في تقليص قطعان الاغنام والابقار والماعز.
12. ضعف استغلال المسطحات المائية لتطوير الثروة السمكية.
13. ضعف الربط العرضي والطولي لشبكات النقل بالطرق والمنافذ الحدودية.
14. ضعف استغلال الامكانات السياحية المنتشرة على عموم مناطق الاقليم والضعف في استغلال السياحة التاريخية والاثارية والسياحة الطبيعية والترويحية رغم الامكانات الهائلة المتاحة في هذ المجال.

ثالثاً - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

خلق تنمية مكانية مستدامة ومتكاملة تتكافا فيها فرص الحصول على الخدمات والبنى الاساسية في عموم محافظات ومدن ومناطق الاقليم.

3/2 الرسالة

تحقيق توازن تنموي مكاني يتناسب مع الحاجات والامكانات والميزات النسبية لمختلف محافظات الاقليم ومدنه ومناطقه وتقليل الفجوه التنموية بين الحضر والريف والاستثمار الامثل للموارد الطبيعية والامكانات النسبية لاقليم كردستان بما يسهم في الحد من ثنائية التنمية المكانية والتركز الشديد للسكان والنشاط الاقتصادي السائد حاليا.

3/3 الاهداف الاستراتيجية

- الحد من ظاهرة ثنائية التنمية المكانية على مستوى الاقليم وضمن المحافظة الواحدة.
- الحد من التركز الشديد للسكان في عدد محدد من المدن.
- الحد من ظاهرة المدن المهيمنة على مستوى الاقليم وضمن المحافظة الواحدة وتحفيز نمو المدن المتوسطة والصغيرة الحجم.
- تحفيز النمو في الريف وتقليل الفوارق التنموية بينه وبين المناطق الحضرية.
- السعي الى الحد من ظاهرة التباين الكبير في تقديم الخدمات العامة والبنى الارتكازية بين المحافظات المختلفة من جهة وبين مكونات المحافظة الواحدة من جهة اخرى.
- سد الفجوة في درجة اشباع الحاجات الأساسية بين المكونات المكانية في عموم الاقليم كمتطلب اساسي للتنمية الاقليمية المتكاملة.
- تبني مبدأ المخططات الاساسية لاستعمالات الارض في المستقرات الريفية بهدف الاستخدام العقلاني للارض.
- التصدي بشكل فاعل لمشكلة التصحر وقلة الغطاء النباتي.
- استغلال إمكانات المناطق ذات الخصوصية كالمناطق الجبلية والمسطحات المائية والمراعي والغابات بتكثيف استخدامها وفق خصوصيتها الطبيعية وميزتها النسبية.
- تعزيز شبكة النقل بانشاء طرق عرضية للربط الشعاعي بين المدن وخاصة المتوسطة والصغيرة.
- الحد من الفقر، وتحسين اقتصاديات المناطق الريفية، ونوعية الحياة عموما.

رابعاً – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف

- تخصيص ما لايقل عن 50% من الميزانية الاستثمارية الحكومية سنوياً لتطوير الخدمات والبنى الارتكازية الاساسية في الاقضية والنواحي والارياف وبما يتناسب والحجوم السكانية لتلك المستقرات البشرية ودرجة حرمانها في الفترات السابقة وخصوصياتها.
- إنشاء ما لايقل عن منطقة صناعية متكاملة صديقة للبيئة ومخططة وفق احدث الاسس والمعايير خارج مدن الاقضية في كل محافظة من المحافظات الثلاث مع تأمين كافة البنى الارتكازية لكي تكون جاهزة لاستقبال المستثمرين في القطاع الخاص المحلي والاجنبي.
- زيادة الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي بما لايقل عن 10% من اجمالي المبالغ المستثمرة سنوياً في المناطق الاقل تطورا وذلك من خلال سلة من المحفزات تقترحها هيئة الاستثمار بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية الاخرى ذات الصلة.
- ترشيح 10 قرى اساسية سنوياً وفق اسس علمية وبحجوم سكانية مناسبة لتأمين برامج الخدمات والبنى الارتكازية لسكان الريف.

- إعداد او تحديث المخططات الهيكلية المتكاملة في المحافظات لتنظيم استعمالات الارض فيها خلال العامين الاوليين من تنفيذ هذه الخطة تؤمن تشجيع التنمية في مراكز واقطاب تنموية محققة التكامل الاقتصادي بين المحافظات.
- انشاء قاعدة البيانات الاقليمية خلال العام الاول من تنفيذ هذه الخطة.
- رفع الامكانات التحليلية للكوادر التخطيطية المحلية من خلال توفير 20 فرصة تدريبية او تاهيلية او بحثية متقدمة سنوياً تساهم في تحقيق تطور مستقبلي في اساليب ومنهجيات اعداد الخطط التنموية المستقبلية.

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف

- النسبة السنوية لاجمالي النفقات الاستثمارية الحكومية المخصصة لتطوير الخدمات والبنى الارتكازية الاساسية في الاقضية والنواحي والارياف.
- العدد السنوي للمناطق الصناعية المستحدثة وبالاخص في المناطق خارج مراكز المحافظات والاقضية.
- النسبة السنوية لزيادة اجمالي الاستثمار الخاص (المحلي والخارجي) في المناطق الاقل تطوراً.
- عدد المحفزات المقترحة والمقرة رسمياً الممنوحة للاستثمار الخاص (المحلي والخارجي) للتوجه نحو الاستثمار في المناطق الاقل تطوراً.
- الزيادة السنوية للقرى المرشحة لتطوير الخدمات والبنى الارتكازية فيها.
- العدد السنوي وانواع الخدمات والبنى الارتكازية المنفذة في القرى والارياف.
- الزيادة السنوية في عدد سكان القرى والارياف موزعة حسب المحافظات المشمولين والمستفيدين من برامج تطوير الخدمات البنى الارتكازية.
- العدد السنوي لمخططات استعمالات الارض المنجزة والعدد السنوي للمنفذ منها.
- العدد السنوي للفرص التدريبية والتاهيلية والبحثية المنفذة للكوادر التخطيطية المحلية.

القسم الثاني: الاستدامة البيئية

عانى الاقليم خلال العقود الماضية من إهمال بيئي واضح المعالم حيث تعرضت البيئة الى العديد من المشاكل والتحديات تباينت مسبباتها دون توخي عواقب تراكماتها المستقبلية ، وكذلك الضعف في معالجة الملوثات التي افرزتها الحروب والتدمير وحملات الابادة التي تعرض لها الشعب الكوردستاني، يضاف الى ذلك عدم التنبه الى العلاقة السيئة التي قد تتولد ما بين الاقتصاد والبيئة والانسان والبيئة، فكانت النتيجة خللاً واضحاً في الانظمة البيئية وتغير في المعالم الطبيعية للبيئة وانحسار المسطحات المائية، والتصحر، وفقدان المساحات الخضراء وتفاقم مشكلة الملوحة، وشحه المياه.

وخلال الاعوام القليلة الماضية اولت الحكومة اهتماماً خاصاً بهذا الجانب حيث تحولت النظرة اتجاه العمل البيئي من نظرة ذات افق ضيق تدور في مجالات خدمية معينة الى نظرة اكثر شمولية بدلالة مجموعة من الاجراءات والخطوات ، كما تم تاسيس وزارة للبيئة في الكابينة الخامسة للحكومة والتي تعد خطوة جدية باتجاه تغيير النظرة التقليدية التي كانت سائدة والقائمة على انفصام البعد البيئي عن الابعاد الاقتصادية والاجتماعية في التفاعلات التنموية، كما تم مصادقة البرلمان على قانون حماية وتحسين البيئة والذي يعد من بين اكثر القوانين فاعلية في معالجة المشاكل البيئية ووضع الضوابط الصارمة للتعامل معها ناهيك عن تبنيه مجموعة اهداف منها بناء قاعدة معلومات خاصة بالبيئة تتضمن مستوى الملوثات والجهة المسببة للتلوث، وحماية المياه والهواء والتنوع الاحيائي والحد من الضوضاء والارتفاع بمستويات الرقابة البيئية.

كما اكدت توجهات الحكومة على تكرس اهمية ادماج البعد البيئي مع البعد الاقتصادي والاجتماعي وصولاً للتنمية المستدامة في الاقليم وذلك من خلال نبذ اسلوب التخطيط التقليدي الذي كان يركز على الاعتبارات الاقتصادية فقط وتبني الأسلوب التخطيطي المعاصر الذي يولي البيئة الاهتمام الذي تستحقه بعد إهمال واضح لعقود طويلة من الزمن.

وبناءً على ذلك فان الأهداف والمشاريع المختارة في هذه الخطة ستكون مستندة على قاعدة معايير عمرانية واقتصادية واجتماعية، مما سيجعل الاعتبارات البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار وبما يؤمن الانسجام ما بين الأهداف الإستراتيجية للخطة والاهداف البيئية.

مسودة خطة التنمية الاستراتيجية 2012 - 2016

أولاً - عرض وتحليل واقع الحال

1/ تلوث الهواء

تتعدد وتتنوع مصادر تلوث الهواء في الاقليم، والتي من أبرزها:

- وسائط النقل وزيادة أعدادها وتدني نوعية بعضها.
- النشاط الصناعي وضعف منظومات المعالجة الغازية في بعض الصناعات القائمة
- الاستمرار في الاعتماد على الوسائل الإنتاجية التقليدية في الصناعات المختلفة وبالاخص استخدام وقود ذا كثافة عالية
- أساليب متخلفة لحرق وطمر النفايات المنزلية والنفايات الخطرة للمستشفيات.
- تجهيز الكهرباء إلى المساكن من خلال المولدات الصغيرة والفاقدة لشروط الكفاءة البيئية.

ان تعدد مصادر تلوث الهواء المشار اليها اعلاه حولت هواء المدن وحواضرها الى هواء ملوث مع الميل الى تعاظم مستويات التلوث بازدياد حجم المدن وتنوع الأنشطة الملوثة فيها واتسعت هذه المشاكل في ظل ضعف التشريعات البيئية الرادعة للمخالفين وضعف انظمة الرصد والمراقبة. ومن المصادر المؤدية الى تلوث الهواء، الرصاص، الدقائق العالقة، تركيز غاز ثاني اوكسيد الكبريت، والغبار المتساقط.

لقد تزايد التلوث الناجم عن وسائط النقل داخل المدن كنتيجة لزيادة أعداد المركبات خلال الاعوام الماضية والتي تعتمد على الوقود المستورد ذو النوعية المتدنية، وتؤكد البيانات الصادرة عن هيئة البيئة بان معظم مصادر ملوثات الهواء تجاوزت حدودها الوطنية، فمثلاً تركيز الرصاص في محافظة اربيل كان اعلى حد له 6,6 ميكروغرام /م3 مقابل المعيار الوطني البالغ 1.5 ميكروغرام/م3 لعام 2007. كما تجاوزت تراكيز مجموع الدقائق العالقة حدودها الوطنية (350) ميكروغرام/م3 في معظم مراكز المحافظات طيلة السنتين الماضيتين.

2/ تلوث المياه

ان الانشطة الصناعية والانشطة التي يقوم بها الانسان ساهمت بتلوث المياه وتحديداً مياه الانهر والبحيرات والمياه الاقليمية من خلال طرح المياه الملوثة اليها بدون معالجة مما اثر على نوعيتها، ومن بين ابرز انواع الملوثات للمياه هي الملوثات الصناعية السائلة، والملوثات العضوية والمخلفات السائلة للمستشفيات ومياه الصرف الصحي والغوارق ومياه البزل. فالعديد من الصناعات تفتقر الى الشروط والمتطلبات البيئية سواء من حيث الموقع او من حيث المعالجات للتصاريف السائلة والتي تتميز بارتفاع تراكيز الملوثات فيها والتي تطرح مباشرة الى المياه وشبكات الصرف الصحي ومما زاد الامر سوءاً عدم الالتزام بتطبيق المتطلبات البيئية. وإذا ما تابعنا واقع المخلفات السائلة للمستشفيات الحكومية والاهلية والبالغة عددها (65) موزعة على محافظات الاقليم نجد ان قسماً منها تصرف مخلفاتها اما في الأنهر او الى المجاري، وان أغلب تلك المستشفيات وبالاخص الاهلية لا تمتلك وحدات معالجة.

3/ تلوث التربة

تتعرض البيئة المحلية للاقليم إلى تدهور في نوعية عناصر تربتها وتردي خصائصها الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية الذي سبب في مشكلة تحول الأراضي المنتجة إلى أراضي قاحلة (التصحر) او ذات انتاجية متدنية بفعل أنشطة الإنسان المختلفة وقلع الأشجار لأغراض الزراعة والوقود والبناء، وارتفاع ملوحة التربة والاستخدام غير العلمي للأسمدة والمبيدات الزراعية، مما ولد حالة من التوازن البيئي الهش أما بسبب التصحر او التملح او الإفراط في الري وإزالة الغطاء النباتي ناهيك عن الإدارة غير المستدامة للمخلفات الصلبة.

4/ التصحر

تعاني الأراضي الصالحة للزراعة من التدهور بسبب ضعف الادارة وعدم ملاءمة التقنيات المستخدمة فضلا عن الممارسات الخاطئة و/او الظروف الطبيعية القاسية التي سببت في ارتفاع نسبة الاراضي الملحية. لقد تفاقمت جذور هذه المشكلة بعد عام 1990 والتي تمثلت بازدياد مساحات الاراضي المتاثرة بالملوحة والتدهور الكبير الذي حصل في الغطاء النباتي ناهيك عن زيادة المساحات التي تغطيها الكثبان والتي جاءت نتيجة تدهور الاراضي والتعرية الريحية والمائية، وتقدر إحصاءات هيئة البيئة لعام 2007 ان نسب الأراضي المتأثرة بأشكال التصحر تؤشر ارتفاعا وتباينا بحسب

المسببات لها. وان غياب البيانات الدقيقة والاليات الخاصة بالرصد والقياس عمقت من ضبابية الواقع البيئي بشكل عام وظاهرة التصحر بشكل خاص.

5/ المخلفات الصلبة والنفايات

لا تتوفر بيانات متكاملة عن ادارة المخلفات الصلبة، الا انه يمكن تحديد واقع ادارة هذه المخلفات من خلال النقاط الاتية؛

- عدم توفر بيانات كاملة عن كميات وخصائص المخلفات الخطرة المتولدة من المصادر وضعف تحديدها وتعريفها ولجوء بعض المدن للتخلص من مخلفاتها الخطرة عن طريق طمرها مع النفايات البلدية.
- قيام بعض الانشطة الاقتصادية بالتخلص من مخلفاتها عن طريق الحرق في محارق غير نظامية للتقليل من كلفة التخلص النهائي علماً بان بعض المخلفات التي تحرق خطرة مما يسبب تلوث بيئي كبير لانتاجها مركبات الدايوكسين والفيوران السامة والضارة بالصحة العامة.
- عدم توفر مرافق فنية مخصصة لنقل وتخزين ومعالجة وطمر او حرق النفايات الخطرة في المحافظات مما يشكل مخاطر صحية وبيئية كبيرة تؤدي الى تلوث الهواء والتربة والمياه.
- سوء إدارة المخلفات الصلبة بسبب عدم وجود كوادر ذات كفاءة في هذا المجال.
- إن الكثير من محارق المستشفيات تقع بالقرب من التجمعات السكنية مما يؤثر سلبيا على البيئة بسبب الانبعاثات الغازية السامة والابخرة كالدايوكسين والفيوران التي تعتبر مواد مسرطنة والنواتج الاخرى كاكاسيد النتروجين والكبريت والكاربون والتي تسبب بعض الامراض ومنها حساسية وامراض العين والجهاز التنفسي للسكان المجاورين للمستشفيات.
- معظم مواقع الطمر لا تتوفر فيها المتطلبات البيئية حيث تقتصر العملية على رمي النفايات عشوائياً في مواقع الطمر غير النظامية وفي بعض الاحيان ترمى نسبة غير قليلة من النفايات خارج المواقع المخصصة للطمر لعدم وجود نظام رقابي وسيطرة على حركة وسائط نقل النفايات.
- قلة الاليات التخصصية المستخدمة في عملية ادارة النفايات مقارنة بالاحتياجات المطلوبة وفقاً للمقاييس العالمية مع قلة الكوادر العاملة ومستوى كفاءتهم.
- افتقار المواقع المؤقتة الى وسائل الرقابة والسيطرة وعدم وجود سجلات خاصة بكمية النفايات التي تم جمعها وكميات النفايات المرفوعة والمنقولة الى مواقع الطمر الصحي.
- اغلبية مجازر اللحوم لا تتوفر فيها وحدات معالجة للنفايات الصلبة (محارق) والسائلة (احواض معالجة).

6/ الالغام والمتفجرات

تعرض الاقليم خلال العقود الماضية الى العديد من الحملات العسكرية ضمن السياسات الجائرة للحكومات السابقة في اضطهاد وأبادة الشعب الكوردستاني، وبالاخص ما شهده الاقليم خلال السبعينيات والثمانينيات من عمليات وحملات عسكرية واسعة واستخدمت فيها اسلحة الدمار الشامل وبالاخص السلاح الكيمياوي واعتبرت تلك الحملات على المستوى المحلي والاقليمي والدولي حملات أبادة جماعية، نتج عنها أن الكثير من أراضي الاقليم المحيطة بالمدن والقرى والقصبات زرعت بعشرات الالاف من الالغام والمقذوفات والمتفجرات الخطرة التي تستهدف السكان.
ورغم الجهود الحثيثة المبذولة منذ عدة أعوام للتخلص من بقايا تلك الالغام والمتفجرات والمساعدات الواسعة التي قدمت من بعض الدول الصديقة والمنظمات الدولية، ألا أن سعة المساحات الملوثة وكثرة عدد الالغام المزروعة في أراضي الاقليم كانت أكبر من تلك الجهود، مما يقتضي العمل بجدية خلال الاعوام القليلة القادمة من أجل أنهاء هذا الملف والتخلص نهائياً من النتائج السلبية التي تحصل حالياً أو مستقبلاً لسكان الاقليم من جراء وجود مثل هذه الالغام والمتفجرات.
أن واقع الحال يشير بشكل عام الى أن عدد المناطق الملوثة أو المزروعة بالالغام يتجاوز (2,759) منطقة في عموم الاقليم، تشكل مساحة اجمالية أكثر من (279,112,282) متر مربع، كما موضح ذلك في الجدول (94):

جدول (94)	عدد ومساحة الاراضي الملوثة بالالغام موزعة حسب المحافظات لعام 2009			
المحافظة	العدد	%	المساحة	%
اربيل	79	2.90%	6,681,882	2.40%
السليمانية	2,089	75.70%	213,297,280	76.40%
كرميان	589	21.40%	59,133,120	21.20%
المجموع	2,757	100%	279,112,282	100%
المصدر: المديرية العامة لشؤون الالغام –وزارة المالية / حكومة أقليم كوردستان				

وقد سعت الجهات المختصة ذات العلاقة للتعامل مع هذا التلوث الخطير وتجاوز نتائجه التي تنعكس على قدرة السكان في الحركة والتنقل بحرية ومزاولة النشاطات في مختلف الاراضي وتوسيع فرص الاستفادة من أستخدامات الاراضي لاغراض التنمية، وفي تقليل الاصابات والضحايا الذين يتعرضون لحوادث الاصابة بتلك الالغام.
وقد أثمرت تلك الجهود في المدة الماضية الى تنظيف حوالي (846) منطقة من أجمالي المناطق الملوثة بالالغام تشكل نسبة مئوية قدرها (30.7%)، وبمساحة أجمالية قدرها (54,263,527) متر مربع تشكل هي الاخرى نسبة مئوية قدرها (19.4%) من أجمالي المساحات الملوثة بالالغام في عموم الاقليم.

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

بالرغم من وجود تحسن ملموس في ادارة العمل والمشاريع والخدمات في مجالات متعددة الا ان العديد من المشاكل والحالات السلبية في التعامل مع البيئة لا زالت قائمة ومسببة اضراراً وانعكاسات خطيرة على البيئة بشكل عام. إن ابرز التحديات تتمثل بالاتي:

1. تلوث عناصر البيئة وخاصة في المدن وعدم وجود أنظمة رصد ورقابة ومتابعة شاملة لنوعية البيئة بهدف التحديد الدقيق لواقع عناصر البيئة.
2. عدم كفاية التشريعات والقوانين والمحددات البيئة المعمول بها حاليا، فضلا عن الحاجة إلى تحديثها لتتناسب مع التطورات الدولية في هذا المجال وخاصة موضوعة التغيرات المناخية.
3. ضعف الإمكانات المادية والبشرية والتقنية والخبرات لدى المؤسسات البيئية وخاصة على المستوى المحلي.
4. عدم إدماج البعد البيئي في فعاليات التنمية مما ولد حالة انفصام مابين البعد البيئي والبعد الاقتصادي والاجتماعي وجعلها بعيدة عن أهداف واليات التنمية المستدامة.
5. ضعف ومحدودية المشاركة في النشاط البيئي الدولي.
6. ضعف الإمكانات وقلة الاهتمام بدراسات تقويم الأثر البيئي وخاصة للمشاريع الإستراتيجية فضلا عن عدم وجود بيوت خبرة في هذا المجال.
7. ضعف الاهتمام المخصص للتكنولوجيا الصديقة للبيئة ومصادر الطاقة النظيفة.
8. ضعف الوعي البيئي لدى المواطن عموما ولدى المستثمر بشكل خاص والذي يهمل المعايير البيئية لحساب المنفعة الاقتصادية الخاصة.
9. لازالت هناك مناطق عديدة ملوثة بالالغام تمثل تهديداً كبيراً لسكانها وتمنع الاستفادة منها لاغراض اقتصادية وتنموية.
10. استخدام المنتجات الثقيلة كالنفط الأسود في تشغيل محطات توليد الكهرباء والعديد من المجالات الصناعية الاخرى كالافران الحجرية للخبز وفي تشغيل مولدات الكهرباء ضمن الاحياء السكنية والتجارية.
11. التراجع الواضح في المساحات الخضراء بسبب قلة العناية وقصور في عمليات الري وتعرض الكثير من الاشجار الى القطع الجائر مما يؤدي الى زيادة في مساحات التربة المكشوفة المصدر الاساسي لتصاعد الغبار.

ثالثاً - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

ضمان الوصول الى بيئة نظيفة تكون عنصراً اساسياً في تحسين نوعية الحياة والصحة العامة للسكان وتأخذ بنظر الاعتبار مبدأ التنمية المستدامة.

3/2 الرسالة

حماية البيئة والتصدي لمصادر التلوث البيئي بمختلف انواعه من خلال التخطيط لادارة بيئية سليمة هدفها تحويل انماط التعامل مع الموارد الطبيعية الى نمط مستدام يحافظ على التنوع البيولوجي وتعميق الوعي البيئي وتعزيز مبدأ المواطنة البيئية وصولاً الى اهداف التنمية للالفية.

3/3 الاهداف الاستراتيجية

- تطوير التشريعات و السياسات البيئية والأطر المؤسساتية.
- تقليل المخاطر الصحية من خلال السيطرة والحماية من التلوث.
- تقليل تلوث الهواء وبالاخص في المناطق الحضرية.
- تطوير إدارة مياه الشرب .
- تطوير البنى التحتية لشبكات توزيع مياه الشرب و الصرف الصحي.
- تقليل انبعاثات غازات الدفيئة
- إدارة المصادر الطبيعية بشكل مستدام.
- الإدارة المتكاملة للكيماويات و النفايات (البلدية و الخطرة و المشعة)
- الإدارة المتكاملة للمياه المتشاطئة و الأحواض المائية (للأنهر و البحيرات و المياه الجوفية)
- حماية التنوع الحيوي والأنظمة البيئية.
- التخلص من الالغام الملوثة للعديد من المناطق في الاقليم.
- أخذ الاعتبارات البيئية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- رعاية الجانب البيئي في نشاطات القطاعات كافة (الحكومية و المختلطة و الخاصة)
- الالتزام بالمحددات والاعتبارات البيئية في قطاعات: (الطاقة) و (الصناعة) و (النقل) و (الزراعة) و (الغابات) و (الخدمات).
- اتخاذ الاجراءات للحد من الأثر البيئي للمشاريع الملوثة منها.
- زيادة المبالغ المخصصة لحماية وتحسين البيئة.
- تقديم المعلومات البيئية لصناع القرار .
- تطوير آليات المشاركة الشعبية في عمليات صنع القرار.
- تطوير التعليم البيئي.
- تطوير إدارة المعلومات والرقابة البيئية
- الانضمام الى المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تحفظ حقوق إقليم كوردستان والالتزام ببنودها.

رابعاً – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف

- زيادة توزيع خدمات مياه الشرب الصالحة بشبكات توزيع آمنة بنسبة 10% سنوياً للمناطق والاحياء المحرومة (وخاصة في الارياف).
- تخفيض حالات الاصابة بالامراض المنتقلة بالمياه بنسبة 15% سنوياً عن طريق تحسين مصادرها.
- تخفيض تلوث المصادر المائية بالمياه العادمة الصناعية بنسبة 15% سنوياً .
- تخفيض تلوث الموارد المائية (مياه الانهر والبحيرات) بالكيماويات الزراعية بنسبة 5% سنوياً والوصول الى الحدود المسموح بها دولياً خلال 5 اعوام.

- زيادة عمليات التخلص الآمن من النفايات الخطرة والمشعة (الطبية والصيدلانية على وجه الخصوص) بنسبة 15% سنوياً.
- تنظيف المناطق الملوثة بالالغام، وبنسبة تصاعدية تبدأ من 20% في السنة الاولى من الخطة.
- أجراء مسح سنوي لتحديد مصادر المياه (السطحية والجوفية) وحجم الثروة المائية المتجددة وحجم الرصيد الاستراتيجي منها.
- اعداد الموازنة السنوية للموارد المائية للاستخدامات الزراعية والصناعية والخدمية والسياحية وغيرها ومتابعة الالتزام بها.
- وضع و تحديث التصاميم الاساسية للمدن التي يفوق عدد سكانها 50 ألف نسمة بحيث تلبي تلك التصاميم تقديم الخدمات الاساسية والخدمات الاجتماعية والثقافية، وتخصيص المناطق الصناعية والحرفية، والحفاظ على القيم الأثرية.
- تخفيض معدل التصحر بنسبة 5% سنوياً.
- زيادة مساحات غابات الاقليم بنسبة 5% سنوياً.
- تنفيذ مسح شامل للمصادر الحيوية خلال العام الاول من تنفيذ الخطة واتخاذ الاجراءات اللازمة لصون التنوع الحيوي واقامة المعاشب بالتعاون مع المنظات الاقليمية والدولية وبالاخص اليونسكو.
- انشاء وادارة ما لايقل عن 5 محميات في محافظات الاقليم وفق المعايير الدولية خلال 5 اعوام.
- التحول التدريجي وبنسبة سنوية لاتقل عن 2% نحو اعتماد الطاقات البديلة والنظيفة والصديقة للبيئة، وتشجيع وتحفيز الاستثمار في مجالاتها.
- انشاء قاعدة بيانات بيئية متكاملة خلال العامين الاوليين من تنفيذ الخطة وربطها بشبكة اتصالات تغطي كل الجهات ذات الصلة في عموم الاقليم.
- الانضمام والالتزام بالاتفاقيات البيئية الاقليمية والدولية والعمل ضمن خطة سنوية على تنفيذ تعهداتها بالكامل وخلال 5 اعوام.
- تنفيذ 5 برامج سنوياً لانعاش الريف وتخفيض معدل الهجرة منه الى المراكز الحضرية بنسبة 5% سنوياً.
- تخفيض تلوث الهواء الى حدود المعايير الدولية خلال عامين والاستمرار بالالتزام بتلك المعايير من خلال تشجيع اعتماد وسائط النقل الجماعي بدلاً من السيارات الشخصية، وتشتيت مناطق التسوق والترفية وغيرها.

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف

- النسبة السنوية لعدد السكان الذين يحصلون على مياه شرب صالحة من اجمالي السكان في الاقليم.
- النسبة السنوية لانخفاض حالات الاصابة بالامراض المنتقلة بالمياه.
- النسبة السنوية لانخفاض حالات تلوث مصادر المياه بالمياه العادمة الصناعية.
- النسبة السنوية لانخفاض حالات تلوث مصادر المياه بالكيمياويات الزراعية.
- النسبة السنوية لكمية التخلص الآمن من النفايات الخطرة والمشعة.
- النسبة السنوية لكمية الثروة المائية المتجددة وحجم الرصيد الاستراتيجي منها.
- النسبة السنوية لالتزام بالحصص المائية المخصصة للاستخدامات الزراعية والصناعية والخدمية والسياحية وغيرها.
- النسبة السنوية لتخفيض معدل التصحر.
- النسبة السنوية للتنظيف المناطق الملوثة بالالغام.
- النسبة السنوية لزيادة مساحات الغابات.
- العدد السنوي للاجراءات المنفذة لصون التنوع الحيوي.
- النسبة السنوية لزيادة مساحات المحميات الطبيعية.
- النسبة السنوية لاستخدام الطاقات البديلة والنظيفة والصديقة للبيئة.
- العدد السنوي للتقارير المستخرجة من قاعدة البيانات البيئية.
- العدد السنوي للاتفاقيات الاقليمية والدولية التي تمت المصادقة عليها والانضمام لها، والعدد السنوي لتنفيذ التعهدات الواردة فيها.
- العدد السنوي للاجراءات المنفذة لانعاش الريف.
- النسبة السنوية لانخفاض معدل الهجرة من الريف الى المراكز الحضرية.
- النسبة السنوية لتخفيض معدل تلوث الهواء مقارنة بالمعايير الدولية.

مسودة خطة التنمية الاستراتيجية 2012 - 2016

محور الادارة الرشيدة

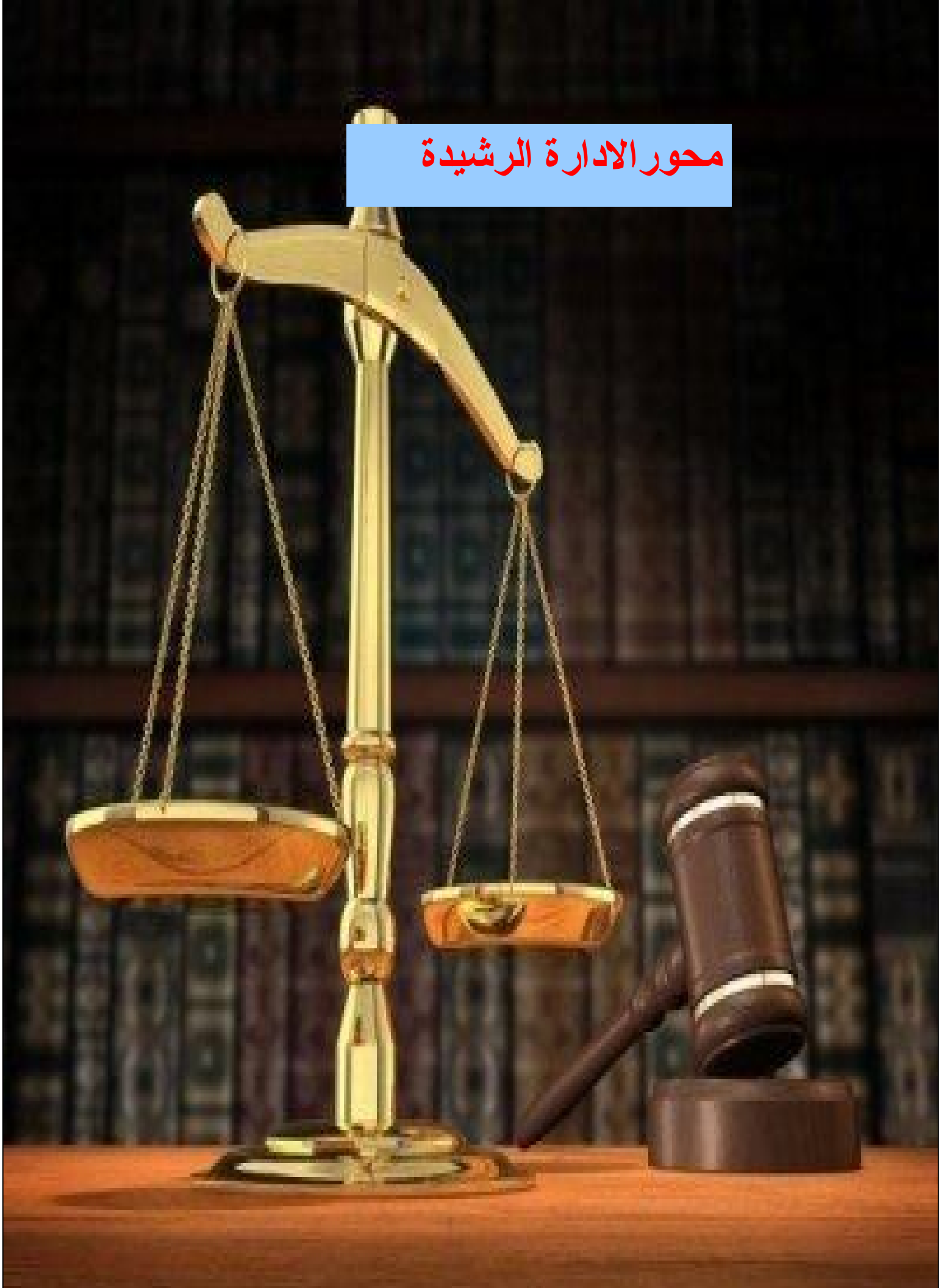

الفصل الثالث عشر:محور الادارة الرشيدة

تمثل مبادئ وتطبيقات الإدارة الرشيدة والحكم السليم مطلبان أساسيان لإحراز أي تقدم في كافة المجالات، بما فيها التقدم الاقتصادي وصولا إلى رفاهية المجتمع وتحقيق العدالة بين المواطنين. إذ أن اتخاذ القرار السليم يعد أحد أهم الركائز الأساسية في عملية التنمية. ويختلف الإطار العام الحاكم للادارة الرشيدة باختلاف الزمان والمكان والموضوع، وبذلك فهي مفهوم مرن، إلا انه محدد بثمان عناصر ينبغي توافرها في أي تعريف لها حسب الموضوع، هي سيادة القانون، والمشاركة، والشفافية، والاستجابة، والرأي الجماعي، والعدالة والشمولية، والفاعلية والكفاءة، والمساءلة.
وتأسيسا على ما تقدم، فان الإدارة الرشيدة تمثل مفهوماً واسعاً يتضمن الآليات والعمليات والعلاقات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم وواجباتهم ويسوون خلافاتهم. وبناء على المفهوم الواسع للمصطلح، فان أهداف خطة التنمية الاستراتيجية لا يمكن أن تتحقق دون تطوير قدرات الحكومة بكافة مفاصلها، وعلى كل المستويات وبكل مواقعها الجغرافية، ذلك أن شرعية الحكومة وصلاحياتها وقدراتها تتمثل في عملها مع المواطن ومن أجل المواطن، وهو الطريق الأمثل لتحقيق الأهداف التي وضعتها الخطة والهادفة الى تطوير قدرات الحكومة وتمكينها من أداء وظائفها الأساسية، والارتقاء بمستوى تقديم الخدمات التي تستجيب لاحتياجات المجتمع.
يتضمن هذا المحور التركيز على الموضوعات الاساسية المتمثلة بعرض الاطار العام للادارة الرشيدة وابعادها الاساسية، مع التاكيد ان تفاعل الابعاد مع بعضها يقود الى تحقيق (التنمية المستدامة) وهي الغاية والهدف الاساسي لهذه الخطة الاستراتيجية.
كما يتضمن هذا المحور مجموعة من التحديات التي يجب التعامل معها والعمل على تجاوزها، تم اعتبارها هي التحديات الاستراتيجية التي يمكن ان تواجه تطوير مفاهيم وتطبيقات الادارة الرشيدة في الاقليم ، وعلى اعتبار ان تلك التحديات تمثل ايضاً الاساس الذي يمكن الاستناد عليه في تحديد الاتجاه المستقبلي المتضمن الرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية.
واخيراً، فان هذا المحور يتضمن عرضاً لاهم مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية مع تحديد اهم المؤشرات لمتابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية المحددة خلال سنوات الخطة.

اولاً- الاطار العام للادارة الرشيدة وابعادها الاساسية

لاغراض هذه الخطة وبعيداً عن الطروحات النظرية والاكاديمية، وأقتراباً من المحتوى الواقعي لمجالات تطوير المجتمع بكل قطاعاته التي هي مسؤولية الجميع مواطناً وحكومة، وبناء على ما سبق فان عناصر الادارة الرشيدة يمكن تأطيرها في ثلاثة ابعاد اساسية هي:

- بُعد الحكومة والسياسات.
- بُعد الحقوق والحريات الاساسية.
- بُعد الخدمات والبنية التحتية للقطاعات الاقتصادية.

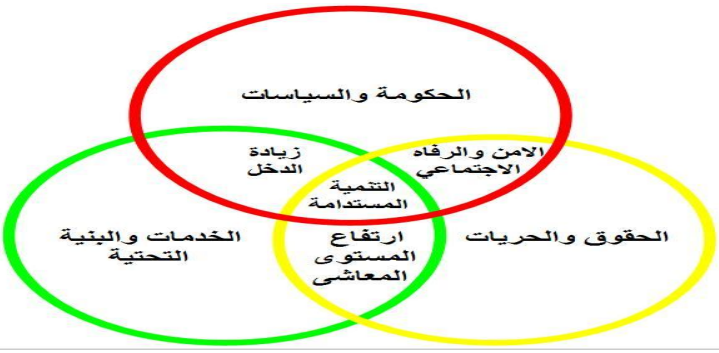

ومن خلال تفاعل هذه الابعاد تبرز معطيات الاهداف المتوخاة في هذه الخطة الاستراتيجية والمتمثلة بالاتي:

- من تفاعل البُعد الاول (الحكومة والسياسات) مع البعد الثاني (الحقوق والحريات الاساسية) يمكن تحقيق ((**الامن والرفاه الاجتماعيين للمواطن**)).
- ومن تفاعل البُعد الاول (الحكومة والسياسات) مع البُعد الثالث (الخدمات والبنية التحتية للقطاعات الاقتصادية) يمكن خلق ((**فرص زيادة دخل المواطن**)).

- ومن تفاعل البُعد الثاني (الحقوق والحريات الاساسية) مع البُعد الثالث (الخدمات والبنية التحتية للقطاعات الاقتصادية) يمكن تحقيق ((**الارتفاع بالمستوى المعيشي للمواطن**)).
- ومن تفاعل الابعاد الثلاثة مع بعضها، يمكن تحقيق ((**التنمية المستدامة**)) وهي غاية هذه الخطة.

ثانياً- عرض وتحليل واقع الحال

لقد أولت الحكومة خلال الاعوام الماضية، اهتماماً كبيراً في تطوير مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع الكوردستاني، وقد استطاعت خلال فترة قصيرة نسبياً ان تحقق انجازات كبيرة وواسعة على مختلف الصعد وفي مختلف ابعاد ومجالات الادارة الرشيدة، ساعدت في ذلك عوامل عدة من بينها تحسن الاقيام الاجمالية للموازنة العامة، وانفتاح الاقليم على مجالات الاستثمار الخارجي الذي كان من اهم مرتكزاته اصدار الحكومة لقانون الاستثمار الذي يمثل خطوة هامة باتجاه خلق المشاركة الفاعلة في تطوير البنى الاقتصادية للاقليم وتوسيع مشاركة رأس المال الخارجي والانفتاح على المجتمع الاقتصادي الاقليمي والعالمي. وكذلك ما شهده اقتصاد الاقليم من تطور واضح في القطاعات الاخرى التي تم تفصيل الانجازات المتحققة فيها عبر الفصول التسعة السابقة التي تضمنتها المحاور الاساسية لهذه الخطة الاستراتيجية.

وعندما تذكر هذه الانجازات لابد من تذكر الواقع الماساوي الذي عانى منه الاقليم لعقود طويلة من الاهمال والتهميش وتردي البنى التحتية لاقتصاده وما صاحب ذلك من عمليات الابادة الجماعية والتهجير والتنكيل بمواطنيه، كل ذلك يضيف سمات اضافية لتميز التجربة الكردستانية في بناء الانسان والمجتمع.

وتواصلاً مع النهج نفسه، تولت الحكومة في عام 2009 اجراء انتخابات حرة و شهدت مشاركة واسعة من مواطني الاقليم، لتستمكل مسيرة البناء وتستثمر معطيات الواقع لصالح عمليات التنمية الشاملة، وقد قدمت الحكومة بعد تشكيلها برنامجاً متكاملاً جاء متوافقاً مع السياسات والبرامج السابقة وامتداداً لها، مجسداً لرؤية القيادة والاحزاب الممثلة في الحكومة، لمجالات بناء المجتمع والاقليم وفق نظرة عصرية تستوعب الابعاد الثلاثة الاساسية للادارة الرشيدة بمختلف مضامينها الفرعية، ومن المناسب في هذا المجال تلخيص تلك الرؤية وما حدده البرنامج الحكومي من آفاق وتصورات لمسؤوليات الحكومة وواجباتها اتجاه المجتمع وما ستسعى الى تحقيقه خلال الاعوام القادمة مما اقره البرنامج، وسيتم عرض مضامين البرنامج وفق المحاور المتوافقة مع ابعاد الادارة الرشيدة، بالاعتماد على المنهج العلمي المتعارف والذي يطلق عليه (منهج تحليل المحتوى)، وكما ياتي:

2/1 المبادئ الاساسية: استند البرنامج على مجموعة من المبادئ العامة التي تشمل:

- حماية الحريات الاساسية للمواطن الكوردستاني.
- احترام حقوق المواطنة.
- ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات.
- تثبيت مبدأ ان التنمية السياسية هي جزء من التنمية الشاملة بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية.
- اعتماد مبدأ ان المرجعية الاولى والاخيرة هي للدستور.

2/2 الغايات المستهدفة: حدد البرنامج مجموعة من الغايات المستهدف تحقيها والتي تشمل:

- ترسيخ سيادة القانون وحكومة المؤسسات.
- تحقيق العدالة والمساواة.
- ضمان الحريات الاساسية وحقوق الانسان.
- اعتماد الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية.
- السعي الى تحقيق مجتمع المعرفة والرفاه الاجتماعي.
- تطوير البنى التحتية للاقتصاد والارتقاء بمستوى الخدمات.

ثالثا – تشخيص التحديات الاستراتيجية

1. البطالة (الكاملة والناقصة والمقنعة) والعمالة والتشغيل ونسبة المواطنين الناشطين اقتصادياً.
2. خط الفقر ومعدلات الحرمان وابعاد التنمية البشرية (السبعة المعتمدة من منظمات الامم المتحدة) وتباين التنمية المكانية (الحضر والريف).

3. تدني انتاجية العمل المرتبطة في اغلب جوانبها بمستوى التعليم (ما قبل الجامعي والجامعي والعالي) والتأهيل المهني.
4. تأسيس الشركات الناشئة (وبالاخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة) والتي تتركز صعوباتها في المعوقات الادارية، وضعف التمويل، وعزوف المصارف التجارية عن الاقراض.
5. اساليب اعداد الموازنة العامة وتوزيع النفقات والسياسة المالية.
6. ضعف الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية.
7. عدم المساواة بين المرأة والرجل وبالاخص في سوق العمل.
8. السياسات الاقتصادية واعادة هيكلة الاقتصاد وضرورة دراسة امكانات اعتماد الخصخصة لبعض شركات القطاع العام.
9. الاستثمار الخارجي والمحلي وضرورات تفعيل قانون الاستثمار، والترويج الكثيف واعداد الخارطة الاستثمارية للاقليم وتحديثها وتقديم الحوافز المشجعة للمستثمر المحلي والخارجي، وتبسيط الاجراءات.
10. المنافسة التجارية للمنتوجات والصناعات المحلية وضعف حماية المنتوج المحلي.
11. معالجة الخلل الكبير في الميزان التجاري، بسبب ضعف وتدني الصادرات.
12. ضعف الخدمات التعليمية، وارتفاع معدل الامية، وضعف التناسق بين المخرجات التعليمية وحاجات سوق العمل.
13. ضعف الخدمات العامة والبنية التحتية بمختلف قطاعاتها، وبضمنها الصحية (رغم التحسن المتنامي فيها).
14. تباين مستويات المعيشة بين مناطق ومناطق وبالاخص بين المدن والريف.
15. اتساع مديات المركزية في طريقة صنع القرارات الحكومية وبالاخص على المستوى المحلي في البعدين التخطيطي والتنفيذي.
16. تفعيل مجالات مشاركة القطاع الخاص في عمليات التنمية والعمل على بناء شراكة استراتيجية بين القطاعين العام والخاص.

رابعا - تحديد التوجه المستقبلي

تبنى البرنامج الحكومي تحديد رؤية الحكومة للادارة الرشيدة ورسالتها للاعوام القادمة، والتي تمثل في واقعها ايضاً رؤية ورسالة الخطة الاستراتيجية الحالية وكما ياتي:

4/1 الرؤية:

تحقيق التنمية المستدامة في الاقليم.

4/2 الرسالة

تحسين نوعية حياة المواطن وتعزيز الرفاه والامان الاجتماعيين من خلال الارتقاء بجهود التنمية بابعادها المتعددة الهادفة الى زيادة المشاركة المجتمعية في صنع القرارات، وخلق فرص العمل وزيادة معدلات تشغيل القوى العاملة، وزيادة دخل المواطن ورفع مستوى معيشته، وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وترسيخ مبدأ سيادة القانون.

4/3 الاهداف الاستراتيجية

- زيادة المشاركة الجماهيرية في صنع القرار وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني.
- تأكيد مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء والعمل على ترسيخ ذلك.
- تعزيز السلامة الوطنية والامن الداخلي وفق احكام الدستور.
- بناء الثقة بين المؤسسات الحكومية والمواطنين.
- اعتماد مبدأ الشفافية والحوكمة الرشيدة والمسأءلة الموضوعية المسؤولة.
- تعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.
- تنمية الموارد الاقتصادية والبشرية وتعزيز قاعدة الانتاج والخدمات والارتقاء بمستوى الانتاجية (لمختلف القطاعات) وتوسيع مكاسب التنمية قطاعياً ومكانياً.

ولتعزيز القدرات الحكومية في قيادة الجهود باتجاه انجاز الاهداف الاستراتيجية يمكن تحديد اهم تلك الاهداف الاجرائية بما ياتي:

- تعزيز اللامركزية في توزيع السلطات بين الوزارات وادارة المحافظات.
- أصدار قانون الادارة المالية في الاقليم.
- فصل السلطات ومنع التدخل الحزبي في عمل المؤسسات الحكومية.
- تشكيل هيئة النزاهة في كوردستان، واصدار قانون المفتشين العامين في كل الوزارات والمؤسسات العامة.
- اصدار قانون الكشف عن الثروات لاصحاب المناصب الوزارية والدرجات الخاصة.
- ضمان التنافس الشفاف في مجال العقود والمناقصات والعطاءات الحكومية، ومنع التدخل غير القانوني والاحتكار فيها.
- دعم صندوق ذوي الشهداء والمؤنفلين بتوفير الاموال الاضافية من بعض الاستقطاعات من رواتب ذوي الدرجات الخاصة.
- دعم مراكز التطوير الاداري لتوسيع فرص تدريب وتاهيل موظفي الحكومة وتنمية قدراتهم.
- توسيع الاستفادة من تجارب وخبرات المنظمات الاقليمية والدولية والخبراء لدعم الجهود الهادفة الى تحقيق التطوير الاداري.
- تاسيس مجلس للخدمة المدنية العامة في كوردستان لضمان المساواة في فرص العمل وفي الاعلان عن الوظائف والتعيين.
- اتخاذ الاجراءات اللازمة واقتراح التشريعات القانونية لتخفيض معدلات البطالة (الكاملة والناقصة) بين فئات المجتمع القادرة والراغبة في العمل (وبالاخص بين الشباب).
- اقرار نظام النافذة الواحدة لانجاز معاملات المواطنين والقضاء على الروتين الاداري الزائد.
- الحد من تضخم الهياكل الادارية للوزارات والمؤسسات الحكومية (وقد تم فعلاً ضمن هذا الهدف الاجرائي تقليص عدد الوزارات الى 21 وزارة).
- تطوير تطبيقات الحكومة الالكترونية لتنظيم العلاقات بين الوزارات وادارة المناطق الاخرى، ولتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين بالسرعة والدقة المطلوبتين.
- صياغة قانون جديد للعمل، يتوافق مع التطورات المعاصرة والتطبيقات الدولية الناجحة لضمان حقوق العمال، وايقاف العمل بالقانون القديم.

خامسا – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

5/1 مؤشرات تحقيق الاهداف

- تفويض السلطات والصلاحيات للوزارات وادارة المحافظات تدريجياً على اساس متطلبات عملها الاساسية وبما لايقل عن 35% سنوياً، خاصة تلك السلطات والصلاحيات التي تساهم في تفعيل عمليات تنفيذ مؤشرات تحقيق الاهداف الواردة في محاور هذه الخطة الاستراتيجية، ووفقاً للاطر القانونية والتشريعية.
- اصدار قانون الادارة المالية للاقليم.
- اصدار قانون منع التدخل الحزبي في عمل المؤسسات الحكومية.
- اصدار قانون تاسيس هيئة النزاهة في الاقليم.
- اصدار قانون كشف الذمم والمصالح المالية لاصحاب المناصب الوزارية وذوي الدرجات الخاصة.
- اصدار قانون العمل الجديد والغاء القانون القديم.
- الالتزام بتطبق تعليمات قانون العقود والمناقصات النافذ بنسبة 100%، واصدار التعليمات الواضحة لتخويل الجهات الرقابية الحكومية في متابعة التطبيق الكامل له، وازامها باعداد تقارير فصلية وسنوية عن نتائج المتابعة.
- زيادة رأس مال صندوق رعاية ذوي الشهداء والمؤنفلين بنسبة 5% سنوياً، عن طريق الدعم الحكومي او المنح والتبرعات الخارجية.

- زيادة مساهمة الميزانية العامة للحكومة في شبكة الرعاية الاجتماعية وبالنسبة السنوية التي تقترحها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتوسيع وتعزيز حزمة الخدمات الاجتماعية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة والارامل والايتام والمطلقات بدون معيل والمشردين وغيرهم من الفئات الهشة في المجتمع.
- اصدار التعليمات الخاصة بتاسيس مجلس الخدمة المدنية العامة في الاقليم.
- تخفيض معدل البطالة بنسبة 5% سنوياً، وتاسيس صندوق دعم البطالة.
- تنفيذ برنامج وطني لتطبيقات الحكومة الالكترونية بنسبة 100% بين الوزارات و 25% من خدمات الوزارات المقدمة للمواطنين مع نهاية العام الخامس لهذه الخطة.
- تنفيذ برنامج وطني لتبسيط الاجراءات (متوافق مع تنفيذ تطبيقات الحكومة الالكترونية) يتضمن تبسيط 25% سنوياً من اجراءات تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين ولكل الوزارات، وفق نظام النافذة الواحدة.
- زيادة مشاركة الموظفين الحكوميين بالدورات التدريبية (داخل وخارج الاقليم) بنسبة 10% سنوياً، على ان تعزز الميزانيات المالية للوزارات بالتخصيصات اللازمة لتحقيق ذلك.
- اعداد استراتيجية وطنية للتدريب خلال العام الاول لتنفيذ هذه الخطة، وتوفير الدعم الفني والمالي الذي تقترحه وزارة التخطيط لزيادة قدرة مركز التدريب التابع لها على توسيع خدماته التدريبية لعموم موظفي الحكومة.

4/2 مؤشرات متابعة تنفيذ الاهداف

- النسبة السنوية لعدد الصلاحيات المفوضة للوزارات وادارة المحافظات.
- صدور قانون الادارة المالية للاقليم.
- صدور قانون منع التدخل الحزبي في عمل المؤسسات الحكومية.
- صدور قانون تاسيس هيئة النزاهة في الاقليم، ومكاتب المفتشين العامين في الوزارات.
- صدور قانون الكشف عن الذمم والمصالح المالية لاصحاب المناصب الوزارية وذوي الدرجات الخاصة.
- صدور قانون العمل الجديد.
- صدور تعليمات تخويل الجهات الرقابية الحكومية (هيئة النزاهة والمفتشين العامين وديوان الرقابة المالية وغيرها) بمتابعة تطبيق تعليمات وبنود قانون العقود والمناقصات الحكومية.
- الزيادة السنوية في رأس مال صندوق رعاية ذوي الشهداء والمؤنفلين.
- الزيادة السنوية في التخصيصات المالية لشبكة الرعاية الاجتماعية.
- صدور تعليمات استحداث مجلس الخدمة المدنية العامة في الاقليم.
- الانخفاض السنوي في معدل البطالة في الاقليم.
- العدد السنوي لتطبيقات الحكومة الالكترونية المنفذة والمعتمدة في الوزارات.
- العدد السنوي لتطبيقات الحكومة الالكترونية المنفذة والمعتمدة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين.
- العدد السنوي لمعاملات تقديم الخدمات العامة المبسطة اجراءاتها، موزع حسب الوزارات.
- الزيادة السنوية لعدد الموظفين الحكوميين المشاركين في الدورات التدريبية، موزعة حسب الوزارات.
- اعداد واقرار استراتيجية التدريب الوطنية للاقليم.
- الزيادة السنوية للتخصيصات المالية المرصدة لمركز التدريب في وزارة التخطيط.

محور القطاع الخاص

الفصل الرابع عشر: محور القطاع الخاص

يتضمن هذا المحور التركيز على الموضوعات الاساسية ذات الصلة بالقطاع الخاص، عن طريق استعراض وتحليل واقع حال هذا القطاع عبر المراحل الزمنية المختلفة السابقة، مع الاشارة الى السياسات الاقتصادية القاصرة التي تم تبنيها منذ اواسط القرن الماضي (ابتداءً من عمليات التاميم في الستينات من القرن العشرين) مروراً بمراحل هيمنة القطاع العام الكاملة على مجمل النشاطات الاقتصادية في الاعوام التي تلت ذلك، ثم الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها اعوام الثمانينات والتسعينات والعقوبات الدولية وما صاحب ذلك من تاثيرات على دور وحجم ومساحة عمل ونشاط القطاع الخاص لعموم العراق ولاقليم كوردستان، وصولاً الى جهود الحكومة بعد عام 2003 لدعم وتنشيط ذلك الدور وزيادة مساهمة القطاع في الاقتصاد والتنمية.
ومن تحليل واقع الحال عبر المؤشرات المعتمدة يمكن استخلاص اهم التحديات التي تواجه عملية النهوض بدور وحجم القطاع الخاص، باعتبار ان تلك التحديات تمثل الاساس الذي يمكن الاستناد عليه في تحديد الاتجاه المستقبلي المتضمن الرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية. كما سيتم عرض اهم مؤشرات تحقيق الاهداف الاستراتيجية بصيغة نسب مئوية او ارقام اوكميات يستهدف تحقيقها خلال سنوات الخطة مع تحديد اهم المؤشرات لمتابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية المحددة خلال سنوات الخطة.

أولاً - عرض وتحليل واقع الحال

ومع بداية عقد السبعينات، هيمن القطاع العام على كافة الانشطة الاقتصادية وتم تحييد شبه كامل لدور القطاع الخاص وانحسرت انشطته وخاصة التجارية منها عندما تولت وزارة التجارة في الجكومة المركزية في بغداد، مسؤولية تجارة المواد الغذائية والحبوب واحتكرت استيرادها وبذلك تراجع حجم العمل التجاري للقطاع الخاص بشكل ملحوظ حتى نهاية النصف الاول من عقد الثمانينات، فتأثرت بذلك نسب مساهمته في تكوين رأس المال الثابت، ومساهمته في الزراعة، وفي الصناعة التحويلية، وفي خدمات التنمية الاجتماعية، وبقيت ملكية دور السكن تحتل أعلى نسبة مساهمة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص. في اعوام 1991 الى 1996 وفي ظل القرارات الدولية التي فرضت قيوداً اقتصادية على العراق نتيجة احتلاله الكويت، برزت بعض المساهمات المحدودة للقطاع الخاص ونوع من المشاركة في مجال الانشطة الزراعية، الا ان مع صدور القرار الاممي رقم 986 المعروف بقرار النفط مقابل الغذاء تراجع نشاط القطاع الخاص بشكل واضح.

ان ما يميز الفترة مابين عام 1991 – 2003 توجه حكومة الاقليم انذاك لدعم القطاع الخاص وتهيئة الارضية لنموه لكن بسبب محدودية امكانيات الاقليم وعدم وجود السيولة النقدية بشكل يتلائم مع احتياجات دعم الانشطة التجارية حيث لم يكن بمقدور الحكومة تلبية متطلبات زيادة المعروض النقدي في الاسواق المالية وتنشيط الحركة التجارية بسبب اختلاف الاوراق النقدية للاقليم عن المركز مما حد من نمو كافة الانشطة التجارية. ولذلك فان القطاع الخاص خلال هذه المرحلة لم يحظ بفرصة حقيقية لكي يظهر بالمستوى الذي يمكنه من ان يلعب دوراً بارزاً في دفع معدلات النمو الاقتصادي، والتي غلبت علي هذا القطاع صفة العمل الفردي والمنشآت الصغيرة من حيث التنظيم او الاستثمار او الانتاج، كما ان اتجاهات الاستثمار تميل للتوجه نحو الانشطة ذات الربح المضمون من خلال البحث عن مشاريع تكون فيها فترة الاسترداد لراس المال قصيرة، ناهيك عن اعتماده على الدعم الحكومي مما جعله ضعيف المنافسة تجاه السلع المستوردة من الخارج.

ان التغيرات السياسية التي حصلت بعد عام 2003 فتحت افاقا جديدة امام تنمية القطاع الخاص في اقليم كوردستان وقد جاء قانون الاستثمار لحكومة الاقليم رقم (4) لسنة (2006) ليفتح المجال واسعاً لتوظيف قدرات القطاع الخاص في اعمار وتطوير الاقليم من جهة وزيادة عدد المعامل والشركات التابعة لهذا القطاع من جهة اخرى. وتشير البيانات الاقتصادية الى ان مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت في الاقليم كانت حوالي (60%) للعامين 2008 و2009، مما يدل على ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي وفي اجمالي الدخل القومي، فقد بلغت على سبيل المثال نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي حوالي (1.11%) في عام 2008، في حين ان هنالك الان (10) معامل حكومية فقط، بينما تجاوز عدد معامل القطاع الخاص (1860) معملاً، اي بنسبة (99.47%) للقطاع الخاص ونسبة (0.53%) للقطاع العام. وكذلك القطاع الزراعي فقد كانت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حوالي (5.62%)، شكلت نشاطات القطاع الخاص تقريبا نسبة (95%) من اجمالي النشاطات في هذا القطاع، اما في مجال التجارة فقد دخل القطاع الخاص بقوة في النشاط التجاري وزاحم القطاع العام في هذا النشاط بعد عام 1991، وبذلك اضحت الغلبة للمشاريع التجارية على حساب المشاريع الاستثمارية التي كان هدفها تلبية الاحتياجات من السلع. ولكي ياخذ هذا القطاع دوره الفاعل في العملية التنموية بادرت الحكومة وخاصة بعد عام 2003 الى اعادة الحيوية للقطاع الخاص كدعامة اساسية من دعائم توجهاتها الاساسية وذلك من خلال جعله القطاع الفاعل في النشاط الاقتصادي والمولد لفرص العمل والمعزز للنمو المستدام والمساهم في تمويل التنمية من خلال تعظيم ايراداته ومدخراته، هذا التوجه جاء تعزيزاً لتعهد الحكومة اصلاح

الاقتصاد الكوردستاني وفق اسس اقتصادية وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته. ورغم ذلك فان واقع الحال يشير الى استمرار وجود بعض المعوقات، ناهيك عن عدم تعريف القطاع الخاص بماهية الدور المطلوب منه بسبب ضبابية السياسة الاقتصادية المتبناة وتارجح اتجاهات التنمية وعدم توصيف اسلوب ادارة الاقتصاد ، لذا فان الحاجة تستدعي الى التاكيد على ضرورة ان تاخذ التوجهات الحكومية دورها نحو التطبيق لتزيل هذه الضبابية وتضيئ ملامح السياسة الاقتصادية التي سيتم تبنيها في الفترة القادمة وماهي طبيعة الفعالية التنموية التي على القطاع الخاص ان يؤديها في تنفيذ أهداف هذه الخطة الاستراتيجية وخاصة مساهمته في تمويل مشاريع الخطة. و بما يعزز من دوره التفاعلي والتشاركي والتنافسي المستدام ويضمن اجتياز الاقتصاد الى اقتصاد السوق باقل الكلف الاقتصادية والاجتماعية.

ان اعادة توزيع الادوار في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص على مدى العمر الزمني للخطة يتطلب مجموعة اجراءات ساندة من بينها العمل على تسهيل انسيابية وتبسيط الاجراءات الحكومية على صعيد الاعمال في الاقليم، واجراء اصلاحات على الصعيد التجاري والتنظيمي يرافقه تطوير اطار مؤسسي وقانوني شفاف ومبسط لتشجيع اعمال القطاع الخاص ووضع اسس لاعادة تاهيل المنشآت العامة تتصف بالتماسك والوضوح والشفافية والشمولية ويشجع على خصخصتها وتحويلها للقطاع الخاص وتطوير دور المصارف، وسوق الاوراق المالية لتشجيع عملية الاندماج والخصخصة وتوسيع مجالات الاقراض.

ثانياً – تشخيص التحديات الاستراتيجية

1. عدم وضوح دور القطاع الخاص في الفعالية التنموية في ظل غياب رؤية تاشيرية محددة المعالم لهذا الدور عند اعادة هيكلة الاقتصاد وبناء قاعدته الانتاجية.
2. المبالغة في تعقيدات الاجراءات الحكومية على صعيد الاعمال مما يشكل معوقاً امام رغبة رجال الاعمال والمستثمرين للدخول الى المجالات الاستثمارية في الاقليم.
3. قصور مجموعة القوانين والتشريعات الخاصة بتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما حد من امكانية تعظيم هذا الدور والانتقاص من قدراته التنافسية.
4. محدودية القدرات الائتمانية للجهاز المصرفي التخصصي مما قيد من امكانيات الاقراض والاقتراض من قبل القطاع الخاص لتمويل اهدافه الاستثمارية، وحد من فاعلية المصارف الاختصاصية.
5. التاخر في افتتاح سوق الأوراق المالية في الاقليم، رغم صدور قانون تاسيس السوق.
6. الإرتفاع النسبي لسعر الفائدة الذي قد يمثل قيداً نقدياً على حركة الائتمانات المقدمة للقطاع الخاص لاغراض استثمارية من قبل المصارف.
7. مبالغة القطاع الخاص في المطالبة بالإعتماد على أنظمة الحماية والدعم المقدمة من قبل الحكومة بدلاً من اعتماده انظمة المنافسة مما جعل القطاع الخاص يسقط من حساباته وقراراته الاستثمارية معايير الكفاءة والمنافسة.
8. خلو برامج الإصلاح الاقتصادي من المتطلبات الاقتصادية والمالية والقانونية والادارية اللازمة لاعادة هيكلة المؤسسات العامة مما حد من امكانية البدء بعمليات الخصخصة او الاندماج ما بين المؤسسات العامة او الخاصة.
9. ضعف البنية التحتية والخدمات الاساسية للقطاع الخاص مما ساهم في اضعف موقعه التنافسي محلياً واقليمياً ودولياً.
10. ضعف القاعدة المعرفية والمعلوماتية والتكنولوجية للقطاع الخاص مما زاد في تدني قدرته على استيعاب متغيرات السوق العالمية المتسارعة ومواكبتها كاحدى عناصر المنافسة والنفاذ الى الاسواق الخارجية.

ثالثاً - تحديد التوجه المستقبلي

3/1 الرؤية

نحو قطاع خاص تفاعلي وتشاركي وتنافسي معززاً للنمو المستدام.

3/2 الرسالة

نحو تبني سياسة اقتصادية شاملة وواضحة في مبادئها ومنطلقاتها لتعزيز عملية البناء الاقتصادي في الاقليم من خلال تحديد وتوزيع الادوار ما بين القطاع الخاص والقطاع العام وتوصيفهما، وبما يضمن استكمال التحول الى اقتصاد السوق باقل الكلف الاقتصادية والاجتماعية.

3/3 الاهداف الاستراتيجية

- تعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص.
- الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام.
- تعزيز البيئة المشجعة للاستثمار.
- خصخصة مشاريع القطاع العام.
- تطوير الانظمة المصرفية ودعم المؤسسات المالية.
- تنمية القدرات التنافسية والتصديرية للقطاع الخاص.
- تعزيز دور القطاع الخاص في تنمية المحافظات.

رابعاً – التقييم والمتابعة الاستراتيجية

4/1 مؤشرات تحقيق الاهداف

- رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي وتراكم راس المال من خلال تعبئة استثماراته في الزراعة والصناعة والسياحة.
- رفع نسبة مساهمته في توليد فرص العمل من خلال توسيع نطاق القطاع الخاص المنظم.
- تحديد اشكال الشراكة واختيار الانسب منها، شراكات تعاونية، شراكات تعاقدية (Bot بناء –تشغيل –نقل ملكية) (Boo بناء –تملك –تشغيل) (boot بناء – تملك –تشغيل – تحويل).
- تاسيس حاضنات للاعمال التكنولوجية والتوسع في اعتمادها.
- تشجيع التوسع في انشاء الشركات المساهمة ذات الجدوى الاقتصادية.
- استكمال منظومة التشريعات والقوانين الداعمة للقطاع الخاص واقتصاد السوق (قانون العمل، وقانون الضمان الاجتماعي، وغيرهما).
- تطوير السياسة الضريبية المعززة لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وبما يدعم دوره التمويلي والاقتصادي من خلال الضرائب المحفزة واسعارها ونطاق اعفاءتها.
- تطوير الانظمة المصرفية واسواق المال وخطط الاقراض.
- تطوير قدرات المؤسسات الحكومية للاسهام في تنمية القطاع الخاص.
- افتتاح سوق كوردستان للاوراق المالية وتهيئة مستلزماته الادارية والفنية والتكنولوجية.
- تشريع قانون مرن وشفاف للخصخصة يضمن حقوق الحكومة والعمال مالياً، واقتصادياً، واجتماعياً.
- إعادة الحيوية للمصارف الاختصاصية لتكون حاضنة للفعاليات المالية للقطاع الخاص.
- تعزيز اللامركزية في ادارة المرافق التنموية واشراك القطاع الخاص في وضع الخطط والبرامج المحلية والاقليمية.
- تشجيع القطاع الخاص في الدخول بمشاريع تنمية المحافظات والتي تمثل فرص استثمارية جيدة.
- سياسة تشغيل وطنية تحدد اهدافها من رؤية تنطلق من كون القطاع الخاص هو القطاع المولد لفرص العمل والمعزز للنمو المستدام.

مسودة خطة التنمية الاستراتيجية 2012 - 2016

المصطلحات:

رأس المال الثابت :
مال تنتهي منفعته الاقتصادية بأستعماله مرة واحدة أو مرات قليلة , بل يمكن أستخدامه مرات في الانتاج كالآلات والارض والمباني .

السياسة المالية :
تعني السياسات المالية بدراسة الأوجه والمسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي الانفاقي والايرادي وميزانية الدولة وقيامها بعمليات الاقتراض وكيفية أستخدامها لهذه الانشطة في التأثير على المجرى العام الاقتصادي .

السياسة الاقتصاية :
يقصد بالسياسة الاقتصادية بصفة عامة كل ما يتعلق بأتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف أقتصادية وأجتماعية معينة , والبحث عن أفضل الطرق الموصلة الى تحقيق هذه الاهداف .

التنمية االاقتصادية :
عملية بموجبها تستخدم دولة نامية مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي الى زيادة مطردة في دخلها القومي وفي نصيب الفرد من الدخل والخدمات وتتطلب التنمية التغلب تدريجيا على المعوقات الاقتصادية وتوافر رؤوس الاموال والخبرة الفنية والتكنولوجيا .

رأس المال :
الاصول المادية التي تستخدم في أنتاج الثروة أو القيام بالخدمات الاقتصادية وقد يكون رأس المال نقديا يتخذ صفة السيولة , أو عينيا كعنصر من الانتاج .

الرعاية الصحية :
يتصرف مفهوم الرعاية الصحية في المجتمع الى توفير كافة مستويات الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية والتأهيلية , وتختص الاولى بتوفير الخدمات اللازمة لحماية الافراد والمجتمع من الامراض الوبائية , علاوة على نشر الوعي الصحي .

الرعاية الاجتماعية :
الرعاية الاجتماعية هي مجموعة الانشطة التي تستهدف توفير الحاجات الاساسية للأفراد والجماعات لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية , وتقديم الرعاية والحماية للفئات المحتاجة بما يمكن الافراد والأسر من تنمية قدراتهم وتطوير مستوى معيشتهم وتحسين نوعية حياتهم وحل مشكلاتهم , والاعتماد على أنفسهم , وتكيفهم مع المجتمع .

تنمية الموارد البشرية :
يقصد بتنمية الموارد البشرية عنصرين اساسيين هما : خلق المهارات واستخدامها . أي أنها عملية تعني بالكم والكيف معا , سواء من خلال الزيادة العددية للقوى العاملة , أو عن طريق اعدادها وتزويدها بالمعارف والخبرات اللازمة لاستخدامها على الوجه الامثل .

الناتج القومي الاجمالي (GNP) : قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية محدودة من الموارد الاقتصادية الممتلكة من قبل مواطني البلد سواء كان الانتاج داخل البلد او خارجه .

الناتج المحلي الاجمالي (GDP) : قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية مجدودة داخل حدود البلد سواء كانت الموارد المستخدمة في الانتاج ممتلكة من قبل المواطنين أو الاجانب .

البطالة : تعني البطالة بأن الاقتصاد لا يعمل بكامل طاقته الانتاجية المتاحة أو يعني وجود عدد كبير من الاشخاص العاطلين عن العمل في مجتمع من المجتمعات.

العمل : جميع المجهودات الفكرية والجسدية التي تستخدم في أنتاج السلع والخدمات .

النمو الاقتصادى : زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي , دون ربط بالضرورة بحدوث تغيرات أقتصادية واجتماعية

مسودة خطة التنمية الاستراتيجية 2012 - 2016

التنمية : تغيرات عميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع المحلي .

التضخم : أرتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محدودة والتي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر .

سياسة التوظيف :
هي العملية الادارية المستمرة التي تقتضي تحديد الاحتياجات من القوى البشرية القادرة والراغبة والمتاحة للعمل واختيار العناصر الافضل منها واعدادها للعمل والاستمرار فيه بما يكفل تلبية أهداف المؤسسات والمصالح ومن ثم أهداف المجتمع .

التنمية الاجتماعية :
التنية الاجتماعية هي عملية يقصد بها بناء مجتمع يتسم بخصائص , ويتميز بصفات تتيح لأفراده أقصى درجات الرفاه وأفضل أنماط المعيشة ووفقا لهذا التعريف , فأنها عملية تنطوي على توفير متطلبات الانسان بكافة أبعادها , بدأ من غرس القيم الأصلية , وترسيخ الهوية الوطنية , وأنتهاء بتحقيق المشاركة الايجابية وتحمل المسؤلية الاجتماعية .

الدخل :
عبارة عن العائد الدوري الذي يحصل عليه الفرد في نهاية كل فترة زمنية محددة .

الاستثمار : هو توجيه المدخرات نحو استخدمات تؤدي الى اشباع حاجة أو حاجات اقتصلدية .

القوى العاملة :
هي ذلك الجزء من السكان الذي يمكن استغلاله في النشاط الاقتصادي , ويشمل جميع الافراد الذين بلغوا السن التي يجوز فيها تشغيلهم , كما يشمل الافراد الذين لا يعملون بصفة مؤقتة .

متوسط دخل الفرد : نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي .

اعادة توزيع الدخل : الجهود التي تقوم بها الدولة لتصحيح عدم المساوة بين دخول الافراد .

معدل البطالة :
يقيس هذا المعدل حجم البطالة على أساس نسبتها المئوية لمجموع القوى العاملة في الاوقات التي يراد فيها ذلك بحيث تبين حجم البطالة وتطورها خلال سلسلة زمنية .

دخل قومي :
مجموع الايرادات الصافية العائدة من عوامل الانتاج في فترة زمنية معينة , وهي عادة سنة وتساوي القيمة الصافية للأنتاج القومي أو القيمة المضافة الى الاقتصاد القومي في هذه الفترة .

التصحر :هو تعرض الأرض للتدهور في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، مما يؤدي إلى فقدان الحياة النباتية والتنوع الحيوي بها، ويؤدي ذلك إلى فقدان التربة الفوقية ثم فقدان قدرة الأرض على الإنتاج الزراعي ودعم الحياة الحيوانية والبشرية. ويؤثر التصحر تأثيراً مفجعاً على الحالة الاقتصادية للبلاد، حيث يؤدي إلى خسارة تصل إلى 40 بليون دولار سنويًا في المحاصيل الزراعية وزيادة أسعارها.